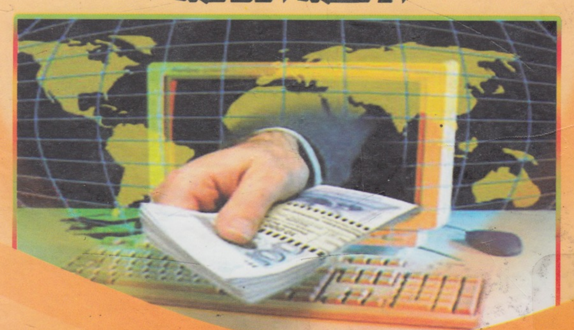
الإنفتاح الإقتصادى العالمى

وزيادة حركة التبادل التجارى بين الدول وتراجع هذه الحركة فى الوطن العربى نتيجة لإشتعال فتيل الصحوة الثورية ضد الأنظمة الحاكمة



نسرين عبد الحميد نبيه



الإنفتاح الإقتصادي العالمي

وزيادة حركة التبادل التجاري بين الدول

(وتراجع هذه الحركة في الوطن العربي نتيجة
لإشتعال فتيل الصحوة الثورية ضد الأنظمة الحاكمة)

نسرين عبد الحميد نبيه

باحثة دكتوراه

2012



مــــقدمة

إن النظام العالمى الجديد وما يدعو اليه من تذويب الحدود الإقليمية ، وكسر سيطرة قوى الأسواق المالية وإلزام الحكومات باتباع سياسات معينة، تتدخل بشكل صريح في شؤون الدولة ، وتزيل العامل الوطني من مكانته الاستراتيجية المركزية، وتبخر المفهوم التقليدي للحدود الوطنية ، مما يفضي إلى الانحسار في مفهوم السيادة القومية ، وبالتالي الإعلان عن نهاية الدولة. أن المتحمسين لنظام السوق الحرة وللعولمة الاقتصادية دون تبصّر، إنما يُعرِّضون بلادهم إلى تقلبات السوق الفجائية الملازمة للرأسمالية الحديثة ، ويسوقون بلادهم بالتالي إلى كوارث اجتماعية واقتصادية مدمرة.

ومع ذلك يبقى مفهوم العولمة متداخلاً ، فالعولمة هي أمركة ، وهي شركات متعددة الجنسيات وهي صهيونية. ولا يمكن الفصل بين الصهيونية والشركات المتعددة الجنسيات ، بل أكثر من ذلك فإنني أرى أن الصهيونية والنظام الرأسمالي العالمي شيء واحد.

ولكن السؤال الذى سيطرح نفسه علينا هل كان للعولمة دور فى ثورات الدول العربية؟

تعد الانترنت وما تتضمنه من مواقع مثل الفيس بوك والتويتر أحد الوسائل التى استخدمت فى تنظيم الثورات والتواصل بين القائمين بها بل والتواصل بين الشعوب الاخرى ودعوتها للثورة على الظلم, لذا كان لابد من معرفة ماهية العولمة والانفتاح الاقتصادى العالمى ومسقبلهما فى ظل ثورات الدول العربية

البـــاب الاول
العـــولمة
الفـــــصل الاول
مــاهية العولمة
المـــــبحث الاول
تــعريف العــولمة لــدى المجــتمع المغـــربى.

تعرف العولمة بأنها التعامل على نطاق عالمى، لا يحول دونه حاجز أو عائق، فهو عالم مفتوح دون سقف أو جدران، متداخل بين أطرافه، متقارب بين أجزائه، قوام ثروته الموارد البشرية والخبرات الواسعة المسماة بالمعلومات.

وإن شئنا الحقيقة .. فإن العولمة فى الأصل هى مفهوم إسلامى منبثق من التعاليم الإسلامية، حيث خاطب الله جل وعلا رسوله الكريم بقوله: "وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين" كما قال عليه الصلاة والسلام: "إنما بعثت للناس كافة" . فشمولية الإسلام هى العولمة الحقيقية، وثمرتها هى المعلوماتية الإسلامية التى لا تخص جنسا أو لونا أو عرقا . أما عولمة اليوم فهى تعنى عولمة العلمنة المستمدة من العلمانية.

فتيار العولمة قد طغت عليه العلمانية التى طرحت الدين جانبا واهتمت ببريق المكاسب الاقتصادية، حيث أن العولمة بهذا المعنى هي رأسمالية العالم على مستوى العمق بعد أن كانت على مستوى سطح النمط ومظاهره. كما تعرف العولمة على أنها: تعبير عن ظاهرة تاريخية موضوعية تمثلت في البداية ثقافة بالمعنى الانثروبولوجى تخلقت وتشكلت بنمط إنتاجى هو نمط الإنتاج الرأسمالي الذي اخذ يمتد ويتوسع ويسود حتى اصبح لا مجرد حضارة غربية كما يقال بل حضارة عصرنا الراهن وان اختلف مستواها من مجتمع لآخر. إنها اليوم حضارة رأسمالية عالمية تعد امتدادا تاريخيا متطورا متجاوزا

لمختلف الثقافات والحضارات الإنسانية السابقة .

ولم يعرف العالم تغييرا كبيرا فى البنية الحركية والتطورية كما يشهده اليوم، فالآلاف الستة من السنوات التى تشكل التاريخ المدون للبشرية لم تشهد ما شهدته من تضاعف المعرفة المكتسبة خلال القرن السابق، حيث تزايدت بصورة تصاعدية كبيرة، مما يعنى أن ما كان يتطلب آلاف السنين من التطور يتم خلال عقد واحد ، متضاعفا خلال سنوات قليلة فى المستقبل، وكأننا أشبه بقطار زمنى يخترق حاجز التطور وتزداد سرعته كلما توغل فى الاختراق .

وهذه الظاهرة الإعصارية تتمثل فى النظام الاقتصادى الذى ينبع من الرأسمالية الغربية التى تهيمن على اقتصاد العالم بعد تقهقر جميع الأنظمة الأخرى أمامها فى الفترة الأخيرة، كما تتمثل فى ثورة العلوم بمجالاتها المختلفة. حيث يمكن إيجاز ذلك فى:

***الثورة المعلوماتية** :وهى الثورة الرقمية فى دنيا المعلومات التى تصدرت قوائم التقدم العلمى، وربطت العالم من خلال شبكة المعلومات بشتى الخدمات، فأصبح بإمكان الفرد أن يتصل بأى فرد آخر بالعالم ويخاطبه سواء عن طريق الكتابة أو الصوت المسموع، وأن يبيع ويشترى، ويعرض خدماته ويستقبل خدماته العلمية والطبية والتسويقية وغيرها دون أدنى مشقة، وقد حطمت هذه الثورة حاجز اللغة حيث أمكن من خلال بعض المواقع على الشبكة الترجمة الفورية لمعظم لغات العالم، كما حطمت حاجز المكان وحاجز الزمان متمثلة فى السرعة الهائلة التى تتم بها المعاملات والاتصالات. فهى ثورة غير مسبوقة بجميع المقاييس حيث فاقت الطائرة والبرق والهاتف وكل مخترعات القرن العشرين .

***الثورة الاقتصادية**: وهى ثورة ترتبت على المعلوماتية فى عالم الأسواق ورؤوس الأموال، فقد خطت بخطى واسعة نحو ربط الاقتصاد العالمى بشبكة واحدة ، حيث اجتمعت ٢٣ دولة عام ١٩٨٤ وأسست

(منظمة الجات وهى تعنى الاتفاقية الدولية للتجارة) التي قررت إلغاء حواجز التبادل التجاري والجمارك بين دول المنظمة التي ازداد عددها ليصبح حجم تجارتها يمثل أكثر من ٩٠٪ من عمليات التبادل التجاري العالمي، وقد تقررت في جلسات تلك المنظمة القوانين والمقاييس والأنظمة التي تحكم عمليات التبادل التجاري. ثم أُنشئت (منظمة التجارة العالمية) لتحل محل منظمة الجات في بداية عام ١٩٩٦، و لتكون مجلساً مشرّعاً له نطاقٌ أوسع وقوةٌ مستقلة وصلاحيات أكبر في تقنين عمليات التبادل التجاري العالمي ومتابعة تطبيق قرارات الدول المنظمة وحل النزاعات بينها .

***الثورة التكنولوجية**: وهى التزايد المتسارع فى عالم التكنولوجيا والتصنيع فى جميع المجالات، ومن أمثلتها: اختراع القطار السريع(المونوريل) والقطار الهرائى ذى السرعة الفائقة، والطائرات ذات السرعة الصوتية ، وسفن الفضاء وغيرها من المركبات التى حطمت الحاجزين الزمانى والمكانى .

***الثورة البيولوجية**: لقد هبت على العالم فى الآونة الأخيرة جنون البحوث البيولوجية . حيث توصل العلماء إلى إمكانية استنساخ المخلوقات !! ، وخرائط الجينات الوراثية !! ، ونقل الأعضاء، وتأجير الأرحام وغيرها مما يقف أمامها العقل والدين فى حيرة

ثانيا : نظريات الحل:

نعرض بعض النظريات والبدائل لحل اشكالية تعريب الادارة المغربية في عصر العولمة و تتمثل اهمها فى :

١- نظرية الانعزال

وهى اللجوء إلى الموروث والانطواء والانعزال بالفكر التقليدى خوفا من التغيير، نتيجة التعلق بمفاهيم دينية تصور للمخطط سلبية التحديث خوفا من الانزلاق مع تيار العولمة . وهذه النظرية مرفوضة مع واقعنا ولا تتساير مع وجهة النظر الإسلامية الصحيحة التى

تحض على بذل الجهد فى سبيل العلم والمعرفة اتباعا لتعاليم الرسول عليه الصلاة والسلام فى قوله: "اطلبوا العلم ولو فى الصين."

٢- نظرية الانصياق

وهى القبول المطلق لكل إفرازات الحضارة العولمية بإيجابياتها وسلبيتها، مع الخلط التام لكل المناهج المستوردة، بالاعتبار - القاصر- أن الآلات والتكنولوجيا هى منجزات علمية تعبر عن قمة الحضارة، وأن المتخلف عن ركبها يعبر عن الرجعية بعينها. وهذه النعرة يتبناها العلمانيون دعاة التخريب والفوضى ، وهى مرفوضة من وجهات النظر العقائدية والاجتماعية وغيرها .

٣- نظرية التحدى

تحتاج هذه النظرية إلى قدرات ومهارات عالية، وأكثر من ذلك أنها تحتاج إلى عقول مفكرة وعزيمة فائقة وقدرات مادية وتنظيمية عالية، لدخول حلبة التنافس والتفوق على المد العالمى الغربى والشرقى، وقد تكون مقبولة لدى النفس، ولكننا لا يمكننا بأى حال من الأحوال خوض هذه التجربة ورحم الله امرؤا عرف قدر نفسه... وقد تكون صالحة فى المستقبل مع تغير الظروف أما اليوم .. فلا.

٤- نظرية المعرفة

وهذه النظرية هى أكثر النظريات قبولا، فهى تتناول حتمية التغيير والتواؤم مع المستجدات العالمية، والانتقاء الحذر الذى يقوم على الفحص والتدقيق، حيث أن هذه المستجدات قوامها اليوم هو المعرفة، إيمانا منا بما ذكره القرآن الكريم: "قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون" . كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفضلكم إيمانا أفضلكم معرفة .ويؤكد العديد من المفكرين أن القوة فى القرن القادم لن تكون فى المعايير الاقتصادية أو العسكرية ولكنها تكمن فى عنصر المعرفة. فبعد أن كانت المعرفة مجرد إضافة إلى سلطة المال والعضلات باتت اليوم فى جوهرها الحقيقى سلطة .حيث ترتبط القوة

العسكرية والاقتصاد بالقدرة المعرفية كأساس للتفوق. ومع يقيننا بأن الرجوع إلى الوراء أمر مستحيل وأن خوض غمار هذه الثورة أمر واجب النفاذ، وبعيدا عن حمى ونعرة "التراث "وقضايا الدفاع عنه، والتباكى على أهداب الماضى ونبذ كل ما هو جديد، فليس من المنطقى أن نظل نمتطى الدواب بينما السيارات الفارهة تسير بجوارنا!! أو أن نظل فى أكواخ أجدادنا الطينية وغيرنا يتنعم فى القصور.!!

إننا يجب أن ننظر إلى القضية من منظور آخر، وهو منظور الند للند، فشبكة المعلومات هذه إن لم نتعامل معها من منطلق القوة فستتحول لحصارنا كالفئران التى لا حول لها ولا قوة. ونحن لسنا أقل من تلك الشعوب ـ التى يقال عنها الشعوب المتقدمة ـ لا ثقافة ولا معرفة ولا عزيمة. وانطلاقا من التعاليم النبوية التى تحض على التواؤم الحذر وتوطين المعرفة الذي يهدف الى الرقي والتفاعل الحضارى والتواصل الثقافى مع مختلف الشعوب والامم.

١- باعتبار التنوع الثقافي والتعدد اللغوي الامازيغي كمنطلق وحدة وقوة تحت الهوية الاسلامية واللغة العربية السامية.(ان زاح التعدد اللغوي والتنوع الثقافي عن الهوية الاسلامية بلغتها الام ،فهو بداية منطلق التفرقة والعنصرية والفوضوية ،رغم أن ملامح هذه الفوضوية في ظل رد الاعتبار للغة الامازيغية.

٢- علينا أن نواجه مشاكلنا بكل وضوح وصراحة وتكون لدينا الجرأة فى كشف عيوبنا واتخاذ القرار المناسب، بما يضمن لنا أن نمد جذور حضارتنا الأصيلة بحضارة الغد ، لتكون أكثر وضوحا وأكثر إشراقا،وأن نفكر في كيف نبني لا في كيف نهدم.لكون الهدم سهل و البناء صعب ـ والكثير من الانانيين والانتهازيين أخذ يختصر الطريق باتخاذ نظريات وسياسات الهدم.

٣- أن نعترف ان الادارة الراشدة التى نحلم بها فى المستقبل، لهى حصاد الفكر المستنير والعمل الدائب نحو الأفضل.

إننا في بحر هذا العالم المتراكم والمتلبّد بالصراعات علينا أن نسبح وإلا فالغرق هو ما ينتظر تقاعسنا وضعفنا. لقد أحاطت بنا العولمة شئنا أم أبينا وأُدخلنا عصر العولمة بكل الحيلة بالقوة والرغبة إما أدوات أو مواد أولية مصدرة أو مواقع استثمار ومنتجون أو أسواق وأفواه مستهلكون. إن العولمة ليست مجرد مال وصناعات متقدمة وعلوم إنما هي صراعات فكرية وعقائدية وثقافية إنها هوية يراد منها المسخ والاضمحلال وأين نحن من قوله تعالى وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) وأين يكمن سر هذه القوة التي أمر الله سبحانه وتعالى بإعدادها هل هي في نفوسنا أم في نفوس الآخرين؟! فنحن أمام معركة حضارية وعقائدية وسياسية وثقافية كبيرة

المبحث الثانى
الفرع الاول
مصطلح العولمة

أ.قاسم حجاج

باعتبار العلاقات الدولية المعاصرة مجالا و(نظاما) كليا، شاملا يتميز بالاعتماد المتبادل (التبعية) بين وحداته وجهاته وشعوبه وثقافاته... وباعتبار تميز ظواهر العلاقات الدولية بالتعقيد والتشابك والتناقض في نفس الوقت؛ فإن عدة مفاهيم جديدة تتداول بين الدارسين تسعى للتعبير والإحاطة بها، من زاوية شمولية أنساقها أو عالمية توجهاتها أو تدفقاتها في "الوسط" الدولي.

فهناك من يستخدم مفهوم (النظام الدولي) و(النظام العالمي) و(الوضع أو الترتيب العالمي أو الدولي) و(علاقات دولية) و(علاقات أممية) و(علاقات بين الأمم) و(التدويل) و(العولمة) و(العالمية) و(الكونية) و(الكوكبية) و(الأممية) و(المجتمع الدولي) و(المجتمع العالمي) و(الاعتماد الدولي المتبادل) و(التكامل أو الاندماج الدولي)

و(الوحدة لإنسانية).

وهناك من يستخدم مفاهيم تدل على انتقال الظواهر الدولية من حال إلى آخر، باستخدام بادئة: (ما بعد /post) مثل: ما بعد الصناعي[1]، ما بعد الحداثة، ما بعد القومية، ما بعد المجتمع العلماني، ما بعد الحرب الباردة، ما بعد المادية، ما بعد الأيديولوجيا، ما بعد التاريخ، ما بعد الكوكبية، للدلالة على أن المجتمعات والنظم والمفاهيم والتقنيات والبشرية، والكوكب الأرضي يمر بمرحلة انتقالية كبيرة تمتاز بعدم الاستقرار وبأنها غير مسبوقة في التاريخ الإنساني كله[2]

ومن مستخدم لبادئة (ما بين /inter)، كالقول بتحول العلاقات الدولية من مرحلة (ما بين الدول/inter-states) إلى مرحلة (ما بين

---

[1] أطلق دانيال بيل Daniel Bell على نتيجة ثورة التكنولوجيا الحديثة، والتغيير الذي طرأ على التكوين الاجتماعي مصطلح "مجتمع ما بعد الصناعة" وهو يتضمن الجوانب الخمسة التالية:

١-الجانب الاقتصادي: حيث يتحول الاقتصاد الذي يغلب عليه إنتاج السلع إلى اقتصاد الخدمات أساسا.

٢-توزيع العمال: تحتل طبقة المختصين والفنيين المكانة الرئيسية.

٣-مبدأ محور الوسط: تحتل المعرفة النظرية المكانة المركزية، وهو مصدر التجديد الاجتماعي وإقرار السياسة.

٤-الاتجاه المستقبلي: حيث السيطرة على تطوير التكنولوجيا، وتقييم تطبيقها.

٥-رسم السياسة المقررة: وتتضمن اختراع "تكنولوجيا الذكاء والكفاءة" الجديدة (أنظر دانيال بيل: "قدوم مجتمع ما بعد الصناعة" مطبعة الكتب التجارية. طبعة عام: ١٩٨٤م. ص: ١٨-٤٢.

لكن من جهة أخرى يقول جاك آتالي (Jacques Attali): "أن المستقبل سيكون فائق التصنيع وليس ما بعد الصناعي" كما يقول بيل؛ "إذ لا شك إطلاقا في أن التكنولوجيات ستكون مهيمنة" أنظر:

-Le Nouvel observateur, N° du: ٢٨/١٢/٨٩ à ٣/١/٩٠, p: ٢٤ (interview).

[2] أنظر الملحق الثامن: المفاهيم الدالة على التحول نحو العالمية والعولمة "الكلانية" من وضع الدكتور وليد عبد الحي. (قائمة الملاحق).

الأمم/inter-nations) بسبب "تراخي- وليس انتهاء - قبضة الدولة القومية"[1].

وهناك من يستخدم بادئة: (عبر أو عابر أو متعدية/trans) أو (فوق/supra) للتدليل عى التداخل والتشابك في الفضاء العالمي بين وحداته وعلى تجاوز بعضها لمجالات أخرى مثل القول: (عابر للقوميات)، (عبر القارات)، (عابر للإقليمية)، (فوق القوميات) و(متعدية الجنسيات)...

وهناك أيضا، من يستخدم العبارات البادئة التالية: (متعددة/ pluri أو multi) للدلالة على تعدد الفاعلين الدوليين والظواهر الدولية مثل: (تعدد الأعراق، القوميات، الأديان، الثقافات، اللغات، الجنسيات).

والجديد في عصر العولمة الجديدة، الاستخدام المتنامي لمفاهيم مركبة تدل على الاتجاه العالمي والكلاني المعبر عن الترابط المتناقض والتعقد والكثافة والتسارع في العلاقات بين المجتمعات والدول والأقاليم والمؤسسات والنظم والأنساق.. مفاهيم تعبر عن التقاء بعدين لظاهرتين أو لمفهومين ظلا عقودا بل ربما قرونا طويلة متباعدين، متمايزين، مجزأين، أو متصادمين، ولكنهما منذ العقود القليلة الأخيرة أصبحا متداخلين، متقلصين، متكاملين، مندمجين: ففي ميدان الجيو-سياسية مثلا:

أ)- بدأ الحديث عن نزاعات (كوكبية-محلية/globcal) بسبب التفاعل المتبادل تحت تأثير (الكوكبي/global) و(المحلي/local)؛ أو بسبب التناقض بينهما.

ب)- وكذا ظهور كلمة (الغرب شرق/weast) كتعبير عن تحول العلاقات الدولية من الثنائية القطبية (شرق-غرب) إلى القطبية

---

[1] د.وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية. مؤسسة الشروق. الجزائر. ١٩٩٤. ص: ٣٧

الأحادية.

كما يرى بعض الكتاب أن تعبير (الاقتصاد العالمي) و(النظام العالمي) و(العولمة) مضلل يوحي بمشاركة جميع العاملين فيه. لذلك وضع فرناند برودل مفهوم: (اقتصاد–عالم/monde-économie) و(اتصال–عالم/communication-monde) و(نظام–عالم/-systéme monde) أي اقتصاد واتصال مسيطر على العالم. وهو ما يتعارض كليا مع المفهوم الغربي للعولمة التي تعتبر العالم أداة لا أهمية لها تنمو فيها الرأسمالية وتنتصر في كل مكان بالطريقة نفسها [1]

مفهوم العولمة: التاريخ والتعريف

ومن المفاهيم الجديدة في دراسات العلاقات الدولية المعاصرة، مفهوم "العولمة": فبعد تشريح محتوى مفهوم "العالمية"، ينبغي زيادته إيضاحا من خلال مفهوم "العولمة"، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا –حسب بيرترون بادي– بمفهوم العالمية.

وسأستخدم المنهاج: التاريخي والتحليلي والوصفي للتعرف على محتوى مفهوم العولمة والظواهر التي يعبر عنها.

تاريخ مفهوم وظاهرة العولمة:-

تُجمع المراجع على أن مفهوم "العولمة /Globalisation/ Mondialisation" حديث الظهور جدا، في جميع اللغات، ولا ترجع بداية استعماله إلى أبعد من الثمانينيات من هذا القرن.

وحسب ناعوم تشومسكي، فإن "عدوى "العولمة" (Globalisation)، قد انتشرت في كل ما يتصل من تفكير في العلاقات الدولية منذ نهاية حرب الخليج الثانية التي أعلنت ولادة النظام العالمي الجديد" [2]

---

[1] هاماتا نوبورو وآلان جيلرم: "اليابان هي العالم الآن". مجلة الثقافة العالمية العدد: ١١٨٥ ١٩٩٨م. ص: ٦٩.

[2] عبد النبي اصطيف. مرجع سابق. ص: ٢٩.

ويعتبر سيار الجمل[1] أن سمير أمين[2] أول من أذاع هذا "المصطلح" وتنبأ به وبمضامينه السياسية المستقبلية، ثم بدأ وجهات نظر مختلفة[3] حول ظاهرة العولمة من خلال "فلسفة (العولمة) السياسية، أي علم النظام العالمي (Globology) "[4].

ويفرق معظم الكتاب منهم: زكي العايدي وسمير أمين وصادق جلال العظم وجورج طرابشي وأندري غارسيا وورلاند روبرتسون وآخرون بين "عولمة قديمة" و"عولمة جديدة" وذلك عند محاولتهم البحث عن الجذور التاريخية لحركية العولمة المتسارعة الجارية في نهاية القرن العشرين الميلادي.

فهم يقولون بأن العولمة واقع أو مسار وسيرورة دولية قديمة في التاريخ الإنساني العام؛ ولكن لا يقولون بقدم المفهوم أو المصطلح. وهو

---

[1] سيار الجميل، "العولمة: اختراق الغرب للقوميات الآسيوية، متغيرات النظام الدولي القادم: رؤية مستقبلية". المستقبل العربي. العدد: ١٢٧. مارس ١٩٩٧م. ص: ٥٣.

[2] في كتابه الصادر عام ١٩٨٢م بعنوان: "The dynamic of global crises" الصادر في لندن. عن دار ماكميلان.

[3] ومن أبرز أصحابها: ميشال كاليكي (M. Kalecki) وز.ف. هارولد (R.F Harrold) وي.د. دومار (E.D Domar) ونيكولاي كالدور من الاقتصاديين. وديفيد أبتر وب. هوستلز من الأنثروبولوجين وف.س. شابان من السياسيين ور. بال، وجيري موسيل وأنور عبد المالك من الاجتماعيين.

[4] طرح عالم الاجتماع الأمريكي ألبيرت بيرجسون (Albert Bergson) ضرورة تأسيس "علم المجتمع العالمي" الذي يتناول التطورات العالمية، لاعتباره العالم وحدة كلية، وليس مجموعة دول مستقلة، متفرقة. وليس فقط تلك التشكيلة التجارية والتبادلات الاقتصادية بين الدول. إن وجود الهيكل الاجتماعي العالمي جعل من الممكن أن تطبق التجارة والسياسة الدولية النموذج الموجود حاليا. إن وجود ذلك الهيكل الاجتماعي العالمي المتعدد الجنسيات داخل نموذج التطورات العالمية، جعل علم الاجتماع العالمي يشرح نظرية النظام العالمي بطريقة تختلف عن علم الاجتماع السابق" (ألبرت بيرجيسون: "علم النظام العالمي المتنامي" (أنظر، ووبن، ت: عبد العزيز حمدي، الصينيون المعاصرون. ج١. سلسلة عالم المعرفة. العدد ٢١٠. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت. محرم ١٤١٧/يونيو ١٩٩٦. ص.١٩٢،

ما تشهد به القواميس والمعاجم والدراسات السياسية المعاصرة؛ إذ هي خالية من ذكر هذا المصطلح.

وما هو مؤكد أن التوجه الحضاري الإنساني في العلاقات الدولية الحديثة والمعاصرة، كان يعرف قبل ظهور مفهوم "العولمة" بمسميات أخرى مثل: "الدولية" و"التدويل" و"الإمبريالية" و"العالمية" و"الكونية" و"نظام الاستعمار المباشر" (القديم) [1] و"نظام الاستعمار غير المباشر" (الجديد)..

فقد وصفت العلاقات الدولية بأنها "دولية" (Inter-étatique) أي علاقات بين الدول، حيث ساد هذا المصطلح خلال القرون الثامن عشر إلى القرن العشرين الحالي، إثر ظهور "الدولة- الأمة" أي (l'état-nation) كمفهوم وظاهرة أوروبية بالأساس. ونظرا لأن "الدولة" كمفهوم مستخدم عالميا إلى جوار مفهومي "الأمة" و"القومية" (La nation)، إلا أنهما لا يمكنهما وحدهما —تفسير ووصف حقيقة العلاقات الدولية بمجالاتها وفاعليها. لذلك فإنه قد نحتت مفاهيم وعبارات تشير إلى مستويات ومعاني التفاعل بين المجتمعات والدول والثقافات والمنظمات... ومنها:

أ)-مفهوم "علاقات بين الحكومات" (R. gouvernementales):

أي علاقات بين القادة الرسميين (العموميين). مثال ذلك، اللقاءات بين أعضاء حكومات دول المغرب العربي في إطار اتفاقية اتحاد المغرب العربي.

---

[1] حسب د. وليد عبد الحي فإن ظاهرة الاستعمار المباشر تبقى حقيقة معاصرة. فهناك ٣٥ موقعا في الخريطة الدولية خاضعة لاستعمار مباشر (سواء كجزر أو مدن أو أقاليم صغيرة)؛ فبريطانيا لا تزال موجودة في ١١ موقعا (١٠ مواقع بعد إعادة هونغ كونغ إلى الصين صيف ١٩٩٧م)، وفرنسا في ٧ مواقع، وتتوزع المواقع الأخرى بالولايات المتحدة، البرتغال. إسبانيا، الدانمارك، نيوزيلاندا...). (أنظر: د. وليد عبد الحي، "مفارقات المجتمع الدولي المعاصر". جريدة الشروق. العدد: ٣٠ ١٧-١٩٩٤/٢/٢٤م. ص: ٩).

ب)-مفهوم "علاقات بين القوميات أو بين الأمم"[1] (R.Inter-Internationales): وهو ما نترجمه بالعربية بـ"العلاقات الدولية"، لأن الأمم والقوميات الحديثة تتفاعل بينها -سلما وحربا- عبر الدول القومية، التي تعكس عقدا اجتماعيا بين السلطة أو الحكومة وبين الأمة أو الشعب. فالمصطلح يعبر عن علاقات بين المؤسسات الوطنية لمختلف الدول الوطنية، ولكن مرورا بهذه الأخيرة عبر: النشاط الدبلوماسي، الحروب، سعر صرف العملات الوطنية.

جـ)-مفهوم "علاقات عابرة للقوميات" (R.transnationales): يعبر عن علاقات تتم بين إقليمين وطنيين أو أكثر، بدون المرور بالضرورة بواسطة الدولة: كالديانات، اللغات الأم، الموسيقى، الموضة، الآراء والأفكار، الأمراض والأوبئة المعدية...

د)مفهوم "علاقات متعددة القوميات": (R.Multinationales) أو (R.plurinationales): وهو تعبير عن ظاهرة لها جذور في عدة أقاليم وطنية، ولكن يفترض فيها أن تكون محل قبول وتشاور مسبق. مثال: الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي (FMI) أو البنك الدولي للإنشاء والتعمير (B.M) أو منظمة التجارة العالمية (O.M.C).. أو أيضا استراتيجيات التموقع والتحالف والاندماج بين الشركات الكبرى.. وهي علاقات تتطلب التفكير كوكبيا، والتحرك محليا (Think global, Act local).

هـ)-مفهوم "علاقات متعددة الأطراف" (R.Multilatérales): تعني أساسا تعدد المتعاقدين أو المتفاوضين من أجل الاتفاق حول

---

[1] عبارة علاقات ما بين الأمم مصطلح حديث نسبيا، فجيريمي بنتام (Jeremy Bentham) أول من اخترع النعت "دولي" سنة ١٧٨٠م؛ حيث قال في كتابه: "Principes of moral and legislation" أذكى من استعمال عبارة "قانون الشعوب" وذلك للتعبير عن مجموع القوانين التي كانت تحكم العلاقات الدولية في تلك الفترة ويتضح من هذا أن القانون لم يكن دوليا إلا بالإسم".

موضوع مصلحة مشتركة، بغض النظر عن الأقاليم التي ينتمون إليها. مثال: التفاوض الجاري حاليا من أجل إعداد الاتفاقية العالمية حول الاستثمار (AMI) [١].

عموما، مفهوم "العلاقات الدولية" يعني التدفق من كل نوع ومن كل المصادر، عبر الحدود، تدفقات تجسد وجود مجموعات أو هويات سياسية مستقلة، بدون أن تصبح التبادلات المذكورة فاقدة لصفة "الدولية".

وعبارة "العلاقات بين الأمم أو القوميات" تعاني من مشكلتين: الأولى إنها تصف مجموعة من الظواهر، وفي نفس الوقت، العلم[٢] الذي يسعى للتعرف عليها. والثانية غموض مفرداتها[٣]: "الدولة" و"الأمة" وعدم الاتفاق على تعريفها. وهنا تفرض كلمة "التدويل" نفسها: فمثلا يعتبر س. الماند وأ.وينبرغر أن التجارة الدولية وصلت إلى درجة "التدويل" بعد الحرب العالمية الثانية وبدأ التبادل ينتقل من مرحلة "العالمية" (بين بعض الشركات أو الدول) إلى "التدويل" (يشمل جميع الدول) (..) جاعلة من العالم مجرد قرية واحدة لجميع سكان الكوكب الأرضي. فالعناصر وقطع الغيار... تغدو وتروح، في كل بقع الأرض هازئة بالحدود[٤].

فـ"عملية تدويل رأس المال –مثلا– قد تسارعت منذ أن قامت

---

(١)– "Thèmes, Le Mondialisation, Quoi?" in: http://www.geoscopie.com/thermes/t١٨٠mon.html

(٢) علم العلاقات الدولية: اختصاص مستقل حاليا، ويسمى في الجامعات الأنجلوساكسونية "علم الدراسات الدولية"، ويضم المواد التالية: القانون الدولي، التجارة الدولية، المنظمات الدولية، التاريخ الدبلوماسي، المنظمات السياسية والنقابية، الاستراتيجية، الجيو–سياسة...الخ

(٣) CD-ROM: Incyclopaedia Universalis. ١٩٩٨. op. cit. Mot clé: Internationales (Relation).

(٤) س. الماند، وأ. وينبرغر، "قرية عالمية أم حرب الأمم؟". مجلة معالم: الاقتصاد والتجارة والعولمة. دار النشر مارينور. الجزائر العدد: ٠٤. ص: ١٥٥.

إدارة نيكسون (١٩٦٩-١٩٧٤م) بتفكيك نظام بروتن وودز[1] التي غيرت الأدوار إلى حد ما بالنسبة للمنافسة بين الدول المختلفة، ويكفي أن نذكر مؤشرا واحدا، وهو أنه بينما هبط نصيب الولايات المتحدة من مجموع الصادرات الصناعية العالمية من عام ١٩٦٦م إلى عام ١٩٨٤م، فإن نصيبها من الشركات المتعددة الجنسيات قد زاد. وتزداد هذه العوامل قيمة في النظام العالمي الجديد"[2].

إذا، فعملية التدويل للاقتصاديات جعلت وجود أنظمة تنموية متمركزة على ذاتها أمرا غير ذي جدوى، حيث كان دور الدولة بارزا وترابها الوطني مجالا طبيعيا لعملية تراكم الثروة.

هذه الديناميكية التدويلية تفرض على كل اقتصاد متطور أو في طور النمو أن يعيد تحديد مكانته ووظيفته في الاقتصاد العالمي. أو بعبارة أخرى، يعدل كل اقتصاد في العمق نمط اندماجه دوليا.. وهذه الضرورة تتمظهر حاليا بمحاولات إنشاء تكتلات جهوية[3].

فمفهوم التدويل (internationalisation) والعابر للدول القومية (Transnational) يظلان منذ السبعينيات يعبران عن التدفقات العابرة للقوميات بمختلف أشكالها ،اقتصادية، مالية، إعلامية بفضل التكنولوجيات الاتصالية، التي تحدّت السيادة الوطنية للفاعلين الدوليين، بعدة طرق جعلت الدبلوماسية الحكومية غير عملية بشكل مستقل... بل أن "فيليب غوميت" (Philip Gummet) ومحمد

---

[1] تم ذلك سنة ١٩٧١م بتعويم الدولار في أسواق المال العالمية وإزالة مبادلته بالذهب. إذ كانت أمريكا سابقا مرغمة على تعويض كل الدولارات الورقية بالذهب وإرسالها إلى الدول الأخرى. ومنذئذ لم تعد أمريكا مرغمة على إنتاج سلع لتعيش؛ لقد حصلت على وضعية فريدة في التاريخ: حالة الدولة المنتجة لأوراق مالية (عملة عالمية التداول) تستفيد منها في تمويل الخزانة بالتلاعب بسعر الصرف لتغطية عجز موازنتها

[2] نعوم تشومسكي. مرجع سابق ص: ١١.

[3] Larbi Talha, "Mondialisation,le lidre-échange et l'ajustement structurel peuvent-ils favoriser l'émergence d'un nouveau régime de croissance" La tribune. ٨/٢/١٩٩٦. p:١٢.

الأطرش[1]يعتبران أنه، بالرغم من أن عملية العولمة قد ضربت بجذورها في الأعماق في بعض الميادين، وتخطت السيادة القومية للدول في بعض القطاعات، كالمال، والإعلام، والثقافة[2]، إلا أن هذه المرحلة تمثل تطورا جديدا للنظام الرأسمالي العالمي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وليس نظاما للعولمة؛ إذ أن أمريكا والدول الرأسمالية الكبرى، هي الدول القومية الأكثر نفوذا، وتأثيرا في هذا النظام(..) من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية (..) وأن الدولة القومية (National State)، مازال لها كلمة الفصل في مسائل أخرى كالدفاع وحتى التجارة الخارجية. ويعتبران أن ما يجري هو تدويل واختراق للدول (Internationalisation).

إن العولمة –في نظر غوميت– مازالت غير واضحة "المعالم" لا من حيث تحديد المفهوم (Conceptually) ولا من حيث اختبارها على الواقع (Empirically) لذا يحذر من المبالغة بأهمية هذه الظاهرة، كظاهرة تلغي التمايز القومي إلغاء تاما[3]. لصالح الشركات المتعدية الجنسيات التي تقف خلف القوى الكبرى والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي..

كما تشارك المنظمات غير الحكومية والحركات الدينية في عملية التدويل هذه، وتوسع أعمالها على حساب المنظمات الحكومية مع

---

[1] محمد الأطرش، "العرب والعولمة: ما العمل؟". المستقبل العربي. العدد: ٢٣١. ١٩٩٨/٥. ص: ١٠٩.

[2] يراجع في هذا الشأن كتاب لـ: والتر ريستون، ت: سمير عزت نصار زجورج خوري، أفول السيادة، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا. دار النسر للنشر والتوزيع. عمان/الأردن، ط١، ١٩٩٥م. وهو الترجمة الكاملة لكتاب:
(The Twilight of sovereignty by: Walter B. Wriston éd: charles scribner's sons. New york.١٩٩٢).

[3] نايف علي عبيد، "العولمة والعرب". المستقبل العربي. العدد ٢٢١. ١٩٩٧/٧ ص.٢٨.

عودة التوترات المرافقة لتدفقات المهاجرين[1]

ومهما تكن العمليات الجارية في مسرح العلاقات الدولية المعاصرة والمفاهيم التي تحاول الإطاحة بها فإنه لا فرق —حسب أستاذ علم الاجتماع الكندي "شارل هالاري" (Charles Halary)—بين تسميتها بمصطلحات "العولمة" (La Mondialisation) أو "علاقات ما بين القوميات" (R.Internationales) أو الكوكبية" (La Globalisation) لأنها مصطلحات تفسر نفس الظاهرة[2].

وكذلك وصفت العلاقات الدولية المتجهة نحو التوحد أو العولمة بالأساليب القسرية، القهرية بمفهوم "الإمبريالية"[3] و"الاستعمار الجديد"، بأشكالها "المرنة" المختلفة: التجارية، الثقافية، المعلوماتية..

يرى "مسعود ضاهر" أن "نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة [للولايات المتحدة الأمريكية] (..)[4]" "فقد تغير وجه الرأسمالية.."، "إنه منطق العلاقات اللامتكافئة بين المجتمعات الصناعية (مهما كانت الإيديولوجيا التي تعتنقها) والمجتمعات غير الصناعية (..) فالوقائع

---

[1]Bertrand Badie "La Mondialisation, les termes du débat" in: CD-ROM: L'état du monde ١٩٨١-١٩٩٧ éd. La découverte.

[2] Charles Haraly. Op. cit. in:
1.htm http://www.unites.uqam.ca/soc٤٣٠٠/foules

[3] الإمبريالية: سياسة تعني التدخل المباشر لسلطة خارجية في الشؤون السياسية والاقتصادية للشعوب الأخرى بغرض استغلالها. لم يخترع المفهوم "لينين" بل "هوبسون" عام ١٩١٣م وتناوله بالتحليل "شومبيتر وستيرنبرغ وباركرمون.." وذلك بعدما لاحظوا تقسيم العالم بين إمبراطوريات رأسمالية استعمارية، تستند كل منها إلى قومية واحدة بعد مؤتمر برلين (١٨٨٥م) ونزعت كل منها إلى الاحتكارات المالية والصناعية الكبرى واستغلال الشعوب المستعمرة فقال "لينين" أن الإمبريالية أحدث (أقصى) مرحلة في تطور "الرأسمالية".

[4] نايف علي عبيد. مرجع سابق. ص٢٩.

تؤكد أن القوى الاقتصادية تسرف بطريقة أو بأخرى في استخدام سلطتها التفاوضية عندما تتعامل مع الأمم الأقل قوة.. ويأتي الدور المهيمن للشركات الأجنبية على جزء كبير من إنتاج الدول السائرة في طريق النمو، بينما مركز قرارها يتواجد في بلدانها الأصلية، وهي نادرا ما تأخذ في اعتبارها مصلحة الدولة المضيفة، مع الإبقاء على حالة التخصص ضمن قواعد التقسيم الدولي للعمل في منتوجات وحيدة نقدية تتحكم في أسعارها الدول الاستعمارية سابقا" [1].

ورغم التراجع الواسع لاستخدام مفهوم "الإمبريالية" بعد نهاية الحرب الباردة، حيث كان يعبر عن ممارسة أوروبية قبل الحرب العالمية الأولى، وتحول إلى التعبير عن ممارسة سوفياتية وأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية... إلا أن المفهوم أخذ في الظهور من جديد، في الأدبيات السياسية الغربية في ظل العولمة والسباق للهيمنة على الطرق السريعة للمعلومات وعلى أسواقها في أفق بناء مجتمع المعلومات القادم خلال القرن الجديد. وهو ما يجعل الإمبريالية تجدد أثوابها من جديد: فالمفكر الأمريكي "دافيد روتكوف" (David Rothkopf) [2] يستخدم في دراسة صدرت له بمجلة "سياسة خارجية" بعنوان: "في مديح الإمبريالية الثقافية" —دون حرج— الكلمة الطابوه: "الإمبريالية"... قائلا: "إن الهدف الرئيسي لأمريكا من سياسة خارجية في عصر المعلومات، أن تربح معركة التدفقات العالمية للمعلومات بالسيطرة على الموجات، كما سيطرت بريطانيا العظمى

[1] CD-ROM: Encyclopaedia universalis. Op. cit. Mot clé: Néo-colonialisme.

[2] هو أحد المسؤولين السابقين في غدارة كلينتون (١٩٩٢م-١٩٩٩م)، حاليا مدير عام مخبر الاستشارة الذي أسسه كيسنجر المسمى: Kissinger associates (كيسنجر وشركاؤه).

على عرش البحار في الماضي." [1]

وبنفس المنطق والتعبير يقول: "إرفينغ كريستول (Irving Kristol): "سوف يعي الشعب الأمريكي [أنه قد أصبح] أمة إمبريالية كواقع".. "إن هذا قد حصل –يقول– لأن العالم أراد حصول ذلك". (!!!) وهو ما يسميه البعض بالأمركة أو عولمة أمريكا.

ومن ذلك أن الغرب؛ غرب إمبريالي، مهيمن؛ غرب استعماري، قديما وحديثا، كما يذكر الجابري. وإن "إمبرياليته" و"استعماريته" نتاج طبيعي، أو مكون عضوي، من مكونات التكوين الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي للعالم الغربي عبر التاريخين الحديث والمعاصر.

(..) إن الإمبريالية ليست مجرد "نزوع" للغرب، نزوع عارض، منفصل عن بنية حياته في التاريخ، وإنما هو تمثيل متبلور و"تام" للرأسمالية في الداخل والخارج "[2]، إنه نزوع مستمر نحو الشمولية والاستبداد العالمي أو الدولي.

وأخيرا، إن القاسم المشترك بين مفاهيم: الإمبريالية، ما فوق القوميات، العولمة، الكوكبية، هو "السوق الحرة" أو كما سماها سمير أمين بـ: "عهد السوق"؛ أو ما يسميه روجي غارودي بـ: "وحدانية السوق".. أما الأسماء والمصطلحات التي تسوقها الأوساط الأكاديمية والسياسية والإعلامية الغربية، فهي –في بعض معانيها– محض تمويه وخداع وتضليل وأدلجة وتوظيف دعائي، سياسي، تكتيكي

---

[1]-Herbert J.Schiler, "Vers un nouveau siècle d'impérialisme américain", Le Monde diplomatique. Août ١٩٩٨.
. Fr.١٩٩٨/٠٨/SCHILER ١٠٧٨٨. http://www.mode-diplomatiqueIn: HT ML.

[2]محمد عبد الشفيع، "عرض كتاب: محمد عابدي الجابري، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة –صراع الحضارات– العودة إلى الأخلاق –التسامح– الديمقراطية ونظام القيم– الفلسفة والمدينة، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية.١٩٩١م. ١٥٦ ص". المستقبل العربي. العدد: ٢٣١. ماي ١٩٩٨م ص: ١٣٢–١٣٣.

للمفهوم.

خلاصة القول؛ هناك شبه إجماع معرفي على ان مفهوم "العولمة" حديث الظهور تاريخيا، ولكن في واقع سيرورة التاريخ الإنساني، مسار العولمة يرجع إلى العصر الحجري، الزراعي، وصولا إلى هذا العصر عصر الثورة الصناعية الثالثة [1]. على اعتبار الظاهرة تطورا طبيعيا للحضارة، حسب برهان غليون. وإنما تختلف العولمة الجديدة عن القديمة بتقنياتها ووتائر حركيتها في مختلف الفضاءات المحلية والإقليمية والعالمية.. إنها —حسب "زكي العايدي"– حركة مطردة، تتخللها فظائع مثل الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٢٩م والحرب العالمية الثانية... [2]، مع "استثناء مجتمعات محدودة العدد، تركها العالم (الرأسمالي) في عزلة، أو فضلت هي أن تعزل نفسها عن العالم لسبب أو لآخر، كما حدث للاتحاد السوفياتي مثلا في العقود الثلاثة الأولى لثورة تشرين الأول/أكتوبر، أو الصين في الخمسينيات والستينيات أو اليمن حتى منتصف هذا القرن"[3]. وقد عرفت العولمة الحديثة أوج توسعها منذ منتصف الثمانينيات والتسعينيات بعد ظهور الدول الصناعية الجديدة في جنوب شرق آسيا[4]وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وإفريقيا[5]، إثر تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية (أزمة المديونية، انهيار أسعار المواد الأولية..)

---

[1] أنظر الملحق الرابع مرة أخرى: نموذج رولاند روبرتسون للمراحل الخمسة لفكرة العالمية والعولمة. (قائمة الملاحق)..

[2] Zaki Laidi, "Un tournant de l'histoire: La Mondialisation" in: "L'enseignant" interviewé par: Patrick Gonthier. In: http://www.fen.fr/enseignamts/enseignamt/٠٠١/٠٠١-Laidi.htm

[3] جلال أمين "العولمة والدولة"، المستقبل العربي، العدد: ٢٢٨ فيفري ١٩٩٨، ص: ٢٣.

[4] أنظر الملحق التاسع: جدول مقارن للإمكانيات الاقتصادية لأهم القوى الصناعية الجديدة في شرق وجنوب شرق آسيا سنة ١٩٩٦م. (قائمة الملاحق) ص:٧.

[5] Zaki Laidi. In: "L'enseignant": OP. CIT

وانهيار المنظومة الاشتراكية وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات وبداية انتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة.

إن الجديد في العولمة أيضا –حسب "زكي العايدي"– هو ظواهر: الاستعجالية (l'urgence) والتسارع (l'accélération) والآنية (l'instantanité).. إذ، لأول مرة في تاريخ العالم، يعاد النظر في العلاقة بالزمان والمكان بهذه الجذرية، بحيث لا توجد نظرة محددة عن المستقبل، مع انقطاع المجتمعات البشرية عن الماضي وانحصار اهتمامها بالوقت العالمي الحقيقي (الحاضر/الآني). وكذا تقلص الفضاء العالمي أدى إلى تقلص آفاقنا[1].

ومن هنا، تأتي ضرورة البحث عن تعريف لهذا التحول العالمي غير المسبوق والمسمى بـ"العولمة". ونكتفي لبحثها باختيار هذين التعريفين:

التعريف الاصطلاحي للعولمة

يرى "جيمس روزناو" عالم السياسة الأمريكي أنه "من المبكر وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة. فعلى سبيل المثال، يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد، السياسة، الثقافة، الإيديولوجيا، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، تداخل الصناعات عبر الحدود، انتشار أسواق التمويل، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة". ويعقب قائلا: "في ظل ذلك كله، فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة. وحتى ولو تم تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه أن

---

[1] مثل: الهند، تايوان، كوريا ج، سانغافورة، هونغ كونغ، ماليزيا، أندونيسيا، أستراليا، نيوزيلاند، جنوب إفريقيا. الهند، نيجيريا، البرازيل، الشيلي، الأورغواي.. الخ.

يتم قبوله واستعماله بشكل واسع" [1]لذلك تعددت تعاريف مفهوم "العولمة"[2].

التعريف الأول

يعرف المفكر الفرنسي: برترون بادي "العولمة" قائلا: هي عملية "إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع ادعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره (..)

(..) والمسار يعود إلى تاريخ طويل، رغم أنه يبدو جديدا، يفترض أنه لا تستطيع أية مجموعة ولا أي أرض ولا أي مجتمع الإفلات من الانخراط في النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية. وقد أعوزت الاسكندر ونابليون الوسائل التقنية لتحقيق هذا الإنجاز.

إلا أن هذا المسار قفز تدريجيا في فجر القرن الحالي، بواسطة الفتوحات الاستعمارية، كما مهدت لهذه الحركية ثلاثة قرون من الاكتشافات والاتصالات المحتشمة بين الغرب والإمبراطوريات الشرقية. ولم يتحقق هذا المسار إلا عندما استفاد من توسع مؤسساتي: بإنشاء الأمم المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية والتي أعلنت عن إرادة العمل على إقامة نظام عالمي من خلال توحيد القواعد والممارسات وتقنين وتنظيم كل حلقات التبادل الإنساني والثقافي والاقتصادي التي ينبغي تطويرها." [3]

التعريف الثاني

وفي نفس الاتجاه تقريبا، يعرف الدكتور برهان غليون العولمة بأنها: "ديناميكية جديدة تبرز دائرة العلاقات الدولية من خلال

---

[1] السيد يسين "في مفهوم العولمة". المستقبل العربي. العدد: ٢٨٨ فيفري ١٩٩٨. ص: ٠٦.

[2] تعاريف نموذجية لمفهوم "العولمة". (قائمة الملاحق) ص: ٧.

[3] Bertrand Badie. Op. cit.

تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة [...] يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضا (..)"

(..) إنها تعني: "الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معا في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحدا أو نازعا للتوحد؛ الذي لا يعني هنا، التجانس التساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري، ولكنه يعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين، ولذلك ارتبط مفهوم العولمة بمفهوم الاعتماد المتبادل (L'interdépendance)" [1]

تحليل محتوى التعريف

إذا كانت "العولمة هي العملية الهادفة إلى التعميم الكوكبي لشيء ما، فإن هذا يفترض إرادة فاعلة وموضوعا للفعل[2] أو مستهدفا به.

وبعيدا عن الأحكام القيمية، فإن التعريفين بتسمان بنوع من "التعمية" على من يعولم؟ رغم اتصافها بالموضوعية فيما يتعلق بالعمليات الجارية ضمن مسار العولمة، أي ماذا يعولم وكيف؟ مع بيانهما لبعض آثار ذلك المسار على العلاقات الدولية. إلا أن ذلك يحتاج إلى مزيد من التوضيح: فمن يعولم؟ ماذا؟ وكيف؟ وما علاقة العولمة بالعالمية؟

وقبل الإجابة على هذه التساؤلات المهمة، لابد من التعرف على أهمية مفهوم العولمة معرفيا.

---

[1] برهان غليون. "العرب وتحديات العولمة الثقافية: مقدمات في عصر التشريد الروحي"، محاضرة ألقيت في المجمع الثقافي، أبو ظبي. ١٠ أفريل ١٩٩٧.

[2]-Claude Henrion, "Réalités et artifices de la Mondialisation institut du Management de l'EDF et de GDF. ١٩٩٧. in:http://www.im.edfgdf.com/

الفرع الثاني
الأهمية المعرفية لمفهوم العولمة

يتفق الأساتذة: برترون بادي، وبرهان غليون، والسيد يسين، وزكي العايدي، وأندري غارسيا على اعتبار مفهوم العولمة "أداة تحليلية لوصف عملية التغيير الاجتماعي في مجالات مختلفة"[1] وأنه "عنصر أساسي في هيكل نظرية التغيير الاجتماعي العالمي"[2] ذلك أن العولمة "لا يمكن أن تتحقق دون حصول حد أدنى من التقاطع بين مختلف الأوضاع الاجتماعية —السياسية"[3] في العالم.

إنها "ليست سوى نموذج ممكن للتغيير: إنها التوسع الإقليمي (بالمعنى اللفظي للعولمة) والتعميم لكل الأنشطة الإنسانية (كوكبة أو شمولية) لنمط من التغيير قد يؤدي إلى نوع من الوحدة العالمية للسلوكات"[4]. لذلك فإن مفهوم العولمة ذو قيمة في تحليل البيئة الدولية إذ "يجمع المراقبون للحياة الدولية على أن العمليات السياسية والأحداث والأنشطة في عالم اليوم لها بعد كوني متزايد"[5]

وتأتي الأهمية العلمية للمفهوم، نظرا للحاجة إلى مفاهيم تحيط بمسار وظاهرة التوحد والاندماج المتزايد للمجموعة البشرية عبر التاريخ. وكمثال على ذلك العلاقة بين المجتمعين الأمريكي والصيني (شركات وعمال وأسر..) المترابطين، في علاقة تأثير وتأثر أو اعتماد متبادل حقيقي... وكلما كان المجتمع الصيني في علاقات أفضل (تبادلا للمصالح والمنافع...) مع المجتمع الأمريكي من خلال حكومتي

---

(1) السيد يسين. مرجع سابق. ص: ٠٦.

(2) Zaki Laïdi, "Contre l'idéologie de la Mondialisation". In: http:/ www..........

(3) Bertrand Badie. Op. cit

(4) André garcia, "thèmes: Mondialisation et cultures". In: http://www.geoscopie.com/

(5) السيد يسين، مرجع سابق. ص: ٠٦..

البلدين، كلما كان ذلك مفيدا للطرفين. "فكمٌّ جماعات المصالح، ووكالات ومؤسسات أمريكية الفاعلة في جبهة علاقاتنا مع الصين — يقول ميشيل كلوغ— والمعنية بتنمية الموقف الصيني في كل جوانبه كمٌّ كبير، ويمكن لانكماش السوق أو حدوث أزمة سياسية في الصين، على سبيل المثال، أن يتسبب في خسارتهم للعمالة التي يوفرونها لعدد كبير من العاملين الأمريكيين. وهذا يدل على أن كل مبادرة لحكومة كلينتون في مجال حقوق الإنسان أو في العلاقات التجارية مع الصين تثير رد فعل حاد في الولايات المتحدة الأمريكية (..)

وكمثال آخر وفي نفس السياق تعد هايتي أكثر أهمية بكثير لفلوريدا أو نيويورك منها لأوهايو أو واشنطن، والمكسيك تهم تكساس وكاليفورنيا ولكن لا تهم كثيرا أيوا أو نيوهامبشاير (..) أما عن الأمريكيين الأفارقة فيحتشدون من أجل إفريقيا الجنوبية أكثر من احتشادهم من أجل البوسنة (..) فأمريكا هي البلد الأكثر انفتاحا على القوميات. فكل بلد في العالم تقريبا له رأس جسر بها، تكون عبر الزمن بفضل الهجرة (..) إذ تمثل واشنطن أكبر مدينة إثيوبية خارج إثيوبيا، ولوس أنجلس أكبر مدينة إيرانية خارج إيران، وحضور العالم في أمريكا يحظى بانتشار كبير بفضل وسائل الإعلام التي استفادت منها الجماعات الإثنية أو القوميات." [1]ومن هنا تظهر الأهمية السوسيولجية لمفهوم "العولمة".

ويتفق العديد من علماء السياسة وعلم الاجتماع والإعلام.. على وصف العولمة بأنها مسار وديناميكية كوكبية، تاريخية، تحديثية.. إنها ليست محض مفهوم مجرد، فهي عملية مستمرة، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة، الاقتصاد، الثقافة والاتصال"[2].

---

[1] ميشيل كلوغ. مرجع سابق. ص: ٥٧ و٥٩ (باختصار).

[2] السيد يسين. مرجع سابق. ص: ٦.

ويمكن قياس الظواهر والعمليات داخل مسار العولمة بواسطة:

١)-جمع المعطيات الإحصائية المتعلقة بـ: تكرر ظواهر في عدة أقاليم أو أقطار (مثال: استهلاك مشروب الكوكاكولا، التحدث بالإنجليزية...).

٢)-مؤشرات تعكس عملية الانتشار كـ: عدد السواح الأجانب، الاتصالات الهاتفية عبر القوميات، مشاهدة أفلام الكاوبوي في التلفزيون، حجم المبادلات الخارجية في الاقتصاديات الوطنية.

٣)-تحليل المسارات مثل: مسار تذبذب أسعار الفائدة في البورصات وتأثير ذلك على النشاط الاقتصادي عبر العالم، تأثير قناة (CNN) على الحياة السياسية للدول.

٤)-دراسة اتجاهات الرأي العام ومواقف الجمهور نحو الظواهر والأحداث العالمية من جهة التعبير عن المواقف: الحذر، التأييد، الدعم، الانفتاح، العداء..[1] إذا، العولمة مفهوم سوسيولوجي. له أهميته في العلم الناشئ: علم الاجتماع العالمي.. أو علم العولمة (Globologie) بتعبير سمير أمين... فإذا تناولنا "العولمة الإعلامية" من زاوية تكنولوجيات الاتصال والإعلام والمعلومات الجديدة، فإننا نجدها تغير مضامين ومفاهيم عديدة كانت تحكم الرؤية العلمية للظواهر السياسية الدولية مثل تغيير مفاهيم: الدول القومية، السيادة، الحدود، السلطة، الديمقراطية، الحزب، المؤسسة، المواطنة، القانون، الصراع، النظام، القوة، توازن القوة، الهوية.. وهي مفاهيم طالما اعتمدت عليها دراسة العلاقات الدولية في العقود السابقة قبل نهاية الحرب الباردة كوحدات مفاهيمية مركزية للتحليل والدراسة للقضايا الدولية.

---

(1) Site wed: géoscopie. "Thèmes: La Mondialisation, Quoi?" op.cit

ومن المفاهيم التي تستدعيها العولمة مفهوم "الحكومة العالمية"[1] كإمكانية لمواجهة المخاطر على المصير البشري من كل جانب "في عالم مواطني الشبكات (Netoyens) التابعين لشبكة الأنترنت والذين يجهلون علامات التعريف العادية والمتمثلة في الجنسية والانتماء العرقي والديني والجنس والتأصل الجغرافي والذين مع ذلك قادرين

---

[1] يتحدث إدغار موران عن ضرورة إقامة كونفدرالية عالمية تكون نفسها كونفدرالية كونفدراليات على المستوى القاري لتتصدى لمشكلات عالمية حيوية مثل: البيئة، النوويات. التنمية الاقتصادية...

بينما تحدث أرنولد توينبي عن إخفاق منظومة الأمم المتحدة في التحول إلى حكومة عالمية. ولكن توقع (في الستينيات) في نهاية المطاف أن يتطور أحد النظامين السياسيين لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية أو حكومة الاتحاد السوفياتي للقيام بالتأسيس لتلك الحكومة العالمية ولكنه يرجح أن تقوم الحكومة الأمريكية بذلك الدور بشكل أفضل حسب زعمه نظرا للمزايا التي تتمتع بها من بينها أنها "تتمتع في أعين رعاياها الحاليين والمحتملين مستقبلا. بإحجامها الواضح الصادق عن الانسياق وراء تأدية دور الحكومة العالمية". ويرى أن حل مشكلة السيطرة واحتكار دولة عظمى وقوية، تقرير وتنفيذ السياسات التي تتوقف عليها حياة ومصائر الشعوب الدائرة في فلكها.. يحمل في طياته مشكلة دستورية لا يحلها إلا صورة من صور الاتحاد الفيدرالي، مع كل ما يراه من صعوبات في قيام تنظيم يعلو على النظم القومي في سرعة وسهولة. (أنظر: أرنولد توينبي، ت: فؤاد محمد شبل. الجزء الرابع. مرجع سابق. ص: ١٩٦ إلى ٢٠٠).

وكذلك يدعو جون زان (Jean zin) في معرض نقده للعولمة إلى إنشاء أداة للتوافق السياسي العالمي ذات بعد كوكبي لأن الرهانات الكوكبية تفرضها لمواجهة العجز السياسي للدول... حكومة عالمية لا ينبغي أن تلغي التنوع وذلك لمواجهة تحكم الكل الاقتصادي في السياسة. ومن أجل حماية نوعية الحياة على الكوكب". (أنظر Jean Zin, "Critique de la mondialisation". Op. cit. in:http://www.)

بينما يبدي جل علماء السياسة والعلاقات الدولية (مثل: مارسال مارل، ميشيل كلوغ...) تحفظات كبيرة في إمكانية التأسيس لتلك الحكومة العالمية. نظرا للغيرة الكبيرة للدول على المساواة في السيادة.

على أن يرتبطوا فيما بينهم.." [1]

ولقد نشر السيد جون بيري بارلو (John Perry Barlow) العالم في المستقبليات –الذي شارك في تأسيس مؤسسة الحدود الإلكترونية لـ دافوس "Davos"[2]– "تصريح استقلال الفضاء الموجه" ويبتدئ بالعبارات التالية:

"يا حكومات العالم المصنع، يا أيها العمالقة المصنعون من اللحم والحديد، إنني قادم من الفضاء الموجه، المسكن الجديد للعقل (..) ولا نرغب أن تكونوا ضمننا"

ويتحدى علانية كل مراقبة إقليمية؛ قائلا: "إن مفاهيمكم القانونية حول الملكية والتعبير والهوية والحركة والمضمون لا تنطبق علينا. إنها مبنية على المادة. ولا وجود لمادة هنا"[3].

ووفق هذا المنظور ليست الدولة فيما يبدو مصدرة قوة وهوية

---

[1] ريتشارد فالك، "الأنترنت بين الذعر والذهول، نحو نوع جديد من السيطرة السياسية العالمية". ص: ١٦٧-١٧١ (أنظر: معالم، الافتراضية والتكنولوجيات الجديدة". دار النشر مارينور. العدد: ٠٦. ١٩٩٨. ص.١٦٨)

[2] المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) يعتبره البعض "حكومة عالمية" غير معلنة رسميا، أنشئ سنة ١٩٧١م بسويسرا. يضم حوالي ألفين مشارك مكون من رجال أعمال وعلماء وسياسيين وصحافيين كبار. تحت تأثير النفوذ الأمريكي بالخصوص. وبمناسبة مؤتمر جانفي ١٩٩٧م أنشأ شبكة (welcom) الإلكترونية الخاصة بهم، وهي محظورة على غير الأعضاء فلا يزورها زوار الأنترنت وهي بمثابة الهياكل القاعدية لحكومة عالمية –يقول برينو قيوساني– للتحرك في الوقت الحقيقي. السيد هانس جورج شوارب من مسؤولي المنتدى يقول: "تصوروا تغيرا في الأغلبية الحاكمة في تركيا فجأة، نستطيع التحرك في الزمن الحقيقي بتنظيم اجتماعات افتراضية عبر (welcom) بين الوزير الأول وإدارته الجديدة والمستثمرين الأجانب (..) إننا نتهم بأننا نريد إنشاء حكومة عالمية ولكننا لسنا سوى مسهلين للحوار بين السياسيين والعلميين ورجال الأعمال (أنظر:

-Bruno Giussani, "le réseau des maître" l'hébdo N° ٠٥،٣٠/١/٩٧ (المجلة سويسرية) http://www.hebdo.ch/hebdo/hebdo-١٩٩٧/

[3] ريتشارد فالك. مجلة معالم. مرجع سابق ص: ١٦٨

وسلطة قانونية، وهي التي احتكرت هذه الخصائص منذ قرنين على الأقل من ظهور الدولة —الأمة الحديثة.

ويمكن أيضا ملاحظة تركيز التعاريف على أن العولمة مسار مستقل عن أي توظيف أيديولوجي وهو ما ينبغي اختباره.

الفصل الثاني
العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية[1]

أولاً: المقدمة

أصبحت العولمة (MONDIALIZATION) من اكثر الكلمات استخداماً في الأدبيات المعاصرة. وقد تم تعريف العولمة على أنها إكساب الشيء طابع العالمية، وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً، وأضحت ظاهرة العولمة الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة، فهي تستقطب اهتمام الحكومات والمؤسسات ومراكز البحث ووسائل الإعلام. وتعاظم دور العولمة وتأثيرها على أوضاع الدول والحكومات وأسواقها وبورصاتها ومختلف الأنشطة الاقتصادية فيها.

ويعرف الدكتور إسماعيل صبري عبد الله العولمة والتي يفضل أن يستخدم مكانها مصطلح الكوكبة على إنها: (التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسية والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية)[2]

ولا أعلم لماذا ابتعد الدكتور إسماعيل صبري عبد الله عن المفهوم الدقيق للعولمة؟ والذي يعني هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي وانتشاره بعمق لا بل هيمنة النمط الأمريكي سيما وهو يقر بأن الرأسمالية كنمط إنتاج تتغير ملامحها وأساليبها في الاستغلال عبر الزمن، كما أنه يربط بين نشأة العولمة وانتشار الشركات متعددة الجنسية.

يتلازم معنى (العولمة) في مضمار الإنتاج والتبادل: المادي والرمزي مع معنى الانتقال من المجال الوطني، أو القومي، إلى المجال الكوني في جوف مفهوم تعيين مكاني جغرافي (الفضاء العالمي

---

[1] محمد آدم، شباط ٢٠٠٠ م مجلة النبأ ـ العدد ٤٢ ذو القعدة ١٤٢٠

[2] إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية.

برمته)، غير انه ينطوي على تعيين زماني أيضاً، حقبة ما بعد الدولة القومية، الدولة التي أنجبها العــصر الحديث إطارا كيانياً لصناعة أهم وقائع التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد يستفاد من ذلك أن المنزع الراهن نحو إنفاذ أحكام العولمة، إذ يضع حداً لتلك الحقبة، يدشن لأخرى قد لا تكون حقائق العصر الحديث ـ السائدة منذ قرابة خمس قرون ـ من مكونات مشهدها، وبالتالي يرسي مداميك ثورة جديدة في التاريخ، ستكون قوتها ـ هذه المرة ـ المجموعة الإنسانية بدل الجماعة الوطنية والقومية[1].

العولمة وفقاً لتحليل البعض فانها تعني: وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريباً إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج واعادة الإنتاج ذاتها، أي إن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي ودوله. العولمة بهذا المعنى هي رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره، قد تمت. بعبارة أخرى، أن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي ـ إلى هذا الحد أو ذلك ـ إلى الأطراف بعد حصرها هذه المدة كليا في مجتمعات المركز ودوله. في الواقع لان عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق بلغت حد الإشباع بوصولها إلى أقصى حدود التوسع الأفقي المكنة وشمولها مجتمعات الكرة الأرضية كلها ـ باستثناء جيوب هنا وهناك ـ كان لابد لحركية نمط الإنتاج الرأسمالي وديناميكيته من أن

---

[1] عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعولمة) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٨ ـ ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧ نشرتها مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٩ آذار ١٩٩٨ ص٩١.

تفتح أفقاً جديداً لنفسها وان تتجاوز حدوداً بدت ثابتة سابقاً على طريق نقلة نوعية جديدة بدورها تأخذ الآن الشكل المزدوج لعولمة دائرة الإنتاج ذاتها ونشرها في كل مكان مناسب تقريباً على سطح الكرة الأرضية، من ناحية وإعادة صياغة مجتمعات الأطراف مجدداً، في عمقها الإنتاجي هذه المرة وليس على سطحها التبادلي التجاري الظاهر فقط، من ناحية ثانية، أي إعادة صياغتها وتشكيلها على الصورة الملائمة لعمليات التراكم المستحدثة في المركز ذاته.

ويصف الدكتور علي عقلة عرسان نتائج العولمة بأسلوب أدبي حين يقول[١]: وهكذا نجد أن العولمة تفسح المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من المال على حساب سياسة قديمة في الاقتصاد كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق ربح بينما اليوم فالاعتماد هو على تشغيل المال فقط دون مغارم من أي نوع للوصول إلى احتكار الربح، إنها مقولة تلخص إلى حد ما بعودة (شايلوك) المرابي اليهودي التاريخي محمّلا على أجنحة المعلوماتية والعالم المفتوح لسيطرة القوة المتغطرسة، وعودته المدججة بالعلم والتقانة تقلب القاعدة القديمة القائلة: إن القوي يأكل الضعيف، إلى قاعدة جديدة عصرية عولمية تقول السريع يأكل البطيء وسمك القرش المزود بالطاقة النووية ومعطيات الحواسيب وغزو الفضاء يستطيع أن يبتلع الأسماك الأخرى والصيادين الذين يغامرون إلى أبعد من الشاطئ.

يقضي منطق التطور الرأسمالي بالتوسع المستمر خارج الحدود هكذا بدأ أمره قبل قرون انتقلت الرأسمالية من حدود الدولة القومية والاقتصاد القومي إلى عالم (ما وراء البحار) في عملية من الزحف الاستعماري واسعة، شملت معظم مناطق جنوب الأرض بحثاً عن

---

[١] د. على عقلة عرسان رئيس اتحاد الكتاب العرب، دمشق. أنظر الأسبوع الأدبي العدد رقم ٦٠٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٤، ص١٩.

المواد الخام واليد العاملة الرخيصة والأسواق وهكذا تجدد قبل قرن حين خرج النظام الرأسمالي العالمي من طور (المزاحمة)أو (المنافسة الحرة) إلى طور الاحتكار الطور الإمبريالي. واليوم،في سياق الثورة التقانية الكبرى، يبلغ التوسع الرأسمالي ذراه، فيطيح بحدود جديدة، الحدود القومية داخل المعسكر الرأسمالي الميتروبولي نفسه. بعد أن أطاح منذ زمن بعيد بحدود المجتمعات التابعة المنتمية إلى منظومة الجنوب. إن هذا النمط الجديد من التوسع ،اليوم، هو ما يطلق عليه اسم العولمة، وسمته الأساسية هي توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حداً فيه لكل أنواع السيادة. ولقد بدأت علائم هذا المسار منذ ميلاد ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات، قبل عقود، لتصل اليوم إلى نظام التجارة الحرة الذي أقر دولياً، بعد مفاوضات (الغات) ووقع التعبير عنه مؤسسيا في منظمة دولية تحمل الاسم ذاته، وفي قوانين وتدابير يلغي مفعولها مفعول القوانين المرعية في الدول الوطنية[1].

لقد أدت الولايات المتحدة دوراً رئيساً في دعمها للرأسمالية وفي ظفر هذه الأخيرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين ففضلا عن كونها طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية اكبر سوق واكبر دولة مصدرة في العالم، جعلت الولايات من بناء اقتصاد عالمي رأسمالي حجر أساس في توجهها على الصعيدين السياسي والاقتصادي الدولي ولما كانت اكبر دولة مصدرة فان لها مصلحة إذا في الإنماء الاقتصادي على الصعيد العالمي لكونه يغذي نموها الاقتصادي. وكي تحافظ على أنظمتها ومؤسساتها الرأسمالية في وجه التهديدات التي تكونها أنظمة اجتماعية اقتصادية أخرى وأهمها الشيوعية السوفيتية أنفقت الكثير على انتشار اقتصاديات رأسمالية في بلدان أخرى وعلى الأخص لدى

---

[1] عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ المصدر السابق ص٩٧.

عدويها السابقين ألمانيا واليابان وفي بلدان أخرى في أوروبا الغربية وفي شرق وجنوب شرقي آسيا بالإضافة إلى مشروع مارشال في أوروبا الغربية والى المساعدات الضخمة التي قدمتها إلى شرق آسيا بالإضافة إلى مشروع مارشال في أوروبا الغربية والى المساعدات الضخمة التي قدمتها إلى شرق آسيا استعملت الولايات المتحدة مساعداتها الخارجية لمناطق أخرى في العالم النامي وتعزيزاً للمؤسسات والاقتصادات الرأسمالية. حيثما أمكنها ذلك[١].

ثانياً: العوامل التي أدت إلى ظهور العولمة:-

بعد انهيار الشيوعية وانفجار الاشتراكية من الداخل، وتفكك اليمين التقليدي، خرجت الليبرالية الجديدة باسم العولمة لتغزو كل الدول، وتدعو إلى حرية انتقال رأس المال، وإلغاء الحواجز الجمركية، وتطيح بالأنظمة، لتعزيز حرية المبادلات التجارية، مما أدى إلى تباعد بين النشاط المالي والنشاط الاقتصادي... فمن أصل ١٥٠٠ مليار دولار تدخل العمليات اليومية على الصعيد العالمي هناك ١٪ فقط يوظف لاكتشاف ثروات جديدة ويُدوِّر الباقي في إطار المضاربات[٢].

ما هي العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة العولمة في الوقت الراهن؟ وهل هذا يرجع إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أم تعميق الفوارق والاختلافات؟ وهل الهدف هو توحيد العالم أم النظم المجتمعية عن طريق الحدود المصنوعة؟ وهل العولمة تنطلق من مصادر رئيسية واحدة، أم تنطلق من مصادر متنوعة ومتداخلة؟ وهل تنطلق من عوامل اقتصادية وإبداع تقاني أم من خلال الأزمة الايكولوجية؟ وهل هي عبارة عن اتحاد

---

[١] بول سالم. الولايات المتحدة والعولمة، معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين. المصدر السابق ص٨٤.

[٢] لمزيد من المعلومات أنظر اللوموند دبلوماتيك، تحقيق حول العولمة، ومجلة الحوادث العدد الصادر في ١٩٩٨/٥/٢٩.

لكل هذه العوامل أم أنه لا تزال هناك أبعاد أخرى؟ وهل العولمة تتميز بوجود ثقافات عامة أم مجموعة من الثقافات المحلية المتنوعة؟ وهل العولمة غامضة، أم أنها تحول بارز على المدى الطويل بين العام والخاص، وبين المحلي والخارجي، وبين المغلق والمفتوح؟ وهل هي استمرار لنمو الفجوة بين الفقراء والأغنياء على جميع المستويات؟ وهل العولمة تتطلب وجود حكومة عالمية[١]؟ إن جوهر عملية العولمة يتمثل في تسهيل حركة الناس وانتقال المعلومات والسلع والخدمات على النطاق العالمي. وتشمل الحركة والانتقالات التي تنتشر عبر الحدود ست فئات رئيسة وهي: البضائع، الخدمات، الأفراد، رأس المال، الأفكار، والمعلومات والمؤسسات.

ويهدف النظام الرأسمالي الذي يحكمه قانون تعظيم الأرباح الخاصة إلى التوسع وذلك عبر استثمار أرباحه والحصول على قروض من أسواق الرساميل. فإذا لم يتوسع يتعرض للركود والكساد والأزمات الدورية، والأمثلة التاريخية على هذه الأزمات كثيرة ومعروفة. ويؤدي التوسع إلى ظهور المنشآت الاقتصادية الكبرى عبر تركز وتمركز رأس المال[٢]. ومن أهم آليات تحقيق ذلك عمليات الدمج بين المنشآت الكبرى أو استيلاء منشأة كبرى على منشأة أصغر منها عن طريق الشراء أو غير ذلك. كما انه في عملية التوسع تتراكم فوائض مالية لا تجد أحياناً مجالات مربحة في استثمارات حقيقية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة، بل تجد هذه الفوائض مجالاتها المربحة في المضاربة ضمن إطار الدولة الواحدة. كما أن هذه الفوائض تضغط لتأمين حرية

---

[١]انظر دراسة أحد ابرز علماء السياسة الأمريكيين جيمس روزناو، ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية، قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام القاهرة ١٩٩٧ نقلاً عن السيد يسين المصدر السابق ص٧.

[٢]لمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى الكتاب رأس المال نقد الاقتصاد السياسي، كارل ماركس.

انتقالها من دولة إلى أخرى عبر إزالة القيود على حركة الرساميل. ومن الواضح أن أهم سمة للنظام الرأسمالي العالمي الراهن هو ما يسمى بـ(العولمة) المالية[١].

يمثل النظام الاقتصادي المعاصر مرحلة جديدة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وقد يكون من الممكن تسمية هذه المرحلة بـ(العولمة) كما هي محددة أعلاه، أو اقتصادا دوليا أكثر تكاملاً واندماجاً.

يتسم النظام الاقتصادي العالمي المعاصر بعدد من الخصائص أهمها:

١. انهيار نظام بيريتون وودز.
٢. تزايد دور وأهمية الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي.
٣. تزايد دور وأهمية مؤسسات العولمة الثلاث (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة).
٤. عولمة النشاط الإنتاجي.
٥.عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.
٦. تغيير مراكز القوى الاقتصادية العالمية.
٧. تغيير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.
٨. تراجع أهمية ودور مصادر الطاقة التقليدية والمواد الأولية في السوق العالمية.

يرى الاقتصادي المعروف الدكتور رمزي زكي[٢]، إن أهم البصمات بروزاً في الاقتصاد خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو التدويل

---

[١]أنظر د. محمد الأطرش، العرب والعولمة: ما العمل؟ ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٨ - ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧، نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد ٢٢٩ آذار ١٩٩٨، صص ١٠١ - ١٠٢.

[٢]رمزي زكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت ١٩٩٣.

المطرد الذي اصبح يتسم به الاقتصاد العالمي، ويظهر التدويل في نظرة أولية كبروز متعاظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية. بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي أو الوطني. وهذا واضح من خلال الدور المتعاظم الذي تقوم به وتقوده الشركات متعددة الجنسية العملاقة التي تمتد نشاطاتها وفروعها إلى مختلف أنحاء العالم، وتسيطر على شطر كبير ومتنام في عمليات إنتاج وتمويل وتوزيع الدخل العالمي مع العلم أن هذا الدور يكون أحيانا غير مباشر وغير ظاهر، فاصبح من الممكن الآن الحديث عن مستوى اقتصادي عالمي متميز بآلياته ومشكلاته وآفاق تطوره على المستويات الوطنية، وتصبح النظرة للعالم باعتباره الوحدة الاقتصادية الأساسية.

والعولمة الاقتصادية أخذت أبعادها في المرحلة الراهنة بانتصار القوى الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بدينامية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة (ثورة المعلوماتية) وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصادات أسيرة لمفاهيم السوق والمنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبأشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة خليفة (الغات).

<u>وتبدو ملامح العولمة في الاقتصاد من خلال المظاهر التالية:</u>

ـ الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي للاستفادة من التطورات التقنية الهائلة.

ـ تنامي دور الشركات متعددة الجنسية (عبر القومية) وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفوذها في التجارة الدولية.

ـ تزايد دور المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر وبخاصة في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الدول النامية (التحول إلى اقتصاد السوق).

ـ تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، التنمية المستدامة، السكان والتنمية، التنمية البشرية، التلوث وحماية البيئة، والتوجه العالمين لتنسيق عمليات معالجة هذه المشكلات والتعاون في حلها.

ـ تعاظم دور الثورة التقنية الثالثة وتأثيرها في الاقتصاد العالمي (التغيرات السريعة في أسلوب الإنتاج ونوعية المنتج).

ـ بروز ظاهرة القرية العالمية، وتقليص المسافات نتيجة لتطور وسائل النقل والمواصلات وزيادة الاحتكاك بين الشعوب.

ـ تطور وسائل الإعلام وتأثيرها على طبيعة البشر وتطلعاتهم وسلوكهم، واثر ذلك على اختلاط الحضارات والثقافات.

ـ تعاظم دور المعلوماتية، والإدارة، والمراقبة من إدارة نظم المعلومات.

والجدير بالملاحظة أن تجد (العولمة) جوانبها التطبيقية في كافة المجالات باستثناء ما يتعلق بانتقال قوة العمل، ففي الوقت الذي تمارس فيه المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها مختلف أنواع الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات والرساميل، فإننا نجدها تضع مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال أو هجرة قوة العمل وبخاصة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. في حين اتصف القرنان الثامن عشر والتاسع عشر بدرجة أكبر بكثير من حرية الهجرة، فمن المعلوم أن هجرة الأوروبيين إلى الأمريكيتين والى نيوزيلندا واستراليا وجنوب أفريقيا والى الكثير من أقطار العالم الثالث المستعمرة آنذاك مثلت صمام أمان للرأسمالية الأوروبية وساهمت في الحيلولة دون حدوث تغييرات اجتماعية كبيرة فيها بسبب البطالة

المتفشية وانتشار الفقر والبؤس في تلك المرحلة[١].

عقب ما سببته الحرب العالمية الثانية من دمار، برز الاقتصاد الأمريكي كقوة مهيمنة في الاقتصاد العالمي وقد استعلمت الولايات المتحدة موقعها القوي هذا بعد الحرب لخلق حلف دولي سياسي واقتصادي على أساس مساعدة ألمانيا واليابان وفي محاولة لإحداث نمو سريع في أوروبا الغربية وفي شرق وجنوب شرق آسيا لمواجهة التهديدات السوفيتية والصينية وتحققت منذ الخمسينات مستويات عالية من النمو في تلك المناطق. وقابلتها مستويات عالية أيضاً من النمو في الاتحاد السوفيتي. ومع بداية تراجع الأداء الاقتصادي السوفيتي في أواخر الستينات، أخذ تحد اقتصادي جديد يذر بقرنيه في شرق وجنوب آسيا على شكل سلع تصديرية رخيصة الثمن ورفيعة الجودة أخذت تغرق السوق الأمريكية، وتهدد بخلق عجز جدي في الميزان التجاري. وازدادت مشكلة الولايات المتحدة هذه بسبب ارتفاع أسعار النفط عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وبالصعوبات التي رافقت التحول من اقتصاد صناعي إلى آخر قائم على الخدمات والتقنية في حقل الإعلام والمعلومات. وقد استطاعت الولايات المتحدة، على الرغم من المشاكل الجدية التي واجهت اقتصادها في السبعينات والثمانينات من أن تتحمل عجزا ضخما في ميزانها التجاري وأجرت إعادة بنيان لاقتصادها، واستعادت في أوائل التسعينات المبادرة في القوة الاقتصادية. وفيما ظلت أوروبا الغربية تقاوم ارتفاع كلفة الانتاج فيها وارتفاع البطالة وعوائق أخرى، وفيما ظلت اليابان تتخبط في ركود اقتصادي منذ العام ١٩٩٠ نهضت الولايات المتحدة واستعادت تفوق حصتها في الأسواق في صناعتي السيارات والكومبيوتر المهمتين

---

[١] أنظر د. محمد الا"طرش، الغرب والعولمة، ما العمل؟ ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٨ ـ ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧، نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد ٢٢٩ آذار ١٩٩٨ ص١٠٦.

وأعادت تأكيد موقعها على أنها اكبر سوق واكبر دولة مصدرة في العالم ولعل الأهم أنها بانفاقاتها وبتفوقها في الأبحاث في حقل التقنية الرفيعة والتطور وضعت نفسها في موقع جيد يخولها الاستمرار في السيطرة على الأسواق العالمية لبرامج الحاسوب وشبكة الاتصالات العالمية (إنترنت) في مطلع القرن الحادي والعشرين[١].

يقول توم فريدمان الأمريكي[٢]: نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الامركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطرة، وأولئك الذين يخشوننا على حق. إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة.

ولكن العولمة بالمفهوم المعاصر (الامركة) ليست مجرد سيطرة وهيمنة والتحكم بالسياسة والاقتصاد فحسب، ولكنها أبعد من ذلك بكثير، فهي تمتد لتطال ثقافات الشعوب والهوية القومية الوطنية، وترمي إلى تعميم أنموذج من السلوك وأنماط أو منظومات من القيم وطرائق العيش والتدبير، وهي بالتالي تحمل ثقافة (غربية أمريكية) تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى، ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يتركز على احتلال العقل والتفكير وجعله يعمل وفق أهداف الغازي ومصالحه. وأكد ذلك الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش حين قال في مناخ الاحتفال بالنصر في حرب الخليج الثانية: إن القرن القادم سيشهد انتشار القيم الأمريكية وأنماط العيش والسلوك الأمريكي[٣].

وعلينا نحن في أرجاء أخرى من العالم تحديد موقفنا من هذه الهيمنة الأمريكية ومواجهتها وعلينا نحن في الأقطار الإسلامية أن

---

[١] بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المصدر السابق.

[٢] جريدة الشرق الأوسط، العدد الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٣/٢.

[٣] الأسبوع الأدبي، العدد رقم ٦٠٢ الصادر بتاريخ ١٩٩٨/٣/١٤ ص١٩.

نقرر كيف سنواجه هذا التحدي ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين بأساليب يؤمل أن تكون أكثر نجاحاً من تلك التي واجهنا بها حملة نابليون على مصر في عام ١٧٩٨، أو تلك التي قابلنا بها انهيار الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى[١].

مع ذلك فان موقع الولايات المتحدة القوى في الاقتصاد العالمي ليس مطلقاً لأن الاقتصاد العالمي متعدد الأقطاب فمجمل اقتصاد أوروبا الغربية اضخم من الاقتصاد الأمريكي، وكذلك اقتصاد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا بوجه عام. كما أن الاقتصاد الأمريكي ما زال يواجه مشاكل جدية قد تهدد نموه في المستقبل ومن هذه المشاكل العجز في الميزان التجاري، وعلى الأخص مع شرق آسيا البالغ قرابة ١٦٠ مليار دولار في السنة وديون دولية متراكمة تربو على الألف مليار دولار وكانت الولايات المتحدة قد اعتمدت التسامح تجاه العجز التجاري على انه جزء من استراتيجيتها الرامية إلى تقوية حلفائها الرأسماليين عقب الحرب العالمية الثانية ولكن حجم العجز وثباته ابقيا الضغط على الدولار الأمريكي وبقي الخطر ينطوي على التسبب في انخفاض مفرط في قيمة الدولار لقد استطاع الدولار الحفاظ على مركز قوي نظرا إلى ثقة المستثمرين بالاقتصاد الأمريكي والى غياب عملة بديلة قادرة على الاستمرار ولان اقتصاديات شرق آسيا يهمها بقاء الدولار قويا لتنشيط صادراتها الا أن استمرار العجز مشفوعا بنمو الاقتصاد الصيني نموا سريعاً علماً بان الصين تصدر سلعا كثيرة إلى الولايات المتحدة. لقد أدى العجز في الميزان التجاري إلى توسع الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً اليابانية منها في الولايات المتحدة

---

[١] بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعالم) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٨ ـ ٢٠ كانون الأول ١٩٩٧، نشرت في مجلة المستقبل العربي العدد ٢٢٩ آذار ١٩٩٨ ص٨٩.

وكذلك إلى شراء قطاعات كبيرة من الاقتصاد الأمريكي ومنها العقارات والمؤسسات الصناعية والخدماتية كما أن الدين الخارجي البالغ ألف مليار دولار والمتوجب في أكثره لليابان يفرض نزفا مستمرا على الميزانية العامة ويحول دون توظيف موارد مهمة في الاقتصاد وفي الأنشطة الإنتاجية ولئن كان بالإمكان تحمل هذا الدين نظرا إلى الناتج القومي الأمريكي الذي يربو على السبعة آلاف مليون دولار فان هذا الدين يبقى معيقا للنمو السريع[1].

إن للعولمة أهدافا أبعد من الربح وأبعد من التجارة الحرة والحدود المفتوحة والأسواق الحرة، إن الخطر يكمن في ما يسمى بثقافة العولمة أكثر. تروج العولمة لأربع ثورات أساسية من المتوقع أن يكون لها تأثير كبير في حياة الناس جميعا وسط تحديات هائلة. وهذه الثورات هي[2]:

١ـ الثورة الديمقراطية.

٢ـ الثورة التكنولوجية الثالثة ـ أو ما بعد الثالثة.

٣ـ ثورة التكتلات الاقتصادية وبخاصة العملاقة.

٤ـ ثورة اقتصاد السوق وحرية التبادل التجاري، بعد قيام المنظمة العالمية للتجارة لتحل محل اتفاقيات الغات.

وفي إطار هذه الثورات وما ينتج عنها من آثار يتم بناء النظام العالمي (العولمة)، ويعتمد فيه الاقتصاد على استثمار الوقت بأقل تكلفة وعن طريق استخدام المعرفة الجديدة وتحويلها إلى سلع أو خدمات جديدة أو التحسين السريع والمستمر في المنتجات وطرق التصنيع والدخول بها إلى الأسواق بطريقة فعالة. ولم تعد التنمية الاقتصادية

---

[1] بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، المصدر السابق ص٥.

[2] د. علي علي حبيش، العولمة والبحث العلمي، ملحق الأهرام الاقتصادي، العدد الصادر بتاريخ ١ ديسمبر ١٩٩٨ ص١٨.

تعني التغيير من وضع سيئ إلى وضع أفضل بل المهم هو الوقت الذي يستغرقه هذا التغيير.

كيف تحدث العولمة؟ وبأي طريق أو من خلال أي قنوات تتم حركة وانتقال البضائع والخدمات والأفراد ورأس المال والأفكار والمعلومات والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود؟ وما هو دور الشركات متعددة الجنسية في ذلك؟

في رأي روزناو[١] تتم عليمة الانتشار من خلال أربع طرق متداخلة ومترابطة:

- من خلال التفاعل الحواري الثنائي الاتجاه عن طريق تقانة الاتصال.
- الاتصال المونولوجي أحادي الاتجاه من خلال الطبقة المتوسطة.
- من خلال المنافسة والمحاكاة.
- من خلال تماثل المؤسسات[٢].

ولكن روزناو ينسى أو يتناسى الدور الكبير والهام والرئيس للشركات متعددة الجنسية في عملية الحركة والانتقال وبخاصة في مجال البضائع والخدمات ورأس المال والتي تعد من أهم عناصر الانتقالات الكونية.

ثالثاً: الشركات متعددة الجنسية من أقوى قاطرات الرأسمالية باتجاه العولمة

وتعد الشركات متعددة الجنسية من أقوى القاطرات التي تستخدمها الرأسمالية في جر الاقتصاد العالمي باتجاه العولمة للأسباب التالية[٣]:

---

[١] أحد ابرز علماء السياسة الأمريكيين.

[٢] السيد يسين، المصدر السابق.

[٣] محاضرة ألقاها الدكتور مفيد حلمي حول العولمة - دمشق ١٩٩٧/١٢/١٦.

١ ـ الانتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسية، حيث وصل عددها إلى حوالي ٤٠ ألف شركة يمتد نشاطها في كافة القطاعات ويغطي القارات الخمس. وقد بلغت إيرادات اكبر ٥٠٠ شركة متعددة الجنسية في عام ١٩٩٦ نحو ١١٠٠٠ مليار دولار وهذا يشكل ٤٤٪ من الناتج المحلي العالمي الذي وصل إلى نحو ٢٣٠٠٠ مليار دولار. (الوطن العربي ٥٧٦ مليار) وتسيطر الشركات متعددة الجنسية على ثلث الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وثلثي التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات.

٢ ـ أدى الدور الأساسي الذي لعبته الشركات متعددة الجنسية في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة إلى سيادة أنماط عالمية في الإنتاج ـ من حيث علاقات الإنتاج وشكل ملكية وسائل الإنتاج ـ والتسويق والاستهلاك والاستثمار والإعلان والدعاية.

٣ ـ يواكب العولمة أحياناً كثيرة تزايد دخول مالكي وسائل الإنتاج وارتفاع قيمة اسهم الشركات متعددة الجنسية وكذلك تزايد عدد المصروفين من الخدمة في هذه الشركات وهذا يؤكد أن لا مكان للمشاعر والمواقف الإنسانية في النظام الرأسمالي العالمي. وإذا كان هناك خيار بين الإنسانية وحيوية الاقتصاد فليس للرأسمالية سوى الخيار الثاني، الذي أدى إلى فصل ٤٣ مليون عامل من العمل في المؤسسات الأمريكية خلال عشرين عاماً.

وأصبحت الشركات متعددة الجنسية تتحكم بالاقتصاد العالمي، تتحكم بالإنتاج وتبادله وتوزيعه وتسعيره وتيسير الحصول عليه أو منع وصوله، كذلك تتحكم باستقرار مراكز صناعته في هذا المجال الجغرافي أو ذلك، وتتحكم بانتقال رأس المال وبخلق الأزمات أو حلها انها تتحكم بعصب السياسة واعني الاقتصاد.

وتبقى مسألة في منتهى الأهمية، وهي موقف المجتمعات المختلفة من العولمة، هناك معركة كبرى أيديولوجية وسياسية

واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة، هناك اتجاهات رافضة بالكامل، وهي اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ، ولن يتاح لها النجاح. وهناك اتجاهات تقبل العولمة من دون تحفظات باعتبارها هي لغة العصر القادم، وهي اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة وتدرك سلفا أن العولمة عملية تاريخية حقاً، ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتمية القيم التي تقوم عليها في الوقت الراهن، والتي تميل في الواقع إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم، وتقديمها في صور جديدة. وهذه الاتجاهات برزت في أوروبا وفي فرنسا على وجه الخصوص. من خلال الموقف الرافض للحزب الاشتراكي الفرنسي، والذي تبلور بشكل خاص في تقرير الحزب الصادر في ٣ نيسان/أبريل عام ١٩٩٦ بعنوان: (العولمة وأوروبا وفرنسا) وهو يتضمن أعنف نقد للعولمة الأمريكية، فضلاً عن ذلك، بدأت تتصاعد داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حركات فكرية مضادة للعولمة، لم تقنع بالنقد التفصيلي لكل جوانب العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ولكنها ـ أبعد من ذلك ـ تحاول أن تقدم البديل، ولعل ابلغ ما يعبر عن هذه الحركات النشطة حالياً الكتاب الذي حرره جيري ماندر وإدوارد سميث عام ١٩٩٦ وعنوانه: (القضية ضد الاقتصاد الكوني ونحو تحول إلى المحلية) وهو يحتوي على اكثر من أربعين دراسة متعمقة[١].

رابعاً: العولمة الاقتصادية والأقطار الإسلامية:-

تمثل العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي تحدياً خارجياً وخطيراً للبلدان الإسلامية واقتصادياتها. بالعالم الإسلامي مراقب ومهدد في نفس الوقت، يعيش مرحلة من التناحر والتآكل والتهميش

---

[١] السيد يسين، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٢٨ شباط ١٩٩٨، ص١٢ و ١٣.

فاقداً لآية استراتيجية اقتصادية سياسية دينامية للدفاع أو للهجوم. أن عمليات الضغط والإضعاف التي تستهدف وطننا الإسلامي من اجل زعزعة استقراره وتعطيل مؤهلاته حتى لا يبقى أمامه سوى الاندماج السلبي في آليات العولمة وبالصيغة التي يعرفها الأقوياء تحت اسم التدويل الشامل للاقتصاد أو(العولمة الاقتصادية)[1].

ما زال الجدل قائماً بن ثلاثة تيارات فكرية متقابل حول ظاهرة العولمة وأثرها الاقتصادي على بلداننا الإسلامية فيرى التيار الأول أن العولمة أمر طيب ومفيد على وجه العموم. ذلك لأننا سنستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن تكامل الاقتصاد العالمي الذي ربما يقدم فرصة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقرٍ ومنح ملايين البشر حياة أفضل. بالرغم من أن العولمة ستؤدي حتماً إلى خسارة الأقطار الإسلامية لبعض سادتها في توجيه اقتصادياتها كما تريد. ويدافع عن هذا التيار/ مؤسسات العولمة الثلاث والولايات المتحدة الأمريكية وبعض رجال الأعمال والتكنوقراط.

أما التيار الثاني فهو يرى أن العولمة أمر واقع ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية والتقدم العلمي والتقني، وتقود إلى مزيد من التشابك والاندماج بين الاقتصادات المختلفة ألا أن هذه العولمة بأبعادها الحالية تثار حولها ملاحظات وانتقادات جديدة وجدية أهمها أن مكاسبها تطال عدداً قليلاً من الدول عدد سكانها لا تتجاوز ٢٠٪ من إجمالي سكان العالم. في حين سلبياتها تطال معظم البلدان النامية وتؤدي إلى زيادة مشاكلها الاقتصادية وتعيق عملية التنمية فيها. ويتبنى هذا التيار بعض المفكرين في بلدان العالم الثالث وبعض القوى اليسارية والاشتراكية في الدول الرأسمالية.

---

[1] انظر، البادئ مقبول وطاهر حسين وعبد القادر اللاوي، العولمة وانعكاساتها على العالم العربي ـ الرهانات والافاق، أعمال ندوة متطلبا التنمية في الشرق الأوسط، الإسماعيلية ١٩٩٦. ص٢٩٠.

التيار الثالث يرى أن العولمة هي أحد شرور النظام الرأسمالي العالمي، لأنها تسعى إلى تعويض اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة عن انكماش أسواقها الداخلية، وذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها (وبخاصة الصناعات القذرة) من المراكز الرأسمالية الرئيسة إلى البلدان النامية مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم، فالرأسمالية عن طريق العولمة تحاول حل مشاكلها الاقتصادية بتصديرها إلى بلدان العالم الثالث. وهذا بدورة يؤدي إلى زياد الأغنياء غنا والفقراء فقرا يتبنى هذا التيار معظم القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية التي تعلم درجة الفقر وسوء التغذية والبطالة والأمراض المنتشرة والتبعية، والنهب المستمر لخيرات بلدان العالم الثالث عن طريق الشركات متعددة الجنسية والتبادل التجاري غير المتكافئ.

١ـ أهداف العولمة الاقتصادية ونتائجها المستقبلية في الأقطار الإسلامية:

في ظل العولمة ظهرت بيئة ضاغطة تتراجع فيها مهمات الدولة في الأقطار الإسلامية لتصبح منحصرة في مجرد التسيير الإداري اليومي لسياسات وبرامج مفروضة من مؤسسات العولمة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة ومؤسسات مالية دولية أخرى مثل هيئة المعونة الأمريكية وطبقاً لشروط ومتطلبات الشركات متعددة الجنسية حتى تستثمر في الأقطار الإسلامية (وبعبارة أخرى فإن المهمة الملقاة على الدولة في الأقطار الإسلامية وغيرها أضحت مجرد إدارة للازمة أو سياسة إدارة الأزمات. ذلك أن إدارة الأزمة الاقتصادية تشير من وجهة النظر الرأسمالية، إلى أهمية تجنب تصاعد تراكم الفائض الهائل والمتنامي للرأسمال غير المستثمر، أو الذي يمكن استثماره، في عملية توسيع النظام الإنتاجي وهذا يعني أن سياسات تحرير التبادل التجاري والتدفقات العالمية لرأس المال

والنسب العالية للفوائد وتنامي الديون الخارجية، ما هي الا أساليب ووسائل ابتكرها النظام الرأسمالي العالمي بهدف الحيلولة دون فشل هذا النظام ولو كان ذلك على حساب البلدان النامية).

ويمكننا تحديد أهم الأهداف والنتائج التي تحصل عليها الأقطار الإسلامية في ظل العولمة وفقاً لما يلي:

١ ـ في ظل تعدد أنماط الإنتاج في كافة الأقطار الإسلامية (نمط الإنتاج الرأسمالي، نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي، نمط الإنتاج غير الرأسمالي) فان العولمة تهدف إلى تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالية وتصفية شروطها لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده وشروطه.

٢ ـ في ظل التزايد السريع لعدد السكان في الأقطار الإسلامية فيجب أن يظل هذا الحجم الكبير من الكتل البشرية يعمل وينتج ويستهلك في ظل شروط رأسمالية كلاسيكية أو شبه كلاسيكية.

٣ ـ تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتجين المباشرين في الأقطار الإسلامية إلى العمل المأجور، أي جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط مع التراجع السريع للترتيبات الاجتماعية والقانونية والعرفية التي كانت تضمن للفرد حقاً في دخلٍ ما بمعزل عن اعتبارات السوق.

٤ ـ ستؤدي العولمة حتماً في الأقطار الإسلامية إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها لان التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى أن الطلب على قوة العمل في ظل العولمة ستكون اقل بكثير من عرض قوة العمل.

٥ ـ من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلف الاقتصادي في الأقطار الإسلامية فقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني (حيث يصبح ارتباط قطاع الفوسفات في بلد ما بالمركز أقوى بكثير من ارتباطه بقطاع النفط مثل في البلد ذاته، وهو القطاع الذي يرتبط بدوره بالسوق العالمية للنفط بالمراكز اكثر من ارتباطه بقطاع الزراعة المحلي وفي البلدِ نفسه).

٦ ـ سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلويثاً للبيئة من المركز إلى الأقطار الإسلامية والعالمثالثية وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلاً من الكثافة العالمي لرأس المال.

٧ ـ سترتفع فاتورة الغذاء المستورد للأقطار الإسلامية، بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز.

٨ ـ سيكون الميل إلى تراجع الصناعات التحويلية في الأقطار الإسلامية بسبب عدم قدرتها على المنافسة، بسبب اعتمادها على السياسات الحمائية لفترة طويلة من الزمن.

٩ ـ من المتوقع تراجع أهمية النفط الإسلامي وذلك لان أهمية النفط الإسلامي مرتبطة بمدى حاجة دول المركز الرأسمالي لهذا النفط. وربما يتم اكتشاف بدائل للنفط بسبب التقدم العلمي السريع والهائل.

أدى انتشار نمط الاستهلاك الغربي في الأقطار الإسلامية إلى استنفاذ مواردها المالية وتشويه بنية الطلب في هذه البلدان وبخاصة الطلب الفعال والكبير للشرائح الغنية التي تتميز بشراهتها لاقتناء كل ما هو مستورد وكل ما هو غالي الثمن. فالمظهرية الزائفة والإنفاق التفاخري لدى معظم هذه الفئة الاجتماعية متفشية بين الرجال والنساء سواء بالنسبة لشراء آخر صرعات (موضة) الملابس المصنوعة في الغرب أم اقتناء أحدث موديلات السيارات وأجهزة الاتصال وأجهزة (الكومبيوتر) الحاسوب وأدوات التسلية وتكديس السلع الاستهلاكية الكمالية غالية الثمن في مختلف أركان المنزل. ونجد في بعض الأسر أن كل فرد فيها يمتلك جهاز كمبيوتر أو جهاز تلفزيون في غرفته وأحياناً هاتف وأجهزة تسلية أخرى.

٢ـ كيف نواجه العولمة الاقتصادية في الأقطار الإسلامية:

ينظر العالم إلينا اليوم كأمة إسلامية واحدة لها حضارة عريقة

ورغبة في بناء مستقبل أجيالها. ولابد من التكتل الاقتصادي الإسلامي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة بدلا من تكريس السياسات القطرية الضيقة. ولابد من اغتنام الفرصة لوضع أسس التعاون الاقتصادي الإسلامي للدخول في النظام العالمي الجديد (العولمة)، ونحن ندخل الألفية الثالثة للميلاد يمكننا الإشارة إلى عدد من الإجراءات التي بواسطتها يمكن مواجهة العولمة:

ـ دعم الإصلاحات الاقتصادية في الأقطار الإسلامية وتأهيل الاقتصاد الإسلامي للدخول في القرن الحادي والعشرين ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة.

ـ قيام سوق إسلامي لرأس المال وحركته في إطار الأقطار الإسلامية، وضع إطار قانوني وتشريعات جديدة تتلاءم مع المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية.

ـ حرية انتقال عناصر الإنتاج والإنتاج وقوة العمل والأشخاص ورأس المال فيما بين الأقطار الإسلامية إضافة إلى حرية التملك والإرث.

ـ توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والترانزيت والتجارة الخارجية.

ـ خلق مرصد إسلامي اقتصادي اجتماعي مهمته تقييم واقتراح السياسات الاقتصادية الإسلامية، وتحديد الاختلافات وعوامل تلافيها. وهذا يتطلب خلية استشارية تضم الخبراء الإسلاميين تكلف بالتفكير في السياسات الاقتصادية الإسلامية في ظل المتغيرات الدولية. ويمكن أن يكون للأقطار الإسلامية دور هام في إنجاز مثل هذا الأمر.

ـ لابد من استشراف آفاق المستقبل ووضع تصور مستقبلي لموقع الأقطار الإسلامية في المحيط الإقليمي والدولي وتصور مفهوم محدد للأمن الإسلامي وتوقع مدى إمكانية قيام السوق الإسلامية المشتركة وما يرتبط بها من قضايا الحماية والدعم والمنافسة والحرية

الاقتصادية[١].

وضع استراتيجية بناء القدرة التنافسية والتي تعد من أهم عناصر الاستراتيجية العليا للتنمية الشاملة في الأقطار الإسلامية.

ــ الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الأقطار الإسلامية.

ويمكن أن يكون الدرس الذي تقدمه التجربة الصينية في تعاملها مع العولمة درساً هاماً بالنسبة لجميع الدول النامية والأقطار الإسلامية خاصة. إذ تمكن هذا البلد من إطلاق عملية التنمية بجناحيها الاقتصادي والاجتماعي فنجح، واعتمد على إمكاناته وطاقاته الذاتية بالدرجة الاولى، كما حاول إصلاح بنى اقتصاده الاشتراكي من دون أن يدمرها فأصلح وأراد أن يتعامل مع العولمة بعقل مفتوح ومن موقع قوة الاقتصاد الصيني فأضحت سوقه جاذبة للاستثمارات الخارجية الخاصة والعامة.

إن عالم المستقبل هو عالم التكتلات الاقتصادية، عالم الشركات والاستثمارات الكبرى، عالم التقانة والمعلوماتية، عالم الإدارة القادرة والقرار النافذ. لذلك يتوجب على الأقطار الإسلامية أن تخطو خطوات حاسمة في استمرارية لا رجعة فيها لتحقيق هدف التكامل الاقتصادي الإسلامي والوحدة الاقتصادية الإسلامية التي بدونها لن يستطيع الإسلام بناء اقتصاد إسلامي قادر على البقاء والمنافسة في عالم الاقتصاد المعاصر.

---

[١] انظر علي علي حبيش، المصدر السابق

الفصل الثالث
المفاهيم المتعددة للعولمة

برزَ مفهوم العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين أي الفترة التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وقد رافق هذه الأحداث الترويج والتشريع لعالم ذي قطب واحد، ودعوة لحقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمع المدني وصراع الحضارات والنظام الدولي الجديد وغير ذلك من المفاهيم، وهكذا كان الحال، حيث تظهر مصطلحات ومفاهيم لدى الغرب وأمريكا وما ان تظهر هذه المفاهيم حتى يبدأ الكتاب والباحثون العرب، بالدراسة والبحث والتحليل لهذه المفاهيم بين مؤيد ومعارض لها، تعقد الندوات والحلقات الدراسية لمناقشتها وتُنشر البحوث والدراسات عنها. هنالك من يصف ظاهرة العولمة وكأنها مثال للتحولات الكبرى في التاريخ التي معها وبها تتداعي شبكة العلائق والدلالات للمعاني التي رسخت طويلاً عن الأشياء، فتحتاج تبعاً لذلك الى ان يعاد تعريفها وبناؤها في الوعي في ضوء الحقائق الجديدة، ومع هذا الرأي يفترض ان يصاحب هذا التحول الكوني الجديد والصاخب للعولمة إعادة النظر في كثير من الأفكار والتصورات والمعارف التي ولدتها لحظات او مراحل تاريخية مختلفة منصرمة، وكذلك إجراء مراجعة شاملة لكم هائل من المذاهب والمعتقدات السياسية والاقتصادية والثقافية التي سادت في كثير من المجتمعات في هذا العالم الواسع. وهناك من يتحدث بشكل مهول عن ما يسمى بالتحول الكوني وأن العالم على أعتاب ولوج عالم جديد، الا ان ذلك يبقى محض افتراض يحتاج الى إثبات في حسابات التحليل الكمي وانه من السابق لأوانه الاطمئنان الى ان الاتجاه سيفضي الى عالم جديد، او ان المجتمعات سائرة نحو نهاية المجالات الوطنية والسيادة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة ومن الجدير بالإشارة الى ان الدولة العظمى التي تعمل على الترويج للعولمة وفرضها

بمستوياتها المختلفة هي الولايات المتحدة الأمريكية، مستخدمة في ذلك سيطرتها السياسية وقدرتها العسكرية وتقنيات الاتصال الحديثة. وقد وصل الأمر بالبعض الى اعتبار العولمة قدراً لا مردّله ونهاية للتاريخ بعد هزيمة النموذج المقابل الذي حاول الاتحاد السوفيتي تقديمه طيلة السنوات السابقة، ولذلك يفضل نقاد العولمة تسميتها(بالأمركة) توخياً للدقة، وللمؤيدين والمعارضين محاور وملاحظات عن العولمة وهي جديرة بالاهتمام والمناقشة، تتلخص في مؤثراتها السلبية والايجابية ... ومن الطبيعي أن يتفاوت فهم الأفراد للعولمة ومضامينها المختلفة، فلا يمكن حصر وتحديدالعولمة في تعريف واحد مهما اتصف هذا التعريف بالشمول والدقة، فالاقتصادي الذي يركزعلى المستجدات الاقتصادية العالمية وطبيعة المرحلة الراهنة من التراكم الرأسمالي على الصعيد العالمي، يتهم العولمة بخلاف عالم السياسة الذي يبحث عن تأثير التطورات العالمية والتكنولوجية المعاصرة على الدولة ودورها في عالم يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم. كما أن عالم الاجتماع يرصد بروز القضايا العالمية المعاصرة، كقضايا الانفجار السكاني والبيئة والفقر و المخدرات وازدحام المدن والإرهاب بالإضافة إلىبروز المجتمع المدني على الصعيد العالمي يفهم العولمة بخلاف المهتم بالشأن الثقافيالذي يهمه ما يحدث من انفتاح للثقافات والحضارات وترابطها مع بعضها بعضاً،واحتمالات هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها لذا أصبح من الضروري التمييز بين "العولمة" الاقتصادية و"العولمة" الثقافية و"العولمة" العلمية و"العولمة" الاجتماعية،و"العولمة" السياسية ، فلا توجد عولمة واحدة .أما موقعنا كعرب فلا يمكن تحديده إلا ضمن "العالم الثالث" وهو مجموع الدول التي خضعت لفترات مختلفة للاستعمار القديم والتي لم تعرف بالتالي إلا تنمية جزئية مشوهة وموجهة لخدمة الخارج، والتي مازالت الغالبية من شعوبها تعيش في مستويات متفاوتة من الفقر. وهي التي يسميها الغرب" الدول النامية".

والتي تسمى في رطانة الأمم المتحدة مجموعة السبع وسبعين وإن تجاوز عددها الحالي ذلك العدد إلى ما يقارب الضعف، تنتشر في القارات الجنوبية الثلاث .فأقطارنا جزء لا يتجزأ من العالم الثالث الذي يظل رغم تقدم بعض بلدانه الملموس وتراجع أخرى خاضعا للاستغلال والتبعية. الاستغلال بمعنى خروج جزء كبير من الفائض الاقتصادي المتحقق من عمل أهل القطر ليذهب إلى الدول الصناعية المتقدمة من خلال التجارة غير المتكافئة وتحويل فوائد القروض وأرباح الاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيرا استثمارات أبناء العالم الثالث في خارجه. والتبعية بمعنى القيود الخارجية على حرية الإرادة الوطنية في صنع قراراتها والتأثير الإعلامي والإعلاني المكثف في تغيير القيم الحضارية وأشكال السلوك في اتجاهات كثيرا ما تضر بقضية التنمية)وأخطرها محاولة محاكاة أنماط الاستهلاك المبدد التي تسود في مجتمعات.

المبحث الاول
اثر العولمة على سيادة الدولة
وسياساتها الخارجية(الابعاد السياسية)

تعد السياسة من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني. وهذا الحرص ضِمن المجال المحلي، وبعيد عن التدخلات الخارجية ترتبط أشد الارتباط؛ بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها.

والدولة القومية هي نَقيض العولمة، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة.التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطىالدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها.

إن الدولة التي كانت دائماً الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحداتالكثيرة في عالم يزداد انكماشاً وترابطاً . فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً إلى كل العواصم، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره، والسياسات التي تستهدف قطاعات اجتماعية في مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيراً حاسماً في السياسات الداخلية والخارجية

ترتبط" العولمة السياسية" ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية و المحلية الجديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدول في المجال السياسي، ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف.

إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساساً على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض منمظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة الاقتصادية، وربما لاحقاً الوحدةالسياسية من خلال بروز الولايات المتحدة الأوروبية التي تتمتع بسياسة خارجية ودفاعية واحدة لتصبح قوة.

مع السياق الاقتصادي هناك المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية العالمية، وفيمقدمتها منظمة التجارة العالمية، والتي تأسست عام ١٩٩٦، لتشرف إشرافاً كاملاً علىالنشاط التجاري العالمي.

لقدأصبحت هذه المؤسسات التجارية والمالية من الضخامة والقوة، حيث أنها أصبحت قادرة على فرض قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم. كذلك هناك الشركات العابرة للحدود التيشكلت نتيجة للتحالفات عابرة القارات بين الشركات الصناعية والمالية

والخدماتيةالعلاقة في كل من. .

إن ماتقوم به هذه الشركات هو إعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية وزيادة سيطرتها وتحكمها.

ومع أن هذا التطور الذي يصب في سياق بروز الحكم العالمي، والذي يتضمن بروز شبكة منالمؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركاتالعابرة للقارات، والهيئات الدولية، كالأمم المتحدة يستثمرها البعض ليعدها خطوة فيالطريق المستقبلي نحو قيام الحكومة العالمية الواحدة والتي هي الهدف النهائيللعولمة السياسية. في حين، أن ما يجري يمثل موقف تلك الدول بكل سيادتها واستقلالهاباتجاه التعاون في تناول قضايا مهمة تخص المجتمع الدولي وتعمل سوية من أجل حلها.

العولمة اليوم ونحن قد بلغنا السنة السادسة في الألفية الجديدة الظاهرة الأكثر انتشارا على الصعيد العالمي بعد أن شهد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تحولات سياسية واقتصادية واسعة النطاق تمثلت في قيام تكتلات وأحلاف سياسية وعسكرية أبرزها حلف شمال الأطلسي و تكتلات اقتصادية كبيرة أبرزها الاتحاد الأروبي الذي بلغ اليوم ٢٥ دولة ، وذلك نتيجة طبيعية للحربين العالميتين الأولى والثانية ثم قيام الحرب الباردة بين المعسكرين الرئيسين الشرقي والغربي ثم سقوط الاتحاد السوفياتي و أعقب ذلك توحيد الألمانيتين وسقوط جدار برلين ، ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر٢٠٠١ .

وقد حظي موضوع العولمة باهتمام غالبية المفكرين والدارسين في كافة دول العالم على اختلاف مستويات تطورها وذلك في ضوء الانعكاسات الكبيرة لهذه الظاهرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية لهذه الدول . وتزايد الاهتمام بالعولمة في ضوء الدور المتنامي للعلاقات الدولية التي

أعادت ترتيب الأولويات الإيديولوجية والاقتصادية والثقافية للدول.

وقد تزايد الاهتمام في العالم العربي بظاهرة العولمة بعد أن قامت ولاتزال مراكز البحث والدراسات العربية بدراسة هذه الظاهرة ، فصدرت العديد من الدراسات والأبحاث ، منها من يدافع عن هذه الظاهرة ومنهم من ينتقدها .

فمنهم من يرى انها تطور إيجابي حيث إنها تركز على تحرير قوى التنافس التي تساعد على توجيه الموارد البشرية والمادية إلى المواقع الأكثر إنتاجية ، وإنها تبشر بوعود مشرقة للجميع ، و إن العالم قد تحول إلى " غرفة كونية " تزول فيها جميع الحواجز والحدود ، بينما ينظر آخرون إلى العولمة باعتبارها مصدراً للضغط والتهديد ، تتحكم فيها الدول القوية خاصة وأن الجانب الاقتصادي المادي يطغى على أغلب الاطروحات التي تخص هذه الظاهرة .

من الضروري بين الموقفين السلبي والايجابي البحث عن موقف موضوعي ، عن طريق النقد الموضوعي لظاهرة العولمة وتحليل بعض تجلياتها التي ظهرت في السنوات الأخيرة بحيث نكتشف سلبيات وإيجابيات العولمة بهدف تحديد موقفنا منها ، و الخطوات الإجرائية الواجب إتباعها تجاه انعكاسات هذه الظاهرة .

فما المقصود بالعولمة ؟ وكيف تكونت هذه الظاهرة و تطورت ؟ وما ملامحها الأساسية ؟ و ما انعكاساتها على الوطن العربي و كيف نواجهها؟

المبحث الثانى

مفهوم العولمة

منذ أن برز مفهوم العولمة في السنوات القليلة الماضية و الجدل مستمر حول تعريفها وحقيقتها . فهناك من يرى أنها مسألة وهمية وهناك من يراها حقيقة ترتكز على عدة سندات .إصطلاحا هي ترجمة لكلمة GLOBALIZATION أو GLOBE أي الكرة الأرضية .

وايضا بالفرنسية Mondialisation مشتقة من كلمة Monde أي العالم . و يتحدث علماء الاجتماع في مجال التحديث عن GLOBAL " CALTURE " أي الثقافة العالمية فهي تدل على مشروع لمركزة العالم في حضارة واحدة . فالعولمة لغة : مصدر اشتقاقي لفعل مستحدث عولم يعولم عولمة فيقال إن الحياة تعولمت بعد أن تعولم الاقتصاد وإن السيولة المالية قد تعولمت وكذلك المواصلات والمعلومات و بالتالي اندماج أسواق العالم في نظام التجارة العالمية والاستثمارات المباشرة وانتقال رؤوس الأموال والقوى والثقافات ، في إطار من رأسمالية حرية الأسواق ، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية أو اقتصاد بما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية ، والانحسار الكبير في سيادة الدولة لفائدة الشركات الرأسمالية العملاقة متعددة الجنسيات أو عبر القطرية . تعددت إذن التعريفات ، فمنهم من يرى العولمة بأنها " القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق والشركات المتعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية ". ومنهم من يقول " إنها حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة و رأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية " . و يفرق آخرون بين العولمة والنظام الدولي " الذي هو تعاون بين دولة ودولة أو بين عدة دول بينما " العولمة " هي " تعاون" بين جميع الدول والمؤسسات و غيرها في نطاق مصالح متبادلة. كما هي أيضا تبادل شامل وواسع بين مختلف أطراف العالم يتحول العالم بموجبه إلي مجال تفاعلي للإنسانية جمعاء . كما تجسم نموذج الغرفة الكونية التي تربط بين الناس والأماكن ملغية المسافات و هي أيضا مجال المعلومات بشكل شامل غير مقيد خاصة في ضل ثورة الأنترنات والاتصالات التي لم يشهد لها العالم مثيلا منذ فجر التاريخ . فهي نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غيرالمحدود دون أدنى اعتبار للحضارات

والقيم والثقافات والحدود الجغرافية والسياسية للدول . كما تجسم حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز و بقيادتها وتحت سيطرتها ، و في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ " وما يجدر بنا التركيز عليه هو تعدد المناهج التي تطرقت الى هذه الظاهرة التي لايمكن حصر مفهومها دون الخوض في تجلياتها وأبعاها من عدة جوانب ومقاييس .

المبحث الثالث

نشأة العولمة و تطورها

شاع استخدام العولمة في السنوات الأخيرة و تسارع نسقها في الثمانينيات، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي .يذكر الدكتور جورج طرابيشي عن العولمة أنها الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين أو لبداية القرن الواحد والعشرين مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة وفي الثقافة هي الظاهرة لنهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين . فهي بالتالي انتقال بين قرنين زمنيين .و يرى الدكتور برهان غليون " أن هذه الظاهرة هي تطور طبيعي للحضارة منذ أقدم الحقب التاريخية ، حيث انتقلت تقنيات الثورة التقنية الأولى المسماة بالعصر الحجري ، ثم التقنيات المرتبطة بالعصر الحديدي فالزراعة والتي بدأت من عدة آلاف السنين قبل الميلاد... و هكذا ، أي يضع الدكتور غليون هذه الظاهرة ضمن سياقها التاريخي ، و لكن ما يميزها هو كثافة المبادلات بين البلدان والمناطق و سرعة الانتشار .و قطاع التمويل والعمليات المالية والمعلوماتية والثقافية و كذلك الأسواق ثم وفي هذا الاتجاه حاول رولاند روبرنسون أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان ، و صاغ نموذجاً قسمه إلى خمس مراحل هي :

- المرحلة الجينية : استمرت في أوربا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر ، و أهم ما شهدته

هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد و الإنسانية .

* مرحلة النشوء: استمرت في أوربا أساساً في منتصف القرن الثامن عشر حتى عام (١٨٧٠م) حيث حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة ، و أخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية .

١- القرن الماضي حيث شهدت هذه المرحلة منافسات كونية مثل الألعاب الاولبية و جوائز نوبل ، و تم تطبيق فكرة الزمن العالمي ، ووقعت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ، و أنشئت عصبة الأمم .

٢- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة : استمرت هذه انرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينيات و بدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق ، و كذلك بروز دور الأمم المتحدة والصراعات الكونية ، و إلقاء القنبلة الذرية على اليابان .

٣- مرحلة عدم اليقين : بدأت منذ الستينيات و أدت إلى اتجاهات و أزمات في التسعينيات و شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة و شيوع الأسلحة الذرية وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد السلالات داخل المجتمع نفسه و ظهرت حركة حقوق المدينة ، و أصبح النظام المدني أكثر تعقيداً ، و زاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي ، و المواطنة العالمية ثم تدعيم الإعلام الكوني.

ومع ذلك هناك من يعارض هذه التقسيمات الزمنية، ويعتبر أن العولمة في الحقيقية هي نظام عالمي جديد له أدواته و وسائله وعناصره وميكانزماته mecanismes، وهو حصيلة المنجز السريع والمتنوع للإنسان في دخوله لقرن جديد .بينما يرى د/ مسعود ظاهر

في مؤلفه صدام الحضارات أن " نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية الاستعمارية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية . ومن الملاحظ هنا أن مصطلح العولمة أو " الكوننة " أو " الشولمة " بات من المصطلحات الأكثر رواجاً في نهاية القرن العشرين ، علماً أن بداية ظهور هذا المصطلح كان في أواسط الستينيات بفضل مؤلفين شهيرين : الكتاب الأول لمارشال ماك لوهان و كنت فيور . وينطلق من تجربة فيتنام ، و الدور الذي لعبه الإعلام فيها ، ليستنتج بأن الشاشة الصغيرة حولت المواطنين من مجرد مشاهدين إلى مشاركين في اللعبة ، الأمر الذي أدى إلى اختفاء الحدود بين المدنيين و العسكريين . و يضيف ماك لوهان بأن الإعلام الإلكتروني ، في وقت السلم ، يجعل من التقنية محركاً للتغيير الاجتماعي . و في الكتاب الثاني لبريجينسكي ، فضل وقتها مصطلح " المدينة الكونية Global "وليس القرية الدولية ، حيث يتزواج الكمبيوتر بالتلفاز بالهاتف بالاتصالات اللاسلكية و يحول العالم إلى " عقدة علاقات متشابكة و متداخلة ، عصيبة متوترة و متحركة " كما يلخص البعض مراحل نشأة العولمة بالمراحل الآتية :

مراحل نشأة و تطور العولمة

المرحلة	الفترة الزمنية
المرحلة الأولى	بعد الحرب العالمية الثانية مع اتفاقيات بريتن وودز والغات
المرحلة الثانية	نهاية الخمسينات وتزايد تحرير التجارة العالمية وظهور التكتلات الاقتصادية كالاتحاد الاروبي
المرحلة الثالثة	منتصف السبعينات و نتائج جولة طوكيو لتحرير التجارة في الخدمات
المرحلة الرابعة	نهاية الثمانينات ومنذ فترة التسعينات مع انهيار الاتحاد السوفياتي والتحول الى اقتصاد السوق

المبحث الرابع
ما وراء العولمة
المطلب الاول
أسباب العولمة

تتجسد أهم الأسباب التي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة في نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي الذي كان يشارك الولايات المتحدة في زعامة العالم وتفردها اي الولايات المتحدة بهذه الزعامة . ثم انهيار الأسوار الحديدية التي كانت تحتمي بها الدول الشيوعية المعاصر لكل تعتيم تحاول بعض الأنظمة في العالم القيام به . مع وجود فائض من الإنتاج العالمي في الدول الصناعية والحاجة القصوى إلى تسويقه خارج حدود هذه الدول ، و انحسار المد الاستعماري جعل تصدير السلع يتقلص إلى المستعمرات وكان لا بد لهذه الدول الكبرى من التفكير في منهج إنتاج يفرض نفسه على الدنيا بشتى الوسائل ويروج سلعه و فائض إنتاجه فكانت العولمة. اضافة الى ضرورات تنقل رؤوس الأموال بحثاً عن الاستثمار والربح المضمون فتطلب ذلك بحثا عن الأسواق العالمية حيث اليد العاملة الرخيصة في آسيا / و إفريقيا و بهدف تنقل رأس المال تنقلاً حراً لا تحده حدود ولا قيود إدارية روتينية قاتلة . ، فالعالم عبارة عن قرية صغيرة انعدمت فيه المسافات و سقطت فيه القيود والحواجز . ثم التطورات التكنولوجية و ثورة الاتصالات والإلكترونيات . مع التوجهات الاقتصادية العالمية المنبثقة عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية . ثم مؤسسات التمويل الدولية ورغبة الدول في تحويل ديونها و مساعداتها إلى استثمارات في الدول النامية . وأخيرا أسباب اقتصادية و سياسية و ثقافية و اجتماعية أخرى .

المطلب الثاني
مجالات العولمة

تشمل العولمة مجالات متعددة من الحياة .منها : السياسية والثقافية والتقنية والاقتصادية.

١- **العولمة السياسية** : أبرز مظهر للعولمة السياسية ما حدث من تغيير ملحوظ في قوة الدولة إذ بدأ دورها يتضاءل وصار الخضوع لرؤوس الأموال أمراً تقتضيه الحكمة السياسية ، وتتساوى في ذلك جميع الدول ، بل صار رأس المال يتحكم في الخيارات السياسية ، ويقرر القرارات قبل أن تصل إلى الدولة ، و أصبحت الشركات العملاقة متعددة الجنسيات تحل تدريجياً محل الدولة ، و قفزت فوق أسوارها بل أخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية . كما برز سقوط الشمولية و السلطوية ، و النزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية و احترام حقوق الإنسان ، بالإضافة لذلك ظهرت مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان بسبب مشكلة هيمنة الدول الكبرى على مجلس الأمن و الأمم المتحدة.

٢- **العولمة الاتصالية التقنية** : التي تبرز من خلال البث التلفزي عن طريق الأقمار الصناعية ، و بصورة أكثر من خلال شبكة الإنترنت التي تربط البشر في كل أنحاء المعمورة ، وتتمحور حول الإنترنات عدو استفسارات هامة لكن بروزها و انتشارها يؤدي إلى ثورة معرفية في تاريخ الانسانية .

٣- **العولمة الثقافية** : العولمة من هذا المنطلق هي تداخل واضح في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية دون اهتمام يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة و دون حاجة إلى إجراءات حكومية . فالعولمة الثقافية هدفها إشاعة متعة زائفة على الحياة وهو مفهوم

شمولي يشمل اللباس والترفيه وأسلوب الطعام والطراز المعتمد في جو مصمم لهذا الفرض كما يشمل العولمة التأثر بالرسومات لتغيير نمط التفكير والذوق وهي تفرض سيطرة القوى فالمغلوب مقتد بالغالب .
والعولمة هي محاولة للحد من المظاهر الإنسانية وإزالة خصوصيات كل دولة وقد تمسَّك بعض المفكرين والساسة و رجال الاقتصاد بتنفيذ مخطط العولمة ووجدوا الظروف مهيأة لإدخال العالم و تراثه و حضاراته تحت سيطرة فكر واحد وحضارة واحدة ، و قد ساعدهم على ذلك ضعف البنية الثقافية الوطنية ، وفقدان تمسك المسلمين بهويتهم وثقافتهم . فالثقافة الاستهلاكية التي تبثها عشرات الأقمار الصناعية على مئات القنوات الفضائية التي باتت تعمم الثقافة الفردية القائمة على الفلسفة البرغمتية المادية في ترويج لا مثيل له لثقافة الاستهلاك التي تزيف الوعي بالإعلام المضلل المروج لنمط من الحياة بعيداً عن القيم السامية والمثل العليا .
و السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل تؤدي هذه الثقافة العالمية — حال قيامها و تأسيسها إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية ؟ مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة . وهو لاشك سؤال يمس أدق خصوصيات الهوية لكل أمة .

٤- **العولمة الاقتصادية** : برز مفهوم العولمة الاقتصادية حديثا نتيجة التطور التكنولوجي و شهدت فترة التسعينيات من القرن العشرين نقطة تحول بارزة في النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية فبعد انهيار النظام الاشتراكي سادت النظرية الاقتصادية الغربية التي تعتمد على اقتصاد السوق والمنافسة ، و تعظيم دور القطاع الخاص ، وتقليص دور قطاع الاتصالات في العالم ،و اتساع نشاط التجارة بين الدول ، فالعولمة الاقتصادية تمثل الانفتاح الاقتصادي ، والمنافسة في الأسواق ، و توسيع الأسواق ، والنمو المتسارع لتبادل السلع والخدمات، واستخدام التكنولوجيا و

حركة رؤوس الأموال عبر الدور العام في النشاط الاقتصادي . هذه التجليات الاقتصادية تظهر بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ، و إنشاء منظمة التجارة العالمية و نشاط الشركات الدولية ، و المؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي و غيره ، وقد انفرد النظام الاقتصادي الرأسمالي في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي وفق مجموعة من الاسس منها إحلال اقتصاد السوق الحر محل الاقتصاد الموجه و تحرير أسعار الخدمات من التدخل الحكومي و ترك مهمة تحديد الأسعار لآليات السوق الحر . ثم إلغاء الدعم السلعي والخدمي بكافة صوره المباشرة و غير المباشرة لتعكس الأسعار القيمة الحقيقية للسلع والخدمات و عناصر الإنتاج . مع تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية ، والكمية ، والإدارية بما يحقق انسياب السلع بين الدول و فق مبدأ المنافسة الحرة . وتحرير و تعويم أسعار صرف العملات المحلية ، و ترك تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب في السوق النقدية . ثم تحرير أسعار الفائدة في سوق النقد و ترك تحديد سعر الفائدة وفقا لقوى العرض والطلب على النقود . وأخيرا خصخصة القطاع العام ، و تقليص دوره في النشاط الاقتصادي و تفعيل دور القطاع الخاص ليكون له الدور الفعّال في النشاط الاقتصادي والاستثمار الإنمائي .

الفصـــل الرابع
مــاهية العـــولمة
المبـــحث الاول
الملامح الاقتصادية الرئيسة للعولمة

من أبرز الملامح إعادة بناء الاقتصاد العالمي باتجاه تقسيم العمل والتخصص . وانهيار الحواجز السياسية والجغرافية أمام حركة التجارة . مع تناقص دور الدول في المسيرة الاقتصادية و تبني برامج الخصخصة . ثم الانخفاض الحاد في تكاليف النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية . وتزايد دور التجارة الإلكترونية ونسبتها إلي إجمالي التجارة العالمية التي فاقت مبادلاتها حاليا ٣٠٠ مليار دولار و النمو المتسارع في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى. مع سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية (تسيطر حاليا على حوالي٤٠٪ من حجم التجارة العالمية). و تبنى غالبية الدول لبرامج إصلاح وهيكلة اقتصادية . واندماج و توسيع أسواق رأس المال العالمية . ثم ثورة تكنولوجية هائلة تتسارع بخطى متلاحقة . كما أضحت المعرفة أحد أهم عوامل الإنتاج في إطار بروز اقتصاد المعرفة الذي تقوم عليه أغلب الاقتصاديات العالمية اليوم . و انهيار نظام النقد الدولي و تزايد الأزمات الاقتصادية و سرعة انتشارها . مع تعدد الثقافات المتداولة و حرية الأديان . وانتشار القيم الثقافية والاجتماعية الرأسمالية في الدول النامية . واندثار الخصوصيات الثقافية و أنماط الاستهلاك التقليدية . كما أصبح معدل نمو التجارة العالمي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي .

إن العولمة الاقتصادية نتاج الفكرِ الرأسمالي الذي يقوم أساساً على قدرة رأس المال على الحركة دولياً ودون عراقيل روتينية إدارية أو سياسية. ومن مظاهر العولمة الاقتصادية ظهورا لشركات متعددة

الجنسيات التي تتميز بفائض إنتاجي ضخم ، ونشاط استثماري واسع يشمل دولاً متقدمة أو نامية على السواء ، كما تتميز هذه الشركات باحتكارها للتقنية الحديثة ، التي توجد مراكزها الرئيسة في عدد من الدول المتقدمة صناعياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول غرب أوربا واليابان وهذه الشركات مسؤولة عن أكثر من (٨٠٪) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم . كما دعمت وزن البلدان المتقدمة في التجارة العالمية فاق الثلثين .

المبحث الثانى

آثـــار العـــولمة الاقتصادية

إن العولمة لا تؤثر في النواحي الاقتصادية فقط إنما يمتد تأثيرها إلى حياة الإنسان بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ومن آثارها أنها تعمل على زيادة العلاقات الاقتصاديـة العالميـة و الحـد مـن الاستقلاليـة السياسيــة والاقتصادية للدول بخاصة في مجال التجارة الخارجية والجمارك والسياسة النقدية والمالية . كما تساهم العولمة في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجيـة و التنافسية مما يســاهم في تخفيض مستوى الفقر على المستوى العالمي في الأصل الطويل ، فتأثيرالعولمة يختلف من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف النمو الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال انخفض مستوى الفقر في جنوب شرق آسيا نتيجة تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج في الصناعات الموجهة للتصدير مما أدى إلى ارتفاع مستويات الأجور مع زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تسهم في تمويل استثمارات إنتاجية وزيادة الإنتاج و الصادرات. كما تعمل العولمة على تغيير دور الدولة و إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بدور أساسي في النشاط الاقتصادي مما يتطلب من الدولة تحديث القوانين والأنظمة الاقتصادية وتطويرها أيضا تعمل العولمة الاقتصادية على تحرير التجارة و تحقيق المكاسب

من خلال إقامة المناطق الحرة و الاتحادات الجمركية، مثال الاتحاد الأوروبي . مع ترسيخ الفوارق بين الدول المتقدمة و التي تملك الأموال و التكنولوجيا المتقدمة وبين الدول النامية المصدرة للمواد الأولية و الطاقة . مع إعادة توزيع للمصادر البشرية من خلال انتقال العنصر البشري من مكان آخر.

المبحـث الثالث

تحـليل عـــام للعولمة

ترتبط عناصر القوة بسهولة انتقال التكنولوجيا والمعرفة وتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة وانخفاض تكاليف النقل السلكية واللاسلكية والاستفادة من التجارة الالكترونية . أما نقاط الضعف فتتمثل في التهديدات التي ترتبط بها منها سهولة انتقال الأزمات الاقتصادية والمنافسة غير المتكافئة مع منافسين أقوياء مع اعتماد البلدان النامية على صادرات المواد الخام ذات القيم المضافة المنخفضة مع مخاطر التعامل التجاري وعدم وجود ضوابط تحكم تأثيرات وانعكاسات العولمة السلبية أما الفرص التي توفرها فهي تحسين نوعية وجودة الانتاج وزيادة حجم الصادرات والاستفادة من مزايا مناطق التجارة الحرة . من التهديدات زيادة تدهور أسعا ر المحروقات والمواد الخام رغم ارتفاعها في المدة الأخيرة بسبب الكوارث والحروب وانخفاض مساهمة التجار بالبلدان النامية وخاصة العربية في اجمالي المبادلات العربية مع زيادة تهميشها ويعتبر العالم العربي نموذجا حيا على ذلك .

الفصل الخامس

انعــكاسات العــولمة على الوطن العربي

على الاقتصاديات العربية

من خلال تحليل سريع لواقع الوطن العربي يلاحظ أن المنطقة العربية لم تتمكن من تحقيق التنمية التي تتماشى مع طموحات شعوبها ،ويعود ذلك لانخفاض أداء القطاع العام وضعف مشاركة الأفراد في عملية التنمية ، وقصور المنظومة التعليمية والبحث العلمي عن الحاجة الفعلية ، والتبعية التجارية والمالية والتكنولوجية وعدم تمكنه من توظيف إمكاناته وطاقاته للاستفادة من الفرص المتاحة بالأسواق المحلية . وتواجه الدول العربية في الوقت الحالي نوعين من التحديات أولهما تدويل الإنتاج وتحرير التجارة والخدمات وتعزيز التكتلات الإقليمية بهيكلية جديدة . والثاني مستجدات المرحلة الحالية بعد إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي و إمكانية الدخول في مرحلة سياسية و اقتصادية جديدة للمنطقة .فالمرحلة الأولى وما يرافقها من تحديات تتمثل في زيادة المنافسة الدولية ، وتقليل فرص وصول المنتجات العربية إلى الأسواق الخارجية، إضافة إلى التقدم التكنولوجي في مجالات الاتصالات والإلكترونيات.

أما التحدي الثاني فإنه يثير قضايا تستوجب إيجاد ترتيبات عربية تكاملية بعيدة عن المصالح القطرية الضيقة ، واستغلال الموارد الاقتصادية العربية الاستغلال الأفضل وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول العربية ،فالمرحلة الحالية هي مرحلة التكتلات الاقتصادية والمنافسة ، لأن مفتاح دخول العالم العربي في العولمة يكمن في تطوير أسلوب العمل العربي المشترك حتى ينجح الوطن العربي في بناء منطقة تجارية حرة وشبكة مصالح اقتصادية بين الدول العربية وتبني استراتيجية عربية متكاملة لتعزيز الموارد الذاتية للاقتصاديات العربية . وقد بدأ اهتمام الدول بالتعاون الإقليمي منذ

إنشاء الجامعة العربية ، وفي إطار الجامعة العربية تم التوقيع على اتفاقيات تسهيل التبادل التجاري ، وإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية ، وإنشاء صندوق النقد العربي، واتفاقيات لضمان الاستثمار العربي وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية. وشهدت فترة السبعينيات حركة هامة لانتقال العمالة ، ورؤوس الأموال بين الدول العربية ، إلا أن التجارة العربية البينية ظلت محدودة ، وفي فترة الثمانينيات والتسعينيات تراجع مستوى التعاون الاقتصادي العربي .وتمثل التعاون العربي في إلغاء القيود والحواجز بين البلدان العربية ، وإنشاء المشاريع المشتركة، بالإضافة إلى محاولات إنشاء تكتلات إقليمية عربية من أهمها مجلس التعاون الخليجي ، واتحاد دول المغرب العربي ، ومجلس التعاون العربي . و يمكن تلخيص انعكاسات العولمة على اقتصاديات الوطن العربي في التوجه للدخول في تكتلات اقتصادية دولية وإقليمية . و إعادة هيكلة السياسيات المالية والاقتصادية والتجارية والنقدية . مع زيادة معدل نمو التجارة العربية بشكل أكبر من معدل نمو الناتج . كما تجدر الإشارة إلى انخفاض نصيب الدول العربية من الاستثمارات الدولية . ومحدودية التجارة الإلكترونية. وكذلك نمو قطاع التجارة والخدمات مع تزايد معدلات الفقر والبطالة. رغم الانضمام أو السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. و إعادة هيكلة أسواق رأس المال العربي. وسهولة التأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية. إضافة إلى انخفاض أسعار المواد الأولية. مع فشل سياسة إحلال الواردات والتوجه نحو النمو المبني على التصدير.

المبحث الاول

تأثير العولمة على الثقافة العربية

تعرف الثقافة بأنها جميع السمات المادية والروحية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية ، وهي تشمل

الفنون الآداب وطرق الحياة ، بالإضافة إلى الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات . ومن الاساسيات في الثقافة والعولمة عدم وجود ثقافة عالمية واحدة بل ثقافات متنوعة تعمل كل منها بصور تلقائية. أما العلوم و التكنولوجيا فهما عنصران من عناصر الثقافة وبالتالي فإن عدم امتلاكهما والاضطرار إلى استيرادهما من الخارج لا يمس بالهوية الوطنية والقومية ، غير أنه عندما يتحولان إلى وسيلة تستغل من قبل الدول المصدرة للتكنولوجيا والمعرفة لاختراق ثقافات أخرى فإن الأمر يختلف ، وهنا يبرز الاختراق الثقافي وتظهر الحاجة إلى التوازن عند الانفتاح على العالم الخارجي . من الثقافات ما يميل إلى الانغلاق ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع. والثقافة التقليدية التي تتميز بالجمود ومقاومة التجديد. بينما الثقافة العصرية تميل إلى الانفتاح على العالم الخارجي . و هناك أمثلة عديدة للتأثير بين التكنولوجيا و الثقافة العامة للمجتمع ، و هو ليس تأثيراً سطحياً كما يقول بعضهم ، بل هو تأثير عميق و قوي يتصل بالأبعاد الثقافية المختلفة للمجتمع وما نستورده من الغرب ليس مجرد منتوجات أو آلات ، بل سلوك و قيم و معايير، وبقدر احتياجنا لاستيراد تلك المنتوجات ، فإننا نستورد معها الأفكار والفلسفات ، وقد لا يتم ذلك برغبتنا و لكنه واقع الانفتاح و التطور . و من البديهي أن الثقافة المصدرة لن تكن محايدة و لن تتصف بالعالمية ، بقدر ما هي تصدير لثقافة الأقوى ، هنا ستكون العولمة هي الظاهرة المتسيدة و ليست العالمية وثمة فوارق بين كلا المفهومين .فبينما تتحقق العولمة في تنميط الشعوب و توحيد الأذواق ، و فرض الاختيارات بالقوة والتهديد ، بما يغذي النزاعات العدائية بين الأمم و الحضارات تتقدم العالمية لتقريب العالم ، ويتفاعل كل عالم من العوالم إيجابياً في رسم اللوحة العالمية . إذن نحن أمام محاولات هيمنة و تعميم الهوية الثقافية ، و لهذا علينا دعم أدوات التفاعل مع الحضارات الأخرى ، و أن نتحول

من حالة الاستقبال و الانتظار السلبي إلى فاعلية الإرسال و الاستقبال ، سيكون في ذلك فائدة ليس لنا فحسب بل للعالم أجمع ، إذ إن ثمة ضرورة لتعدد الثقافات في العالم و تباينها حسب مصلحة الإنسانية .

ومن الوسائل الناجعة للتأثير على الثقافة العربية تقنيات الاتصال من أبرزها الأنترنات ثم نجد السياحة والاستثمار الاجنبي المباشر و العلاقات التجارية الدولية و وسائل الإعلام المختلفة. مع الهجرات و الدراسة في الدول الأجنبية ثم التغيرات الاقتصادية (الفقر، البطالة ، تكنولوجيا الإنتاج ....) و التغيرات السياسية (حقوق الإنسان ، الديمقراطية ، التعددية السياسية) .

أما أهم انعكاسات العولمة على الثقافة العربية فتتمثل في تغير القيم والسلوكات الاستهلاكية أي التركيز على العلامات التجارية العالمية وانتشار السلوكيات الاستهلاكية الغربية . مع سيادة مستويين من الثقافة هما الثقافة الشعبية التي استطاعت حماية القيم والتقاليد من الاختراق الغربي ، رغم قصورها عن خلق ثقافة التجديد ثم الثقافة العالمية وقد تمكنت من خلال الانفتاح على الثقافات العربية إلا أن ذلك لم يحل دون المس بالقيم والتقاليد العربية والإسلامية . هذا مع وجود مستويين من الثقافة أدى إلى زيادة الفجوة الثقافية بين مناطق الريف والحضر في العالم العربي .

مع الاتجاه نحو فصل الثقافة عن السياسة . وتهديد مباشر للغة العربية ، حيث أصبحت اللغة الإنجليزية هي اللغة التجارية الرسمية في معظم الأحيان حتى في التجارة العربية البينية أو داخل الدولة نفسها . إلى جانب تأثر القيم والمعتقدات الثقافية العربية بالعولمة أدى إلى فقدان الثقافة العربية القدرة على تحقيق التجديد المتوازن للثقافة العربية الأمر الذي يهدد الفنون و الآداب العربية كما أدى انتشار شبكات الإنترنت والأقمار الصناعية والاستخدام غير المتوازن لهما إلى انحراف الثقافة عن القيم والمعتقدات الإسلامية. وفي

هذا المجال يجب عدم إغفال أهمية شبكات الإنترنت في دعم وتعزيز التعاون والتبادل الثقافي العربي . مع سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على قنوات الإعلام الثقافي أدى إلى تدعيم الاختراق الثقافي الذي يتعرض له العالم العربي. مع تغير سلوكيات الحياة العربية (المأكل، المشرب، الملبس، طرق التفكير والحياة) وانخفاض الاهتمام بالجوانب الروحية للحياة ، والتركيز على الجوانب المادية . مع تأثر وسائل الإعلام العربية بوسائل الإعلام العالمية وقصورها عن حماية وتجديد الثقافة العربية. إضافة إلى انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومنح مزيد من الحريات. مع تنامي ظاهرة النشر الإلكتروني، حيث أصبحت أحد أهم العوامل المؤثرة على الثقافة العربية وخصوصياتها حيث تشير أحدث الدراسات التي قامت بها اليونسكو إلى أن التجارة العالمية في السلع والمحتويات الثقافية (الموسيقي والفنون التشكيلية ، وأفلام السينما وأجهزة الفيديو والتلفزة) تضاعفت من ٦٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (٢٠٠) مليار دولار عام ١٩٩٧.

المبحث الثانى

كيف نقف تجاه العولمة كحتمية وكظاهرة تخفي ماهو ايجابي وسلبي

ذهب بعضهم الى أن العولمة تتضمن جوانب حتمية لا سبيل الى العيش خارجها لأن تقنياتها تقتحم الأسوار العالية وتتسرب عبر الهوائيات وغيرها ، والقيم عندما تتسرب لا تدفع إلا بقيم أقوى وأرسخ و يقول أحد المفكرين . إن كل جهد الغرب في القرنين الآخرين كان مبذولاً لخلق الإيمان بالغرب ، وعدم الإيمان بالذات ، حتى تغدو الحضارة الغربية حالة طبيعية تقريبا ، من يتصف بها فهو إنسان طبيعي ومن ينحرف عنها فهو إنسان غير طبيعي وشاذ. أما من وجهة النظر الايجابية للعولمة التركيز على قيم العدل وحقوق

الإنسان والقانون والشرعية الدولية في سياق التوجهات العالمية الجديدة وهذه المبادئ والقيم من صميم رسالة الإسلام الخالدة والأمة الإسلامية أولى الأمم التزاما بهذه القيم والتي تعمل بمقتضاها وتعمم إشاعتها ومن إيجابياتها أيضا أن هناك مشا كل إنسانية لا يمكن حلها من منظور السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم حتى اليوم منها: انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات النووية والبيئية ، وتطور الأوبئة والأمراض المعدية وانتشار الجريمة والمخدرات. فمن وجهة نظر المحللين العولمة تسهم في توزيع الثروة والقوة وتضمن الأمن الدولي وتشجع الرفاهية الاجتماعية ، وتحمي البيئة وحقوق الإنسان ، وتعزز الديمقراطية والتعددية ، وتسهم في توزيع القوى الاقتصادية وتعزز المؤسسات الوظيفية و السياسية للمجتمع الدولي. ، وتؤدي أيضاً إلى تحرير أسواق التجارة ورأس المال وتزيد من حجم التجارة والإنتاج المحلي والعلمي وفتح أبواب التنافس الحر ولا سيما في مجال التجارة وكذلك إلى نشر الثقافة الحديثة وسهولة الحصول على المعلومات... أما من وجهة النظر السلبية فمن أهم عيوب العولمة الواضحة ازدواجية معاييرها ، فحقوق الإنسان والشرعية الدولية كثيرا ما تزدوج فيها المعايير ، وتتدخل الفلسفة البراجماتية في رسم هذه التوجهات وفي ضبط هذه القيم . وخطر العولمة يهدد كيان الحضارات الإنسانية ، ويدفع لنشوء حضارة جديدة تعتمد على طغيان رأس المال وجبروته ، وهذا الخطر سيهدد العالم العربي والعالم الإسلامي باعتبارهما منطقة استهلاكية ضعيفة متخلفة . ومن السلبيات الاجتماعية الناتجة عن العولمة ذوبان الطبقة الوسطي هذه الطبقة التي تقود مختلف التغيرات في العالم ، لأن الطبقة الغنية تحافظ على امتيازاتها فهي تريد الإبقاء على ما كان كما كانت حريصة على استمرار منافعها من الوضع القائم . إن الطبقة الوسطى في نظام العولمة ، وفي ظل خصخصة

المؤسسات الصناعية والتجارية ستنزل إلى الطبقات الفقيرة ، وسيزداد الفقر وستكون الدولة عرضة لإملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتتدخل هذه المؤسسات العالمية في السياسة الاقتصادية وحتى الاجتماعية . ويرى بعض الباحثين أن دبلوماسية هذه المؤسسات الدولية أصبحت بديلا لدبلوماسية البوارج التي عرفتها مطالع القرن التاسع عشر. فالمعارضون للعولمة يرون أنها تهدف الى الهيمنة على اقتصاديات العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السعي لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاديات العالم. و التحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم. و إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب. مع تدمير الهويات القومية والثقافة القومية للشعوب. و زيادة الدول القوية غنى، بينما تزداد الدول الفقيرة فقراً. هذا الى جانب القضاء على الهوية الثقافية وعلى تراث الأمم والشعوب الفكرية والحضارية. و فرض السيطرة بأنواعها على الشعوب بقصد نهب ثرواتها واستغلالها...

المبحث الثالث

تـــونس و نظام العولمة

مواكبةً لهذه التطورات الدولية ، و تمشياً مع سياسة الانفتاح الاقتصادي و نظام الاقتصاد الحر الذي تتبناه الدولة التونسية فقد انضمت الدولة لمنظمة التجارة العالمية لتكون عضوا في النظام العالمي الجديد و لتجني الفوائد الاقتصادية الإيجابية للعولمة و لتتفادى السلبية في حال تخلفها عن الانضمام .

فما الإجراءات والأهداف التي تسعى تونس إلى تحقيقها من جراء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية؟

من الإجراءات تطبيق برنامج إصلاح هيكلي يهدف الى دعم المبادرة الخاصة في المجال الإقتصادي وتحرير الاقتصاد وتهيئة

المؤسسات الإقتصادية التونسية لمواجهة المنافسة العالمية برفع القيود على التوريد واعتماد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي والتجاه نحو الخوصصة مع توفير الاطار القانوني الملائم للاستثمار المحلي والأجنبي والسلم الاجتماعية مع تطبيق سياسة التاهيل الشامل للمؤسسات لمجابهة المنافسة في اطار عقد الشراكة مع الإتحاد الأروبي في ١٧ جويلية ١٩٩٥ تقضي بتركيز مجال للتبادل الحر بين الطرفين في أجل ١٢ سنة وهي أول اتفاقية يوقعها التحاد الأروبي مع بلد غير اروبي من حوض المتوسط .

دعم البنية الأساسية والتجهيزات اللازمة للصناعات مثل تهيئة المناطق الصناعية عن طريق الوكالة العقارية الصناعية واحداث المناطق الحرة قرب بعض الموانى مثل بنزرت وجرجيس مع دعم التطوير التكنولوجي بتنظيم صندوق النهوض والتحكم في التكنولوجيا . أما على المستوى الفلاحي تحرير أسعار المواد الفلاحية ودعم مساهمة الفلاحة في الصادرات بتحرير تجارة المواد الفلاحية وتشجيع التصدير واقتحام الأسواق الخارجية و تدعيم ارتباط المؤسسات بمختلف أصنافها بشبكة الأنترنات وكذلك على مستوى الأشخاص وبالتالي تحقيق مزيد من الاندماج والتواصل عالميا ومن اهداف ذلك :

- المشاركة في صناعة القرارات و السياسات التجارية لمنظمة التجارة العالمية.
- توفير الفرص للصناعات و الصادرات الوطنية بالوصول إلى الأسواق العالميـة و إلغـاء القيـود التي تواجه صادرات الدولة في الأسواق العالمية .
- الاستفـادة من التخفيضات و التسهيـلات الجمـركية التي تقدمها مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية .
- حماية المصالح الخارجية.
- جعل تونس مركزاً تجارياً إقليمياً جنوب المتوسط وفي هذا الإطار

نتساءل كيف يمكن لتونس الاستفادة من الآثار الإيجابية للعولمة و كيف يمكنها التقليل من آثارها السلبية ؟ و بشكل عام يمكن لاقتصاد تونس الاستفادة من العولمة من خلال تزايد وتيرة التبادل التجاري مع مختلف دول العالم ، الأمر الذي يؤدي لرفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق نمو الصادرات الوطنية إلى الأسواق الإقليمية و الدولية وزيادة الاستثمار الوطني و الأجنبي في الدولة .

-تنويع مصادر الدخل الذي انتهجته الدولة مما يدل على نجاح السياسة الاقتصادية للدولة للتعامل مع المستجدات المستقبلية بما فيها العولمة .

و للاستفادة من الآثار التنموية للعولمة على الوجه الأكمل لا بد من مواصلة دعم القطاعات الاقتصادية. و تعميق الاعتزاز و الولاء للثقافة الإسلامية و العربية و التعريف بها و الإسهام في نشر رسالتها . و مواصلة الحد من الفجوة بين حياة الريف و الحضر ،والانفتاح المنظم و المتوازن على الثقافة العالمية . مع تدعيم التعليم والعمل الثقافي المشترك . وهذه الاجراءات قد تم القيام بها وتدعيمها

المبحث الرابع

كيف نواجه ظاهرة العولمة؟

يبقى السؤال أين نحن من ظاهرة العولمة التي تدور حولها الندوات و الدراسات وتستعد الدول للتكيف و التعامل معها كأمر حتمي لابد منه ؟

العولمة هي القوة بمفهومها الشامل ، الاقتصادي ،والسياسي ، والثقافي .... وهي الأساس الذي سوف يصنع أو يصوغ شكل النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين فهل نحن مستعدون للمواجهة ؟ و هل لدنيا القوة للتأثير فيه ؟ وكيف ؟

من بين التصورات والتي يندرج بعضها في ميثاق جامعة الدول العربية لابد من تحديد قدرتنا و مشاكلنا في أمر واحد .ثم لا بد من

محاولة معالجة هذه المشاكل معالجة موضوعية علمية . ولمواجهة الظاهرة لابد من تحقيق التكامل الاقتصادي العربي و العمل على إنجاح السوق العربية المشتركة و تفعيل السوق العربية المشتركة ، و الاتفاقيات الجماعية . والإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، و تحرير التجارة العربية البينية مع تحسين الإنتاج الزراعي و الصناعي العربي و تحسين الخدمات بما يكفل له المنافسة والتسويق في الأسواق العالمية. وفتح المجال أمام القطاع الخاص و مبادراته في الاستثمار و الإنتاج و التصدير و إزالة العوائق التي تحول دون تفعيل دور القطاع الخاص. وتحسين أداء و إنتاج المؤسسات الخاصة و العامة و التركيز على الصناعة و التقنية واعتماد البحث العلمي و الابتكار لتطوير الإنتاج و تبني معايير الجودة وبخاصة معايير الجودة الشاملة والمتميزة لتطوير المنتجات . مع إقامة المزيد من اتفاقيات التعاون الثقافي بين الدول العربية . مع ضرورة الاهتمام بالبعد الاقتصادي عند وضع برامج التنمية الثقافية ، إذ إن ارتفاع دخل الفرد سيزيد من حجم إنفاقه على التعليم و الصحة .وتكثيف جهود المؤسسات الثقافية العربية لزيادة الوعي الثقافي و بخاصة في مناطق الريف العربي مع حماية اللغة العربية من خلال العديد من الوسائط من أهمها التركيز على التبادل التجاري العربي باللغة العربية ، و تدعيم وجودها في وسائل الإعلام السمعية والمرئية و المقروءة . و تعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ، من ناحيتي السعر و الجودة ، لتتمكن من استغلال إمكانات التصدير إلى الأسواق الإقليمية و العالمية التي يتيحها الانفتاح الاقتصادي العالمي ولا شك في أن مواجهة هذا التحدي الكبير لا تأتي إلا من خلال تضافر الجهود على المستويين العام و الخاص. فالقطاع الخاص بامكانه زيادة القدرة التنافسية للمنتوجات الوطنية بالإستمرار في تنظيم و ترشيد عملية الانفتاح الاقتصادي تمشياً مع متطلبات مع تفعيل العضوية في منظمة

التجارة العالمية ووفقاً للظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة بحيث لا تتأثر بعض القطاعات بصورة سلبية نتيجة لذلك . مع الاستمرار في تقديم الدعم للقطاع الخاص ليكون قطاعاً رائداً في الاقتصاد الوطني عن طريق المزايا والحوافز الممنوحة لتنمية القطاع الصناعي مثل إنشاء المناطق الصناعية الحرة وتوسيع برنامج الأوفست ليشمل مختلف الإمارات وزيادة رأس مال البنوك الصناعية والإسـراع في عملية الخصخصة وتقليـل مشـاركة القطاع العـام في الأنشـطة الاقتصادية ، وقيام سوق منظم للأوراق المالية . مع العمل على عدم الإفراط في المنافسة بين الصناعات الوطنية في الأسواق المحلية والخارجية وبحيث تكون منافسة شريفة وتخدم أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة . مع العمل على نشر المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة الضرورية لزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل كلفته بما في ذلك استخدام التجارة الإلكترونية. وبامكان القطاع الخاص تدعيم قدرته التنافسية وذلك بزيادة وتنويع الاستثمارات الخاصة في المشاريع الإنمائية ،الإنتاجية والخدمية و تحسين جودة الإنتاج وتنويعه ،وتقليل كلفته بتبني وسائل الإنتاج كثيفة رأس المال والمعتمدة على التكنولوجيا الحديثة بدلاً من وسائل الإنتاج كثيفة العمالة .و تحسين الإنتاجية للقوى العاملة عن طريق التدريب وإعادة التدريب واستخدام التكنولوجيا المتطورة . مع دمج المؤسسات الخاصة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير حيث يمكن ذلك من خلال قيام مؤسسات المنافسة والأوفر في تكاليف الإنتاج.

لابد من فكر عقلاني يوفق بين المنزلتين السلبية والايجابية والسلبية للعولمة ويتوفق الى ايجاد وتفعيل الآليات المناسبة للخوض في هذه الظاهرة الحتمية ولو من وجهة نظر اقتصادية بتحفيز الفكر الابداعي والخلاق والتمكن من توفير الضمانات الملائمة للعيش ضمن تحديات المحيط العالمي الجديد

الفصل السادس
جغرافية الجوع في العالم :
تغذية الإنسانية يعد اليوم مشكلا ؟

مع مطلع الألفية الثالثة كان الهدف الرئيسي الذي وضعته الأمم المتحدة هو تقليص عدد الذين يعانون سوء التغذية عالميا إلى النصف بحلول سنة ١٠١٥ ، لكن الجوع لم يتراجع بعد بالمقابل . ويرتفع أكثر خاصة بإفريقيا . لماذا هذه الوضعية التي تشكل صدمة فالحاجيات الغذائية العالمية وبصفة ملحة هي ضرورية جدا لتغذية ٦,٣ مليار نسمة عالميا اليوم والذين سيصبحون قريبا ٩ مليارات نسمة حسب التوقعات ؟ هذا المبحث يركز وبصفة تأليفي على أهم التساؤلات المرتبطة بمشكل نقص التغذية والجوع من وجهة نظرها الاقتصادية والاجتماعية وأيضا على المستوى السياسي .ان مشكل التغذية بقى مطروحا بصفة دورية وضمن أبرز الاهتمامات وهو يبرز ٣ تقابلات :

- إن التبعية أصبحت مشكلا تهتم به أغلب الدول ففي بعض البلدان الغنية وأيضا الفقيرة فهناك ٨٠٠ مليون شخص في العالم لا يجدون مأكلا يعانون الجوع هذا مايشر الى كم أن سوء التغذية يبقى مشكل توزيع لا مشكل إنتاج .
- كلما كانت هناك دولة تركز على الفلاحة أكثر كلما كانت تعاني من الجوع لأن الغذاء ينتج في العالم أكثر حسب المجموع وهماك دول عديدة جاهزة للاستثمار في الفلاحة وسوء التغذية يصيب أكثر البلدان الفقيرة التي تعد حجما هائلا من السكان والتي تركت فيها خيارات التنمية على المستوى الفلاحي .
- والأهم أن الجوع لايحتد فقط في المناطق التقليدية مثلا بإفريقيا فهو يمس أيضا مناطق أخرى بآسيا الجنوبية والساحل وشمال شرق البرازيل والهند وجنوب آسيا لكن في البلدان التي لاتوضع على

المستوى الطبيعي في سلم الجوع مثل الكنغو وزمبابوي وكوريا الشمالية والسودان اذا مانتج سوء التغذية الفقر وانعدام التنمية والتخلف باعتبار أن هذا المشكل مرتبط بالمشاكل السياسية والحروب .

ليس بالسهل معرفة المقياس الصحيح للجوع داخل مجتمع ما فالتقديرات تقول أن الشخص يجب أن يتلقى يوميا كمية من الحريرات يوميا تقدر بـ ٢٣٠٠ حريرة لكي لا يصاب بالجوع على المستوى الفيزيولوجي . لكن الفاو 'المنظمة العالمية للأغذية والزراعة ' تقر بأن احتساب ٢٧٠٠ حريرة للفرد يوميا هو المعدل اللازم وجوده . فالمتوفر غير كاف حتى تكون أسعار المواد الغذائية مناسبة أيضا للفقراء فسوء التغذية أصبح قدر البلدان التي لاتملك المال اللازم لشراء الغذاء .إن منطقة كافريقيا تطرح تغذية غير كافية تماما للسكان وعند افتراض أن السكان يتضاعفون منذ التسعينات . فالبلدان في طور النمو في معظمها تشهد سوء تغذية بالنسبة لشريحة واسعة من السكان لأن مجموع الحاجيات من الحريرات تقل عن ٢٧٠٠ حريرة يوميا حسب المؤشر الكمي الذي وضعته الفاو مؤخرا .

المبحث الاول

مشكل الأمية في العالم العربي

يمثل مشكل الأمية في العالم العربي أحد أهم معرقلات التنمية في أبعادها المختلفة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية ...باعتبار أن عدد الأميين قد بلغ ٧٠ مليون نسمة مما يجعل المشكل أكثر تناولا وطرحا على الواقع الإقليمي . رغم الجهود المبذولة منذ أكثر من نصف قرن فإن عدد الأميين في تزايد مستمر خاصة وأن معدل الأمية حسب المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم (الألكسو) بلغ ٣/١ السكان سنة ٢٠٠٤ مقارنة بمعدل الأمية في العالم الذي لا يتجاوز الخمس .

تشير الإحصائيات أن معدل الأمية يرتفع بحدة لدى النساء نتيجة التقاليد والعادات وتهميش المرأة في عدة أقطار وهو مايمثل

إهدارا للطاقة البشرية . رغم اقرار اليوم العربي لمحو الأمية كل سنة تحسيسا للمشكل القائم تبقى المجهودات المشتركة محدودة في هذا المجال خاصة وأن مفهوم محو الأمية بدأ يشهد في السنوات الأخيرة نموا كبيرا في العالم عامة والدول العربية خاصة عبر برامج متنوعة وتعميم مبدأ التعليم للجميع سعيا الى مجتمع المعلومات والحداثة . كما سعت نسبة هامة من الدول العربية الى تدريب المتعلمين من الكبار واشراكهم في مشاريع تنموية لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية مع تحديث برامج التعليم الموجهة نحو الكبار لتتلائم مع التطور التكنولوجي الحديث . وحسب تقرير الأمم المتحدة رغم العدد الهائل للأميين فإن المنطقة العربية تشهد تقدما هاما في التعليم خاصة لدى الفئة العمرية المتراوحة أعمارها بين ١٥ و ٢٤ سنة أي الفئة الشابة

استمرت رسميا الى حدود ١٩٩٣ و١٩٩٥. وبطبيعة الحال فإن خضوع البلاد الاشتراكية سابقا وبلدان العالم الثالث لسياسات مرحدة للتقويم الهيكلي جاء ننيجة تعرض هذه البلدان في مراحل متفاوتة لأزمة المديونية الخارجية. كما أصبح من الطبيعي أن نشاهد هذا الانتشار المنقطع النظير للشركات متعددة الاستيطان عبر العالم، نتيجة لتطبيق سياسات التقويم المشار اليها. من هنا يمكننا التأكيد منذ البداية على العلاقة الوثيقة القائمة ما بين ظاهرة العولمة الليبرالية والمديونية الخارجية. فالمديونية الخارجية كانت هي السبيل الناجع للتحكم المطلق للرأسمال على الصعيد العالمي، ويعتبر هذا التحكم المطلق هو التعبير الاقتصادي والسياسي عن بلوغ مرحلة العولمة الليبرالية.

ويسود اعتقاد خاطئ اليوم لدى العديد من الناس بأن هذا النمط من العولمة الليبرالية السائدة حاليا أصبحت بمثابة قضاء وقدر أي أنها ذات طابع حتمي وأن كل من يتصور وضع آخر للمجتمع العالمي فهو متوهم. لكن العولمة الليبرالية في الواقع هي كأي نظام إيديولوجي

اقتصادي واجتماعي آخر عبارة مجموعة من القوانين الاقتصادية التي تمكنت المنظومة الرأسمالية من فرضها على العالم في مرحلة معينة من تاريخها. كما تؤكد الشواهد التاريخية على أن التاريخ لا يترتب نتيجة قوانين اقتصادية خالصة، وإنما نتيجة هذه القوانين من جهة وردود فعل المجتمع عليها من جهة أخرى. فإذا كانت العولمة الليبرالية تشكل التعبير الصريح للتحكم المطلق لرأس المال على الصعيد العالمي، فإن ردود فعل المجتمعات ونضالاتها السياسية والاجتماعية من شأنها تغيير موازين القوى لصالحها.

إن الحديث عن المديونية الخارجية والعولمة الليبرالية يجعلنا ننطلق من طرح عدد من التساؤلات التي تحدد الاجابات عنها الدور الحقيقي الذي تلعبه المديونية الخارجية في زمن العولمة الليبرالية. وأهم الأسئلة التي يمكن الانطلاق منها هي كما يلي:

- ما هو السياق التاريخي الذي تطورت فيه المديونية الخارجية لبلاد العالم الثالث؟
- ماهي دوافع الدول الرأسمالية لإغراق بلاد العالم الثالث بالديون؟
- ما هي دوافع افراط بلاد العالم الثالث في الاستدانة من الخارج؟
- ما هي عواقب المديونية الخارجية على بلاد العالم الثالث؟
- ما هي الحلول المقترحة لعلاج اشكالية المديونية الخارجية على الصعيدين الداخلي والخارجي؟

أولا: السياق التاريخي لأزمة المديونية الخارجية:

دون الرجوع الى الدور الذي لعبته المديونية الخارجية في التمدد الاستعماري للقوى الرأسمالية في بلاد العالم الثالث منذ أواسط القرن التاسع عشر وإلى غاية أواسط القرن العشرين. نكتفي هنا بالإشارة إلى أن فرض الحماية الفرنسية على المغرب جاء عقب تعرضه لأزمة

مالية خطيرة نتيجة تفاقم حجم مديونيته الخارجية وإفلاس السياسة العامة في تدبير هذه الأزمة. الشيء الذي اضطر المغرب آنذاك، فيما يشبه تحويل مديونيته الخارجية إلى استثمارات أجنبية، إلى فتح حدوده على مصراعيها أمام المعمرين الأجانب الذين سيطروا آنذاك على المراسي، والمناجم والاستغلاليات الفلاحية وتم توسيع أنشطة المستثمرين الأجانب الكبار من أمثال بنك باريس والأراضي المنخفضة والكونسرتيوم المكون من الأبناك الفرنسية وشركتا شنايدر وروتشيلد ومناجم الريف والشمال الإفريقي.

فقد سهلت هذه الهيمنة المالية ثم الاقتصادية الأجنبية عملية فرض معاهدة الحماية على المغرب، من جهة لحماية استغلالات رؤوس الأموال الأجنبية ومن جهة أخرى لردع انتفاضة بعض المغاربة الغيورين على استقلال بلادهم. والملاحظ أن التاريخ يعيد نفسه اليوم، حيث يوجد المغرب في وضع لا يحسد عليه من جراء مديونيته الخارجية أو من جراء سيطرة الأجانب على مختلف هياكله الاقتصادية.

إن ما يهمنا هنا هو التاريخ الحديث للمديونية الخارجيه والذي بدأ منذ عقد السبعينات من القرن العشرين، وهنا لا بد من الاشارة الى التحول الذي طرأ على العلاقات الاجتماعية الدولية من الحرب العالمية الثانية، والذي قاد نحو التحكم المطلق للرأسمال العالمي وإلى ما يسمى بالعولمة الليبرالية. فمعظم الأبحاث تؤكد على أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية تميزت بالاستقرار والرواج الاقتصادي والذي ساد الى أواسط عقد السبعينات. ثم بعد ذلك ستسود فترة جديدة من الفوضى والأزمة.

١ — التوازن بين رأس المال والعمل عقب الحرب العالمية الثانية

ففي الفترة المتراوحة ما بين ١٩٤٥ و١٩٧٥ عاش العالم في وضع من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لم يسبق له مثيل منذ

ولادة النظام الرأسمالي منذ قرنين من الزمان.

- ففي الغرب جاء الانتصار على الفاشية في صالح الطبقات العاملة مما أتاح تسوية تاريخية بين رأس المال والعمل، حيث ساد مشروع الدولة الاشتراكية الديموقراطية في الغرب. وهو مشروع دولة الرفاه الذي تميز بسيادة الأداء الاقتصادي الكينيزي الذي ارتكز على عدالة توزيع الدخل عبر العديد من الميكانيزمات وقيام الدولة بتوفير الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية.. الخ بالمجان.

- كما أدى انتصار الاتحاد السوفياتي في الحرب واندلاع الثورة الصينية الى خلق إطارا آخر ملائم للنضال السياسي شجع بدوره على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من خلال التحدي الذي فرضه النمط الاشتراكي على رأس المال فألزمه بقبول التسوية مع الطبقة الكادحة. ورغم المؤاخذات على النظام السوفيتي الذي تم نعته برأسمالية الدولة وباستغلال البيروقراطية للمشروع الاشتراكي وغياب الديموقراطية رحرمان النظام من فرصة إعادة إنتاج نفسه مما أدى إلى انهياره، فإن كل ذلك لا يخفي المفعول المشجع لهذا النظام على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد العالمي والذي ترتب نتبحة المنافسة السياسية والإيديولوجية بين "الشرق" و "الغرب".

- كما استغلت حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ظروف الحرب ومساهمة شعوبها فيها من أجل تحقيق الاستقلال، وتبني ما يسمى بإيديولوجية التنمية في بلدان الجنوب انطلاقا من مؤتمر باندونغ المنعقد في اندنوسيا سنة ١٩٥٥، وقد استغلت الحركات الوطنية المنافسة القائمة بين الشرق والغرب لتدعيم استقلالها وشروط تنميتها.

* فالازدهار الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي الذي تلى الحرب العالمية الثانية كان يدين بالأساس بقيام رأس المال بتكييف

استراتيجياته مع مقتضيات العلاقات الاجتماعية التي فرضتها القوى الديموقراطية والشعبية. وهو الوضع الذي أفرزته تنافسية المشاريع المجتمعية الثلاثة في الشرق والغرب والجنوب.

٢ — اختلال التوازن لصالح رأس المال منذ عقد السبعينات

لكن التوازن الذي حصل بين رأس المال والعمل سيبدأ في التآكل تدريجيا مع بداية عقد السبعينات.

– فمشروع دولة الرفاه سيتآكل نتيجة الأزمة الهيكلية للنظام الرأسمالي التي انفجرت مع بداية عقد السبعينات. فقد استغلت الأحزاب اليمينية والرأسمال العالمي هذه الأزمة لتسليط هجومها على النهج الاقتصادي الكينيزي وعلى الدور التدخلي للدولة، حيث تم تبني حلول جديدة لتدبير الأزمة تقوم على اطلاق الحرية الكاملة لرأس المال على الصعيدين المحلي والعالمي، كما تخول لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقيات الكات مهمة دعم ومواكبة هذه الحلول.

– أما المشروع الاشتراكي السوفيتي فقد بدأ هو الآخر في التآكل نتيجة تغييب الديموقراطية ومركزة القرارات وعدم القدرة على إعادة إنتاج النظام، فبدأ الاتجاه تدريجيا من نموذج رأسمالية الدولة إلى رأسمالية الأفراد نتيجة تحكم المافيات الكومبرادورية في هرم السلطة ونتيجة إغراق البلاد في المديونية الخارجية.

– أما مشروع باندونغ لتنمية بلاد العالم الثالث فقد انهار هو الآخر مع تفاقم مديونية هذه الدول وهيمنة المؤسسات المالية الدولية على عملية صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عملت على تكييفها مع شروط تراكم الرأسمال العالمي. وتوجد أغلب دول العالم الثالث اليوم تحت هيمنة الكومبرادوريات التي تقوت بفعل تأثير سياسات التقويم الهيكلي التي اعتمدت كسياسات لتدبير أزمة المديونية الخارجية المستفحلة.

• النتيجة إذن هي أن انهيار التوازنات السابقة خلق ظروفا جديدة ملائمة للعودة الى التحكم المطلق لمنطق رأس المال الأحادي الجانب في مختلف بقاع العالم. حيث أستطاع هذا المنطق اغراق مختلف الحكومات بمديونية خارجية لا تطاق ومن تم اخضاعها لشروط تتماثل مع شروط التراكم الرأسمالي العالمي. وقد استطاع تحكم رأس المال من خلال فرض شروطه عبر المؤسسات المالية الدولية من إلغاء المكاسب التاريخية للطبقات الكادحة والشعوب. فمع تزايد حدة الأزمة الاقتصادية الهيكلية للمنظومة الرأسمالية تزايدت شراسة النظام وتصميمه على بسط نفوذه على مختلف المصادر الاقتصادية على الصعيد العالمي.

٣ — دوافع الدائنين والمدينين في تصدير واستيراد رؤوس الأموال

أ — دوافع الدائنين لتصدير رؤوس أموالهم

هناك دوافع كثيرة تدفع الرأسمال العالمي الى تصدير أمواله على شكل قروض خارجية أو استثمارات أجنبية خاصة، وقد تحدث العديد من الاقتصاديين عن هذه القضية، حيث يتفق أغلبهم على ارجاع هذه الدوافع الى دافع رئيسي يتمثل في الأزمة الهيكلية الداخلية للنظام الرأسمالي ومحاولات الخروج منها، وتشكل العلاقة الجدلية القائمة بين الأزمة وسبل تدبيرها المحور المحرك لدينامية النظام الرأسمالي وتطوره.

فهناك حقيقة أكدتها مختلف المدارس الاقتصادية، كالمدرسة الكلاسيكية والمدرسة الماركسية والمدرسة الكينيزية على الرغم من اختلاف منطلقاتها وتوجهاتها، وتتمثل هذه الحقيقة في أن معدل الربح يتجه في النظام الرأسمالي في الأجل الطويل نحو التدهور.

كما تؤكد هذه الظاهرة نظرية الدورة الاقتصادية، سواء القصيرة الأمد المكونة من ثلاث سنوات (مثل دورة كيتشن) أو المتوسطة المكونة من عشر سنوات (مثل دورة جاجلر) أو الطويلة المكونة من

خمسين أو ستين سنة (مثل دورة كوندراتيف)، فنظرية الدورة الاقتصادية تفسر باتجاه معدل الربح نحو التناقص، حيث تبدأ الدورة الاقتصادية عموما بمرحلة قصيرة نسبيا من الإزدهار تم يليها بعد ذلك مرحلة طويلة نسبيا من الأزمة. من هنا صيغت المقولة الشهيرة التي تؤكد على أن تاريخ الرأسمالية عبارة عن سلسلة من الأزمات الدورية. وتجدر الاشارة هنا الى أن المتضرر الأساسي من هذه الأزمات هي الطبقات الكادحة، ففي فترة الرواج تكون تحت طائلة الاستغلال البشع، وفي فترة الكساد تعاني من البطالة ومن تخفيضات الأجور أو تجميدها.

وعلى العموم فإن اتجاه معدل الربح نحو التناقص على المدى الطويل يحدث نتيجة التفاوت بين قدرة النظام الرأسمالي الكبيرة على الانتاج والتراكم المالي من جهة // وبين التدهور الكبير في القدرة على تصريف المنتجات واستهلاكها نتيجة سوء توزيع الدخل الوطني وتدهور القدرة الشرائية لدى العمال الذين يشكلون القوة الاستهلاكية الرئيسية للنظام من جهة أخرى. وتتجسد الأزمة في انتشار الكساد وتجميد الاجور وتسريح المئات من العمال وتفاقم حدة البطالة وتراجع مستوى الاستثمار وتفاقم معدلات التضخم. من هنا يشرع النظام في البحث عن سبل تدبير أزمته بدلا من علاجها، حيث يكون الهدف هو انتاج نفس الشروط السابقة للإنتاج والتراكم على الصعيدين الداخلي والخارجي ثم السقوط بعد ذلك في ازمة جديدة.

ويشكل التفاوت الدائم بين القدرة الهائلة على زيادة حجم الانتاج وبين القدرة المحدودة على تصريف المنتجات، تناقضا أساسيا يهدد النظام الرأسمالي بعدم التوازن وبصعوبات تكرار الانتاج الموسع واندلاع الأزمات، لذلك يصبح تصريف فائض الانتاج داخل الاقتصاد الرأسمالي مع مرور الوقت مستحيلا. لذا وجد النظام الرأسمالي أن حل هذا التناقض يجب أن يكون خارجيا، أي خارج دائرة الاقتصاد

الوطني، وفي بيئات غير رأسمالية، أي في مناطق وبلاد لم تتحول بعد الى النظام الرأسمالي، لأنه لو تمت محاولة التصريف في بيئات رأسمالية مماثلة ، فإن المشكلة تستفحل أكثر.

من هنا يمكن ملاحظة أن توسع النظام الرأسمالي خارجيا وسيطرته وإخضاعه للبلاد الأقل تقدما في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية قد خفف كثيرا، من الميل المتأصل في الرأسمالية نحو الركود والبطالة والأزمات. لذلك فإن الازدهار والاستقرار الاقتصادي النسبي الذي عاشته الدول الرأسمالية الكبرى خلال الحقبة الاستعمارية كان رهينا بمدى توسعها وسيطرتها على شعوب أخرى.

فغزو المناطق غير الرأسمالية ودفعها إلى أن تقوم بدور المنافذ المعوضة، وتكييفها لكي تحد من ميل معدل الربح نحو التدهور في العواصم الاستعمارية تطلب جعل أسواق هذه المناطق تبادلية. ولهذا عملت الرأسمالية الاستعمارية على تحطيم الاقتصاد الطبيعي في تلك المناطق وتدعيم علاقات الملكية الخاصة، واجبار سكانها على استعمال النقود وتوسيع العلاقات السلعية النقدية، وإغراقها في الديون الخارجية لإخضاعها.

ودون الدخول في التفاصيل فإن الشواهد التاريخية تؤكد على مدى تطرف الحلول التي لجأت اليها الرأسمالية، للتخفيف من تناقضاتها وتخفيف أزماتها الهيكلية الداخلية، فالاستعمار والحروب شكلت الحلول الأكثر تطرفا حيث كانت تؤدي الى تهجير أعداد ضخمة من الموارد البشرية للتخفف من حدة الانفجارات الاجتماعية كما كانت البلاد المستعمرة تعد مجالا حيويا لاستيراد المواد الأولية وأسواقا لتصريف المخزون من الانتاج السلعي الفائض ومجالا لاستثمار رؤوس الأموال الفائضة.

ورغم انتهاء فترة الاستعمار المباشر، ضل تصدير رؤوس الأموال الى الخارج بمثابة الحل السحري للحفاظ على توازن النظام الرأسمالي

وحمايته من الانهيار، لذلك يتركز كامل اهتمام الدول الصناعية الكبرى اليوم على الدفاع عن استراتيجية اقتصادية تضمن من خلالها انفتاح جميع دول العالم أمام رؤوس أموالها وسلعها التي تشرف عليها شركاتها متعددة الاستيطان. ويقف اليوم وراء بلورة وتطبيق واستمرارية هذه الاستراتيجية كل من مجموعة الدول السبعة الأكثر تصنعا والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة الدولية للتجارة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذا المؤسسات الأمنية والعسكرية كمجلس الأمن والحلف الأطلسي.

إن شروط تحقيق التراكم الرأسمالي تتطلب كما هو الشأن في اطار حدود الدولة الأمة وجود مناخ ملائم لاستغلال اليد العاملة والموارد الطبيعية والاراضي اللازمة، نفس الشيئ أصبح يتحقق تدريجيا على الصعيد العالمي عبر تكييف مختلف البلاد المتخلفة مع هذه الشروط في ظل ما يعرف بسياسات التقويم الهيكلي. لذلك تحرص المراكز الرأسمالية الكبرى على اقناع بلدان العالم الثالث باتاحة الامتيازات والضمانات والحوافز الكافية لاستقبال استثماراتها الخارجية.

ب – دوافع الدول المدينة لاستيراد رؤوس الأموال

عقب استقلالات البلاد النامية كان الهاجس الذي يتملك حكومات هذه البلاد هو التعجيل بالتنمية الإقتصادية ورفع مستوى معيشة شعوبها. وكان حل مشكلة التراكم وتمويل التنمية الاقتصادية يعد أحد الشروط الأساسية للنجاح. ذلك لأن الارتفاع بمعدل التراكم يعد شرطا هاما للارتفاع بمعدل نمو الدخل الوطني وزيادة فرص التوظيف وتغيير الهيكل الاقتصادي المشوه، ورفع مستوى انتاجية العمل الانساني ... الخ. ومعلوم أن انخفاض معدل التراكم في الدول النامية أعتبر أحد السمات الهامة لظاهرة التخلف الاقتصادي. لكن الاشكالية التي واجهتها هذه الدول هي اتساع الفجوة القائمة بين

معدل الادخار المحلي المتواضع ومعدل التراك (الاستثمار) المطلوب. ولسد هذه الفجوة لجأت الدول النامية الى الاقتراض والتمويل الخارجي بصفة عامة.

وقد استمرت الحاجة الى التمويل الخارجي قائمة ومتزايدة عبر الزمن، مما أدى الى أن يصبح رأس المال الأجنبي، على اختلاف أنواعه، مستأثرا بتمويل نسب هامة من اجمالي الاستثمارات المتحققة في هذه البلاد.

على أن الخطأ الفادح الذي وقعت فيه معظم البلاد النامية في صدد استعانتها بالموارد الأجنبية لتمويل برامج تنميتها انها لم تنظر الى هذه الموارد على أنها عنصر ثانوي ومكمل للموارد الداخلية، بل اعتبرته العنصر الحاسم والحاكم في مسار عملية التنمية. فقد نظرت كثير من البلاد النامية الى رأس المال الأجنبي على أنه بديل لجهد الإدخار الوطني. ففي الوقت الذي كان من المفروض فيه على المسؤولين عن السياسة الاقتصادية العمل بشتى الطرق لكي تزيد قيمة المدخرات المحلية —على الأقل بقيمة الأعباء السنوية المترتبة على الديون الخارجية— سنجد أن السياسة الاقتصادية في هذه الدول لا تعمل على تحقيق ذلك، بل تترك الزيادة في الاستهلاك تلتهم معظم ثمار التنمية. فالفلسفة السائدة كانت تهدف الى رفع مستوى الاستهلاك في أقصر فترة ممكنة تحت دعوى تعويض الحرمان الذي عانته هذه البلاد في الماضي.

لكن الاستمرار في التنمية —في ضل هذه الفلسفة لا بد أن يؤدي الى تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي لتعويض النقص الذي يحدث في معدلات الادخار والاستثمار. ونظرا لتزايد أعباء التمويل الخارجي فإن المسار الحتمي الذي انتهت اليه هذه الفلسفة هو نقل عبء تمويل الزيادة التي حدثت في الاستهلاك في الأجل القصير والمتوسط الى كاهل الأجيال الأخرى التي تعيش الآن أزمة الديون

الخارجية لمجتمعاتها ونتائج هذه الأزمة.

وتبدو ضخامة مسؤولية البلاد النامية في تفاقم مشكلة ديونها في تفاقم مشكلة ديونها الخارجية بشكل أوضح فيما انتهجته هذه البلاد من استراتيجيات خاطئة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي خلال العقد الأول للتنمية (١٩٦٠ — ١٩٧٠). حيث اختارت كثير من هذه الدول استراتيجيات غير ملائمة لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ولا تتناسب مع طبيعة الامكانات المتاحة بها، وتتعارض مع ما تتطلع اليه الجماهير العريضة من رفع حقيقي لمستوى معيشتها.

فقد اعتمد واضعوا السياسة الاقتصادية في الدول النامية عند وضع استراتيجيات المتنمية والخطط المتفرعة عنها على تطبيق نماذج جاهزة للنمو، وضعها الفكر الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة دون مراعاة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في هذه البلدان.

وحينما لجأت الدول النامية الى أشكال التمويل الخارجي لم ترسم لنفسها سياسة واضحة وسليمة للاقتراض، وقد أدى غياب هذه السياسة الى حدوث أخطاء جسيمة ساهمت بشكل مباشر في تفجير أزمة الديون الخارجية لهذه الدول. وتتجلى السياسة الخاطئة للاقتراض الخارجي في:

١ — عدم وجود رؤية واضحة حول حدود المدى الزمني للتمويل الخارجي

٢ — تمويل الواردات من السلع الاستهلاكية التي لا تساهم في زيادة الطاقة الانتاجية للبلد ولا تخلق موردا مباشرا أو غير مباشر، لتسديد أعباء هذه القروض.

٣ — كما تم استخدام قروض قصيرة الأجل ذات تكلفة عالية لتمويل استثمارات طويلة الأجل.

٤ — عدم مراعاة التزامن بين سداد القروض وتشغيل الطاقات

الانتاجية الممولة بواسطة هذه القروض

٥ — حدوث أخطاء جسيمة في تقييم المشاريع الممولة بواسطة القروض الأجنبية

٦ — تنفيذ أنواع من المشاريع لا تلبي الاحتياجات الأساسية للجماهير ولا تؤدي الى الاستخدام الأمثل للموارد.

٤ — تطور المديونية الخارجية ابتداء من عقد السبعينات

أ — سياق المديونية الخارجية:

بدأ التاريخ الحديث للمديونية الخارجية مع بداية عقد السبعينات، حيث لم تكن تتجاوز المديونية الخارجية للمغرب مثلا في بداية هذا العقد ٢ مليار دولار. غير أن عددا من العوامل ساهمت منذ ذلك الحين في انفجارها زكتها الفوضى التي أحدثتها الصدمتين النفطيتين الأولى والثانية (١٩٧٣ و١٩٧٩)، وكذلك ارتفاع سعر الدولار ومعدلات الفائدة التي بلغت مستويات خيالية، اضافة الى اشتعال اسعار صرف العملات نتيجة تعويمها، وما صاحب كل ذلك من توافر سيولة مفرطة في الأسواق المالية الدولية نتيجة بروز ظاهرتي اليورودولار والبترودولار.

في ظل هذه الفوضى حدث تفاعل بين حاجة البلاد النامية المتزايدة الى السيولة المالية لتمويل وارداتها وانجاز بعض الاستثمارات العمومية؛ وحاجة الدول المتقدمة والأبناك دولية النشاط والشركات متعددة الجنسية التي تراكمت لديها فوائض مالية هائلة الى ايجاد منافذ لتوظيف هذه الفوائض درءا لاحتمالات تبخيس قيمتها.

في ظل هذا الوضع تسارعت حدة استدانة البلاد النامية لدى الدول المتقدمة والأبناك والمؤسسات والشركات الدولية النشاط. ففي فترة وجيزة تتراوح مابين سنة ١٩٧٥ و١٩٨٢ عرفت المديونية الخارجية في البلاد النامية اشتعالا خطيرا في فترة تتسم بارتفاع معدلات الفائدة وارتفاع سعر صرف الدولار واسعار الطاقة، وهو ما

يعني أن الاستدانة كانت تتم بأسعار مرتفعة باهضة التكلفة.

وقد أدت هذه الظاهرة الى عواقب خطيرة على البلاد النامية مع حلول عقد الثمانينات، فقد انتقل حجم المديونية في المغرب مثلا من ٢ مليار دولار في بداية عقد السبعينات الى ١١ مليار دولار سنة ١٩٨٣ مما دفع البلاد الى حالة من العجز عن الوفاء بمستحقاتها اتجاه الدائنين. فقد بلغت المديونية الخارجية الى حوالي ٩٧ ٪ من الناتج الداخلي الاجمالي وهي وضعية غير مقبولة من طرف الدائنين. حيث تقدم المغرب خلال سنة ١٩٨٣ بطلب عروض دولي لاستيراد مادة السكر دون أن يستجيب العارضون الدوليون لطلبه نظرا لعدم ثقتهم في قدرته على الوفاء بالتزاماته.

من هنا انطلق المسلسل المعروف والمتمثل في وضع المغرب تحت وصاية المؤسسات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ابتداء من صيف ١٩٨٣ في اطار ما يسمى بمرحلة برنامج التقويم الهيكلي. وتقوم هذه الوصاية على المنطق الميكانيكي الذي طوره صندوق النقد الدولي والذي يقول: بما أنك دولة تعيش حالة من العجز عن الوفاء بالتزاماتك اتجاه الدائنين، فأنت في حاجة الى طلب اعادة جدولة الديون المتراكمة، بمعنى أنه عليك أن تعمل على تأجيل استحقاقات الدفع لمدة ثلاث سنوات مع امكانية مراجعة هذا التأجيل لعدة مرات، لذلك عليك أن تتحمل كلفة هذه التأجيلات.

إن كلفة اعادة الجدولة لا تكون مالية فقط وإنما اقتصادية واجتماعية كذلك. فعلى المستوى المالي تعتبر عملية اعادة الجدولة باهظة الثمن، لأن المدين لا يؤدي فقط المتأخرات والتسديدات المؤجلة، وإنما يؤدي كذلك وجيبات التأخير المتزايدة بالإضافة إلى الفوائد، علما بأن هذه الأخيرة كانت جد مرتفعة خلال عقدي السبعينات والثمانينات. أما على مستوى السياسة الاقتصادية فتظهر كلفة اعادة الجدولة من حيث ضرورة الخضوع لسياسة اقتصادية

ومالية واجتماعية انكماشية، تدعى بسياسات التقويم الهيكلي.

ويشير منطق صندوق النقد الدولي هنا الى أنك إذا ما طبقت هذه السياسات فيجب أن تكون قادرا على استعادة التوازنات الهيكلية لإقتصادك، وبالتالي أن نستخلص ما أمكن من الفوائض المالية المتزايدة لتتمكن من الوفاء بالتزاماتك اتجاه الدائنين، وكسب ثقتهم مما يفتح المجال أمامك الى المزيد من الاستدانة. ويؤكد هذا المنطق على حقيقة صارخة تتمثل في أن العملية تصبح عبارة عن دائرة مفرغة بين نقطتين أولها الاستدانة وآخرها المديونية ثم العودة مرة أخرى الى الاستدانة فالمديونية.

إن برامج التقويم الهيكلي لا تتضمن تدابير تستهدف الرفع من مستوى معيشة المواطنين، بل يقتصر هدفها الوحيد على استعادة التوازنات الهيكلية لاستعادة ثقة الدائنين لسداد المديونية وفتح المجال لاستدانات جديدة. ويحق لنا هنا أن نتساءل عن مآل هذه القروض التي لا دخل للشعوب في اقرارها أو الرقابة عليها بينما تتحمل عبئها بدمائها؟ فغياب الديموقراطية في بلاد العالم الثالث وكذا فساد الحكومات والبرامج السياسية يؤكد على أن استخدام هذه القروض لا يتم لفائدة الشعوب وإنما لاستغناء الكومبرادورية والطبقات الحاكمة.

وقد اعتبر العقد المتراوح ما بين ١٩٨٣ و١٩٩٣ عقد التقويم الهيكلي واعادة الجدولة بامتياز، حيث وقع المغرب خلال هذا العقد على تسع اتفاقيات لاعادة الجدولة، منها خمس اتفاقيات مع نادي باريز وأربع اتفاقيات مع نادي لندن. علما بأن نادي باريز يعتبر ناديا للدول الدائنة، ؛ أما نادي لندن فيضم الدائنين الخواص من أبناك دولية ومستثمرين دوليين وشركات متعددة الاستيطان...الخ. فهناك نادي الدائنين الرسمي العمومي الدولتي، وهناك نادي الدائنين الخواص.

وخلال عشر سنوات كان المغرب عند كل اعادة جدولة يستفيد من تأجيل إرجاع بعض ديونه التي لم يتمكن من سدادها. وفي المقابل كان عند كل اعادة جدولة يلتزم بفوائد ووجيبات التأخير الاضافية والباهظة التكلفة. ومنذ انتهاء عقد اعادة الجدولة سنة ١٩٩٣ أصبح المغرب يوجد في قمة منحنى ما يسمى بدورة المديونية، حيث تكون أعلى درجات سداد الفوائد والأقساط والمتأخرات، فالمغرب لا يسدد اليوم فقط القروض المعقودة خلال عقد السبعينات أو في بداية عقد الثمانينات، وانما يسدد كذلك ما لم يقم بتسديده من قبل، أي ما تم تأجيله عبر اتفاقيات اعادة الجدولة لعقد الثمانينات. فالسداد أصبح يتم بعد سنة ١٩٩٣ بانتظام وفي الآجال المعلومة لذلك.

تلك إذن هي الصورة الاجمالية لمسار المديونية سواء في المغرب أو في بقية البلاد النامية، فجل الدول النامية سقطت فيما يسمى بحالة العجز عن الأداء ما بين سنة ١٩٨٠ و١٩٨٥ ثم انخرطت جلها في عمليات اعادة جدولة الديون الخارجية ما بين سنة ١٩٨٥ و١٩٩٥ وهناك حاليا العديد من الدول التي لا زالت تعيد جدولة ديونها. لكن على العموم فإن نفس المسار نجده يتكرر لدى هذه الدول أي التوقف عن السداد ثم اعادة الجدولة مع تطبيق برامج التقويم الهيكلي، وبعد مرور ١٠ الى ١٥ سنة يتم الخروج من مرحلة اعادة الجدولة لتبدأ المرحلة التي نعيشها حاليا من السداد الأقصى للمديونية.

وتجدر الاشارة الى أن بداية الحديث عن العولمة الليبرالية وعن مقولة نهاية التاريخ تزامن مع عقد تطبيق الاصلاحات الاقتصادية في بلاد العالم الثالث وسقوط جدار برلين وخضوع البلاد الاشتراكية سابقا لما يسمى بسياسات التقويم الهيكلي وهي الفترة المتراوحة ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٥. فتطبيق هذه السياسات فسح المجال للشركات متعددة الاستيطان من بسط سيطرتها على مختلف الاقتصاديات تقريبا.

ب – المعطيات الرقمية للمديونية الخارجية

على مستوى الأرقام انتقلت المديونية الخارجية في المغرب من حوالي ٢ مليار دولار في بداية عقد السبعينات الى حوالي ٨ مليار دولار في نهاية هذا العقد ثم الى حوالي ١٢ مليار دولار سنة ١٩٨٢، ثم الى ١٤ مليار دولار سنة ١٩٨٥، ثم الى حوالي ٢٢ مليار دولار في بداية عقد التسعينات، ثم ارتفع حجم المديونية بعد ذلك الى ٢٣ مليار دولار سنة ١٩٩٥، وانطلاقا من سنة ١٩٩٧ بدأ نوع من التراجع البطيء نحو ٢١ و٢٠ مليار دولار، ويوجد المغرب اليوم فيما بين ١٤ و١٦ مليار دولار، نتيجة ما سمي بالتدبير النشيط للمديونية.

وتبرز المبالغ التي تم سدادها لحد الآن برسم المديونية الخارجية ما بين سنتي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ مفارقة غريبة لا يجب تجاهلها، وتتمثل في أنه بعد مرور ٢٠ سنة من محاولة علاج مشكلة المديونية، نجد أنفسنا نتحمل عبء دين تضاعف في المجموع مرتين، وبعبارة أخرى أنه خلال ٣٠ سنة أي منذ بداية عقد السبعينات تضاعف حجم المديونية في المغرب ٨ مرات، وطيلة هذه المدة كان المغرب سنويا يسدد جزءا مهما من مداخيل ميزانيته العامة برسم خدمة الدين. وهذا يعني أن المغرب منذ ذلك الحين لم يتوقف عن السداد، فحتى خلال مرحلة اعادة الجدولة كان يسدد هذا الحجم، لأن مسألة اعادة الجدولة لا تهم كل الديون خصوصا ديون المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تعتبر غير قابلة لاعادة الجدولة.

إن علامة الاستفهام التي تطرح هنا هي كيف أننا كنا نسدد سنويا وطيلة عشرين سنة ما يقارب ثلث مداخيل الميزانية العامة برسم خدمة الديون، ثم نجد أنفسنا في نهاية المطاف في مواجهة مديونية تمثل ضعف إن لم تكن تشكل ثلاث مرات الحجم الأصلي للمديونية. إنها إذن احدى المفارقات الغريبة، ونجد أن هذه الوضعية تتقاطع

عندها تجارب جل البلاد النامية.

فإذا ما نظرنا الى وضعية المديونية الخارجية للدول الافريقية جنوب الصحراء سنجد أن هذه الدول قد سددت ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٧ ما يساوي ضعفي مديونيتها الخارجية الأصلية، حيث كانت هذه المديونية تصل سنة ١٩٨٠ الى حوالي ٨٠ مليار دولار ثم انتقلت سنة ١٩٩٧ الى ٢٣٥ مليار دولار، حيث سددت هذه الدول خلال ١٨ سنة حوالي ١٦٠مليار دولار بمعنى أنها سددت مرتين مديونيتها الاصلية، ومع ذلك لازال حجمها يساوي ثلاث مرات هذا المبلغ أي ٢٣٥ مليار دولار.تلك إذن هي المفارقة الكبرى.

ثانيا: عواقب المديونية الخارجية على بلاد العالم الثالث

وقع العديد من البلدان النامية ومن بينها المغرب في فخ المديونية الخارجية وبلغ حجمها مستويات حرجة باتت تؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لهذه الدول.

لكن هل ساعدت هذه الأموال الدول النامية على تحقيق التنمية المنشودة؟ وما هي انعكاسات المديونية الخارجية على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية؟ وإلى أي حد أثرت أزمة المديونية الخارجية على القرار السياسي؟.

١ - انعكاسات المديونية الخارجية على الخطط الإنمائية

إن المديونية الخارجية تشكل عرقلة أساسية أمام طموحات التنمية لدول العالم الثالث. فقد شكلت بالنسبة للمغرب عرقلة أساسية للتنمية على على مستوى التوازنات الماكرو اقتصادية وعلى مستوى النمو، وهو ما قاد الى تأثير عميق على مستوى التوازن الاجتماعي. وتتداخل هذه المستويات الثلاث فيما بينها لتشكل معا سببا ونتيجة في نفس الوقت.

فالتوازنات الماكرو اقتصادية تتأثر بظاهرة المديونية انطلاقا من تأثير هذه الأخيرة على ميزانية الدولة. فالمديونية الخارجية هي

بالأساس مديونية عمومية، سواء تم إبرامها مع الدولة أو مباشرة مع مؤسسة عمومية بضمانة الدولة. ومن هنا يكون سداد هذه المديونية من خلال الميزانية العامة، مما يؤكد العلاقة المباشرة ما بين دور الدولة كفاعل ماكرو اقتصادي والمديونية والميزانية العامة. فإذا ما أخذنا بنية ميزانية المغرب لعام ٢٠٠٢ فإن حوالي ٥٣ ٪ تذهب إلى نفقات التسيير و٣٣ ٪ أي ما يقارب الثلث تخصص لخدمة الدين أما ما يتبقى والذي يبلغ حوالي ١٤ ٪ فيخصص لنفقات الاستثمار.

فخلال عقد السبعينات لم تكن نسب خدمة المديونية تمثل سواء بالنسبة للمغرب أو بالنسبة لعدة بلدان نامية أخرى سوى ١ أو ٢ ٪ من الناتج الداخلي الإجمالي، بينما كان معدل الاستثمار يمثل ما بين ٢٠ و٢٥ ٪. لكن الوضع تغير خلال عقد الثمانينات حيث وصلت نسب خدمة الديون إلى ٦ ٪، أما إذا أضفنا أصل القرض فتصل إلى ١٢ ٪ ، وفي المقابل تراجع معدل الاستثمار من ٢٥ ٪ إلى ٢٠ ٪ ثم إلى ١٨ ٪ ف ١٤ ٪ . فقد حصل تراجع في الجهد التراكمي، الذي يعتبر المحرك الأساسي للنمو، بينما ارتفعت في المقابل التكاليف المستنزفة للفائض الاقتصادي.

النتيجة هي تدهور مستوى النمو. فالأمر لا يتعلق فقط بانخفاض أو انكماش في المداخيل، فالدولة عندما لا تستثمر وبالتالي لا تخلق مناصب للشغل وتوزع المداخيل فإن أثر ذلك ينعكس على الطلب الإجمالي، وعلى نفقات الاستهلاك، بحيث تتعرض بطبيعة الحال إلى الانخفاض وتفقد الدولة عبر ذلك إمكانياتها في تحقيق النمو.

وعموما تسببت المديونية الخارجية على المستوى الاقتصادي في مشاكل اقتصادية كثيرة للمغرب ولباقي البلاد النامية من بينها :

- إضعاف القدرة على استيراد المواد والخدمات الضرورية الاستهلاكية و الوسيطة والاستثمارية. ويمكن أن يتسبب هذا الضعف في انفجار التضخم وفي تدهور الناتج الداخلي الإجمالي ومعدل النمو

الاقتصادي.

- الضغط على سعر صرف العملة الوطنية بحيث تتعرض للتدهور.

- استنزاف الاحتياطات الدولية من ذهب وعملة صعبة وحقوق سحب خاصة إلى آخره ... بحيث يمكنها أن تبلغ مستويات حرجة جدا كما حدث في بلادنا صيف ١٩٨٢ حينما لم تعد تكفي هذه الاحتياطات لضمان أيام معدودة من الواردات.

- إضعاف الجدارة الائتمانية للبلاد في أسواق النقد الخارجية، مما يضعف من قدرة البلاد على الاقتراض الخارجي.

تؤدي كل هذه النتائج إلى طلب تدخل صندوق النقد الدولي الذي يجد في هذه الفرصة مناسبة لجعل الاقتصاد الوطني يخضع كلية لتحكم الرأسمال المالي العالمي.

٢ - الآثار الاجتماعية للديون الخارجية

تتجاوز الآثار السلبية للديون الخارجية الجوانب الاقتصادية إلى الأبعاد الاجتماعية خصوصا مع تنامي ظاهرة العولمة. فالدول النامية التي كانت تتبنى فلسفة اقتصادية تقوم بالأساس على تحكم الدولة في إدارة النشاطات الاقتصادية من قبل, نجدها تتحول تحولا جذريا, من خلال تطبيق برامج التقويم الهيكلي, متنازلة بذلك عن جزء كبير من مهمتها الاجتماعية. وتستند هذه البرامج إلى منح رؤوس الأموال الدور البارز في توجيه الحياة الاقتصادية في ضل تحرير المعاملات الاقتصادية والمالية مع العالم الخارجي.

فأغلب الدول النامية لجأت إلى تطبيق برامج التقويم الهيكلي تحت وطأة ارتفاع مديونيتها الخارجية وبمباركة من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي), الشيء الذي أفرز معدلات بطالة مرتفعة أصبحت تهدد استقرارها الاجتماعي والسياسي.

وترجع هذه المعدلات إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي في هذه

الدول نتيجة لتطبيق سياسات انكماشية تتضمنها هذه البرامج خاصة في المراحل الأولى لها, مما يؤدي إلى خفض الطلب المحلي ويزيد من حدة الركود الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى تراجع الطلب على العمل.

يضاف إلى ذلك تأثير عمليات خوصصة المؤسسات العمومية التي قادت بشكل ميكانيكي نحو تقليص اليد العاملة. كما تراجعت الحكومات عن خلق فرص جديدة للعمل بحجة الضغط على الإنفاق العام وتقليص عجز الميزانيات العامة, إلى غير ذلك من الإجراءات المرافقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي هذه التي أصبحت شرطا ضروريا لطلب إعادة جدولة الديون أو الحصول على قروض جديدة.

ويمكن القول أن الحصيلة العامة لتفاعل أزمة الديون الخارجية مع تيار العولمة المتصاعد, قد أثر سلبا على مستويات المعيشة لغالبية الدول المدينة وأدى إلى تفاقم الفقر في هذه الدول.

وإذا كانت خدمة الدين الخارجي بالمغرب تستنزف حوالي ٤٦ مليار درهم وهو ما يمثل ثلث الميزانية العامة، فإن مبلغ الإنفاق الاجتماعي في مجالات التربية والصحة والبنيات التحتية الاجتماعية ومجالات الاحتياط الاجتماعي ونفقات دعم المواد الأساسية ...الخ، لم يتجاوز ٢٨ مليار درهم، منها ٢١ مليار درهم برسم قطاع التربية والتعليم و ٧ مليار درهم فقط هي التي تخصص لمختلف النفقات الاجتماعية الأخرى. وهو مبلغ لا يشكل سوى سدس المبلغ المخصص لخدمة الدين والذي تسدد قيمته بالدولار. وتؤكد هذه الوضعية على الوضع الاجتماعي المتدهور حيث تؤكد على أن هناك أطفال لا يتوجهون إلى المدارس ومرضى لا يعالجون ومرافق اجتماعية لا تتمكن من أداء وظائفها أو أنها غير قائمة ... الخ. ولا أدل على هذا التدهور الاجتماعي من تصنيف المغرب في تقرير التنمية البشرية في مرتبة ١٢٦ عالميا.

٣ – التداعيات السياسية للمديونية الخارجية

إن خطورة تفاقم الديون الخارجية لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية بل تتجاوزها إلى درجة إخضاع صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوطات والتدخل الأجنبي. وفي ظل عالم يتميز بهيمنة الدول الرأسمالية المتقدمة ومؤسساتها المالية الدولية الخاضعة لها، ومع تنامي ظاهرة العولمة بكافة أوجهها – خاصة الوجه المالي– فإنه من المتوقع تسارع عملقة رأس المال واحتواء الشركات متعددة الاستيطان المحركة لهذا المال لمصير الخطط الإنمائية وتعميق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية إلا أن خطورة هذا النفوذ لن تقف عند البعدين الاقتصادي والاجتماعي بل يتعدى ذلك إلى البعد السياسي. حيث تضعف هذه الأموال والشركات الكبرى سيادة الدول وتلعب دور الشرطي الذي يلزم الدول المضيفة بتوجهات معينة في سياساتها العامة وهو ما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية وباستقلال القرار السياسي.

فرؤوس الأموال الأجنبية والشركات الدافعة لها تعمل على اختراق النظام السياسي والتأثير عليه بما يتلاءم مع مصالحها. فقد كشفت التحقيقات الجنائية أن هذه الشركات تمول الأحزاب المتنافسة في الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا حتى لا تأتي نتائج الانتخابات بأي أثر سلبي يمكنه أن يضايق مصالحها فكيف لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للدول النامية حيث يتم شراء ذمم الكثير من أعضاء البرلمان وحتى الحكومة وحيث يتحول السياسيون من رجال دولة إلى مرتزقة.

ثالثا: الحلول المقترحة لمعالجة اشكالية المديونية .

ماهي الحلول التي تم اقتراحها من أجل تدبير اشكالية المديونية؟

خلال عقد الثمانينات كانت مختلف الدراسات تعتبر اشكالية المديونية الخارجية على أنها أزمة سيولة فظهرت نتيجة لذلك كل

من مخططات جيمس بيكر وبرادلي والتي كانت ذات صلة وثيقة بتقنيات إعادة الجدولة وضخ المزيد من الموارد المالية وإجراء إصلاحات هيكلية في البلدان المدينة على أساس برامج تصحيحية على شاكلة برامج التقويم الهيكلي.

وفي قمة تورنتو سنة ١٩٨٨ كان فرانسوا ميتران أول من دعا الى الغاء جزء من مديونية الدول النامية الأكثر فقرا(في حدود الثلث) مع اعادة جدولة باقي الدين، وقد كان هذا الاقتراح مفتاح لإقتراحات أخرى ستأتي فيما بعد.

لكن بموازاة التطور الذي فتحه مقترح الرئيس ميتران كان هناك ما يسمى بالسوق الثانوي لسندات الديون. وقد ظهرت هذه السوق منذ سنة ١٩٨٢ وأصبحت فاعلة حقا منذ عام ١٩٨٤. وتتلخص الفكرة ببساطة في لجوء البنوك التجارية دولية النشاط لكي تتمكن من تحجيم مخاطر ديونها المفرطة التي أعطيت إلى البلاد النامية، إلى طرح بيع سندات المديونية الخاصة ببعض البلاد النامية في سوق ثانوي للديون بأسعار خصم مغرية من القيمة الاسمية للسندات. وقد ساعدت هذه التقنية الجديدة في ظهور ما يسمى بتحويل الديون الخارجية الى استثمارات.

لكن على الرغم من الطابع الجذاب لتقنية السوق الثانوية وتحويل المديونية الى استثمارات أجنبية إلا أنها ظلت هامشية. وتفيدنا التقارير الصادرة عن مؤسسات ال swaps بأن تحويل المديونية الخارجية إلى استثمارات أجنبية لم يهم أبدا سوى ٢ إلى ٣ ٪ من حجم المديونية الخارجية. وعلى هذا المستوى لا يمكننا التباهي بأننا نتوفر على تقنية لمعالجة إشكالية المديونية.

ومع بلوغ مديونية البلاد النامية سنة ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢١٠٠ مليار دولار، كما تصل الى ٢٤٠٠ مليار دولار إذا ما أضفنا إليها مديونية دول شرق أوروبا الناشئة، علما أن حجم المديونية لا زال

مستمرا في الارتفاع، وأن الاكراهات لا زالت مستمرة في الضغط على الأوضاع الاقتصادية للبلاد السائرة في طريق النمو، حيث الفقر مستمر في الانتشار والتوسع، بدأت المؤسسات المالية الدولية تغير شيئا من فلسفتها. خصوصا مع ظهور حركات المجتمع المدني المناهضة للعولمة الليبرالية.

فقد انعقد في يونيو ١٩٩٩ بكولونيا الاجتماع السنوي لمجموعة الدول السبع الأكثر تصنعا، وقد شكل هذا الاجتماع حدثا فريدا من نوعه حيث أنه لأول مرة تم اعتماد قرار تحت ضغط ما يسمى بحركات المجتمع المدني، حيث توافدت إلى هذا الاجتماع سلسلة بشرية تقدر ب ٢٠ ألف شخص تزعمتها مجموعات أطاك بالعديد من البلدان والمنظمات غير الحكومية المناهضة للعولمة الليبرالية المنتمية إلى مختلف الدول والتي تعمل بنشاط ودينامية كبيرة، وقد تزامن كل ذلك مع ما يمكن تسميته بالاحتفال الديني للألفية الثالثة (Jubilé ٢٠٠٠) والذي ترعاه الكنيسة الكاثوليكية والتيارات السياسية المسيحية الديموقراطية.

إذن فقد كان وراء القرارات المعتمدة كمعطى أول تزايد الوعي لدي الدول المدينة التي لم تعد قادرة على تحمل هذه المشكلة، ثم كمعطى ثاني تزايد الوعي لدى الدائنين الذين أخذوا يدركون خطورة الوضعية والذين شرعوا في اتخاذ بعض المبادرات التي من شأنها تحسين الوضعية نوعيا مقارنة بالماضي. ثم كمعطى ثالث بروز الوعي لدى المنظمات غير الحكومية التي شعرت بتهديد وبعدم إنسانية الوضع القائم فقامت بالتعبئة الجماهيرية المكثفة للضغط على أصحاب القرارات في الدوائر السياسية والمالية والنقدية الدولية قصد إلغاء ديون العالم الثالث.

فمن خلال تفاعل هذه المعطيات الثلاث ساهم اجتماع كولونيا في بلورة بعض الأفكار التي تسعى إلى حل المشكلة، وهذا بحد ذاته يعتبر

جديدا، لذلك يعتبر قرار تمييز الدول الفقيرة الأكثر مديونية مثلا PPTE لإيجاد برنامج ملائم لإلغاء مديونيتها أمرا جديدا بحد ذاته، خصوصا وأن الإلغاء يتطلب جهدا ماليا لتمويله. وقد تقرر لأول مرة بأن يقوم صندوق النقد الدولي ببيع جزء من الذهب الذي يختزنه، لمواجهة تكاليف تمويل الإلغاء. لكن مقابل هذا المجهود يجب فرض برنامج صارم جدا وشروط دقيقة على البلدان المعنية بالأمر.

إن المغرب لا يعتبر معنيا بمبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية لأن معيار تحديد هذه الدول يقوم على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي، وهو ٨٠٠ دولار في السنة، بينما يتراوح هذا النصيب في المغرب ما بين ١٢٠٠ و١٤٠٠ دولار في السنة. لكن هل يمكن اعتبار هذا المعيار كافيا؟ ألا يعتبر تصنيف المغرب في المرتبة ١٢٦ عالميا فيما يخص التنمية البشرية كافيا لإدماجه في هذه المبادرة؟

فالمغرب الذي عاش مرحلة التقويم الهيكلي ما بين سنتي ١٩٨٣ و١٩٩٣ وابتداء من سنة ١٩٩٤ دخل مرحلة التدبير النشيط للمديونية، حيث أصبح يسدد مستحقاته في آجالها، بدأ يبحث مؤخرا عن حلول للتخفيف من تفاقم المديونية، منها بطبيعة الحال تحويل الديون الخارجية الى استثمارات وكذا إعادة شراء الديون الباهظة بديون أقل تكلفة كالاستدانة بمعدلات فائدة منخفضة ٣ ٪ مثلا مقابل سداد مديونية ذات معدل مرتفع بنسبة ٩ ٪ مثلا. لكن النتائج المحققة لحد الآن تعتبر محدودة.

- أما بالنسبة لتقنية تحويل الديون إلى استثمارات أجنبية مع بعض الدول الدائنة ، فقد ثم اعتماد ذلك مع فرنسا، وإسبانيا وإيطاليا. وفي هذا الإطار تم الاتفاق مع السلطات الفرنسية على تخصيص مبلغ إجمالي يقدر ب ٦٣٠ مليون أورو لتخفيف خدمات الدين إضافة إلى تحويل مبلغ ١٠٥ مليون أورو إلى استثمارات فرنسية بالمغرب أنجزت منها مرحلة أولى بمبلغ ٣٦٠ مليون أورو بينما تم

التوقيع على إنجاز الشطر الثاني والأخير من هذا المبلغ. كما تمت معالجة ما قدره ٨٧ مليون دولار أمريكي مع إسبانيا و١٠٠ مليون دولار أمريكي مع إيطاليا. والجدير بالذكر أن هذا النوع من التحويل قد أتاح لشركة لاليونيز دي زو مثلا أن تمتلك الوكالة المستقلة للماء والكهرباء لمدينة الدار البيضاء La RAD ومن المرتقب أن يتعمم هذا المنظور على مقاولات حيوية أخرى. وتطال عمليات تحويل الديون إلى استثمارات في الغالب مقاولات قائمة فعلا، غير أن ذلك لم يهم لحد الآن سوى ٢ إلى ٣ ٪ فقط من مجموع المديونية.

لكن ألا تعني السياسات المتبعة حاليا في مجال تدبير المديونية أن هناك محاولة للتخلص من مشكلة الديون عبر خلق مشكلة أخرى تتمثل في فتح المجال أمام سيطرة الشركات الأجنبية الخاصة، المتعددة الاستيطان، على قدرات بلادنا الاقتصادية، وبالتالي حرمانها من استقلالية اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة؟

وتجدر الإشارة في الأخير إلى الحل الذي اقترحته سوزان جورج خلال الثمانينات (تشغل حاليا نائبة رئيس مجموعة أطاك فرنسا) والذي يقوم على تبني صيغة تتكون من معادلة الدين، التنمية والديموقراطية La formule de ٣ D: Dette, Développement et Démocratie ويسعى هذا المقترح إلى المطالبة بتحويل المديونية إلى استثمارات بأسلوب لا علاقة له بمنطق السوق، بحيث تحدد لهذا التحويل أهداف تنموية حقيقية داخل البلد المدين يستفيد منها المواطن قبل كل شيء وتقام مشاريع تنموية في المناطق التي تحتاج إلى هذه التنمية فعلا مع إشراك المواطن في عمليات التنفيذ ويمكن أن تشمل هذه المشاريع مثلا شق الطرق وبناء المدارس و السدود و التنمية الريفية ...الخ، وأن تتم هذه التقنية بإقامة علاقة نوعية بين البلد الدائن والبلد المدين بحيث يتم تأسيس صندوق مستقل بإدارة مشتركة توضع فيه عائدات المديونية وتوجه نحو تنفيذ مشاريع تنموية داخل

البلد المدين. ويمكن لمثل هذا المقترح أن يدخل ضمن مشروع واسع يشمل مثلا دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول شمال إفريقيا أو دول البحر الأبيض المتوسط.

إن أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث تعبر عن واقع التبعية والاعتماد على الغير. فهي نتاج حتمي لوضع الدول المتخلفة في نظام تقسيم العمل الدولي وفي العلاقات المالية والتجارية والنقدية غير المتكافئة داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهو الوضع الذي يجعل هذه الدول تتعرض للصدمات والازمات الخارجية حينما تحدث الازمة في بنية هذا الاقتصاد، في حين تتلقى الفتات فقط حينما يدخل هذا الاقتصاد في مرحلة ازدهار وانتعاش.

يجب العمل إذن على كسر علاقات التبعية الخارجية والاتجاه نحو استراتيجية الاعتماد على الذات، بأبعادها العالمية والاقليمية والمحلية.

١ - البعد العالمي:

فعلى المستوى العالمي يجب الاسراع بتكوين نادي دولي، قوي ومتماسك، للمدينين لمواجهة بأس وقوة نادي باريس. وذلك للدفاع عن مصالحهم وحماية جهودهم التنموية وتطلعاتهم المشروعة في تحقيق التقدم الاقتصادي الاجتماعي. ويجب أن يتسع هذا النادي ليشمل كل المدينين، صغيرهم وكبيرهم، وأن يتوصل الى مجموعة من المعايير المناسبة لحل ازمة المديونية حيث يجب فرض: تجميد الديون لفترة طويلة (من عشرة الى عشرين سنة) وتخفيف اعبائها، والغاء بعضها، وتعديل طرق سدادها مثل الدفع بالصادرات، وضرورة اشراك الدائنين في تحمل عبء الأزمة.

وعندما يتكون مثل هذا النادي، وهي مهمة صعبة ومعقدة يجب أن تلعب فيها الشعوب والمنظمات غير الحكومية الدور الأساسي، يمكن حينداك المطالبة بعقد مؤتمر دولي، تناقش فيه أزمة المديونية

العالمية برمتها، وسبل تسهيل حلها.

٢ - البعد الاقليمي:

يمكن العمل على تعميق ودعم أوجه التعاون بين التكتلات الاقتصادية الاقليمية الموجودة بين مختلف مجموعات دول العالم الثالث. الشيء الذي سيمكن من تحقيق نتائج هامة في حل معضلات الديون والتنمية من خلال ما يسمى بالاعتماد الجماعي على الذات. ويمكن تنسيق أشكال التعاون بين هذه المجموعات الاقليمية في المجالات التالية مثلا:

- تشجيع التبادل التجاري فيما بين هذه الدول دون أن يمر عبر وسيط ثالث.
- تشجيع ودعم اتحادات المنتجين للمواد الأولية التي تنتجها هذه الدول للحصول على اسعار ملائمة لصادراتها ودعم قوتها الشرائية في السوق الرأسمالي العالمي.
- تشجيع حركة تدفق رؤوس الأموال من الدول الفائض النفطية التي تنتمي لدول العالم الثالث (دول الأوبيك) نحو دول العجز، في اطار صيغ محددة ومتطورة تعود بالنفع على أطراف التعاون.
- تبادل التكنولوجيا والمعارف والخبرات العلمية الموجودة في هذه الدول بعيدا عن وساطة وسيطرة الشركات متعددة الاستيطان ... الى آخره.

٣ - البعد المحلي:

هناك عدد من السياسات المستعجلة التي يجب على القوى الوطنية الاسراع بتبنيها لمحاصرة الديون وحماية الجهد التنموي، ووقف الهبوط المستمر في مستوى المعيشة. ومن بينها:

- وقف الخضوع الأعمى الذي حدث في الماضي لشروط الدائنين ولصندوق النقد الدولي والتي كان من شأنه وقف التنمية وتردي الأحوال المعيشية وتهديد الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد

المدينة وزيادة ميلها للاستدانة.

- ضبط أنشطة التجارة الخارجية وأحكام الرقابة عليها، عبر العودة لنظام الرقابة على الصرف، بشكل يحقق ترشيد استخدامات النقد الأجنبي ومحاربة الاستيراد الترفي السفيه وضمان تمويل الحد الأدنى الضروري للواردات ودعم قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية.
- وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي، تستهدف وضع حد لنمو الديون الخارجية القصيرة الأجل (مثل التسهيلات المصرفية وتسهيلات الموردين) وأن تكون الديون الجديدة من طبيعة انتاجية وليست استهلاكية، وتنويع مصادر الاقراض الخارجي وعدم الاقتصار على دولة أو كتلة اقتصادية معينة، ويجب أن يكون المعيار هو "أفضل الشروط المقدمة".
- عند التعاقد على قروض جديدة، وبخاصة ما كان منها طويل الأجل، يجب أن يحرص المسؤولون على ألا تقل فترة السماح عن فترة تفريخ الاستثمار حتى لا تأتي مواعيد السداد في أوقات غير ملائمة، لا تكون فيها المشروعات الجديدة قد بدأت في الانتاج.
- علاج مشكلات الطاقات العاطلة، على الخصوص ما كان منها منتجا للتصدير أو منتجا لسلع تحل مكان الواردات.
- تحاشي عمليات اعادة الجدولة، والحرص على دفع الأعباء في مواعيدها حتى يمكن تجنب فخ نادي باريس.
- محاربة الاستهلاك غير الضروري، سواء في القطاع العام أو الخاص

أما على المستوى المتوسط والطويل، فيجب العمل على التخلص بشكل نهائي من الأزمة. وذلك من خلال الاستمرار في التنمية ورفع مستوى معيشة المواطنين، دون حاجة الى الاعتماد بشكل أساسي على الموارد الخارجية، حيث يمكن بناء نموذج ذاتي للتراكم، يدفع نفسه

بنفسه من داخل اطار الاقتصاد المحلي وامكاناته، وليس من خلال القوى الخارجية، ودون أن يؤدي ذلك الى الانغلاق أو عدم التعامل مع الخارج. ويمكن أن يتحقق هذا الهدف من خلال:

- تعبئة الفائض الاقتصادي المكن.
- وتبني استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية.

فالمقصود بتعبئة الفائض الاقتصادي المكن، تحويل الادخار المكن والضائع الى ادخار فعلي، وذلك من خلال مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية الملائمة التي تكفل تعبئة الموارد التي تضيع على المجتمع، بلا معنى وبلا فائدة، مثل: الاستهلاك الترفي، وستيراد السلع الكمالية، وتهريب الأموال الى الخارج، والطاقات العاطلة، والاكتناز، والعمليات التي تتم في اطار السوق السوداء، والتخصيص غير الأمثل للاستثمار ... الى آخره.

أما استراتيجية التنمية المتجهة نحو اشباع الحاجات الأساسية للسكان، فترتكز على فكرة الاعتماد على الذات، أي على تعبئة الفائض الاقتصادي المكن، وعلى صياغة نموذج تنموي يتجه أساسا، الى الداخل وليس الى الخارج، أي الى اشباع الحاجات الاساسية للسكان وتشمل هذه الحاجات حاليا:

الغذاء، واللباس، والسكن الملائم، والماء الشروب، والمواصلات المريحة، وخدمات الصحة والثقافة والتعليم، الى آخره. و تتطلب هذه الاستراتيجية تحقق ثلاثة شروط اساسية هي:

- تخطيط الموارد واستخداماتها.
- توفير الحماية للصناعات المحلية.
- توسيع السوق الداخلي من خلال عدالة التوزيع.

وبما أن الاعتماد المتزايد على الخارج في استيراد المواد الغذائية يعتبر سمة جوهرية في معظم الدول المدينة، الشيء الذي استغلته الرأسمالية العالمية في اخضاع هذه الدول والضغط عليها، فلا يمكن

التخلص من فخ المديونية وعدم الوقوع فيها مستقبلا الا بالتصدي الواعي لقضية الأمن الغذائي، الأمر الذي يتطلب تحقيق الثورة الزراعية ودعم التعاون بين دول العالم الثالث في هذا المجال

أولا العولمة المفهوم والدلالة :ان العولمة ليست محض مفهوم مجرد بل هي جملة عمليات تاريخية ليست شيئاً بسيطاً يمكن تعينه ووصفه ،بقدر ماهية عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء ،وحتى الأشخاص ،بصورة لأسابق لها من السهولة والآنية والشمولية والديمومة.أنها قفزة حضارية تتمثل في التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،على نحو يجعل العالمِ واحداً أكثر من أي يوم مضى،من حيث كونه سوقاً للتبادل أو مجالاً للتداول أو أفقا للتواصل.وبالتالي فهي عملية مستمرة في الاقتصاد والسياسية والاتصال؛ فالعولمة في نظر غليون :هي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معاً في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحد . ويستدرك الباحث فيرى أن معنى الوحدة هنا ليس التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري بل أنها تعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين ،ولذا ارتبط مفهوم الاعتماد المتبادل (Interdependence) .

إذ أننا هنا بإزاء منظومة ثقافية سياسية وحضارية تشكل رؤية سياسية صوب ذاتها وصوب الآخر ؛ فالعولمة تمثل الحقبة السلطوية " الحضارية الثالثة بعد الكنيسة والدولة الليبرالية الحديثة هذا على المستوى التكويني إما على المستوى البنيوية الأفقي(يجد الإنسان نفسه اليوم بين ثلاثة عوالم ،لكل منها هويته ومركز استقطابه :الأول هو العالم القديم باصولياته الدينية وتصوراته أللاهوتيه الغيبية أو الماورائية ؛ الثاني هو العالم الحديث بفلسفاته العلمانية وتهويماته الانسانوية

،الثالث هو العالم الأخذ في التشكل الآن،أي عالم العولمة بفضائه السبراني ومجاله الإعلامي ،بإنسانه العددي ومواطنه الكوكبي.هذه العوالم الثلاثة التي تتجاذب الوعي بالهوية المجتمعية والثقافية ،تؤلف ما يمكن تسميته ثالوث: القدامة والحداثة ومابعد الحداثة، وبصيغة أحدث ثالوث الأصولية والعالمية والعولمة.وفي المجال العربي الأخرى تسميته ثالوث الاسلمة والأنسنة والعولمة)

فالعولمة اقل ما يقال عنه أنها تمثل (عهداً جديداً من التفاعل بين الدول والاقتصاديات والناس . فهي تزيد الاتصال بين الناس عبر الحدود الوطنية في الاقتصاد ، في التكنولوجي ، وفي الثقافة ، وفي الحكم ، ولكنها أيضا تؤدي إلى تجزئة عمليات الإنتاج وأسواق العمل والكيانات السياسية والمجتمعيات.في هذا الكلام نريد تحديد بعدين لهذه العولمة فهي تتمثل بالأتي:-

١- أنها حقيقة جديده من الاقتصاد العالمي الذي ظهر بعد زوال مهيمنة ألدوله في الغرب وبداية تشكل الكيانات السياسية والاقتصادية والاقليميه بعد ظهور صندوق النقد الدولي الذي يمثل الفكر المالي الأمريكي عام ١٩٤٤ ثم عن تأسيس منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ حيث أصبح الاقتصاد العالمي خاضعا لأول مرة للتنظيم الدولي في مجالات ألتجاره والنقد والخدمات .

٢- تطور المنجزات العلمية والتقنية عبر ثورة المعلومات التي ظهرت مع شبكة الانترنيت والاتساع الذي شهده الأعلام.

٣- تطور وانتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنها حرية المرآة وتطور الفكر الإنساني والحوار بين الشعوب ، والمطالبة بالمزيد من الديمقراطية وإعادة النظر بمعانات الشعوب الفقيرة ويراها البعض متمثلاً في نقاط أخرى المنافسة بين القوى العظمى وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث والابتكار التكنولوجية

هذه إمكانيات العولمة كونها وليدة هذه الظروف، إلا إن العولمة

تمثل إمكانيات للهيمنة في صورتها الغربية التي تمثل حالة التطور الداخلية نلمسها في تطور المجتمع الغربي وصورته المجتمع الأوربي في مجال الحريات والاقتصاد حيث يتم بناء مؤسسات تحقق التوائم والتنمية المشتركة عبر إعادة تأهيل اقتصاد هذه الدول حتى تبدو إمام شعوبها فرص متساوية في مواجهة تحديات المنافسة العالمية.

فقد تشكلت مهيمنات سياسية جديدة في الغرب في تعامله مع ذاته من جهة والأخر من جهة ثانية انه تعامل يقوم على الاستفادة من الأخر بوصفه سوق للسلع الغربية ومصدر للمواد الاوليه الرخيصة ولتحقيق هذا كان هناك تؤام بين السياسية الأعلام والثقافة ومعنى ذلك إن العولمة إمكانيات للتعاون الدولي علينا إن نعي إمكانية الاستفادة منها بتكوين تكتلات اقتصادية وأعادت تأهيل أنظمة الحكم بإدخال الديمقراطية ومزيد من الحريات وتطوير اقتصادياتنا وأعلامنا حتى نكون قادرين على المنافسة هذا الجانب الايجابي المهم (لكن لا يمكن مجابهة هذا الواقع برفض العولمة ولا بالتصفيق لها،بل بابتكار المعادلات الوجودية والصيغ الحضارية ،التي تمكن أصحابها من تشغيل عقولهم وسَوس هوياتهم وإدارة واقعهم ،بصورة يحولون بها مواردهم ومعطيات عصرهم إلى طاقات غنية ومشروعات مثمرة.وليس هذه دعوة طوباوية.وإنما هذا هو الممكن لمجابهة تحدي العولمة ومغادرة مواقع الهامشية)

إما العولمة بإطارها الغربي : في تقوم على الفلسفة الليبرالية liberalism مذهب الحرية بإطارها العلماني فالديمقراطية هي المذهب الكل ، وحرية التجارة مكفوله ، فلا حدود ، ولا اضطهادات سياسية أو دينيه ، والإنسان مهما كان ، واني كان له حقوق ، والفلسفة العلمانية مؤداها أن لا معاني ولا قيم لغير المحسوس والمنظور والمسموع والمشروب والانتصار للمصلحة يغلب على وصاية الدين.

إما بإطار الاقتصاد لا في الوقت الذي يرى ضرورة استقلال

السلطتين التشريعية والقضائية عن السلطة التنفيذية ، فأنه اقتصادياً يقرر وجوب تخلي ألدوله عن ممارسة النشاطات الصناعية والتجارية وعن التدخل في العلاقات الاقتصادية بينِ الأفراد والطبقات أو الشعوب. وقد شهدت تلك الأفكار تطويراً مع الظهور التطورات العالمية والتي شهدت ظهور " العولمة " حتى أصبح مفهوم العولمة (يقيم علاقات بين مستويات متعددة . للتحليل : الاقتصادي ، السياسية ، الثقافة ، الإيديولوجي ، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج تداخل الصناعات عبر الحدود ، إنشاء أسواق التمويل ، تماثل السلع ألمستهلكه لمختلف الدول ، نتاج الصراع بين المجموعات المهجرة والمجموعات ألمقيمه.

.وقد جرى توصيف هذا المجتمع بالعديد من المصطلحات التي تصف هذا المجتمع انطلاقاً من منظورها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي فأحياناً يطلق عليه"المجتمع ما بعد الصناعي" ،كما أطلق عليه عالم الاجتماعي الفرنسي ألان تورين وأحياناً أخرى"المجتمع ألمعلوماتي" أو"المجتمع الاستهلاكي"بحسب تعبير فرد ريك جمسون.إن هذه التوصيفات تقوم على محاولة إنشاء صلة رمزية بين الحداثة ما بعد الحداثة وظرف اجتماعي معين ،فهي تربط بين ولادة"مجتمع ما بعد الصناعة"وبين "ثقافة ما بعد الحداثة"

وقد عملت العولمة على تحقيق ذلك .انتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى الجميع .تتعلق بتذويب الحدود بين الدول .زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات .كان لهذه السياسية نتائج سلبية جهات وايجابية على أخر لهذا كانت هناك مواقف متباينة من العولمة: .

المواقف الفكرية العربية من العولمة : النقد المتعدد المصادر وخصوصاً البعد الاقتصادي ، إذ العولمة تقوم على آليتان هما (بالتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر) ولهذا هنالك انتقادات لهذه

الآليات فيها ما يسميه احد الباحثين " العمليات التدهور الاجتماعي والاقتصادي ألملازمه للاقتصاد المسيطر عليه في الاستثمار الأجنبي المباشر . الإفقار عن الطريق تحويل مكاسب الاحتكار .إلغاء التطور التقني لان الشركات الأجنبية ليس لها مصلحة في تطوير تقانة جديدة لأسواق الدولة المضيفة .فقدان موارد رأس المال عبر تحويل الشركات متعددة الجنسيات مبالغ ضخمة إلى الخارج .فقدان الموارد البشرية عبر استنزاف العقول المهاجرة . وبالمقابل يرى فليب غوميت ،أنه على الرغم من أن عملية العولمة قد ضربت بجذورها في الأعماق في بعض الميادين وتخطت السيادة القومية للدولة في بعض القطاعات ،كالمال والأعلام والثقافة ،إلا أن الدولة القومية((state nationalمازال لها الكلمة الفصل في مسائل أخرى كالدفاع وحتى التجارة الخارجية .

ويرى جوسبان الزعيم الاشتراكي الفرنسي (إن قوى السوق "أي العولمة" لا يمكنها حل مشكلاتنا الاجتماعية ونحن يجب أن لا نترك أوروبا لقمة سائغة لقوة السوق).

ويرى حسن حنفي يقول (إن العولمة في مظهرها الأساسي تكتل اقتصادي للقوى العظمى للاستئثار بثروات العالم ،مواده الأولية ،أسواق،على حساب الشعوب الفقيرة ،واحتواء المركز للأطراف التي حاولت الفكاك منه في الخمسينات والستينات إبان حركة الوطني) .

أولا- الجانب النقدي /كون العولمة غزو ثقافي:هنا نحن إزاء وجهة نظر نقديه من العولمة: إن تلك السياسات وما تجابه من نقد من بعض الإطراف التي أصابها الضرر من جهة أو سعي الإطراف الغربية إلى تسوغ العولمة وتمريرها كان يفترض نشر قيم ثقافية بديلة عما هي عليه الثقافات المحلية وهو الأمر حدث في الغرب عند تطور الحقوق والواجبات إلا إننا نلمس إن الغرب في تصديره للعولمة كان يتبع قانون يطبق على الداخل و قانون أخر يطبق على الآخرين .

-القيم الثقافية :في الغرب لقد عملت المؤسسات الثقافية

والاعلاميه عل تقدم مسوغات للعولمة تقدم على الخطوات آلاتية : مخاطبه المؤسسات التربوية والتعليمية ألوطنيه لإعادة النظر بطريقه عملها ربما يؤدي إلى مزيد من(التلاقي الامتزاج)التخفيف من العواطف ألدينيه والعقائدية وعدم تسييس الدين ومواجهة الحركات ألدينيه وربما عدم التورع عن ضربها واستئصالها بالقوة ، ضمن هذا التوجه يلاحظ عناية الباحثين الأمريكان بوجه خاص بعلاقة العولمة بالبعد الحضاري والثقافي .

١ـ **نهاية التاريخ** : حيث تنبأ فوكوياما بهذه الأطروحة بنهاية عصر الايدولوجيا والى الأبد" من خلال انتصار ما يسمى بالليبرالية الجديدة " العولمة " . وعني بذلك إن دولاً متقدمة وصلت إلى النهاية التاريخ ،وأخرى بقيت في قعره ،فلم يبق إمام الليبرالية إلا تحديان هما :

أـ الصحوة الدينية الناجمة عن الشعور بالفراغ الروحي في المجتمعات الاستهلاكية

ب ـ العواطف الوطنية القومية التي يتوقع لها البقاء في البلدان النامية في إن بقاءها في البلدان المتقدمة ليس من اجل إن تكون في نزاع من أليبرالية الجديدة، وإنما لتدخل من صراع يهدف إلى المساعدة على اكتمالها

٢ـ **صراع الحضارات** :ـ وتنبؤات هذه الاطروحه بنهاية الايدولوجيا ، ولكنها لا تعتقد بنهاية التاريخ ، إلا أنها تؤكد إن المستقبل سيشهد المزيد في الصراعات مما سيجعله صعباً كانت تلك الرؤية الليبرالية والثقافية وهي المعبر الأساسي للهوية التي تعد حاجز إمام الانفتاح لهذا دعمت الثقافة الغربية الثقافات المتعددة المتنوعة إلا أنها قد تترك اثراً في ألهويات الوطنية فالثقافة العربية تعرضت شأن الثقافة في العالم الغربي ـ للاختراق (من قبل الثقافتين ، الفرنسية والثقافة الانكلواميركيه ، والاختراق يمكن في محاولة إيجاد ما يطلق

عليه) ألفردية المستسلمة والتأكيد على غياب " الصراع الاجتماعي " ويعني كذلك تكريس ثنائية " التراث ومعاصره " وتعميق الهوة والتمزق والتشرذم مما يفسح المجال لظهور العداوات الثنية والتعصب الطائفي على حساب المحافظة على الثقافة المحلية أو الوطنية حاضرا ومستقبلاً وضرورة تجديد الثقافة العربية عبر ربط الحاضر فيها بالماضي في اتجاه المستقبل .

-**الاتصال** : تشكل العلاقة الأبرز في تجديد قدرات العولمة والتي تمثل تهديد أيديولوجيا الاتصال والتوظيف الدعائي هما اللذان يمثلان الغاية التي يمكن كشف أهم إبعادها التي توزع بين المستويات الاتية :

١. المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والذي نلمس فيه إن الاتصال يحاول هنا خلق قيم استهلاكية تداعب الأعلام وتدفع الجماهير إلى القيم الاستهلاكية عبر مسعاها إلى تغير القيم القديمة وإحلال قيم جديدة عبر آليات الأعلام ألمتمثله في آلية التكرار آلية المعاصرة وآليات التهويل والمبالغة وآلية التخويف ، وهذه الآليات تعتمد على تعميق الثقافة التي تحرك الغرائز بعيداً عن الضوابط القيمية والتعقل وتشجيع الأعمال التلفزيونية الفارغة. تفكيك القيم الأسرية وإحلال القيم الغربية، عبر وسائل الاتصال التي تحاول إلحاق الناس بالقيم ألبديله للمركز الغربي .

٢. تحفيز الناس على تقليد اللغة الاجنبيه وجعلها لغة النخبة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبالتالي خلق تبعية عقلية وفكرية للأخر الغربي .

٣. إشعار المثقفين بأزمة ثقافية أو أزمة هوية بشكل حاد يمتص التبعية الثقافية. التحكم بالوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي وخلق موجهات لها من خارجه .

٤. تعميق حالة الاغتراب وعدم الرضي والرفض للمجتمع ، وبالتالي الثقة بالذات والمستقبل.

٥. ـ التشويه الثقافي والسلوكي والاجتماعي .

وهكذا تلعب الإيديولوجيات دورا بارزا بوصفها قوة فكريه تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية القائمة وفق سياسة متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة وتساندها عادة تبريرات اجتماعية أو نظريات فلسفيه وإحكام عقائدية أو أفكار تقليدية ، وفي الغرب هناك وظائف للأعلام اختلف فيها الخبراء منهم من وجدها في تقديم الأخبار، والرقابة ، وشرح المعلومات ، وعرض قواعد العمل . وآخرون وجدوها في : وظيفة المراقب ، وظيفة وضع السياسات ، وظيفة التعليم . وهي في ألمحصله تمثل الوسائل ألمنتجه للوعي الاجتماعي الذي يحدد إدراك المواطنين للعالم والمجتمع الذي يعشون فيه ، ومن هنا يظهر للأعلام دور كبير في التأثير في الوعي عبر اعتماده ، بوصفه أداة في توجيهه بالشكل الذي يخدم الجهة التي تمتلك وسائل الأعلام ،فان الدول ألمتقدمه هدف من وراء نشر إيديولوجيتها إلى حماية مصالحها الرأس مالية ، تم هذا عبر الثقافة ، فيه وسيله خطيرة وفعاله لأنها الأكثر من غيرها قدرة على تثبيت التصورات والقيم والرؤى وترسيخ المرجعيات الفكرية التي تصدر عنها المواقف لهذا ترى القائمين بالاتصال على دراية كاملة باستراتجية الدولة الإعلامية والخطط الإعلامية المنبثقة عنها، والجمهور المستهدف وكيف يمكن الوصول إليه .

أولا :التأثير الدعائي/الاستهلاكي:لهذا يرى خبراء الاتصال الغربيين :أن علماء النفس الذين يخدمون في مجال للأعلام قد توصلوا إلى أن وعي الإنسان (أي إنسان) له ثلاثة مستويات.

١- يكون فيه وعي الإنسان كاملا فهو يعرف ماذا يريد بالضبط

٢- وهو العقل الباطن , والإنسان فيه ربما يتحسس بوجه عام ما يريد ,ولكنه متأثر في ذلك بآمال خفيه , كالمخاوف والآمال غير المتحققة .

٣- وهي المشاعر التي لا يعرفها الإنسان وإذا عرفها لا يناقشها.فالإنسان بلغة علم النفس منشطر على ذاته وهذا الانشطار إنما هو ترابط ضمن سلسله دلالات لها بنية تركز عليها قاعدتها اللغة ,تتكرر وباستمرار سواء عنه طريق سلطة الملك , أو ان طريق العوارض النفسية المرضية ,فالاسطور خاضع للرقابه الشعور الذي يحول دون الاتضاح عن التزاده المكبوتة دفعه واحده.

لهذا يركز خبراء الإعلام في رسالتهم على المستويين الثالث والثاني عبر التلاعب بالرغبات الظاهرة والمكبوتة والعمل على إشباعها أثارتها نحو الاستهلال والأتباع السياسي , وهذا يتحقق عبر تلك الرسائل والإعلانات التي يتم توجيها الى المتلقي للتلاعب بالرغبات وبالتالي يتم بناء خيال استهلاكي وسياسي وثقافي يعمق قيم الأتباع والاستهلاك وهذا يأتي عبر التمويه mystification وهو يعنى حجب الحقيقة آذ بواسطة التمويه تتمكن الثقافة الاجتماعية المهيمنة ان تفرض نظرتها وقيمها وأهدافه في ظل العلم والتكنولوجيا الغربيان اللذان يقومان في النظام الحاضر على العنف والدمار وليس على الخير والسعادة والسلام لأن الدافع يحرك النظام السياسي في الغرب هو دافع القوة والسيطرة, هو دافع غير منطقي ولاعقلاني. الذي يتسلل إلى أذهاننا عبر الأعلام الذي يعمق الأتباع عبر دمج المتلقي في قضاء يقوم على منطق التمايز بين المسيطر والمسيطر عليه بين السلطة وخطابها الدعائي والمتلقي المستهلك لتلك الرسالة بوصفها الأطراف مقابل مركز مهيمن مسيطر وأطراف منبهرة بهذا التقدم والتحضر الذي يقدمه الآخر على نفسه عبر الثقافة والأعلام التي تلعب أدوارا حاسمة في تثبيت المعايير التفاضلية بين الشعوب , وكثيرا ما صاغت أو أعادت صوغ جملة من المعطيات الخاصة بمجتمع ما لتجعله يتصور بأنه أفضل من غيره وهى قادرة بفضل موقعها الرفيع على أن تجيز وتهيمن وتحلل وتحرم, وأن تحفظ منزلة شيء ما أو ترفع من مقامه ,

الأمر الذي يعني قدرتها على أن تكون الوسيلة الأساسية لتثبيت التمايز في المجال الذي تعبر عنه , وقد خلق هذا الافتراق الإعلامي والفكر أمرين الأول ضعف الارتباط بالجسم الحضاري والثاني ضعف الوعي بالذات والآخر , ما أسفر عن حالة ذهول قادت إلى الانتماء إلى القوي ومحاكاته وقد سعى المتطرفون في هذه الطبقة لخلق الانقطاع التام عن ألذات كليا.لكن هذا لايمكن ان يجعلهم جزء من الأخر الغربي الذي يقدم نفسه .بوصفه نسق ثقافي ديني وفكرية وعرقيه تكونت تحت شروط تاريخية.إلا أنها تعالت على بعدها التاريخي عبر الاختلاق السردي الماضي مرغوب به يشبع تطلعات انيه مصحوبة باصطناع ذاكره توافق تلك التطلعات انتخبت بين ألذات النقية والاخر الذي يشوبه التوتر والالتباس ،المتلقي الذي يحاكي المركز المنتج لتمايز لا شعوري بهذا لهذا تراه ينجذب الى استهلال ذلك الخطاب الدعائي الذي يحاول ان يداعب أحلام ليقضه لدى الشباب والاندفاع الجامح الذي يداعب الغرائز والأماني ألجنونه سليل الحكات الوجودية المتمظهره اليوم في المحطات الفظائيه وخطابها الدعائي القائم على الريح وإثارة الغرائز والتسلية عبر مداعبةاحلام اليقظة التي هي بين ألمقدره المحدود والحلم بالانطلاق وإبراز ألذات إمام الآخرين .

وهذا يتم تقبل أوليات السيطرة بشكل يجعلها غير مباشره إلا أنها بالنهاية تعيد التكيف الاجتماعي والسياسي مما يودي بالنهاية الى ازامه وتدمير الثقافهه ألمحليه السائدة عبر التشكيل بها وبرموزها أو تجريدها ،مما يودي الى استبعادها لتحل محلها تلك الثقافة المحصورة عالميا وبأفقها الدعائي الاستهلاكي.

الثاني:المخيال السياسي والصور النمطية في الفترة ألسابقه: مخيال تقوم بإنشائه سلطة واعية بشكل مباشر . أو غير مباشر . تتعامل رغبة الأفراد عبر اعتماد القيم الثقافية والبحوث والدراسات الموجهة في مجال الأعلام أو مجال التربية منطلقة من موقف

إيديولوجي تجاه الآخر ، حيث هي تضع مخيال تجاه الآخر قائم على التمثيل عبر صور نمطية مشوه تجاه الآخر (-العربي .) والتي تكشف عن بلاغة الاخرية وتعكس مقاصدها ومقولاتها بوصفها خطاب- إقصائي عن الأخر يتمظهر بالإشكال آلاتية:

أولا: في مجال التربية : وهو الطريق الذي يساهم في بناء الذاكرة فان التعليم هو المحور الرئيسي لكل الجوانب . وللتعليم أهمية كبيرة بحيث أن صمود المجتمعات وأقولها يعود إلى القيم التي تعتنقها غالبية أبناء المجتمع .. فالتعلم هو المدخل الطبيعي لتكوين الإنسان العصري وخلقه وتنميته والإنسان العصري له خصائص متمثلة بالانفتاح تجاه التجديد والتغير والرغبة في التعرف على المشتملات والقضايا الداخلية والخارجية والاتجاه نحو الحاضر والمستقبل وليس إلى الماضي فقط وتبني التخطيط العلمي والعقلاني كأسلوب لمعالجة المشاكل والمواقف والسعي للتحكم في البيئة والتأثير عليها بدلا من اعتبارها وجودا جامدا ومفروضا على صورة لا تقبل التغيير . احترام كرامة الآخرين والثقة في العلم والثقافة ومن هنا يعد التعليم احد الادوات الرئيسية في بناء الإنسان فالقيم والاتجاهات السائدة في المجتمع تكتسب من خلال عملية التنشئة التي تقوم بها مؤسسات مختلفة وأهمها قنوات التعليم الرسمي ، وقد لوحظ أن ثمة علاقة وثيقة بين طبيعة النظم السياسية القائمة وأهداف النظام التعليمي ومكوناته .

تطال الذاكرة وما يماثلها بأهمية بالغة ، مسألة الهوية القومية ، القوة والسلطة ، فدراسة التاريخ ، سواء أكان في المدرسة أو في الجامعة — إذ تشكل أساس الذاكرة — هي ابعد ما تكون عن دراسة الحياة في الواقع والحقائق الأساسية ، بل أنها والى قدر كبير ، مسعى يقوم على التعليم بضرورة أن تبني فهم المطلع وولاء المروم للوطن ، والإرث ، والمعتقد .

ومن هنا يأتي التعلم كقناة مهمة في إقامة الهوية والسرد الذي يقدم عن تاريخ الجماعة ويتخذ من المؤسسات التعليمية مجالا التثقيف ، وهنا نحن نحاول أن نقف عن صورة الأخر (العربي) في التعلم الأمريكي من خلال دراسات أمريكية حصرا . فهناك دراسات أمريكية منهجية تصدت لدراسة (صورة العرب) في الكتب المدرسية للمدارس الابتدائية الأمريكية وقد شملت الدراسة كتابا مدرسيا يستخدمها المدرسون في الصفوف من رياض الأطفال حتى الصف التاسع في شمال شرقي (أوهايو) وشمل عرض النتائج مجالات الموضوعات التالية :

٦. حياة البدو : إذ سيطرت على العرض عناصر البداوة وألقت بظلها على الجانب الآخر للحياة العربية ويصدق ذلك على المادة المكتوبة والصور الإيضاحية في الكتب المدرسية حيث كان هناك تصوير لتخلف الحياة في المدينة والقرية دون ايلاء اهتمام يذكر إلى التعليم .

٧. الدين الإسلامي : إذ شوه الدين الإسلامي حيث تركز الاهتمام على خصائص الروح القتالية في الإسلام وأهملت الفلسفة والمعتقدات الأساسية إهمالا تاما.

٨. الزراعة والحياة المدنية : حيث كان المؤلفون يغالون في كثير من الأحيان في تأكيد صورة البدو مع أيراد صور فوتوغرافية في اغلب الأحيان لتبين هذا النمط . في الوقت الذي يميل المؤلفون لدى مناقشة عناصر الصحراء إلى تأكيد منجزات إسرائيل مع تجاهل منجزات العرب في تغيير الصحراء . في نفس الوقت الذي تؤكد تلك الكتب على فقر المزارعين في حين تصور المدن على أنها تزخر بالعاطلين عن العمل مع قلة من أصحاب الملايين يركبون السيارات الفارهة وتتضمن الكتب إشارة ملحة إلى أن مشاكل الشرق الأوسط الاقتصادية يمكن حلها عن طريق ربط بالكامل بعجلة الغرب .

٩. السياسة والديمقراطية : تم تصوير على أنها الديمقراطية الوحيدة

في الشرق الأوسط ، مع عرض الحروب العربية الإسرائيلية من وجهة نظر إسرائيلية وتجاهل العرب والفلسطينيين .وهناك دراسة كيني (.L LKkeenny) وقد وجد كيني أن مناقشات الشرق الأوسط في كتب التاريخ المدرسية تزخر اغلب الأحيان بوقائع غير دقيقة وافتراضات وتكرس المفاهيم الأساسية الخاطئة عن الدين الإسلامي.

١- تشيد الكتب لدى مناقشة المعتقد الإسلامي على الترخيص بتعدد الزوجات والرق دون ذكر الحدود التي وضعها القرآن .

٢- كما وجد أن الكتب المدرسية تشرح انتشار الإسلام بقوة السيف متجاهلة تماما العملية الطويلة التي استغرقت قرونا والتي أدت إلى التحول إلى الإسلام من خلال الإقناع .

٣- وكثيرا ما تتجاهل هذه الكتب الإسهامات الإسلامية في الحضارة الغربية ونعرض التاريخ الحديث للشرق الأوسط بعبارات سلبية في الأغلب .

٤- أما الكتب المدرسية الخاصة بالجغرافية فأنها تبالغ باستمرار في تأكيد عنصر البداوة في الوطن العربي وقلما تتطرق غلى عملية التحضر التي تجري بمعدل سريع ، ولا تلقي التغيرات الاجتماعية والاقتصادية إلا قدرا ضئيلا من الاهتمام الجاد وتحظى إسرائيل بمعاملة متحيزة أن في طريقة الحديث عنها أو في حجم المساحة المخصصة لها في كتاب مدرسي وتؤكد هذه الكتب على إنجازاتها في تحويل الصحراء إلى جنة خضراء دون أدنى إشارة إلى الإسهامات العربية : هذه الكتب بالتأكيد سوف تساهم في خلق صور مشوهة وبالتالي تشكل الذاكرة الجمعية الأمريكية وصورتها عن العرب . قد سألت معلمة في كاليفورنيا طلابها " ما هو تصورك عن العرب ؟ " فكان الجواب : " العرب لا يرتدون ملابس داخلية "

" أنهم بدو من نوع الخنافس "

" معظمهم يربون لحي "

" الجمل هو وسيلة التنقل الوحيد "

هذا الجواب انعكاس لتلك المناهج التي تشكل صورة نمطية ويشير" ادموند غريب " : " مع أن هذه الصور عن العرب يمكن صرف النظر عنها لكونها حصيلة معرفة مبسطة (..) إلا أنها في الحقيقة تمثل انعكاسا دقيقا ولو مبسطا قليلا إلا إنها الصورة المقبولة والشائعة عن العرب في ثقافة الراشدين الأمريكيين . وهذا يعود الى فضاء اوسغ قائم على الاختزالية والجنسية وفقدان الذاكرة.

إن الأسلوب التقليدي في وصف العرب بصورة شيخا صحراويا يحيط به حريم من الفتيات الراقصات في " ألف ليلة وليلة " . انه يشدد على مشهد الكثبان الرملية والنخيل مع هرم في الخلفية غالبا . وفي الحكايات الإخبارية الحديثة وبرامج التسلية التلفزيونية تمثل صورة الثقافة العربية بفليم " موت أميرة " الذي يعالج موضوعه التفسخ والمادية المطلقة العنان إلى جانب الكوابح القاسية على ادوار النساء الوظيفية في المجتمع والعقوبات القاسية عليهن بسبب تصرفات تجيزها المعايير الغربيبة الجارية على نطاق واسع.

هذا جزء من ماضي الصراعات القديمة التي ساهمت في خلق هوية غربية تقابل ماهو غير غربي معتمدة على اختلافات جغرافية من التباينات التي تسهم في تقديم تعريف للذات الاوربيه عبر التباين بين الانا والاخر هذه تساهم في خلق الهوية التي في بنائها لاتنفصل عن الغيرية.

ولهذا التاريخ وفلسفته دور كبير في تعميق ذلك الوهم بالهوية الغربية مقابل الأخر فدراسة التاريخ سواء أكان في المدرسة أم في الجامعة إذ تشكل أساس الذاكرة وهي ابعد ماتكون عن دراسة الحياة في الواقع والحقائق الأساسية بل هي الى حد كبير كسعي قومي يقوم على التسليم بضرورة ان تبنى فهم المطلع ولاءه المروم للوطن والإرث والمعتقد).

.وهذه السرديات التاريخية تمثل عملية مماهاة تامة خالية من الاختلاف والتعارض فهي تؤدي الى انغلاق حضاري وإرهاب فكريعبر الاقصاءات الفكرية والعسكرية .

ثانيا – في مجال الأعلام :

أن للأعلام دورا كبيرا في صناعة الوعي العام وصانعي القرارات ، وهذه العملية من شأنها أن تخلق التفاعل الطبيعي بين اهتمامات الرأي العالم وقضاياه وقرارات السلطة السياسية وهناك نوعان من الأنظمة السياسية إذا كان النظام السياسي يقوم على مجرد القوة فان رغبات من يمتلكون القوة لابد من أن تنتقل إلى من يستجيبون لها ، وإذا كان النظام يقوم على المشاركة فان ذلك في صنع القرارات ، وبوجه عام ، فانه كلما زادت ديمقراطية النظام السياسي زادت حاجته واعتماده على النظام ألاتصالي . لكون السياسة في جوهرها ماهي إلا صراع بين جماعات مختلفة للتأثير في سياسة الدولة.

ومن هنا تظهر وسائل الأعلام مرتبطة بالوظائف المناط بها فهي لدى (الاسويل) ١٩٤٨ أربعة وظائف

١– تقديم الأخبار

٢– الرقابة

٣– شرح المعلومات وعرض قواعد العمل

٤– نقل التراث الحضاري من جيل لأخر ، ومن جزء من المجتمع لآخر ، وهناك (شزام) ١٩٦٤ حدد وسائل الأعلام في ثلاثة هي :

١. وظيفة المراقب

٢. وظيفة وضع السياسات

٣– وظيفة التعليم والنتيجة أن وسائل الأعلام هي المنتجة للوعي الاجتماعي الذي يحدد إدراك المواطنين للعالم والمجتمع الذي يعيشون فيه .

ولتحقيق ذلك يفترض حتى تحقق تلك الوسائل الغايات المنشودة

منها يستلزم أن يكون القائم بالاتصال على دراية باستراتيجية الدولة الإعلامية ، والخطط الإعلامية المنبثقة عنها ، وبالجمهور المستهدف وكيف يمكن الوصول إليه وفي هذا يؤكد (فانس باركارد) : أن علماء النفس الذين يخدمون في مجال الأعلام قد توصلوا إلى أن وعي الإنسان — أي إنسان — له ثلاث مستويات أو درجات :

الدرجة الأولى : يكون فيها وعي الإنسان كاملا فهو يعرف ماذا يريد بالضبط ولماذا يريده .

والدرجة الثانية : هي العقل الباطن ، والإنسان فيه ربما يتحسس بوجهه عالم ما يريد ، ولكنه متأثر في ذلك بعوامل خفية ، كمخاوفه وأحلامه غير المحققة وما إلى ذلك .

الدرجة الثالثة : هي التواريخ والمشاعر التي لا يعرفها الإنسان ، وإذا عرفها لا يناقشها . وقال خبراء الإعلان وان رسالتهم هي التركيز على الدرجتين الثانية والثالثة في نفس الإنسان ، ومن هذا نفهم اهتمام مخططو البرامج الإعلامية وخبراء الاتصال الجماهيري في الولايات المتحدة بإدخال العلوم الإنسانية من علوم اجتماعية وعلم نفس وتاريخ وغيرها إلى حقل العلم والعمل المتصل بمخاطبة الجماهير وذلك يفرض تفهم نفسيات المتلقين والعناصر المؤثرة في تفكيرهم ، وفي مجتمعاتهم ، من اجل التسرب إلى عقولهم ووجدانهم بهدوء من خلال المعطيات والنتائج التي توصلهم لها الدراسات في مجال هذه العلوم . ويرى روجيه جيران : أن الحقل السياسي الغربي أصبح يتحدد بالكذب أكثر من أي وقت مضى بعد انهيار الإيديولوجيات التعبوية التي شكلت مرجعيات للقيم والدلالة وحوافز للسلوك المثالي ، وان وفرت أحيانا كثيرة غطاء للتمويه والتزييف ، وتبرز السياسة الكاذبة السائدة حاليا في مستويين مترابطين

١. تقديم الوعود المثالية الزائفة .

٢. استخدام الشاشة التلفزيونية والأضواء الكاشفة للظهور بمظاهر

جذابة مؤثرة ، لا تعدو غالبا أن تكون مصطنعة ، ملفقة لا تعبر عن واقع الأشياء وجوهرها ، وهي بالتالي تمثل (ثقافة الصورة) .ضمن هذه الإلية ثم إنتاج صور تمثيلية عن العرب وفي هذه يقول محمد حسنين هيكل :

٣. لم يعد العرب يواجهون الخطر الأخلاقي المتعلق بسوء فهم الرأي العام الغربي لهم وحسب ،

٤. بل أنهم في خطر مادي حقيقي لكونهم معرضين لمارسة القوة الغاشمة ضدهم التي لا تمتنع عن استخدام التدخل العسكري. وقد تنوعت الصورة المتخيلة عن العرب في جغرافية شرقية صحراوية ويمكن أدراج نماذج لتلك الصورة رافقت التطور التاريخي الذي ولده الصراع السياسي والذي أنتج بالتالي إشكال جديدة من التخيل .

٥. صورة العربي المتمثل شيخا صحراويا يحيط به حريم من الفتيات (سالفة الذكر) وهذه الصورة وليدة ذهنية الاستشراق .

٦. صورة العربي (المتوحش) أو غير المتحضر و (ذي النزعة العسكرية) في خريف ١٩٨٠ تناولت (الواشنطن بوست) بمقالة لها بالروح ذاتها ، إرسال قوات الانتشار السريع إلى مصر للتدريب في ظروف قتال صحراوية ، فتحت عنوان " الجنود الأمريكيون بإقلاعهم إلى مصر ، يأخذون نصيحة عن سائقي الجمال " وحذرتهم من " الكلاب المسعورة والجرذان " .

٧. جاء الصراع مع إسرائيل بإنتاج صورة "العربي الإرهابي" مثلا ان إذاعة سي . بي . أس للأنباء أذاعت في ١٩٧٤ برنامجا عنوانه " الفلسطينيون " لعتب هذا البرنامج تقريرا إذاعيا ممتازا مع هذا فقد حمل في جوهره رسالة مفادها أن جميع الفلسطينيين إرهابيون .

٨. وبعد بروز الأوبك بوصفها قوة اقتصادية رئيسية وارتفاع أسعار النفط في السبعينات خلق صورة العربي النهم والطماع وغير المستقيم .

٩. وبعد الإحداث الأخيرة تحولت دول الشرق الأوسط دول راعية

الإرهاب.

أنها صورة اختزالية تقوم على التشيئ :عبر المادة المدروسة إلى أنواع وأنماط ثم تفرز بناء على خصائص كبرى ثابتة .إن صحَ هذا السلوك العلمي على الطبيعة فهو لا يصح على البشر ،وذلك للحشد المتغيرات من العوالم المعقدة التي تقرر تغيير أحوالهم.

ثانيا :الجانب التحديثي

أ-بوصفه إشاعة القيم الليبرالية:

ثمة جانب أخر يجابي من ظاهرة العولمة بوصفها تقدم تصورا جديدا للهوية القائمة علىٍ المغايرة ويعتمد آليات تجاوز القديم والدوغمائيةالتي تركز اساساعلى ثنائية ضديه حادة هي نظام الأيمان أو العقائد / ونظام من (اللاايمان) و(اللاعقائد) أي أنها ترتبط بشده وبصراحة بمجموعة من المبادئ العقائدية وترفض بنفس ألشده مجموعة أخرى تعتدها لاغية لا معنى لها .ولذلك فهي تدخل في دائرة المنوع التفكير فيه المستحيل التفكير فيه وتتراكم بمرور الزمن والأجيال على هيأة لا مفكر به()محمد أركون ،الفكر الإسلامي قراءه علميه ،ألمقدمه،للمترجم هاشم صالح ،المركز الإنماء القومي،بيروت ،ص٦.هذه الدوغمائية الأصولية والقومية ذات البعد الإيديولوجي تركز على الجانب المعارض لمصالحها أكثر مما تركز على الجوانب الايجابية والتي أخطرها رفض الاستبداد السياسي والاجتماعي والعقائدي فهي تمثل جانبا سلبيا ويقول حسن حنفي : من هذا التصور المركزي للعالم جاءت فكرة الزعيم الأوحد ، المنقذ الأعظم والرئيس المخلص الملهم يأمر فيطاع . فقد تحولت سلطوية التصور إلى تسلط النظم والإعلاء من شأن القمة على القاعدة فاهم شخص في الدولة هو الرئيس واهم فرد في الجيش هو القائد وفي هذا يقول الفارابي: سواء قلت الملك أو الرئيس أو الإمام أو الله فأنني أقول شيئا واحدا.

هذه بالذات التواريخ ، التي تشكل الذاكرة الجمعية للجماعة ،

لفئة ، لطائفة ، وتجعل الأخر عدو هذا ، مما يجعل رجالا يؤمنون بالموت من اجل قتل الآخرين المختلفين معهم في انتماءاتهم الدينية والمذهبية ، الدافع الوحيد غالبا تقاطع مصالح أنية ذات بعد سياسي واجتماعي إلا إن المنظرين غالبا ما يعتمدون عملية إسقاط الاطروحات الدينية التاريخية حتى يسبغ الشرعية على تلك المطالب فتظهر للآخرين وكأنها مطلب عقائدي متجاوز المصالح الآنية وبالتالي التعاطف وإسباغ الشرعية على ذلك الأمر وهم بهذا يعتمدون على ذلك الميراث ألصراعي الذي يعمق الخلاف ألاثني والطائفي .

إما الأفكار الجديدة فهي تحديث ومغايرة ونقد للهيمنة السياسي فالليبرالية التي على أساسها تقام الحكومات البرلمانية ،وتتأكد حرية الصحافة والاعتقاد الديني والسياسي والثقافي ،وتلغي فيها الامتيازات ،وتحمي حقوق المواطنة والمساواة أمام القانون ،وتتيح فرص المشاركة السياسية ،على قواعد التعددية وتداول السلطة أمام الجميع .أنها تعطي الحكم خارج المنظومة الغربية ،وجها إنسانيا وديمقراطيا.

إن يمثل موت القديم وأفوله سوى كان ذلك في الفن أو الأدب أو الأعلام (لكنه ليس من جراء ذلك ،مجرد الانحراف الذي يؤدي إلى النكوص:انه الانحراف الذي ينطوي على طاقات معرفية وعملية سيترتب علينا استكشافت ،والتي ترسم على الأرجح ماسياتي لاحقا كما هو دائما حال الانحرافات) وهذا مغاير لما اعتاد عليه الفكر السلطاني(سواء أكان"لاهوتيا" أم"سياسيا"لا يواجه الأخر من حيث انه إنسان يعقل ويفكر ،يبحث ويتساءل بل من حيث انه كائن "يؤمن"أو"يكفر"،"يخضع ويتبع"أو "يرفض وينابذ"-أي انه لا يوجه الاخرالااتهاميا ؛والأخر "مجرم"سلفا ،بشكل او أخر وعليه إن يثبت "براءته" إذا أراد إن يحيا. هنا يظهر بوضوح الاختلاف الجذري بل الأمر يصل إلى ماهو أقسى من ذلك حيث الفرد يتبنى بنيته الفكرية وفق إلية للمجتمع الدور الأكبر في تكون القناعاته التي

تفرض عليه، بوصفها المسلمات التي يؤمن بها وهي من المقدسات التي بطبعها لأتقبل بالشراكة المختلف وان قبلته فهذا على المستوى الظاهر فقط إما في العمق فنحن متمركزين حول تلك الأفكار التي فرضة علينا دون اختيارنا.وهو ما يسميه اودنيس"العقل ألاعتقالي"(يتبين له أن "المعتقل"أي مكان الاعتقال ليس "النظام"وحده أو "المؤسسة" وحدها، وإنما هو أيضا "ذهن" المعتقد ذاته، وهو "معتقده" كذلك. ويتضح له بالتالي،أن مجرد تهديم النظام أو المؤسسة لا يؤدي إلى تهديم "المعتقل"وأن عليه،بالإضافة إلى هذا التهديم،أن يدرس بنى الفكر والشعور،وأن يهبط عميقا في اللاشعور الجمعي والفردي،لكي يقدر إن يفهم المبدأ الذي يتأسس عليه"المعتقل").إي ألحاجه إلى تفعيل الحوار الفكري والاجتماعي والسياسي والنقدي (لا تكون المعرفة مجرد معرفة نظرية بل معرفة نقدية قادرة على اختراق الفكر السائد والنفاذ إلى قلب القاعدة الحضارية التي ينطلق منها سلوكنا الاجتماعي ،وينبع منه فكرنا وقيمنا وأهدافنا.والوعي الصحيح هو الوعي النقدي القادر على كشف الواقع وتعريته وإظهار قاعدته الحضارية. ولايمكن تغير الواقع إلا بكشف النقاب عن حقيقتة،وما عملية الكشف هذه إلا عملية المعرفة النقدية الهادفة إلى تغييره)

ب: نقد الخطاب السياسي والإعلامي العربي:

فلسفة الأعلام في بلادنا لا تخرج عن نطاق التجهيل و حجب المعلومات ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي الحاكم للأعلام فهو إما نظام الملكية والتبعية للأجهزة الرسمية أو الخضوع لسيطرتها ورقابتها , فهذا يعتمد سياسة الحجب للمعلومات أو الكشف عن المناسب منها وهذا الأمر يعكس نزعه استبدادية فانه إعلام سلطوي السمة الرئيسية ألمشتركه لمعظم الانظمه العربية التي تمثل في كونها أنظمة يسيطر عليها القابض على المركز الرئيسي لصنع القرار السياسي في قمة هرم السلطة فيكون دور الأعلام تنفيذ سياسته الدعائية

والترويج لمصالحها لا لصالح العام إلا أنها تقدم تلك المصالح على أنها تمثل الصالح العام ولكي نعرض لهذا الأمر لابد من تناول نقطتين الأولى الشرعية السياسية للدول الثانية العلاقة التي أقامتها الدول مع الأعلام والقيم التي رسختها في التجربة الإعلامية والبعد السلبي الاجتماعي لتلك السياسة بشكل عام.

أولا : الشرعية السياسية للدول العربية.

إن الواقع العربي بين تخلف أنظمته السياسية والثقافية والاجتماعية وهيمنة الأخر عليه , في ظل هذه الإشكالية ظهرت حداثة الثقافة العربية التي تقلب التقليدي وتستبدله بنظام مغاير يقوم أساسا على التعاقد الاجتماعي والشراكة وتدشين مؤسسات المجتمع المدني وحرية الرأي والاعتقاد .

إلا أن الحداثة قد ولدت غربياً في المصنع إلا أنها ولدت عربياً، وعالماً ثالثا في السوق , أي في ظل توحيد الرأسمالية للعالم كونونيالياً , ومن ثم دمجه احتكارياً "لهذا فان الثقافة الوطنية هي ثمرة التقاطع التاريخي بين الثقافة المحلية والتقليدية من جهة وثقافية الغرب المستعمرة من جهة أخرى ,فهي بقدر ما تشير الى هوية " ألانا " المحلية الخاصة بنا بوصفنا عرباً بقدر ما تنطوي على مفهوم جديد الذي أيقظ الوعي بالهوية الوطنية في الوقت الذي كان يطمح إلى انتهاكها وتدميرها فلقد كان من الطبيعي ان تؤدي المجابهة مع الاستعمار والتفاعل معه إلى إن يكون الهدف القريب والمباشر للاستغلال هو استرجاع الدولة وإعادة بنائها على قاعدة قطريةأي الاحتكاك بالأخر مرغوب نظراً لتقدم الأخر العلمي والحضاري ومكروه لما تركه الأخر من أثار نلمسها في تخلفنا بسب الاستعمار الاننا في دراستنا لظاهرة الدولة والمشروع السياسي أمام أمرين :

الأول: أنها ليست وليدة فعالية داخلية أنتجتها الظروف ألداخليه بل هي وليدة فعالية خارجية هيمنت على المنطقة عسكريا

وفكريا بإنتاجها المفهوم الحديث للدولة .

الثاني : أنها تنتمي إلى بعد اجتماعي وتاريخي واقتصادي هي وليدة هذا الأمر وهذا جعلنا إمام نظامين اجتماعين وحضاريين .

الأول : المتمثل بالحداثة الوافدة من الغرب فهي تقدم حداثة سياسية تقوم على التعاقد الاجتماعي القائم على أساس إن الأفراد المكونين للمجتمع متساوون في الحقوق والواجبات وتظهر الديمقراطية بوصفها نظاماً يشكل "بؤس" الإطار الدستوري والقانوني للحرية التي هي انفتاح مسؤول على الإنسان بالسلوك في إطار الايثارية , وهو الشق الأول منها , أي من الديمقراطية للحرية وللتناوب الإيديولوجي الحر على السلطة والحكم من اجل تغير الواقع والإنسان سلميا استجابة لتحقيق حاجاته المادية والمعنوية وهو الشق الثاني منها . والديمقراطية , بقيمها المتحررة ألمبدعه لتحريرها إياه من قيم العصبية المتزمتة ألمعيقه لكل أبداع . فالمجتمع الديمقراطي نقيض المجتمع العصبوي في الوقت الذي نرى المجتمع الديمقراطي بنظر إلى الحرية مقترنة بمسؤولية الالتزام بقيم المساواة والديمقراطية والعدل والحياة الانسانيه واحترام شخص الإنسان وحريته والحفاظ على المجتمع وعلى وجوده نظيفاً صحيحاً خاليا من كل تلوث تسعى إلى تغير الواقع عقلانيا فهي لا تطلب السلطة لذاتها, بل لأجل انماءالانسان وتحقيق أهدافه بالمقابل المجتمع العصبوي الذي ينطلق من مفهوم العصبية وهي شعور فئوي بوحدة ألجماعه المتميزة , بشوكتها يكونها سلطة واحده وجسما واحداً , ومصلحة واحدة , قوية التضامن والتماسك , يشد أفرادها بعضهم إلى البعض , شعور بالانتماء إليها لا إلى غيرها من الجماعات وشعور الانتماء هذا يولد في فرادها التزاما قيما فئويا نحوها , بكل مالها وما عليها التزاما واجباً ومسؤولا يجعل الأخ ينصر أخاه ظالما أو مظلوما ويجعل جماعة العصبية ترى " أشرارها أفضل من أخيار غيرها " وان وحده الشعور بعصبية الجماعة هي في أس والتقارب بين

الهوية والعصبية كبير " فالعصبية " إنما تكون من " الالتحام بالنسب اوما في معناه " ومن الولاء والتحالف والصحبة . وابن خلدون يرى " إذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له , ونفعه إنما في هذه ألوصله والالتحام في الوقت الذي يبدو النسب أمر وهمي كذلك الهوية فهي تخضع للاختلاق والتلفيق عبر تغييب الأصول في العملية , تقصى كل فرص الاعتقاد بأن هذه العملية من صنع الإنسان . وتعي الجماعة خصوصيتها واختلافها عن الجماعات الأخرى . عندئذ تبدأ هذه الجماعة في تشكيل إطار ثقافي موضعها وتتموضع فيه إي تبدأ في تشكيل هويتها الثقافية ثم تحول تلك العصبية أو الهوية إلى بنية قيمية توجه السلوك وتخلق تصورات ألجماعه حول ذاتها وعلاقتها مع الآخرين .

فالعصبية بداية [٤]، نعرة فئوية ، دموية ، رحمية ، ملازمة ، لنمو النوازع الاوليه يتربى عليها الطفل , وتبدأ مع ألام في الاسره .. وهذه الفئوية وقوتها تشكل شوكة الجماعة الفئوية.وقوتها،ثم.تسجيل بفعل التطور إلى فئوية طائفية ، دينية أو عرقية تستمد نعرتها لا من الدم فحسب ، بل أيضا من الشعور الديني أو المذهبي أو العرقي الفئوي ، ثم تستحيل إلى فئوية إيديولوجية من الفكر الطائفي والعرقي والانتماء الحزبي وعلاقات تنشأ منها فئوية متعدد في مجتمع العصبية يقوم على ولاء فئوي أهلي بالمقابل فان المجتمع الديمقراطي إنتاج الحداثة السياسية القائمة على التعاقد وفكرة المواطنة بوصفها علاقة بين المواطن" مجتمع ـ دوله" هو تميز المجتمع عن الدولة بالمقابل المجتمع العصبي ينظم اجتماع الجماعة على أساس الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة على أساس قرابة الدم أو الاشتراك في الدين أو في المذهب و العصبية كما لاحظنا هي الدرجة الدنيا والأولية في البناء العصبوي ، وقد لا تكون دائماً مبعث مشاكل اجتماعيه أو سياسية طالما بقيت في حدود التضامن الذي يؤسسها بوصفها علاقة طبيعية

وليست مدنية وتبدأ بالظهور من بنية إلى سلوك عندما يبدأ ولاء الناس للكيان الوطني للدولة بالاضمحلال يغدو ولاؤهم لعصبياتهم أعلى اشد من الأول.

ومن ملامح المجتمع الذي تسوده الو لاءات العصبية المتصارعة إن يتصف بأنه " بلا إجماع سياسي " منقسم على ذاته بفعل هيمنة احد العصبيات على الحكم وتحويلها إلى سلطة تحكم بفعل القوه والإكراه تعمل على فرض أرادتها على غيرها بالقوة بعد إن تحول إلى السلطة .

لكن الملاحظ في سلوك تلك الأقليات أنها على المستوى السياسي والفكري تعيش انفصالا على مستوى العقيدة أو المذهب أو الدم .إما على المستوى الاقتصادي حيث يزول ذلك الانفصال حيث يتحدث تعاون وتبادل المصالح لهذا نرى الفئة فيما بينها تفاوة اقتصادي يحولها إلى طبقات لكن الفكر يوحدها اتجاه غيرها . .

لذلك نلمس الدول في الوقت الذي تعيش اغتراب عن واقعها المنقسم إلى عصبيات طائفية وفئوية وقومية تحاول إن تتغلب علية باعتمادها أحدى العصبيات المهنية التي تعتمد الإكراه مع غيرها فان الدول رغم عصبيتها إلا أنها تعمل على تمويه الخطاب الديمقراطي وتزيف التجربة الديمقراطية .

سعياً إلى كسب الشرعية التي يراها الكثيرون في إما بالهيمنة القانونية التي هي ذات طابع عقلي , والهيمنة التقليدية طبعاً للعرف (أو العصبية) والمهيمنة الكاريزما نية أي ذو القدرة الخارقة على سحر الجماهير التي هي ذات طابع انفعالي وتتطلب الثقة الكاملة برجل استثنائي .

ألملاحظه إن سعي الحكومات العربية أنها تحاول إن تحوز على الشرعية عبر انتسابها الاجتماعي ذي الطابع العصبي سلوكاً وطريقة تفكير عصبوية تقوم على التمركز حول ألذات وإقصاء الأخر.

ومن ناحية ثانية تحاول إسباغ الشرعية عليها عبر ادعائها الديمقراطية ولتحقيق هذه الشرعية لكن الملاحظ من تلك التجربة في تطبيق الديمقراطية أنها تتصف ١ـ اختزال التجربة الديمقراطية بعزلها عن العمق الشعبي وجعلها مجرد تجربة لا تجد أي تأثير لدى القاعدة الشعبية .

٢ـ سطحية وهشاشة التجربة الديمقراطية بوصفها نظرية سياسية في الواقع العربي، مما حولها إلى مجرد ديمقراطية شعارات استهلاكية

٣ـ غياب المؤسسات الدستورية ، تحت وطأة الدول السلطوية الاستبدادية ، التي تكرس حكم الفرد في مقابل حكم الأغلبية ، وقانون الرئيس أو الزعيم أو القائد على حساب حكم ألجماعه آو المؤسسة ، أو الأحزاب .وهذا ما ظهر في الشكل الثالث " الكاريزما نية ".

٤ـ تأسيس الثقافة الديمقراطية وجعلها ثقافة تبشيرية للنظام الحاكم ، بدل تثقيف السياسة الديمقراطية ، بإسناد مهمة تطبيقها ورعايتها وتعميق مفاهيمها لدى أبناء المجتمع كي تنمي فيه روح ألحاجه إلى الديمقراطية الصحيحة وتخليص الديمقراطية من كل أساليب التزييف .

٥ـ تكريس غياب الديمقراطية في الحياة السياسية العربية هو استبعاد منطق التعددية السياسية بحجة إن هذه التعددية تؤدي إلى تكريس الخصوصيات في حين المطلوب دمج هذه الخصوصيات في ورقة ألدوله لكن كل المحاولات القسرية لم تؤد إلى انصهار الخصوصيات في بنية ألدوله وبالتالي العجز عن تحقيق دوله ألمواطنه .

٦ـ إن أدق تعريف للنظام السياسي الممارس في أدبياتنا السياسية ،انه نظام لا عنوان له . فهو مزيج من العشائرية ، والطائفية والقبلية والجهوية ، والمذهبية ، والسلطوية ،والديمقراطية والإسلامية والجمع بين هذه فالاستبداد آفاقه ممثلة في السلطوية ، وغياب المراقبة على

الحاكم ، ومزاجية الحكام وتهمش الكفاءات وإقصاء النزهاء ، فضلا عن الاعتقال والاختطاف والتعذيب وغير ذلك من آفاق الحكم المستبد

كما إن للديمقراطية عناوينها من الدستور ومؤسسات ومحاكم وانتخابات ونواب وحكومات وصحافة ولكنها عناوين أفرغت من محتوياتها وهذا الأمر انعكاس إلى تلك البنية العصبيويه التي تقوم على الإقصاء والتمويه وإبقاء الكل في حالة صراع فالهدف السلطة لذتها داخل العصبية الواحدة ،أو مع باقي العصبيات، عبر خلق تحالفان مع بعضاهما ضد بعضها الأخر وسرعان ما ينتهي هذا التحالف بمجازر دموية تعمق الصراع حول المناصب وتوغل في الإقصاء لقد أقامت تلك السياسة الاقصائية بإنتاج الرفض الفكري من الكثيرين " المفكرين "الذين تم زجهم في المعتقلات لأنهم يعارضون أفكار السلطة،هذا قاد السلطة إلى إنتاج العنف المضار الذي كان يشكل رفضاً لسياسته العل التكثيف الذي قدمه المفكر "حسن حنفي" البليغ في وصفه العلاقة بين الدولة والموطن " فالدولة في ذهن المواطن هي الشرطة والمواطن في ذهن الدولة هو العاق أو الخائن أو العميل لهذا تبحث تلك الحكومات عن الآليات والوسائل التي تمهد لها تحقيق حيازة الشرعية وهذا لا يتحقق إلا عير صياغة رأى عام (فان الرأي العام الذي تبلور رسائل الاتصال هو ذلك الرأي الذي تؤسسه الدولة ، أي المؤسسة السياسية ، وفق ما يخدم المصالح الآنية والمستقبلية) العلاقات التي أقامتها ألدوله مع الأعلام ، والقيم التي رسختها :

إن الأعلام احد آليات السلطة السياسية المستبدة في عالمنا العربي وهذا يعود بشكل إلى امتلاك ألدوله بشكل مباشر أو غير مباشر عبر التشريعات التي تعقيد حركة الأعلام الخاص على ضعف.شأنه .

اـ أثار السياسية الإعلامية وسماتها :وقد تركت تلك السياسة أثرا بعيداً في طبيعة ذلك الأعلام الذي انقسم بالساحات العامة الاتية:

١ـ إن سياسات الاتصال والأعلام لم تدمج في سياسات التنمية

للقطرية أي انه كان بعيداً عن الدور الفاعل في تطور التنمية عبر النقد والمتابعة التوعية

٢ـ تفتقر سياسات الاتصال العربية إلى ألأساس العلمي من المعلومات والوثائق والأبحاث والميزانية ولعل هذا يتفق مع كونها وسائل دعاية للنظام لا تمثيل إلى الموضوعية والعلمية بل تعتمد الآنية والارتجال الذي هو طبع الحكومة والحياة الاقتصادية وبالتالي الأعلام

٣ـ إن سياسات الاتصال العربية لا تستند إلى خطط واستراتيجيات طويلة المدى . وهذا يعني الآنية والمرحلية في السياسة الإعلامية.

٤ـ الأعلام العربي هو إعلام رأسي يهبط من أعلى إلى أسفل وذلك يرجع إلى مركزيته وتوجيه الدعائي والذي يخدم راس النظام وهذا يتخذ من الفرد الاستثنائي محل اهتمامها الأول .

لعل تلك الملامح ساهمت في ترسيخ السلطة القائمة وخلق سلوكيات عامة مرتهنة لهذا الأعلام في وقت تمارس القوه والإكراه الدور المرافق لهذه العملية ، مما خلف رأياً عاماً ممزقاً خاضعاً للارتهان.

ب- القيم السلبية التي ترسخها تلك الفلسفة السياسية:

يمكن إن تلمس إن هذا الأعلام أشاع نمطا قيميا معينا نرصد فيه قيما سلبية كرست ألنظره ألقيميه الأحادية : القائمة على التمركز حول ألذات وعدم القبول بالأخر فكرا أو نظاما اجتماعيا واعتقاديا في ظل شيوع نمط التعظيم الذي يصل إلى حد التقديس السياسي وهذا ما يظهر في حاله احترام السلطة في الوعي العربي سرعان ما تتحول إلى هيبة ثم خوف وتعظيم يؤدي تدرجيا إلى استبعاد أي احتمالات للمراجعة والمساءلة أو المطالبة أو المحاسبة أو المراقبة وتلاشيها ومن ثم فان الاعتمادية المفرطة في امتدادها العام على الصعيد النفسي والسلوكي ، تؤدي في الذهن العربي إلى التهيؤ العام أو المنطقي لقبول

حالة الاستبداد والحكم القهري المطلق ويقتصر أمل الفرد كله في هذه ألحاله على مجرد إن يكون المستبد " عادلاً " ومع التسليم بشيوعي نفسية " الإذعان للسلطة " مهما كانت مطلقه أو استبدادية تقوم على ألوان شتى من أساليب العنف والقهر التي وان خلقت طاعة ألاانها طاعة شكليه وسطحيه تخفي وراءها مشاعر ومواقف مغايرة تماما تم كبتها بفعل أجهزه أمنيه ذات نفوذ استثنائي(في وقت من الشروط الاتصال الصحيح توفر ثلاث عناصر. الأولى وجود ثقافة بديله عما هو قائم ثم وجود وسيلة اتصال تنتقل من خلالها ووجود فرد ومجموعه من الأفراد أو مجتمع يمكن إن يستقبل تلك الثقافة لكن الذي نراه غياب ثقافة بديله تحقق التنمية البشرية و تعمق السلوك الديمقراطي والتعددي بل أنها ذاتها تلك الثقافة الاستبدادية التي تعمل أجهزة ألدوله على اشترارها مما خلقت اغتراب لدى المتلقي الذي تولد شعور بالاستلاب الذي يخلق شعور بالغربة إزاء السياسية والحكومة في أنها تدار من قبل الآخرين والمصلحة الآخرين وفقا لمجموعه من القواعد غير العادلة وفي هذا يقول حسن حنفي " طالما إن هناك عداء متبادل بين الدولة والمواطن فلا أمل في الإصلاح , هم ألدوله المحافظة على النظام وليس رعاية مصالح الناس وهم المواطن في الخلاص من نظام القهر والفساد وليس في الدفاع عن النظام لا يعبر عنه.

قيمة الثنائية الحدية : وهي قيمة أخرى تصور إن ثمة نموذجين متناقضين لا يجتمعان معا أبدا أي التفكير بطريقة (إما ..وإما) أكثر وضوحا (من ليس معنا فهو ضدنا) ،وهذه الخاصية بالذات من شانها إن تقوض الممارسة الديمقراطية لأنها تؤدي إلى غياب الحلول الوسطي في التفكير والتحول المفاجيء إلى النقيض أنها سياسية متبعة في الحكم انتقلت إلى الأعلام تقوم على الإقصاء والتهميش للخصوم ونعتهم بكل صورة النمطية . أنها أزمة ديمقراطية لن تسمح للثقافة العربية إن تندمج بوعي الناس يمنحوها قوتها المادية في ظل الأعلام غير حر

تتلاعب فيه السلطة تمنح الصحيفة حق النشر سرعان ما تعود إلى تغير قانونها بحسب اتفاقات حزبية تتحكم بها الرؤية الفردية القلقة

تكريس قيم ثقافة الذاكره : في الوقت الذي تمثل أهداف الأعلام المعرفية في نقل المعلومات والخبرات والأفكار بقصد إيقاظهم وتنوير عقلياتهم يهدف رفع مستوياتهم الفكرية والعقائدية والعملية ، و الهدف المرجو في النهاية تحقيق تكييف لمواقفهم إزاء الحوادث والوقائع الاجتماعية وتحقيق تجاوبهم مع الاتجاهات الجديدة وإكسابهم المهارات المقلوبة ،نلمس الأعلام عندنا غالباً ما يعمل ورث تلك الأهداف عبر تكريس قيم ألذاكره القائمة على الأتباع والخضوع بما تعلنه الدعاية في سردها الرسمي عبر وسائل اتصالها المتنوعة والتي تستخدم احتكارها لحق الكلام في إيجاد أصلا يبرر ما تفكر فيه أو ما تسلكه انه يشكل ارغامات للوعي عبر اعتمادها الموروث في تسويغ سلطتها وعبر خلق نماذج فكرية وقيميه تتغلغلٍ في وعي المواطن لتعمل على توجية أفكاره وأعادت صياغتها، مخلفتاً تاويلات رسمية للتاريخ والواقع والمستقبل تتفق والسرد الرسمي للسلطة التي يعتمد الأعلام الرسمي المعتمد على ما يسميهم ساتر " مهنيو المعرفة " من اساتذه جامعات ورجال دين الموظفين لدى السلطة يبررون ما تريد و يسبغون علية الشرعية ، حتى يبدو علمي وشرعي في وقت هو خارج هذا كله انه إنتاج تلك ألحبكه التي تمكن خلفها السلطة وغيرها التي توظف في إرغامه وعي المواطن على تقبل أساطير السلطة المعاصرة ألقائمه على تمجيد ألذات الفردي تمثل ألصوره المرغوب بها القائمة على تفخيم ألانا الحاكمة الأمر الذي يقود إلى خفض قيمة الشعب واختياراته وهذه ألحاله جزء من ماضي فكري تم بعثه عبر التمثلات السلطانية وأعادت إنتاجها في شكل جديد إلا انه نمطي

وهذا يمثل انكفاء نحو نوع معين من الماضي استجابة كما يعيشه الحاضر من حالات تشوش وهو على عتبة تحولات كبيرة يشهدها

العالم (إنماء قيم اوقيمة معينه إنما هو إنماء ليقيم مسانده لها .. تتساند القيم بأن تلتزم الواحدة بالأخرى بالتشجيع والتداعي والتسويغ ، مما يجعل نظامها متماسكاً ، مترابطاً ولا سيما إن كانت القيم من النوع المستبد والمترتب عليها سلوكاً عنيفا ، مستبداً

إن هذا الأعلام عبر هذه السياسة إنما تجاوز البعد التنويري للأعلام باعتباره مصدر الحقيقة والتغير إلى تحوله إلى اقرب ما يكون إلى الدعاية التي تستهدف التأثير في النفوس عبر أشاعه أفكار ومعلومات محدده يهدف السيطرة على الفرد الذي يعاني من هيمنة سلطتها إلا منيه ودعايتها الإعلامية والتربويه . في الوقت الذي استثمر الأعلام وظائف الاتصال الترويجية لمفاهيم سياسية معينه فانه اخفق في خلق رأي عام مقتنع بما لدية من تسويغات وهذا يمثل إخفاق للوظيفة الاقناعية التي تهدف من وراء الاتصال إلى إحداث تحولات في وجهات النظر السائدة حول الواقع السياسي المحلي والعالمي والاقتصادي والفكري وأيضا قاد هذا إلى إخفاق الأعلام من ضمان ألمشاركه الثقافية التي تهدف إلى نقل التراث الثقافي و تحقيق التواصل والتكيف الاجتماعي في الحياة التي يعيشها المواطن العربي بما فيها من تحولات وأخطار داهمه.

هذا بفعل غياب العقلانية في الأعلام والسياسة وهيمنة الرؤية اللاتاريخية اللانقدية مما خلف عسرا في الاندماج الذي يعانيه المجتمع أصلا . مما أدى خلق شخص خاضع أو مغترب عن الواقع أو متأثر بالأخر تأثر لما لديه يجد فيه بديل من واقع متردي.

<u>أما النتائج التي نخرج بها هنا هي آلاتية:</u>

١. إن الأعلام العربي سجين رغبات الدول التي تحاول تبرير هيمنتها السياسية وتعزيزها

٢. إن الأعلام العربي سجين رؤية موروثة قائمة على العصبية وهي وريثة تراث طويل من الاستبداد السياسي والفكري

٣. هذا الأعلام يخلق نقاط ضعف كثيرة منها

١-انه يفتقد إلى ألدقه والموضوعية والاستقلالية

٢-انه لا يراعي المتلقي وإمكانيته الاقتناع بالرسالة بل يفرض هذا دون اخذ المتلقي بنظر الاعتبار وهذا عائد لاحتكار السلطة الإعلامية من قبل الدول والأعلام عبارة عن أحدا أجهزتها

٣-من قبل المتلقي إلى المحيطات الإذاعية ثم الفضائية وبالتالي تحولت الرسالة الرسمية بلا متلقي مقتنع بها

٤-هناك سياسات أخرى غربية وإقليمية تحاول إن تعبر عن مضامين اقتصادية واجتماعية وثقافية الابيستمولوجية أعلا تقنية وأكثر قدر على اختراق وعيّ المواطن وإعادة تشكيلية .

ـ.من غرائب الأقدار أن تكون الدولة التي أجبرت العالم على فتح أسواقها والركوع أمام آلهة "التجارة الحرة"، والعولمة على مدى ثلاثين عامًا منذ انهيار نظام بريتون وودز عام ١٩٧١م، والتي منعت الدول والشعوب من حماية إنتاجها الوطني أمام الغزو الاقتصادي الأجنبي هي التي تخالف هذه الديانة الاقتصادية، وتطيح بأول عمود من أعمدة نظام العولمة.

هنا لا بد أن نقول: "إن الواقع هو المنتصر الأول هنا على عالم الفنتازيا المالية و"الاقتصاد الجديد"، و"عصر المعلومات ما بعد الصناعي"، و"العولمة الإلكترونية"، الذي ابتعد كثيرًا عن سطح الأرض، وبدأ يسبح في الفضاء الخارجي، مثل: شركة إنرون، حيث لا يوجد إلا الورق، والورق، والورق".

فشعوب العالم حتى تستمر في البقاء لا بد لها أن تنتج الطاقة، والحديد والصلب، والغذاء، وتبني الطرق، وسكك الحديد، وتوفر فرص العمل لشعوبها، ولا يختلف الشعب الأمريكي في ذلك عن غيره من الشعوب.

من ناحية المبدأ يمكن القول بأن قيام إدارة بوش بفرض تعريفة

جمركية على واردات الصلب الأجنبية حق من حقوقها، وهو ما قامت مصر بأكثر منه عندما فرضت تعريفة جمركية قاتلة على جميع المنتجات النسيجية الأجنبية لحماية مليوني فرصة عمل مصرية وطنية.

الخطوة الأمريكية لها مميزاتها كذلك، لكنها تأتي في سياق مختلف؛ فالحكومة الأمريكية أصبحت تظهر كـ"المارد الإمبريالي الأوحد الذي ينشر الرعب والدمار في أرجاء المعمورة"، فلا يتوقع أحد أن يكون أي شيء تفعله خيرًا مهما كان، وهو ما يجعل الكثيرين "متحفظين" على أي قرار تصدره تلك الحكومة.

ماذا حصل؟

تذكر الباحثة الاقتصادية الأمريكية "أنيتا جالاجير": على عكس ما كان يشاع عن صحة الاقتصاد الأمريكي في السنين الخمسة الأخيرة وعن النمو الأبدي لاقتصاد ثورة الاتصالات الأمريكية، وثورة المعلومات، وغيرها من الأكاذيب التي دفعت مستثمري العالم وحكوماتهم إلى ضخّ آلاف المليارات من الدولارات إلى السوق الأمريكية – كان "الاقتصاد الفعلي" الأمريكي يحتضر. وخير مثال على ذلك هو صناعة الحديد والصلب.

وفقًا لإحصائيات "اتحاد عمال الصلب في أمريكا" USWA فإن ٣٢ شركة صلب أمريكية قد أعلنت إفلاسها منذ عام ١٩٩٧م، ومن ضمنهم عملاقا صناعة الصلب "بيثليهيم (بيت لحم) ستيل"، و"إل تي في"، وأن ١٧ من هذه الشركات تمت تصفيتها، كما أن حوالي ٤٦٧٠٠ فرصة عمل فُقدت في هذا القطاع منذ يناير ١٩٩٨م. وقد وصلت أسعار الصلب إلى أدنى مستوى لها منذ ٢٠ عامًا. أحد رؤساء اتحاد عمال الصلب الأمريكي "جون تشيري" صرّح أمام مظاهرة لعمال الصلب في ٢٠ فبراير أن ١٠٠ ألف من مجموع ٦٠٠ ألف من عمال قطاع الصلب المتقاعدين قد فقدوا مساعداتهم الصحية. أما الباقون فقد

يفقدون جميع معوناتهم التقاعدية إذا لم يتم إنقاذ الشركات التي كانوا يخدمون فيها. بحلول ٣١ مارس ستتوقف المساعدات الصحية لخمسة وثمانين ألف متقاعد من الذين كانوا يعملون في شركة "إل تي في" المفلسة.

في مواجهة هذا الوضع لم تَعُد حكومة الولايات المتحدة والكونجرس الأمريكي اللذان يشنان "حربًا عالمية ضد الإرهاب" قادرَيْن على التظاهر بالصحة الاقتصادية، وأهم صناعاتهما مهددة بالانقراض؛ لذلك فالقرار جاء سياسيًا بالدرجة الأولى، وحصل على إجماع شبه تام، خاصة أن انتخابات مهمة مقبلة في الخريف. ففي شهر نوفمبر سيتم انتخاب جميع الأعضاء الـ ٤٣٥ لمجلس النواب وثلث أعضاء مجلس الشيوخ. والفارق بين الحزبين ضئيل.

ويعتبر المراقبون أن الولايات الأساسية المنتجة للصلب مثل "ويست فيرجينيا" و"أوهايو" و"ميشيجان" سيكون لها دور حاسم في الانتخابات، وتحديد أي الحزبين سيسيطر على مجلسي الكونجرس.

طالب اتحاد عمال الصلب في مظاهرات واعتصامات كبيرة بفرض تعريفة جمركية مقدارها ٤٠٪ على مدى أربع سنوات، وهي أعلى نسبة من بين التوصيات التي رفعتها اللجنة الأمريكية للتجارة الخارجية، التي كانت قد اكتشفت أن ارتفاع الواردات الأجنبية قد ألحق الأذى بشركات صناعة الصلب الأمريكية.

في ٣ مارس تبنَّى كل من زعيمي الحزبين الديمقراطي والجمهوري في مجلس الشيوخ السيناتور "توم داشل" و"ترينت لوت" تعريفة بنسبة ٤٠٪. وذكرت التقارير أن مستشاري الرئيس بوش السياسيين مثل "كارل روف" قد انتصروا على مستشاريه الاقتصاديين مثل "لاري ليندسي".

وستدخل تعريفة الرئيس بوش الحمائية حيِّز التطبيق في العشرين من شهر مارس، وستتراوح نسبتها بين ٣٠ و٨٪ حسب نوع

المنتجات التي يتم استيرادها وتأثيرها على ما ينتج محليًا. فتفرض أعلى نسبة حددها الرئيس بوش وهي ٣٠٪ على صفائح الفولاذ التي تدخل في صناعات السيارات الأمريكية والأجهزة المنزلية، وتشكل ٦٠٪ من صناعة الصلب الأمريكية.

الدول التي ستتأثر مباشرة بهذه التعريفة هي: الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وروسيا، وأوكرانيا. وتدعي اللجنة الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي هو "أول ضحايا" هذه الإجراءات الأمريكية؛ لأن أعضاءها الـ"١٥" يغذون ٢٥٪ من واردات الولايات المتحدة من الصلب. ولكن أكثر ما يخشاه الأوروبيون هو إغراق السوق الأوروبية بالصادرات اليابانية والكورية الجنوبية، التي سيتم تحويلها من سوق الولايات المتحدة.

أما الدول التي ستعفى من التعريفة، فهي: كندا، والمكسيك؛ بسبب اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا "نافتا"، بالإضافة إلى دول نامية، مثل: الأرجنتين، وتركيا، وتايلاند، ومصر.

كيف ستقضي هذه المسألة على العولمة؟

يقول عالم الاقتصاد الأمريكي "ليندون لاروش" الذي يُعتبر من أشد السياسيين الأمريكيين عداء للتجارة الحرة والعولمة، وأشد أنصار الإجراءات الحمائية للاقتصاديات الوطنية: إن هذه الاجراءات بحد ذاتها لن تكون كافية لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي المتهالك؛ فبدون تركيز على إعادة بناء مجمل النشاط الاقتصادي الفعلي الأمريكي مثل تطوير البنية التحتية، وإعادة إحياء الصناعات التقليدية الأمريكية لن يخرج الاقتصاد الأمريكي من أزمته الحالية.

كما أن الإنتاج العالمي من الصلب الذي يعاني من قلة الإنتاج؛ بسبب عدم وجود مشاريع اقتصادية تنموية كبرى، مثل: بناء سكك الحديد على نطاق واسع، وبناء السدود والطرق، والمراكز المدنية الحديثة، وربط قارات العالم عبر شبكة حديثة من طرق النقل وغيره

من مكونات البنية التحتية الأساسية، فلن يخرج إنتاج الصلب الأمريكي والعالمي من الركود الذي يعيشه؛ فالمشكلة ليست كثرة الإنتاج، بل قلته في ظلِّ السياسة الاقتصادية المعادية للتنمية الصناعية في العالم، وهي السياسة التي سادت العالم منذ السبعينيات.

لكن لاروش يؤكد أن تعريفة الصلب هذه ستفتح الباب أمام إجراءات مماثلة في قطاعات حيوية أمريكية عديدة، دمرتها سياسة العولمة في السنين الأخيرة مثل قطاع الزراعة، خاصة أن القانون الخاص بالزراعة في الولايات المتحدة الذي صدر في عام ١٩٩٦م سينتهي مفعوله في سبتمبر ٢٠٠٢م.

ويؤكد لاروش في تعليق له على القرار الأمريكي الأخير أن "ما ستقود إليه هذه الإجراءات هو أن دول العالم المختلفة ستلجأ إلى السياسة القديمة بفرض تعريفات جمركية مماثلة لحماية منتجاتها الوطنية. وهذا ما سيؤدي في أكثر الاحتمالات إلى تعرض منظمة التجارة العالمية لأزمة حقيقية، وقد تؤدي أيضًا إلى القضاء على اتفاقية ماستريخت الأوروبية للعملة الأوروبية الموحدة".

ويؤكد لاروش دعمه في حال تحول الولايات المتحدة عن سياسة "التجارة الحرة" إلى "التجارة العادلة"، لكنه حذَّر من "أنه سيكون من الأوهام القاتلة التصور أن هذا التغيير في سياسة التعريفة الجمركية بتأثيراتها القصيرة الأجل، أمر لم يكن حتميًا في هذا الوقت بالذات، لكنه من جهة أخرى قد يتحول –وبشكل مفاجئ– إلى أكبر عملية تحول شاملة في السياسات الاقتصادية العالمية خلال الثلاثين عاما المنصرمة". ويضيف أنه "لم يكن بمقدور الولايات المتحدة البقاء اقتصاديًا مع استمرار النهج المتسارع السابق الذي أدى إلى فقدان قطاعات إستراتيجية من الصناعة والزراعة الأمريكيتين؛ بسبب التأثيرات المشتركة لسياسة العولمة وسياسات فقاعات المضاربات المالية. قضية الصلب هي مجرد بداية؛ فلن يكون بمقدور أحد في

الولايات المتحدة أو أوروبا أن يعيد هذه القضية إلى داخل قمقم السياسات المساندة للعولمة الاقتصادية".

ويضيف أن "التهديد الفعلي لأوروبا لا يأتي من هذه التعريفة، بل من حقيقة أن العالم كله يعاني من عملية انهيار النظام المالي والنقدي العالمي الحالي؛ فالاقتصاد الفعلي حيث يتم إنتاج واستهلاك السلع المادية قد تم نهبه تدريجيًا لصالح نظام ما بعد عام ١٩٧١م بأسعار فائدته العائمة" والتجارة الحرة.

كما يوضح لاروش أن الصدمة تأتي من إدراك ضرورة التحول الجذري والمفاجئ من نظام "التجارة الحرة" الذي ساد ثلاثة عقود إلى نظام "التجارة العادلة" الذي ميَّز عملية إعادة بناء اقتصاديات الولايات المتحدة وأوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وبالذات في الأعوام ١٩٤٥ - ١٩٦٤م؛ فالخوف الذي نتج من إعلان هذه التعريفة ليس خوفًا من "حرب تجارية"، بل خوف على حصة كل طرف فيما تبقى من جثة الاقتصاد العالمي المتهالك.

لذا فالحل لا يكمن في توزيع هذه الجثة، بل على دور كل أمة من الأمم في إعادة بناء الاقتصاد العالمي على أساس عادل، تتمكن فيه كل دول العالم من تحقيق مستوى اقتصادي وحياتي أفضل عن طريق التركيز على بناء البنية التحتية الأساسية، وتوسيع القدرات الإنتاجية الزراعية الصناعية لكل أمة. حينذاك سيحتاج العالم إلى زيادة إنتاج الصلب وغيره من المنتجات الأساسية الضرورية لعملية التنمية أضعافًا مضاعفة، وفي ذلك يمكن أن يتنافس المتنافسون، وليس التكالب على حصة متضائلة تدريجيًا من السوق العالمية.

آلت نهاية مؤتمر الدوحة التجاري إلى النتيجة المتوقعة، وهي تمهيد الطريق إلى دورة جديدة من المفاوضات في سبيل الوصول إلى تحرير الأسواق العالمية، وإزالة المعوقات أمام حرية التجارة العالمية. ولا شك أنها كانت نتيجة مهمة من حيث تحديد مصير منظمة

التجارة العالمية، كما أنها تحقق فائدة كبيرة لصالح الدول العظمى الأعضاء في المنظمة ولصالح الدول الصاعدة اقتصاديًا على السواء. محور هذه الفائدة أن هذه الدول كانت ولا تزال تحت ضغوط اقتصادية وسياسية مختلفة، فأرادت بتأثير هذه الضغوط الوصول إلى النتيجة التي تمخّض عنها المؤتمر فعلا، وهي فتح الباب أمام حلّ بعض المشاكل العالقة.

وقبل الدخول في طبيعة الأجواء التي سادت قبل المؤتمر وأثناء انعقاده، يطرح السؤال نفسه: ماذا قدمت الدول الصناعية والكبرى الأعضاء في المنظمة لإغراء الدول النامية وإقناعها بضرورة الاستمرار في "تحرير التجارة العالمية" عبر دورة جديدة من المفاوضات؟ وهل بذلت هذه الدول محاولات جدية لإيجاد حلول لمواطن الخلل العديدة في بنية النظام الاقتصادي العالمي بحيث يكون أكثر عدالة ويراعي مصالح الدول النامية في العالم؟

هذا ما تحاول السطور التالية الإجابة عليه، دون الدخول في التفاصيل؛ نظرًا إلى أن النتيجة الحاسمة في نهاية المؤتمر تقتصر على متابعة التفاوض في جولة تالية...

ضرورة النجاح

رغم الأجواء الدولية الراهنة بسبب الحملة الجارية ضد ما يسمّى "معاقل الإرهاب" فقد انعقد المؤتمر الاقتصادي الدولي في مكانه وموعده المحددين من قبل، في ظل إجراءات أمنية مشدّدة، وهو ما أبرز الرغبة في تحقيق الأهداف المطلوبة منه كإشارة إلى أهميته وضرورة نجاحه، وكتعبير من جانب هذه الدول عن حرصها على مواصلة طريق "تحرير التجارة" وتجاوز سائر العوائق التي قد تعترضها في تحقيق أهدافها، بما في ذلك تجاوز مخاطر هجمات إرهابية محتملة.

علاوة على ذلك كان من أسباب الحرص على المؤتمر ونجاحه إدراك ضرورة مواجهة مشكلة الكساد الاقتصادي العالمي الحالية،

وعدم تكرار الفشل الذي آل إليه المؤتمر الوزاري السابق لمنظمة التجارة الدولية، في مدينة سياتل الأمريكية.

المؤتمر تحت الضغط!

كانت الضغوط الاقتصادية على الدول الكبرى التي تعتمد على التجارة في اقتصادياتها اعتمادا كبيرا، ظاهرة للعيان من خلال الركود الاقتصادي الحالي، ومثال ذلك ألمانيا التي تحتل المرتبة الثانية تجاريا في العالم؛ إذ يعتمد ثلث الناتج القومي الإجمالي على الوارد من الصادرات التجاربة، كما أنّ حوالي ثلث أماكن العمل (٩ ملايين) يعتمد على قطاع التجارة الخارجية.

وتقول التوقعات الجديدة لدى منظمة التجارة العالمية حول نموّ التبادل التجاري العالمي في العام القادم، وفق تقريرها السنوي الأخير والصادر قبيل مؤتمر الدوحة: إن نسبة هذا النمو ستكون حوالي ٢٪ فقط، وليس ٧٪، كما كانت التوقعات السابقة في آيار/مايو الماضي، فإذا صحّ ذلك فسيكون ضربة كبيرة موجهة إلى الدول الصناعية الكبرى مثل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان.

ومن الملاحظ أن هذا المستوى المتدني لمعدّلات نمو التجارة العالمية حسب أرقام المنظمة، هو الأسوأ عالميا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، باستثناء عام ١٩٨٢ عندما انخفض التبادل التجاري بشدّة مقابل الارتفاع الهائل لأسعار النفط آنذاك.

ومن هنا يتضح مغزى إصرار الاتحاد الأوروبي ودول صناعية أخرى على فتح دورة جديدة من المفاوضات، بهدف تحريك دورة الاقتصاد العالمي وتنشيطها.

كما يُظهر ما ورد على لسان المدير العام للمنظمة بصدد مخاطر الفشل المحتمل كما وقع في سياتل عام ١٩٩٩ ضغطا آخر عليها، فقد أكّد أن الفشل يعني "تهميش المنظمة وتعطيل دورها في إدارة وتنظيم حركة التجارة الدولية" على وجه الاحتمال. ولهذا بذل المسئولون في

المنظمة جهودا ضخمة لوضع حلول مناسبة، ولتنسيق المواقف والمصالح المختلفة بين الأعضاء أثناء السنوات الماضية لضمان نجاح هذا المؤتمر.

تحرير التجارة.. مكافحة للإرهاب

لم يكن قد بدأ المؤتمر بعد عندما سعت بعض الدول لاستغلال شعار ما تسميه "مكافحة الإرهاب" لفرض تصوّراتها ووجهة نظرها على الدول الأخرى المجتمعة في الدوحة، من ذلك ما جاء على لسان المفوض التجاري للاتحاد الأوروبي "لامي"، أو ما أشار إليه وزير التجارة الأمريكي "تسوليك"، أنه يجب إعطاء إشارة واضحة للإرهابيين الذين يهدفون على حد أقوالهما إلى "زعزعة نظام التجارة الحرة"؛ ولذا يجب بذل جهود أكبر لتطوير التجارة الحرّة ودعمها وتحقيق الاستقرار والأمن. وتلاقى هذا الموقف مع موقف ممثلي أعضاء منظمة "أبيك" الذين أشاروا في مؤتمرهم المنعقد في الصين إلى ضرورة الدفاع عن قيَم حرية التجارة وانفتاحها والعولمة.

إن وجهة النظر هذه التي تبنّتها الدول المذكورة وغيرها من الدول التي تدعو إلى "مكافحة الإرهاب" عن طريق التجارة والعولمة وفتح الأسواق، تقابلها رؤية معاكسة تماما، تجد طريقها إلى أفكار عدد من المفكرين والمحللين الغربيين ومعارضي العولمة، وتستند إلى أن الإرهاب قد يكون في بعض أشكاله إحدى نتائج السلبيات الأساسية في ظاهرة العولمة وتحرير الأسواق، أو بعبارة أخرى: نتيجة غياب نظام اقتصادي عالمي عادل ومتّزن.

ويعزّز ذلك وجود أرقام عديدة تعبر عن مواطن الخلل الخطيرة في النظام الاقتصادي الدولي، كالفجوة المتوسعة بين الأغنياء والفقراء، وفق آخر تقارير الأمم المتحدة؛ حيث أصبح ٢٠٪ من أثرى سكان العالم يملكون ٧٠٪ من ثرواته ، بينما لا يملك ٢٠٪ من أفقر سكان الكرة الأرضية سوى ١,٤٪ من الأرزاق العالمية. وفي قطاع التجارة بالذات تستفيد الدول الصناعية الأكبر الفائدة الأعظم، فحسب أرقام

الأمم المتحدة في تقريرها حول التنمية البشرية يسيطر ٢٠٪ من الدول على ٨٢٪ من حركة الصادرات العالمية في نطاق التبادل التجاري الدولي، مقابل ١٪ فقط بالنسبة إلى ٢٠٪ من دول العالم الأفقر من سواها.

لف ودوران.. ومصالح ذاتية

رغم معرفة مواطن الخلل القائمة بقيت الدول الكبرى المسيطرة عالميا متمسكة بأفكارها وتوجهاتها القديمة، ومنها أن تحرير التجارة فيه الحلّ لكثير من مشاكل العالم بما في ذلك "مشكلة الإرهاب" نفسها، كما بقيت متمسكة بإستراتيجيتها الاقتصادية المعتمدة على "الرأسمالية الجديدة" دون أي مراجعة ذاتية أو مجرّد التفكير مجددا في مدى صحة منظومة الأفكار والقيم هذه وصلاحيتها، وواقع أثرها السلبي على المجتمعات الأخرى، بل مضت هذه الدول قدماً في تطبيق رؤاها دون الالتفات إلى الوراء، أي إلى حيث بقيت مصالح المجتمعات الأخرى مهددة بالسياسات الاقتصادية التي تنتهجها هذه الدول، وهو ما اتضح تماما خلال المفاوضات التي جرت في مؤتمر الدوحة؛ فلضمان وصول المؤتمر إلى أهدافه التي تريدها منه، انتهجت الدول الكبرى قبيل انعقاده وأثناء اجتماعاته سياسات التفافية؛ منها الاعتراف من جهة بمشكلات الدول النامية الأضعف اقتصاديا وهيكليا وبالمصاعب التي تواجهها في إطار الاقتصاد العالمي، مع التأكيد لهذه الدول أنها ستسعى إلى مساعدتها ودعمها لتحقيق استفادة أكبر من النظام التجاري العالمي، وهذا ما أضيف فعلا إلى مقدمة البيان الختامي للمؤتمر.

ولكن من جهة أخرى تبين أثناء مجرى فعاليات المؤتمر والمناقشات الجارية أن الدول النامية "أُجبرت" واقعيا على التخلي عن مطالبها وشروطها التي كانت تؤكد عليها قبل انعقاد المؤتمر، واضطرت —رغم محاولاتها وجهودها الكبيرة لتحقيق ما سعت إليه –

إلى القبول بأقلّ من الحدّ الأدنى من تلك الشروط التي حاولت انتزاعها من الدول الكبرى.

انعقد مؤتمر الدوحة وانتهى وصدر البيان الختامي وبدا من النتائج التي تمخّض عنها أنها هي ذات الأهداف التي سعت الدول التجارية الكبرى إلى تحقيقها من خلاله. ورغم أن البيان الختامي أشار إشارات عابرة إلى سعي الدول الصناعية لحل مشكلات الدول النامية، فإن ما جنته الدول التجارية الكبرى يشكل انتصارا واضحا لسياساتها التجارية، كما أظهر البيان الختامي مدى عجز الدول النامية وفشلها في فرض ولو جزءا محدودا من مصالحها على الدول الأخرى.

ورغم أن هذا يعود إلى السلبية في مواقف الدول النامية حاليا، فإن جوهر المشكلة الحقيقي يكمن في الخلل أو انعدام التوازن بصورة خطيرة في الأسس التي قامت عليها بنية النظام الاقتصادي والتجاري الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بحيث تضيع مصالح الدول النامية، وتتحول إلى نقاط إيجابية لصالح الدول الكبرى.

معالجة هذا الخلل توجب على الدول النامية تنظيم نفسها لمراجعة الأسس والمبادئ للنظام الاقتصادي والتجاري الدولي، فعليها وكذلك على الدول الأخرى الساعية للانضمام إلى المنظمة إجراء دراسات متعمقة تحدد بوضوح الإيجابيات والسلبيات المترتبة على الانضمام وبالتالي على هذا النوع من الانفتاح العالمي وتحرير الأسواق، وذلك بمنظور مصالحها ومصالح شعوبها الحقيقية، والسعي لتحقيقها دون انتظار تأثير الدول الكبرى عليها

المبحث الثاني

العولمة النيوليبرالية ٢٠٠٩

إنطلاقا من تعريف العولمة كونها : (إصطلاح أشمل من النظام الدولي ، وذلك راجع إلى كون العولمة هي عبارة عن علاقات تعاون

بين جميع الدول من خلال المؤسسات الرسمية و غير الرسمية ، أما النظام الدولي فهو عبارة عن علاقات دولية بين الأجهزة و المؤسسات الرسمية في إطار العلاقات الثنائية و متعددة الأطراف أو العلاقات الإقليمية و الدولية ، التي ترسمها الأنظمة و المؤسسات الرسمية لكل دولة و يحكمها القانون الدولي و الشرعية الدولية ، و التي تأخذ ثلاثة أشكال و هي : – التعاون ، – التنافس ، -الصراع) ؛ نطرح التساؤل التالي : ما هي العلاقة الموجودة بين النظام الدولي و العولمة ؟ . تعرف العولمة كذلك بكونها : (إصطلاح دولي و وسيلة فكرية إعلامية جديدة تسعى لتثبيت إستمرارية كلا من الخلفيات و الأسس و الأبعاد للنظام الدولي القائم بعد إنهيار و تفكك المعسكر الشرقي ، وذلك في ظل الوضع العالمي المتميز بالتطور الإقتصادي و الإعلامي و التكنولوجي ، وذلك من خلال عمليات التداخل و الإندماج و الإتصال الإقتصادي و الثقافي و الإعلامي) ؛ إن هذا التعريف للعولمة يجعل منها فرصة لتثبيت النظام الدولي القائم و نشره (عولمته) عبر أنحاء و آفاق المعمورة بالإعتماد على الوسائل التكنولوجية الحديثة و المتمثلة في التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصال و التي تصنع الكثافة في التدفقات و الإنسيابات و السرعة في الإنتشار ، وذلك على مستوى المجالات الإقتصادية و الثقافية و الإعلامية . و السؤال المطروح هنا : هل يمكن الإستفادة من العولمة بغض الطرف عن كونها محاولة تثبيت للنظام الدولي ؟

من بين التعاريف التي تعرف بها ظاهرة العولمة ما يلي : (العولمة هي حرية حركة السلع المادية و الخدمية و عوامل الإنتاج المتمثلة في العمل و رأس المال ، و المعرفة عبر الحدود الوطنية و الإقليمية) ؛ (العولمة هي كثافة المبادلات بين البلدان و المناطق و المؤدية إلى سرعة الإنتشار) ، (العولمة هي قطاع واسع للتحويلات و العمليات المالية و المعلوماتية و الثقافية و المبادلات الدولية) ، (

العولمة هي درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة و متباينة و المؤدية إلى درجة كبيرة و متعدية من التأتير و التأثر) . من خلال هذه التعاريف ، و التي لا تتحدث عن النظام الدولي ، أو كونها تحاول إخراج النظام الدولي من ظاهرة تصنعها القوى و التيارات و الفواعل غير الرسمية كالشركات المتعددة الجنسيات و أممية رأس المال و المنظمات و الجمعيات و المؤسسات و الهيآت غير الرسمية أو غير حكومية (حقوق الإنسان ، البيئة ، الإعلام ، التبادل الثقافي ...) ؛ نجد أن للعولمة فرص يمكن إستغلالها كنقل التكنولوجيا من خلال الإستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ، أين كان ذلك يتعدر في ظل التنائية القطبية أو حتى في ظل الحمائية الإقتصادية من قبل الدولة كالحالة الصينية على سبيل المثال ، حيث أصبحت الإستثمارات الأجنبية المباشرة الموطنة في الصين تشكل التهديد الفعلي لمستقبل العمالة في الغرب ؛ فالعولمة وفقا لذلك يمكن تعريفها بأنها : (القوى التي لا يمكن السيطرة و التحكم فيها على مستوى السوق الدولية و المثمتلة أساسا في الشركات المتعددة الجنسيات و أممية رأس المال) ؛ كما أن بعض المبادئ التي أسست المجتمعات المدنية الغربية بدءا بالثورة الفرنسية كالحقوق و الحريات و المساواة و العدالة ...و التي تضطلع بها المنظمات و الجمعيات و المؤسسات غير الحكومية (بغض النظر عن البعض منها) يمكن أن تكون منطلقا للدفاع عن القضايا الوطنية ذات الأبعاد الإنسانية و الإجتماعية و الثقافية ...كالقضية الفلسطينية مع الكيان الصهيوني ؛ كما أن العولمة و إنطلاقا من كونها تعتمد على التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصال)تدفق الثقافات و المعلومات ...) و إزالة الحواجز الجمركية (تدفق الإنتاج وعوامله (، يمكن أن تكون منطلقا من أجل المساهمة الإيجابية في العولمة ؛ وذلك بواسطة العمل على غزو الأسواق

الدولية و الإقليمية و التأثير على الشعوب و الحضارات و الثقافات المختلفة.

بغض النظر عن العولمة و علاقتها بالنظام الدولي ، و لنتحدث عن الواقع و الوضع الدولي و المتمثل في العولمة الليبرالية أو النيوليبرالية ؛ أي عولمة الفكر أو المدرسة الليبرالية الجديدة ؛ وبالعودة إلى الصين مجددا كونها تمتل حوالي خمس البشرية ، فبقدر إستفادتها من ظاهرة العولمة ، بقدر تأثرها السلبي بالأزمة الإقتصادية العالمية على مستويين هما : الركود في التجارة الخارجية ، و تأثر النظام المالي الصيني من خلال حركة رؤوس الأموال الدولية و إنهيار مؤشرات البورصة و البنوك و المؤسسات و الصناديق المالية ؛ كذلك الشأن بالنسبة إلى دول أخرى إعتمدت على القطاع العقاري في تقسيمها للعمل على مستوى السوق الدولية (الإمارات أفضل مثال) ، فلما إنهارت أسعار العقارات على المستوى العالمي ، وشل الركود الأنشطة السياحية (أزمة تقة في البنوك) ، دخلت هذه الدول في أزمة سيولة من أجل ضمان أبسط الواردات ، ومثال ذلك الدول المصدرة للنفط . إن المشكلة لا تكمن في ظاهرة العولمة ، بل إن المشكلة و الخطر يثمتل في ظاهرة العولمة بالمفهوم الليبرالي أو النيوليبرالي بالنسبة للعولمة المالية و التي على قدر إتسامها بالسرعة في المبادلات و التحويلات المالية ، على قدر إتسامها بخلق الإنهيارات و الأزمات المالية و الإقتصادية ؛ وهذا راجع ليس للعولمة المالية في حد داتها و إنما للعولمة المالية النيوليبرالية ؛ أما العولمة المؤسساتية (حرية التجارة و الإستثمار (، فقد أصبحت المؤرق الرئيسي للأسواق الغربية بالنسبة للإقتصاديات الناشئة ، وذلك على مستوى درجة إستقطابها للإستثمارات الأجنبية المباشرة ، أو مساهمتها في حجم التجارة العالمية ؛ وهذا راجع بطبيعة الحال للمساهمة الإيجابية لهذه الدول في ظاهرة العولمة ، حتى أضحت تهدد الأسواق الخارجية للدول الصناعية و

منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية و المثملة في الدول النامية ؛ أما الدول النامية فمساهمتها الإيجابية تتمثل في إنشاء الأسواق المالية و تقسيم العمل الدولي المثمتل في المواد الأولية و الطاقوية ، و القطاعات العقارية في أفضل الأحوال

العولمة فى وسائل الاعلام[1]

المدخل:

أولا العولمة المفهوم والدلالة :ان العولمة ليست محض مفهوم مجرد بل هي جملة عمليات تاريخية ليست شيئاً بسيطاً يمكن تعينه ووصفه ،بقدر ماهية عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء ،وحتى الأشخاص ،بصورة لأسابق لها من السهولة والآنية والشمولية والديمومة.أنها قفزة حضارية تتمثل في التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،علي نحو يجعل العالمِ واحداً أكثر من أي يوم مضى،من حيث كونه سوقاً للتبادل أو مجالاً للتداول أو أفقا للتواصل.وبالتالي فهي عملية مستمرة في الاقتصاد والسياسية والاتصال؛ فالعولمة في نظر غليونٍ :هي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصاديةٍ معاً في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحد . ويستدرك الباحث فيرى أن معنى الوحدة هنا ليس التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري بل أنها تعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين ،ولذا ارتبط مفهوم الاعتماد المتبادل (Interdependence) .

إذ أننا هنا بإزاء منظومة ثقافية سياسية وحضارية تشكل رؤية سياسية صوب ذاتها وصوب الآخر ؛ فالعولمة تمثل الحقبة السلطوية

---

[1] د- عامر زيد,٢٠٠٧-٠٣-

" الحضارية الثالثة بعد الكنيسة والدولة الليبرالية الحديثة هذا على المستوى التكويني إما على المستوى البنيوية الأفقي(يجد الإنسان نفسه اليوم بين ثلاثة عوالم ،لكل منها هويته ومركز استقطابه :الأول هو العالم القديم باصولياته الدينية وتصوراته أللاهوتيه الغيبية أو الماورائية ؛ الثاني هو العالم الحديث بفلسفاته العلمانية وتهويماته الانسانوية ،الثالث هو العالم الأخذ في التشكل الآن،أي عالم العولمة بفضائه السبراني ومجاله الإعلامي ،بإنسانه العددي ومواطنه الكوكبي.هذه العوالم الثلاثة التي تتجاذب الوعي بالهوية المجتمعية والثقافية ،تؤلف ما يمكن تسميته ثالوث: القدامة والحداثة ومابعد الحداثة، وبصيغة أحدث ثالوث الأصولية والعالمية والعولمة. وفي المجال العربي الأخرى تسميته ثالوث الاسلمة والأنسنة والعولمة).

فالعولمة اقل ما يقال عنه أنها تمثل (عهداً جديداً من التفاعل بين الدول والاقتصاديات والناس . فهي تزيد الاتصال بين الناس عبر الحدود الوطنية في الاقتصاد ، في التكنولوجي ، وفي الثقافة ، وفي الحكم ، ولكنها أيضا تؤدي إلى تجزئة عمليات الإنتاج وأسواق العمل والكيانات السياسية والمجتمعيات في هذا الكلام نريد تحديد بعدين لهذه العولمة فهي تتمثل بالأتي:ـ

١- أنها حقيقة جديده مع الاقتصاد العالمي الذي ظهر بعد زوال مهيمنة ألدوله في الغرب وبداية تشكل الكيانات السياسية والاقتصادية والاقليميه بعد ظهور صندوق النقد الدولي الذي يمثل الفكر المالي الأمريكي عام ١٩٤٤ثم عن تأسيس منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ حيث أصبح الاقتصاد العالمي خاضعا لأول مرة للتنظيم الدولي في مجالات ألتجاره والنقد والخدمات .

٢ـ تطور المنجزات العلمية والتقنية عبر ثورة المعلومات التي ظهرت مع شبكة الانترنيت والاتساع الذي شهده الأعلام.

٣ـ تطور وانتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان ومنها حرية المرآة

وتطور الفكر الإنساني والحوار بين الشعوب ، والمطالبة بالمزيد من الديمقراطية وإعادة النظر بمعانات الشعوب الفقيرة ويراها البعض متمثلاً في نقاط أخرى المنافسة بين القوى العظمى وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث والابتكار التكنولوجية.

هذه إمكانيات العولمة كونها وليدة هذه الظروف، إلا إن العولمة تمثل إمكانيات للهيمنة في صورتها الغربية التي تمثل حالة التطور الداخلية نلمسها في تطور المجتمع الغربي وصورته المجتمع الأوربي في مجال الحريات والاقتصاد حيث يتم بناء مؤسسات تحقق التوائم والتنمية المشتركة عبر إعادة تأهيل اقتصاد هذه الدولِ حتى تبدو إمام شعوبها فرص متساوية في مواجهة تحديات المنافسة العالمية.

فقد تشكلت مهيمنات سياسية جديدة في الغرب في تعامله مع ذاته من جهة والأخر من جهة ثانية انه تعامل يقوم على الاستفادة من الأخر بوصفه سوق للسلع الغربية ومصدر للمواد الاوليه الرخيصة ولتحقيق هذا كان هناك تؤام بين السياسية الأعلام والثقافة ومعنى ذلك إن العولمة إمكانيات للتعاون الدولي علينا إن نعي إمكانية الاستفادة منها بتكوين تكتلات اقتصادية وأعادت تأهيل أنظمة الحكم بإدخال الديمقراطية ومزيد من الحريات وتطوير اقتصادياتنا وأعلامنا حتى نكون قادرين على المنافسة هذا الجانب الايجابي المهم .(لكن لا يمكن مجابهة هذا الواقع برفض العولمة ولا بالتصفيق لها،بل بابتكار المعادلات الوجودية والصيغ الحضارية ،التي تمكن أصحابها من تشغيل عقولهم وسَوس هوياتهم وإدارة واقعهم ،بصورة يحولون بها مواردهم ومعطيات عصرهم إلى طاقات غنية ومشروعات مثمرة.وليس هذه دعوة طوباوية.وإنما هذا هو الممكن لمجابهة تحدي العولمة ومغادرة مواقع الهامشية)

إما العولمة بإطارها الغربي : في تقوم على الفلسفة الليبرالية liberalism مذهب الحرية بإطارها العلماني فالديمقراطية هي المذهب

الكل ، وحرية التجارة مكفوله ، فلا حدود ، ولا اضطهادات سياسية أو دينيه ، والإنسان مهما كان ، واني كان له حقوق ، والفلسفة العلمانية مؤداها أن لا معاني ولا قيم لغير المحسوس والمنظور والمسموع والمشروب والانتصار للمصلحة يغلب على وصاية الدين.

إما بإطار الاقتصاد لا في الوقت الذي يرى ضرورة استقلال السلطتين التشريعية والقضائية عن السلطة التنفيذية ، فأنه اقتصادياً يقرر وجوب تخلى ألدوله عن ممارسة النشاطات الصناعية والتجارية وعن التدخل في العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والطبقات أو الشعوب. وقد شهدت تلك الأفكار تطويراً مع الظهور التطورات العالمية والتي شهدت ظهور " العولمة " حتى أصبح مفهوم العولمة (يقيم علاقات بين مستويات متعددة . للتحليل : الاقتصادي ، السياسية ، الثقافة ، الإيديولوجي ، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج تداخل الصناعات عبر الحدود ، إنشاء أسواق التمويل ، تماثل السلع ألمستهلكه لمختلف الدول ، نتاج الصراع بين المجموعات المهجرة والمجموعات ألمقيمه.

.وقد جرى توصيف هذا المجتمع بالعديد من المصطلحات التي تصف هذا المجتمع انطلاقاً من منظورها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي فأحيانا يطلق عليه"المجتمع ما بعد الصناعي" ،كما أطلق عليه عالم الاجتماعي الفرنسي ألان تورين وأحياناً أخرى"المجتمع ألمعلوماتي" أو"المجتمع الاستهلاكي"بحسب تعبير فرد ريك جمسون.إن هذه التوصيفات تقوم على محاولة إنشاء صلة رمزية بين الحداثة ما بعد الحداثة وظرف اجتماعي معين ،فهي تربط بين ولادة"مجتمع ما بعد الصناعة"وبين "ثقافة ما بعد الحداثة"

وقد عملت العولمة على تحقيق ذلك .انتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى الجميع .تتعلق بتذويب الحدود بين الدول .زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات .كان لهذه

السياسية نتائج سلبية جهات وايجابية على أخر لهذا كانت هناك مواقف متباينة من العولمة:

المواقف الفكرية العربية من العولمة : النقد المتعدد المصادر وخصوصاً البعد الاقتصادي ، إذ العولمة تقوم على آليتان هما (بالتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر) ولهذا هنالك انتقادات لهذه الآليات فيها ما يسميه احد الباحثين " العمليات التدهور الاجتماعي والاقتصادي ألملازمه للاقتصاد المسيطر عليه في الاستثمار الأجنبي المباشر . الإفقار عن الطريق تحويل مكاسب الاحتكار .إلغاء التطور التقني لان الشركات الأجنبية ليس لها مصلحة في تطوير تقانة جديدة لأسواق الدولة المضيفة .فقدان موارد رأس المال عبر تحويل الشركات متعددة الجنسيات مبالغ ضخمة إلى الخارج .فقدان الموارد البشرية عبر استنزاف العقول المهاجرة وبالمقابل يرى فليب غوميت ،أنه على الرغم من أن عملية العولمة قد ضربت بجذورها في الأعماق في بعض الميادين وتخطت السيادة القومية للدولة في بعض القطاعات ،كالمال والأعلام والثقافة ،إلا أن الدولة القومية((national state مازال لها الكلمة الفصل في مسائل أخرى كالدفاع وحتى التجارة الخارجية .

ويرى جوسبان الزعيم الاشتراكي الفرنسي (إن قوى السوق "أي العولمة" لا يمكنها حل مشكلاتنا الاجتماعية ونحن يجب أن لا نترك أوروبا لقمة سائغة لقوة السوق).

ويرى حسن حنفي يقول (إن العولمة في مظهرها الأساسي تكتل اقتصادي للقوى العظمى للاستئثار بثروات العالم ،مواده الأولية ،أسواق،على حساب الشعوب الفقيرة ،واحتواء المركز للأطراف التي حاولت الفكاك منه في الخمسينات والستينات إبان حركة الوطني)..

أولا- الجانب النقدي /كون العولمة غزو ثقافي:هنا نحن إزاء وجهة نظر نقديه من العولمة: إن تلك السياسات وما تجابه من نقد من بعض الإطراف التي أصابها الضرر من جهة أو سعي الإطراف الغربية

إلى تسوغ العولمة وتمريرها كان يفترض نشر قيم ثقافية بديلة عما هي عليه الثقافات المحلية وهو الأمر حدث في الغرب عند تطور الحقوق والواجبات إلا إننا نلمس إن الغرب في تصديره للعولمة كان يتبع قانون يطبق على الداخل و قانون أخر يطبق على الآخرين .

–القيم الثقافية :في الغرب لقد عملت المؤسسات الثقافية والاعلاميه عل تقدم مسوغات للعولمة تقدم على الخطوات آلاتية : مخاطبه المؤسسات التربوية والتعليمية ألوطنيه لإعادة النظر بطريقه عملها ربما يؤدي إلى مزيد من(التلاقي الامتزاج) التخفيف من العواطف ألدينيه والعقائدية وعدم تسييس الدين ومواجهة الحركات ألدينيه وربما عدم التورع عن ضربها واستئصالها بالقوة ، ضمن هذا التوجه يلاحظ عناية الباحثين الأمريكان بوجه خاص بعلاقة العولمة بالبعد الحضاري والثقافي .

١ـ نهاية التاريخ : حيث تنبأ فوكوياما بهذه الأطروحة بنهاية عصر الايدولوجيا والى الأبد" من خلال انتصار ما يسمى بالليبرالية الجديدة " العولمة " . وعني بذلك إن دولاً متقدمة وصلت إلى النهاية التاريخ ،وأخرى بقيت في قعره ،فلم يبق إمام الليبرالية إلا تحديان هما :

أـ الصحوة الدينية الناجمة عن الشعور بالفراغ الروحي في المجتمعات الاستهلاكية

ب ـ العواطف الوطنية القومية التي يتوقع لها البقاء في البلدان النامية في إن بقاءها في البلدان المتقدمة ليس من اجل إن تكون في نزاع من أليبرالية الجديدة، وإنما لتدخل من صراع يهدف إلى المساعدة على اكتمالها .

٢ـ صراع الحضارات :ـ وتنبؤات هذه الاطروحه بنهاية الايدولوجيا ، ولكنها لا تعتقد بنهاية التاريخ ، إلا أنها تؤكد إن المستقبل سيشهد المزيد في الصراعات مما سيجعله صعباً كانت تلك

الرؤية الليبرالية والثقافية وهي المعبر الأساسي للهوية التي تعد حاجز إمام الانفتاح لهذا دعمت الثقافة الغربية الثقافات المتعددة المتنوعة إلا أنها قد تترك اثراً في ألهويات الوطنية فالثقافة العربية تعرضت شأن الثقافة في العالم الغربي ـ للاختراق (من قبل الثقافتين ، الفرنسية والثقافة الانكلواميركيه ، والاختراق يمكن في محاولة إيجاد ما يطلق عليه) ألفردية المستسلمة والتأكيد على غياب " الصراع الاجتماعي " ويعني كذلك تكريس ثنائية " التراث ومعاصره " وتعميق الهوة والتمزق والتشرذم مما يفسح المجال لظهور العداوات الثنية والتعصب الطائفي على حساب المحافظة على الثقافة المحلية أو الوطنية حاضرا ومستقبلاً وضرورة تجديد الثقافة العربية عبر ربط الحاضر فيها بالماضي في اتجاه المستقبل .

–الاتصال : تشكل العلاقة الأبرز في تجديد قدرات العولمة والتي تمثل تهديد أيديولوجيا الاتصال والتوظيف الدعائي هما اللذان يمثلان الغاية التي يمكن كشف أهم إبعادها التي توزع بين المستويات الاتيه .

١.المستويات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والذي نلمس فيه إن الاتصال يحاول هنا خلق قيم استهلاكية تداعب الأعلام وتدفع الجماهير إلى القيم الاستهلاكية عبر مسعاها إلى تغير القيم القديمة وإحلال قيم جديدة عبر آليات الأعلام ألمتمثله في آلية التكرار آلية المعاصرة وآليات التهويل والمبالغة وآلية التخويف ، وهذه الآليات تعتمد على تعميق الثقافة التي تحرك الغرائز بعيداً عن الضوابط القيمية والتعقل وتشجيع الأعمال التلفزيونية الفارغة. تفكيك القيم الأسرية وإحلال القيم الغربية، عبر وسائل الاتصال التي تحاول إلحاق الناس بالقيم ألبديله للمركز الغربي .

٢. تحفيز الناس على تقليد اللغة الاجنبيه وجعلها لغة النخبة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبالتالي خلق تبعية عقلية وفكرية للأخر الغربي.

٣. إشعار المثقفين بأزمة ثقافية أو أزمة هوية بشكل حاد يمتص التبعية الثقافية لتحكم بالوعي الثقافي والاجتماعي والسياسي وخلق موجهات لها من خارجه .

٤. تعميق حالة الاغتراب وعدم الرضي والرفض للمجتمع ، وبالتالي الثقة بالذات والمستقبل.

٥. ـ التشويه الثقافي والسلوكي والاجتماعي .

وهكذا تلعب الإيديولوجيات دورا بارزا بوصفها قوة فكريه تعمل على تطوير النماذج الاجتماعية القائمة وفق سياسة متكاملة تتخذ أساليب ووسائل هادفة وتساندها عادة تبريرات اجتماعية أو نظريات فلسفيه وإحكام عقائدية أو أفكار تقليدية ، وفي الغرب هناك وظائف للأعلام اختلف فيها الخبراء منهم من وجدها في تقديم الأخبار، والرقابة ، وشرح المعلومات ، وعرض قواعد العمل . وآخرون وجدوها في : وظيفة المراقب ، وظيفة وضع السياسات ، وظيفة التعليم . وهي في ألمحصله تمثل الوسائل ألمنتجه للوعي الاجتماعي الذي يحدد إدراك المواطنين للعالم والمجتمع الذي يعشون فيه ، ومن هنا يظهر للأعلام دور كبير في التأثير في الوعي عبر اعتماده ، بوصفه أداة في توجيهه بالشكل الذي يخدم الجهة التي تمتلك وسائل الأعلام ،فان الدول ألمتقدمه هدف من وراء نشر إيديولوجيتها إلى حماية مصالحها الرأس مالية ، تم هذا عبر الثقافة ، فيه وسيله خطيرة وفعاله لأنها الأكثر من غيرها قدرة على تثبيت التصورات والقيم والرؤى وترسيخ المرجعيات الفكرية التي تصدر عنها المواقف لهذا ترى القائمين بالاتصال على دراية كاملة باستراتجية الدولة الإعلامية والخطط الإعلامية المنبثقة عنها، والجمهور المستهدف وكيف يمكن الوصول إليه .

أولا :التأثير الدعائي الاستهلاكي:لهذا يرى خبراء الاتصال الغربيين :أن علماء النفس الذين يخدمون في مجال للأعلام قد توصلوا

إلى أن وعي الإنسان (أي إنسان) له ثلاثة مستويات

١- يكون فيه وعي الإنسان كاملا فهو يعرف ماذا يريد بالضبط

٢- وهو العقل الباطن , والإنسان فيه ربما يتحسس بوجه عام ما يريد ,ولكنه متأثر في ذلك بآمال خفيه , كالمخاوف والآمال غير المتحققة .

٣- وهي المشاعر التي لا يعرفها الإنسان وإذا عرفها لا يناقشها.فالإنسان بلغة علم النفس منشطر على ذاته وهذا الانشطار إنما هو ترابط ضمن سلسله دلالات لها بنية تركز عليها قاعدتها اللغة ,تتكرر وباستمرار سواء عنه طريق سلطة الملك , أو ان طريق العوارض النفسية المرضية ,فالاسطور خاضع للرقابه الشعور الذي يحول دون الاتضاح عن التزاده المكبوتة دفعه واحده.

لهذا يركز خبراء الإعلام في رسالتهم على المستويين الثالث والثاني عبر التلاعب بالرغبات الظاهرة والمكبوتة والعمل على إشباعها أثارتها نحو الاستهلال والأتباع السياسي , وهذا يتحقق عبر تلك الرسائل والإعلانات التي يتم توجيها الى المتلقي للتلاعب بالرغبات وبالتالي يتم بناء خيال استهلاكي وسياسي وثقافي يعمق قيم الأتباع والاستهلاك وهذا يأتي عبر التمويه mystification وهو يعنى حجب الحقيقة آذ بواسطة التمويه تتمكن الثقافة الاجتماعية المهيمنة ان تفرض نظرتها وقيمها وأهدافه في ظل العلم والتكنولوجيا الغربيان اللذان يقومان في النظام الحاضر على العنف والدمار وليس على الخير والسعادة والسلام لأن الدافع يحرك النظام السياسي في الغرب هو دافع القوة والسيطرة, هو دافع غير منطقي ولاعقلاني. الذي يتسلل إلى أذهاننا عبر الأعلام الذي يعمق الأتباع عبر دمج المتلقي في قضاء يقوم على منطق التمايز بين المسيطر والمسيطر عليه بين السلطة وخطابها الدعائي والمتلقي المستهلك لتلك الرسالة بوصفها الأطراف مقابل مركز مهيمن مسيطر وأطراف منبهرة بهذا التقدم والتحضر الذي يقدمه

الآخر على نفسه عبر الثقافة والأعلام التي تلعب أدوارا حاسمة في تثبيت المعايير التفاضلية بين الشعوب , وكثيرا ما صاغت أو أعادت صوغ جملة من المعطيات الخاصة بمجتمع ما لتجعله يتصور بأنه أفضل من غيره وهى قادرة بفضل موقعها الرفيع على أن تجيز وتهيمن وتحلل وتحرم, وأن تحفظ منزلة شيء ما أو ترفع من مقامه , الأمر الذي يعني قدرتها على أن تكون الوسيلة الأساسية لتثبيت التمايز في المجال الذي تعبر عنه , وقد خلق هذا الافتراق الإعلامي والفكر أمرين الأول ضعف الارتباط بالجسم الحضاري والثاني ضعف الوعي بالذات والآخر , ما أسفر عن حالة ذهول قادت إلى الانتماء إلى القوي ومحاكاته وقد سعى المتطرفون في هذه الطبقة لخلق الانقطاع التام عن ألذات كليا.لكن هذا لايمكن ان يجعلهم جزء من الأخر الغربي الذي يقدم نفسه .بوصفه نسق ثقافي ديني وفكرية وعرقيه تكونت تحت شروط تاريخية.إلا أنها تعالت على بعدها التاريخي عبر الاختلاق السردي الماضي مرغوب به يشبع تطلعات انيه مصحوبة باصطناع ذاكره توافق تلك التطلعات انتخبت بين ألذات النقية والاخر الذي يشوبه التوتر والالتباس ،المتلقي الذي يحاكي المركز المنتج لتمايز لا شعوري بهذا لهذا تراه ينجذب الى استهلال ذلك الخطاب الدعائي الذي يحاول ان يداعب أحلام ليقضه لدى الشباب والاندفاع الجامح الذي يداعب الغرائز والأماني ألجنونه سليل الحكات الوجودية المتمظهره اليوم في المحطات الفظائيه وخطابها الدعائي القائم على الريح وإثارة الغرائز والتسلية عبر مداعبةاحلام اليقظة التي هي بين ألمقدره المحدود والحلم بالانطلاق وإبراز ألذات إمام الآخرين .

وهذا يتم تقبل أوليات السيطرة بشكل يجعلها غير مباشره إلا أنها بالنهاية تعيد التكيف الاجتماعي والسياسي مما يودي بالنهاية الى ازامه وتدمير الثقافهه ألمحليه السائدة عبر التشكيل بها وبرموزها

أو تجريدها ،مما يودي الى استبعادها لتحل محلها تلك الثقافة المحصورة عالميا وبأفقها الدعائي الاستهلاكي.

الثاني: المخيال السياسي والصور النمطية في الفترة ألسابقه: مخيال تقوم بإنشائه سلطة واعية بشكل مباشر . أو غير مباشر . تتعامل رغبة الأفراد عبر اعتماد القيم الثقافية والبحوث والدراسات الموجهة في مجال الأعلام أو مجال التربية منطلقة من موقف إيديولوجي تجاه الآخر ، حيث هي تضع مخيال تجاه الآخر قائم على التمثيل عبر صور نمطية مشوه تجاه الآخر (العربي .) والتي تكشف عن بلاغة الاخرية وتعكس مقاصدها ومقولاتها بوصفها خطاب إقصائي عن الأخر يتمظهر بالإشكال آلاتية:

أولا: في مجال التربية : وهو الطريق الذي يساهم في بناء الذاكرة فان التعليم هو المحور الرئيسي لكل الجوانب . وللتعليم أهمية كبيرة بحيث أن صمود المجتمعات وأفولها يعود إلى القيم التي تعتنقها غالبية أبناء المجتمع .. فالتعلم هو المدخل الطبيعي لتكوين الإنسان العصري وخلقه وتنميته والإنسان العصري له خصائص متمثلة بالانفتاح تجاه التجديد والتغير والرغبة في التعرف على المشتملات والقضايا الداخلية والخارجية والاتجاه نحو الحاضر والمستقبل وليس إلى الماضي فقط وتبني التخطيط العلمي والعقلاني كأسلوب لمعالجة المشاكل والمواقف والسعي للتحكم في البيئة والتأثير عليها بدلا من اعتبارها وجودا جامدا ومفروضا على صورة لا تقبل التغيير . احترام كرامة الآخرين والثقة في العلم والثقافة ومن هنا يعد التعليم احد الادوات الرئيسية في بناء الإنسان فالقيم والاتجاهات السائدة في المجتمع تكتسب من خلال عملية التنشئة التي تقوم بها مؤسسات مختلفة وأهمها قنوات التعليم الرسمي ، وقد لوحظ أن ثمة علاقة وثيقة بين طبيعة النظم السياسية القائمة وأهداف النظام التعليمي ومكوناته.

تطال الذاكرة وما يماثلها بأهمية بالغة ، مسألة الهوية القومية ، القوة والسلطة ، فدراسة التاريخ ، سواء أكان في المدرسة أو في الجامعة — إذ تشكل أساس الذاكرة — هي ابعد ما تكون عن دراسة الحياة في الواقع والحقائق الأساسية ، بل أنها والى قدر كبير ، مسعى يقوم على التعليم بضرورة أن تبني فهم المطلع وولاء المروم للوطن ، والإرث ، والمعتقد .

ومن هنا يأتي التعلم كقناة مهمة في إقامة الهوية والسرد الذي يقدم عن تاريخ الجماعة ويتخذ من المؤسسات التعليمية مجالا التثقيف ، وهنا نحن نحاول أن نقف عن صورة الأخر (العربي) في التعلم الأمريكي من خلال دراسات أمريكية حصرا . فهناك دراسات أمريكية منهجية تصدت لدراسة (صورة العرب) في الكتب المدرسية للمدارس الابتدائية الأمريكية وقد شملت الدراسة (٥٨) كتابا مدرسيا يستخدمها المدرسون في الصفوف من رياض الأطفال حتى الصف التاسع في شمال شرقي (أوهايو) وشمل عرض النتائج مجالات الموضوعات التالية :

١- **حياة البدو** : إذ سيطرت على العرض عناصر البداوة وألقت بظلها على الجانب الآخر للحياة العربية ويصدق ذلك على المادة المكتوبة والصور الإيضاحية في الكتب المدرسية حيث كان هناك تصوير لتخلف الحياة في المدينة والقرية دون ايلاء اهتمام يذكر إلى التعليم .

٢- **الدين الإسلامي** : إذ شوه الدين الإسلامي حيث تركز الاهتمام على خصائص الروح القتالية في الإسلام وأهملت الفلسفة والمعتقدات الأساسية إهمالا تاما.

٣- **الزراعة والحياة المدنية** : حيث كان المؤلفون يغالون في كثير من الأحيان في تأكيد صورة البدو مع أيراد صور فوتوغرافية في اغلب الأحيان لتبين هذا النمط . في الوقت الذي يميل المؤلفون لدى

مناقشة عناصر الصحراء إلى تأكيد منجزات إسرائيل مع تجاهل منجزات العرب في تغيير الصحراء . في نفس الوقت الذي تؤكد تلك الكتب على فقر المزارعين في حين تصور المدن على أنها تزخر بالعاطلين عن العمل مع قلة من أصحاب الملايين يركبون السيارات الفارهة وتتضمن الكتب إشارة ملحة إلى أن مشاكل الشرق الأوسط الاقتصادية يمكن حلها عن طريق ربط بالكامل بعجلة الغرب .

٤- السياسة والديمقراطية : تم تصوير على أنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط ، مع عرض الحروب العربية الإسرائيلية من وجهة نظر إسرائيلية وتجاهل العرب والفلسطينيين .وهناك دراسة كيني (L. LKkeenny) وقد وجد كيني أن مناقشات الشرق الأوسط في كتب التاريخ المدرسية تزخر اغلب الأحيان بوقائع غير دقيقة وافتراضات وتكرس المفاهيم الأساسية الخاطئة عن الدين الإسلامي.

١- تشيد الكتب لدى مناقشة المعتقد الإسلامي على الترخيص بتعدد الزوجات والرق دون ذكر الحدود التي وضعها القرآن

٢- كما وجد أن الكتب المدرسية تشرح انتشار الإسلام بقوة السيف متجاهلة تماما العملية الطويلة التي استغرقت قرونا والتي أدت إلى التحول إلى الإسلام من خلال الإقناع .

٣- وكثيرا ما تتجاهل هذه الكتب الإسهامات الإسلامية في الحضارة الغربية ونعرض التاريخ الحديث للشرق الأوسط بعبارات سلبية في الأغلب .

٤- أما الكتب المدرسية الخاصة بالجغرافية فأنها تبالغ باستمرار في تأكيد عنصر البداوة في الوطن العربي وقلما تتطرق غلى عملية التحضر التي تجري بمعدل سريع ، ولا تلقي التغيرات الاجتماعية والاقتصادية إلا قدرا ضئيلا من الاهتمام الجاد وتحظى إسرائيل بمعاملة متحيزة أن في طريقة الحديث عنها أو في حجم

المساحة المخصصة لها في كتاب مدرسي وتؤكد هذه الكتب على إنجازاتها في تحويل الصحراء إلى جنة خضراء دون أدنى إشارة إلى الإسهامات العربية : هذه الكتب بالتأكيد سوف تساهم في خلق صور مشوهة وبالتالي تشكل الذاكرة الجمعية الأمريكية وصورتها عن العرب . قد سألت معلمة في كاليفورنيا طلابها " ما هو تصورك عن العرب ؟

" فكان الجواب : " العرب لا يرتدون ملابس داخلية "

" أنهم بدو من نوع الخنافس "

" معظمهم يربون لحي "

" الجمل هو وسيلة التنقل الوحيد "

هذا الجواب انعكاس لتلك المناهج التي تشكل صورة نمطية ويشير" ادموند غريب " : " مع أن هذه الصور عن العرب يمكن صرف النظر عنها لكونها حصيلة معرفة مبسطة (..) إلا أنها في الحقيقة تمثل انعكاسا دقيقا ولو مبسطا قليلا إلا إنها الصورة المقبولة والشائعة عن العرب في ثقافة الراشدين الأمريكيين . وهذا يعود الى فضاء اوسع قائم على الاختزالية والجنسية وفقدان الذاكرة.

إن الأسلوب التقليدي في وصف العرب بصورة شيخا صحراويا يحيط به حريم من الفتيات الراقصات في " ألف ليلة وليلة " . انه يشدد على مشهد الكثبان الرملية والنخيل مع هرم في الخلفية غالبا . وفي الحكايات الإخبارية الحديثة وبرامج التسلية التلفزيونية تمثل صورة الثقافة العربية بفليم " موت أميرة " الذي يعالج موضوعه التفسخ والمادية المطلقة العنان إلى جانب الكوابح القاسية على ادوار النساء الوظيفية في المجتمع والعقوبات القاسية عليهن بسبب تصرفات تجيزها المعايير الغربيبة الجارية على نطاق واسع .

هذا جزء من ماضي الصراعات القديمة التي ساهمت في خلق هوية غربية تقابل ماهو غير غربي معتمدة على اختلافات جغرافية من التباينات التي تسهم في تقديم تعريف للذات الاوربيه عبر التباين

بين الانا والاخر هذه تساهم في خلق الهوية التي في بنائها لاتنفصل عن الغيرية (ان بناء الهوية يكون بمنزلة مخزن الأضداد).

ولهذا التاريخ وفلسفته دور كبير في تعميق ذلك الوهم بالهوية الغربية مقابل الأخر فدراسة التاريخ سواء أكان في المدرسة أم في الجامعة إذ تشكل أساس الذاكرة وهي ابعد ماتكون عن دراسة الحياة في الواقع والحقائق الأساسية بل هي الى حد كبير كسعي قومي يقوم على التسليم بضرورة ان تبنى فهم المطلع ولاءه المروم للوطن والإرث والمعتقد).

وهذه السرديات التاريخية تمثل عملية مماهاة تامة خالية من الاختلاف والتعارض فهي تؤدي الى انغلاق حضاري وإرهاب فكريعبر الاقصاءات الفكرية والعسكرية .

ثانيا – في مجال الأعلام :

أن للأعلام دورا كبيرا في صناعة الوعي العام وصانعي القرارات ، وهذه العملية من شأنها أن تخلق التفاعل الطبيعي بين اهتمامات الرأي العالم وقضاياه وقرارات السلطة السياسية وهناك نوعان من الأنظمة السياسية إذا كان النظام السياسي يقوم على مجرد القوة فان رغبات من يمتلكون القوة لابد من أن تنتقل إلى من يستجيبون لها ، وإذا كان النظام يقوم على المشاركة فان ذلك في صنع القرارات ، وبوجه عام ، فانه كلما زادت ديمقراطية النظام السياسي زادت حاجته واعتماده على النظام ألاتصالي . لكون السياسة في جوهرها ماهي إلا صراع بين جماعات مختلفة للتأثير في سياسة الدولة .

ومن هنا تظهر وسائل الأعلام مرتبطة بالوظائف المناط بها فهي لدى (الاسويل) ١٩٤٨ أربعة وظائف : ١- تقديم الأخبار ٢- الرقابة ٣- شرح المعلومات وعرض قواعد العمل ٤- نقل التراث الحضاري من جيل لأخر ، ومن جزء من المجتمع لآخر ، وهناك (شزام) ١٩٦٤ حدد وسائل الأعلام في ثلاثة هي :

١. وظيفة المراقب
٢. وظيفة وضع السياسات
٣- وظيفة التعليم والنتيجة أن وسائل الأعلام هي المنتجة للوعي الاجتماعي الذي يحدد إدراك المواطنين للعالم والمجتمع الذي يعيشون فيه .

ولتحقيق ذلك يفترض حتى تحقق تلك الوسائل الغايات المنشودة منها يستلزم أن يكون القائم بالاتصال على دراية باستراتيجية الدولة الإعلامية ، والخطط الإعلامية المنبثقة عنها ، وبالجمهور المستهدف وكيف يمكن الوصول إليه وفي هذا يؤكد (فانس باركارد) : أن علماء النفس الذين يخدمون في مجال الأعلام قد توصلوا إلى أن وعي الإنسان – أي إنسان – له ثلاث مستويات أو درجات :

الدرجة الأولى : يكون فيها وعي الإنسان كاملا فهو يعرف ماذا يريد بالضبط ولماذا يريده .

والدرجة الثانية : هي العقل الباطن ، والإنسان فيه ربما يتحسس بوجهه عالم ما يريد ، ولكنه متأثر في ذلك بعوامل خفية ، كمخاوفه وأحلامه غير المحققة وما إلى ذلك .

الدرجة الثالثة : هي التواريخ والمشاعر التي لا يعرفها الإنسان ، وإذا عرفها لا يناقشها . وقال خبراء الإعلان وان رسالتهم هي التركيز على الدرجتين الثانية والثالثة في نفس الإنسان ، ومن هذا نفهم اهتمام مخططو البرامج الإعلامية وخبراء الاتصال الجماهيري في الولايات المتحدة بإدخال العلوم الإنسانية من علوم اجتماعية وعلم نفس وتاريخ وغيرها إلى حفل العلم والعمل المتصل بمخاطبة الجماهير وذلك يفرض تفهم نفسيات المتلقين والعناصر المؤثرة في تفكيرهم ، وفي مجتمعاتهم ، من اجل التسرب إلى عقولهم ووجدانهم بهدوء من خلال المعطيات والنتائج التي توصلهم لها الدراسات في مجال هذه العلوم . ويرى روجيه جيران : أن الحقل السياسي الغربي أصبح يتحدد

بالكذب أكثر من أي وقت مضى بعد انهيار الإيديولوجيات التعبوية التي شكلت مرجعيات للقيم والدلالة وحوافز للسلوك المثالي ، وان وفرت أحيانا كثيرة غطاء للتمويه والتزييف ، وتبرز السياسة الكاذبة السائدة حاليا في مستويين مترابطين تقديم الوعود المثالية الزائفة .

١- استخدام الشاشة التلفزيونية والأضواء الكاشفة للظهور بمظاهر جذابة مؤثرة ، لا تعدو غالبا أن تكون مصطنعة ، ملفقة لا تعبر عن واقع الأشياء وجوهرها ، وهي بالتالي تمثل (ثقافة الصورة) .ضمن هذه الإلية ثم إنتاج صور تمثيلية عن العرب وفي هذه يقول محمد حسنين هيكل :

١- لم يعد العرب يواجهون الخطر الأخلاقي المتعلق بسوء فهم الرأي العام الغربي لهم وحسب ،

٢- بل أنهم في خطر مادي حقيقي لكونهم معرضين لمارسة القوة الغاشمة ضدهم التي لا تمتنع عن استخدام التدخل العسكري. وقد تنوعت الصورة المتخيلة عن العرب في جغرافية شرقية صحراوية ويمكن أدراج نماذج لتلك الصورة رافقت التطور التاريخي الذي ولده الصراع السياسي والذي أنتج بالتالي إشكال جديدة من التخيل .

١- صورة العربي المتمثل شيخا صحراويا يحيط به حريم من الفتيات (سالفة الذكر) وهذه الصورة وليدة ذهنية الاستشراق .

٢- صورة العربي (المتوحش) أو غير المتحضر و (ذي النزعة العسكرية) في خريف ١٩٨٠ تناولت (الواشنطن بوست) بمقالة لها بالروح ذاتها ، إرسال فوات الانتشار السريع إلى مصر للتدريب في ظروف قتال صحراوية ، فتحت عنوان " الجنود الأمريكيون بإقلاعهم إلى مصر ، يأخذون نصيحة عن سائقي الجمال " وحذرتهم من " الكلاب المسعورة والجرذان " .

٣- جاء الصراع مع إسرائيل بإنتاج صورة "العربي الإرهابي" مثلا ان إذاعة سي . بي . أس للأنباء أذاعت في ١٩٧٤

برنامجا عنوانه " الفلسطينيون " لعتب هذا البرنامج تقريرا إذاعيا ممتازا مع هذا فقد حمل في جوهره رسالة مفادها أن جميع الفلسطينيين إرهابيون .

٤- وبعد بروز الأوبك بوصفها قوة اقتصادية رئيسية وارتفاع أسعار النفط في السبعينات خلق صورة العربي النهم والطماع وغير المستقيم .

٥- وبعد الإحداث الأخيرة تحولت دول الشرق الأوسط دول راعية الإرهاب .

أنها صورة اختزالية تقوم على التشيئ :عبر المادة المدروسة إلى أنواع وأنماط ثم تفرز بناء على خصائص كبرى ثابتة .إن صحً هذا السلوك العلمي على الطبيعة فهو لا يصح على البشر ،وذلك للحشد المتغيرات من العوالم المعقدة التي تقرر تغيير أحوالهم .

ثانيا :الجانب التحديثي :-

أ-بوصفه إشاعة القيم الليبرالية:

ثمة جانب أخر يجابي من ظاهرة العولمة بوصفها تقدم تصورا جديدا للهوية التائمة علىٍ المغايرة ويعتمد آليات تجاوز القديم والدوغمائيةالتي تركز اساساًعلى ثنائية ضديه حادة هي نظام الأيمان أو العقائد / ونظام من (اللايمان) و(اللاعقائد) أي أنها ترتبط بشده وبصراحة بمجموعة من المبادئ العقائدية وترفض بنفس ألشده مجموعة أخرى تعتدها لاغية لا معنى لها .ولذلك فهي تدخل في دائرة الممنوع التفكير فيه المستحيل التفكير فيه وتتراكم بمرور الزمن والأجيال على هيأة لا مفكر به،.هذه الدوغمائية الأصولية والقومية ذات البعد الإيديولوجي تركز على الجانب المعارض لمصالحها أكثر مما تركز على الجوانب الايجابية والتي أخطرها رفض الاستبداد السياسي والاجتماعي والعقائدي فهي تمثل جانبا سلبيا ويقول حسن حنفي : من هذا التصور المركزي للعالم جاءت فكرة الزعيم الأوحد ،

المنقذ الأعظم والرئيس المخلص الملهم يأمر فيطاع . فقد تحولت سلطوية التصور إلى تسلط النظم والإعلاء من شأن القمة على القاعدة فاهم شخص في الدولة هو الرئيس واهم فرد في الجيش هو القائد وفي هذا يقول الفارابي: سواء قلت الملك أو الرئيس أو الإمام أو الله فأنني أقول شيئا واحدا .

هذه بالذات التواريخ ، التي تشكل الذاكرة الجمعية للجماعة ، لفئة ، لطائفة ، وتجعل الأخر عدو هذا ، مما يجعل رجالا يؤمنون بالموت من اجل قتل الآخرين المختلفين معهم في انتماءاتهم الدينية والمذهبية ، الدافع الوحيد غالبا تقاطع مصالح أنية ذات بعد سياسي واجتماعي إلا إن المنظرين غالبا ما يعتمدون عملية إسقاط الاطروحات الدينية التاريخية حتى يسبغ الشرعية على تلك المطالب فتظهر للآخرين وكأنها مطلب عقائدي متجاوز المصالح الآنية وبالتالي التعاطف وإسباغ الشرعية على ذلك الأمر وهم بهذا يعتمدون على ذلك الميراث ألصراعي الذي يعمق الخلاف الاثني والطائفي .

إما الأفكار الجديدة فهي تحديث ومغايرة ونقد للهيمنة السياسي فالليبرالية التي (على أساسها تقام الحكومات البرلمانية ،وتتأكد حرية الصحافة والاعتقاد الديني والسياسي والثقافي ،وتلغي فيها الامتيازات ،وتحمي حقوق المواطنة والمساواة أمام القانون ،وتتيح فرص المشاركة السياسية ،على قواعد التعددية وتداول السلطة أمام الجميع .أنها تعطي الحكم خارج المنظومة الغربية ،وجها إنسانيا وديمقراطيا.

إن يمثل موت القديم وأفوله سوى كان ذلك في الفن أو الأدب أو الأعلام(لكنه ليس من جراء ذلك ،مجرد الانحراف الذي يؤدي إلى النكوص: انه الانحراف الذي ينطوي على طاقات معرفية وعملية سيترتب علينا استكشافت ،والتي ترسم على الأرجح ماسياتي لاحقا كما هو دائما حال الانحرافات).

وهذا مغاير لما اعتاد عليه الفكر السلطاني(سواء أكان"لاهوتيا"

أم"سياسيا"لا يواجه الأخر من حيث انه إنسان يعقل ويفكر ،يبحث ويتساءل بل من حيث انه كائن "يؤمن"أو"يكفر"، "يخضع ويتبع"أو "يرفض وينابذ"-أي انه لا يوجه الاخرالااتهاميا ؛والأخر "مجرم"سلفا ،بشكل او أخر وعليه إن يثبت "براءته" إذا أراد إن يحيا.هنا يظهر بوضوح الاختلاف الجذري بل الأمر يصل إلى ماهو أقسى من ذلك حيث الفرد يتبنى بنيته الفكرية وفق إلية للمجتمع الدور الأكبر في تكون القناعاته التي تفرض عليه، بوصفها المسلمات التي يؤمن بها وهي من المقدسات التي بطبعها لأتقبل بالشراكة المختلف وان قبلته فهذا على المستوى الظاهر فقط إما في العمق فنحن متمركزين حول تلك الأفكار التي فرضت علينا دون اختيارنا.وهو ما يسميه اودنيس"العقل ألاعتقالي"(يتبين له أن "المعتقل" أي مكان الاعتقال ليس "النظام" وحده أو "المؤسسة" وحدها، وإنما هو أيضا "ذهن" المعتقد ذاته،وهو "معتقده" كذلك. ويتضح له بالتالي، أن مجرد تهديم النظام أو المؤسسة لا يؤدي إلى تهديم "المعتقل"وأن عليه،بالإضافة إلى هذا التهديم،أن يدرس بنى الفكر والشعور،وأن يهبط عميقا في اللاشعور الجمعي والفردي،لكي يقدر إن يفهم المبدأ الذي يتأسس عليه"المعتقل").إي ألحاجه إلى تفعيل الحوار الفكري والاجتماعي والسياسي والنقدي (لاتكون المعرفة مجرد معرفة نظرية بل معرفة نقدية قادرة على اختراق الفكر السائد والنفاذ إلى قلب القاعدة الحضارية التي ينطلق منها سلوكنا الاجتماعي ،وينبع منه فكرنا وقيمنا وأهدافنا.والوعي الصحيح هو الوعي النقدي القادر على كشف الواقع وتعريته وإظهار قاعدته الحضارية.ولايمكن تغير الواقع إلا بكشف النقاب عن حقيقتة،وما عملية الكشف هذه إلا عملية المعرفة النقدية الهادفة إلى تغييره).

ب: نقد الخطاب السياسي والإعلامي العربي:

فلسفة الأعلام في بلادنا لا تخرج عن نطاق التجهيل و حجب

المعلومات ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي الحاكم للأعلام فهو إما نظام الملكية والتبعية للأجهزة الرسمية أو الخضوع لسيطرتها ورقابتها , فهذا يعتمد سياسة الحجب للمعلومات أو الكشف عن المناسب منها وهذا الأمر يعكس نزعه استبدادية فانه إعلام سلطوي السمة الرئيسية ألمشتركه لمعظم الانظمه العربية التي تمثل في كونها أنظمة يسيطر عليها القابض على المركز الرئيسي لصنع القرار السياسي في قمة هرم السلطة فيكون دور الأعلام تنفيذ سياسته الدعائية والترويج لمصالحها لا لصالح العام إلا أنها تقدم تلك المصالح على أنها تمثل الصالح العام ولكي نعرض لهذا الأمر لابد من تناول نقطتين الأولى الشرعية السياسية للدول الثانية العلاقة التي أقامتها الدول مع الأعلام والقيم التي رسختها في التجربة الإعلامية والبعد السلبي الاجتماعي لتلك السياسة بشكل عام.

أولا : الشرعية السياسية للدول العربية:

إن الواقع العربي بين تخلف أنظمته السياسية والثقافية والاجتماعية وهيمنة الأخر عليه , في ظل هذه الإشكالية ظهرت حداثة الثقافة العربية التي تقلب التقليدي وتستبدله بنظام مغاير يقوم أساسا على التعاقد الاجتماعي والشراكة وتدشين مؤسسات المجتمع المدني وحرية الرأي والاعتقاد .

إلا أن الحداثة قد ولدت غربياً في المصنع إلا أنها ولدت عربياً، وعالماً ثالثا في السوق , أي في ظل توحيد الرأسمالية للعالم كونونيالياً , ومن ثم دمجه احتكارياً لهذا فان الثقافة الوطنية هي ثمرة التقاطع التاريخي بين الثقافة المحلية والتقليدية من جهة وثقافية الغرب المستعمرة من جهة أخرى ,فهي بقدر ما تشير الى هوية " ألانا " المحلية الخاصة بنا بوصفنا عرباً بقدر ما تنطوي على مفهوم جديد الذي أيقظ الوعي بالهوية الوطنية في الوقت الذي كان يطمح إلى انتهاكها وتدميرها

فلقد كان من الطبيعي ان تؤدي المجابهة مع الاستعمار والتفاعل معه إلى إن يكون الهدف القريب والمباشر للاستغلال هو استرجاع الدولة وإعادة بنائها على قاعدة قطرية أي الاحتكاك بالأخر مرغوب نظراً لتقدم الأخر العلمي والحضاري ومكروه لما تركه الأخر من أثار نلمسها في تخلفنا بسب الاستعمار الاننا في دراستنا لظاهرة الدولة والمشروع السياسي إمام أمرين :

الأول: أنها ليست وليدة فعالية داخلية أنتجتها الظروف ألداخليه بل هي وليدة فعالية خارجية هيمنت على المنطقة عسكريا وفكريا بإنتاجها المفهوم الحديث للدولة .

الثاني : أنها تنتمي إلى بعد اجتماعي وتاريخي واقتصادي هي وليدة هذا الأمر وهذا جعلنا إمام نظامين اجتماعين وحضاريين .

الأول : المتمثل بالحداثة الوافدة من الغرب فهي تقدم حداثة سياسية تقوم على التعاقد الاجتماعي القائم على أساس إن الأفراد المكونين للمجتمع متساوون في الحقوق والواجبات وتظهر الديمقراطية بوصفها نظاماً يشكل "بؤس" الإطار الدستوري والقانوني للحرية التي هي انفتاح مسؤول على الإنسان بالسلوك في إطار الايثارية , وهو الشق الأول منها , أي من الديمقراطية للحربة وللتناوب الإيديولوجي الحر على السلطة والحكم من اجل تغير الواقع والإنسان سلميا استجابة لتحقيق حاجاته المادية والمعنوية وهو الشق الثاني منها . والديمقراطية , بقيمها المتحررة ألمبدعه لتحريرها إياه من قيم العصبية المتزمتة ألمعيقه لكل أبداع . فالمجتمع الديمقراطي نقيض المجتمع العصبوي في الوقت الذي نرى المجتمع الديمقراطي بنظر إلى الحرية مقترنة بمسؤولية الالتزام بقيم المساواة والديمقراطية والعدل والحياة الانسانيه واحترام شخص الإنسان وحريته والحفاظ على المجتمع وعلى وجوده نظيفاً صحيحاً خاليا من كل تلوث تسعى إلى تغير الواقع عقلانيا فهي لا تطلب السلطة لذاتها, بل لأجل انماءالانسان وتحقيق أهدافه

بالمقابل المجتمع العصبوي الذي ينطلق من مفهوم العصبية وهي شعور فئوي بوحدة ألجماعه المتميزة , بشوكتها يكونها سلطة واحده وجسما واحدا , ومصلحة واحدة , قوية التضامن والتماسك , يشد أفرادها بعضهم إلى البعض , شعور بالانتماء إليها لا إلى غيرها من الجماعات وشعور الانتماء هذا يولد في فرادها التزاما قيما فئويا نحوها , بكل مالها وما عليها التزاما واجبا ومسؤولا يجعل الأخ ينصر أخاه ظالما أو مظلوما ويجعل جماعة العصبية ترى " أشرارها أفضل من أخيار غيرها " وان وحده الشعور بعصبية الجماعة هي في أس والتقارب بين الهوية والعصبية كبير " فالعصبية " إنما تكون من " الالتحام بالنسب اوما في معناه " ومن الولاء والتحالف والصحبة . وابن خلدون يرى " إذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له , ونفعه إنما في هذه ألوصله والالتحام في الوقت الذي يبدو النسب أمر وهمي كذلك الهوية فهي تخضع للاختلاق والتلفيق عبر تغييب الأصول في العملية , تقصى كل فرص الاعتقاد بأن هذه العملية من صنع الإنسان . وتعي الجماعة خصوصيتها واختلافها عن الجماعات الأخرى . عندئذ تبدأ هذه الجماعة في تشكيل إطار ثقافي موضعها وتتموضع فيه إي تبدأ في تشكيل هويتها الثقافية ثم تحول تلك العصبية أو الهوية إلى بنية قيمية توجه السلوك وتخلق تصورات ألجماعه حول ذاتها وعلاقتها مع الآخرين

فالعصبية بداية ، نعرة فئوية ، دموية ، رحمية ، ملازمة ، لنمو النوازع الاوليه يتربى عليها الطفل , وتبدأ مع ألام في الاسره .. وهذه الفئوية وقوتها تشكل شوكة الجماعة الفئوية وقوتها،ثم ثم تسجيل , بفعل التطور إلى فئوية طائفية ، دينية أو عرقية تستمد نعرتها لا من الدم فحسب ، بل أيضا من الشعور الديني أو المذهبي أو العرقي الفئوي ، ثم تستحيل إلى فئوية إيديولوجية من الفكر الطائفي والعرقي والانتماء الحزبي وعلاقات تنشأ منها فئوية متعدد

في مجتمع العصبية يقوم على ولاء فئوي أهلي بالمقابل فان المجتمع الديمقراطي إنتاج الحداثة السياسية القائمة على التعاقد وفكرة المواطنة بوصفها علاقة بين المواطن" مجتمع ـ دوله" هو تميز المجتمع عن الدولة بالمقابل المجتمع العصبي ينظم اجتماع الجماعة على أساس الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة على أساس قرابة الدم أو الاشتراك في الدين أو في المذهب و العصبية كما لاحظنا هي الدرجة الدنيا والأولية في البناء العصبوي ، وقد لا تكون دائما مبعث مشاكل اجتماعيه أو سياسية طالما بقيت في حدود التضامن الذي يؤسسها بوصفها علاقة طبيعية وليست مدنية وتبدأ بالظهور من بنية إلى سلوك عندما يبدأ ولاء الناس للكيان الوطني للدولة بالاضمحلال يغدو ولاؤهم لعصبياتهم أعلى اشد من الأول.

ومن ملامح المجتمع الذي تسوده الو لاءات العصبية المتصارعة إن يتصف بأنه " بلا إجماع سياسي " منقسم على ذاته بفعل هيمنة احد العصبيات على الحكم وتحويلها إلى سلطة تحكم بفعل القوه والإكراه تعمل على فرض أرادتها على غيرها بالقوة بعد إن تحول إلى السلطة .

لكن الملاحظ في سلوك تلك الأقليات أنها على المستوى السياسي والفكري تعيش انفصالا على مستوى العقيدة أو المذهب أو الدم .إما على المستوى الاقتصادي حيث يزول ذلك الانفصال حيث يتحدث تعاون وتبادل المصالح لهذا نرى الفئة فيما بينها تفاوة اقتصادي يحولها إلى طبقات لكن الفكر يوحدها اتجاه غيرها . .

لذلك نلمس الدول في الوقت الذي تعيش اغتراب عن واقعها المنقسم إلى عصبيات طائفية وفئوية وقومية تحاول إن تتغلب علية باعتمادها أحدى العصبيات المهنية التي تعتمد الإكراه مع غيرها فان الدول رغم عصبيتها إلا أنها تعمل على تمويه الخطاب الديمقراطي وتزيف التجربة الديمقراطية .

سعياً إلى كسب الشرعية التي يراها الكثيرون في إما بالهيمنة القانونية التي هي ذات طابع عقلي , والهيمنة التقليدية طبعاً للعرف (أو العصبية) والمهيمنة الكاريزما نية أي ذو القدرة الخارقة على سحر الجماهير التي هي ذات طابع انفعالي وتتطلب الثقة الكاملة برجل استثنائي.

الملاحظه إن سعي الحكومات العربية أنها تحاول إن تحوز على الشرعية عبر انتسابها الاجتماعي ذي الطابع العصبي سلوكاً وطريقة تفكير عصبوية تقوم على التمركز حول ألذات وإقصاء الأخر.

ومن ناحية ثانية تحاول إسباغ الشرعية عليها عبر ادعائها الديمقراطية ولتحقيق هذه الشرعية لكن الملاحظ من تلك التجربة في تطبيق الديمقراطية أنها تتصف

١- اختزال التجربة الديمقراطية بعزلها عن العمق الشعبي وجعلها مجرد تجربة لا تجد أي تأثير لدى القاعدة الشعبية .

٢- سطحية وهشاشة التجربة الديمقراطية بوصفها نظرية سياسية في الواقع العربي، مما حولها إلى مجرد ديمقراطية شعارات استهلاكية .

٣- غياب المؤسسات الدستورية ، تحت وطأة الدول السلطوية الاستبدادية ، التي تكرس حكم الفرد في مقابل حكم الأغلبية ، وقانون الرئيس أو الزعيم أو القائد على حساب حكم ألجماعه آو المؤسسة ، أو الأحزاب .وهذا ما ظهر في الشكل الثالث " الكاريزما نية ".

٤- تأسيس الثقافة الديمقراطية وجعلها ثقافة تبشيرية للنظام الحاكم ، بدل تثقيف السياسة الديمقراطية ، بإسناد مهمة تطبيقها ورعايتها وتعميق مفاهيمها لدى أبناء المجتمع كي تنمي فيه روح ألحاجه إلى الديمقراطية الصحيحة وتخليص الديمقراطية من كل أساليب التزييف.

٥ـ تكريس غياب الديمقراطية في الحياة السياسية العربية هو استبعاد منطق التعددية السياسية بحجة إن هذه التعددية تؤدي إلى تكريس الخصوصيات في حين المطلوب دمج هذه الخصوصيات في ورقة ألدوله لكن كل المحاولات القسرية لم تؤد إلى انصهار الخصوصيات في بنية ألدوله وبالتالي العجز عن تحقيق دوله المواطنه.

٦ـ إن أدق تعريف للنظام السياسي الممارس في أدبياتنا السياسية ،انه نظام لا عنوان له . فهو مزيج من العشائرية ، والطائفية والقبلية والجهوية ، والمذهبية ، والسلطوية ،والديمقراطية والإسلامية والجمع بين هذه فالاستبداد آفاقه ممثلة في السلطوية ، وغياب المراقبة على الحاكم ، ومزاجية الحكام وتهمش الكفاءات وإقصاء النزهاء ، فضلا عن الاعتقال والاختطاف والتعذيب وغير ذلك من آفاق الحكم المستبد

كما إن للديمقراطية عناوينها من الدستور ومؤسسات ومحاكم وانتخابات ونواب وحكومات وصحافة ولكنها عناوين أفرغت من محتوياتها وهذا الأمر انعكاس إلى تلك البنية العصبيويه التي تقوم على الإقصاء والتمويه وإبقاء الكل في حالة صراع فالهدف السلطة لذتها داخل العصبية الواحدة ،أو مع باقي العصبيات، عبر خلق تحالفان مع بعضاهما ضد بعضها الأخر وسرعان ما ينتهي هذا التحالف بمجازر دموية تعمق الصراع حول المناصب وتوغل في الإقصاء لقد أقامت تلك السياسة الاقصائية بإنتاج الرفض الفكري من الكثيرين " المفكرين "الذين تم زجهم في المعتقلات لأنهم يعارضون أفكار السلطة،هذا قاد السلطة إلى إنتاج العنف المضار الذي كان يشكل رفضاً لسياستها لعل التكثيف الذي قدمه المفكر "حسن حنفي" البليغ في وصفه العلاقة بين الدولة والموطن " فالدولة في ذهن المواطن هي الشرطة والمواطن في ذهن الدولة هو العاق أو الخائن أو العميل لهذا تبحث تلك الحكومات عن الآليات والوسائل التي تمهد لها تحقيق حيازة الشرعية وهذا لا يتحقق إلا عير صياغة رأى عام (

فان الرأي العام الذي تبلوره رسائل الاتصال هو ذلك الرأي الذي تؤسسه الدولة ، أي المؤسسة السياسية ، وفق ما يخدم المصالح الآنية والمستقبلية ثانياً : العلاقات التي أقامتها ألدوله مع الأعلام ، والقيم التي رسختها :

إن الأعلام احد آليات السلطة السياسية المستبدة في عالمنا العربي وهذا يعود بشكل إلى امتلاك ألدوله بشكل مباشر أو غير مباشر عبر التشريعات التي تعقيد حركة الأعلام الخاص على ضعف شأنه .

ا- أثار السياسية الإعلامية وسماتها :وقد تركت تلك السياسة أثرا بعيداً في طبيعة ذلك الأعلام الذي انقسم بالساحات العامة الاتية :

١- إن سياسات الاتصال والأعلام لم تدمج في سياسات التنمية للقطرية أي انه كان بعيداً عن الدور الفاعل في تطور التنمية عبر النقد والمتابعة التوعية

٢- تفتقر سياسات الاتصال العربية إلى ألأساس العلمي من المعلومات والوثائق والأبحاث والميزانية ولعل هذا يتفق مع كونها وسائل دعاية للنظام لا تمثيل إلى الموصوعية والعلمية بل تعتمد الآنية والارتجال الذي هو طبع الحكومة والحياة الاقتصادية وبالتالي الأعلام.

٣- إن سياسات الاتصال العربية لا تستند إلى خطط واستراتيجيات طويلة المدى . وهذا يعني الآنية والمرحلية في السياسة الإعلامية.

٤- الأعلام العربي هو إعلام رأسي يهبط من أعلى إلى أسفل وذلك يرجع إلى مركزيته وتوجيه الدعائي والذي يخدم راس النظام وهذا يتخذ من الفرد الاستثنائي محل اهتمامها الأول .

لعل تلك الملامح ساهمت في ترسيخ السلطة القائمة وخلق سلوكيات عامة مرتهنة لهذا الأعلام في وقت تمارس القوه والإكراه

الدور المرافق لهذه العملية ، مما خلف رأياً عاماً ممزقاً خاضعاً للارتهان.

ب- القيم السلبية التي ترسخها تلك الفلسفة السياسية :

يمكن إن تلمس إن هذا الأعلام أشاع نمطا قيميا معينا نرصد فيه قيما سلبية كرست ألنظره ألقيميه الأحادية : القائمة على التمركز حول ألذات وعدم القبول بالأخر فكرا أو نظاما اجتماعيا واعتقاديا في ظل شيوع نمط التعظيم الذي يصل إلى حد التقديس السياسي وهذا ما يظهر في حاله احترام السلطة في الوعي العربي سرعان ما تتحول إلى هيبة ثم خوف وتعظيم يؤدي تدرجيا إلى استبعاد أي احتمالات للمراجعة والمساءلة أو المطالبة أو المحاسبة أو المراقبة وتلاشيها ومن ثم فان الاعتمادية المفرطة في امتدادها العام على الصعيد النفسي والسلوكي ، تؤدي في الذهن العربي إلى التهيؤ العام أو المنطقي لقبول حالة الاستبداد والحكم القهري المطلق ويقتصر أمل الفرد كله في هذه ألحاله على مجرد إن يكون المستبد " عادلاً " ومع التسليم بشيوعي نفسية " الإذعان للسلطة " مهما كانت مطلقه أو استبدادية تقوم على ألوان شتى من أساليب العنف والقهر التي وان خلقت طاعة ألاانها طاعة شكليه وسطحيه تخفي وراءها مشاعر ومواقف مغايرة تماما تم كبتها بفعل أجهزه أمنيه ذات نفوذ استثنائي.

في وقت من الشروط الاتصال الصحيح توفر ثلاث عناصر:-

الأولى وجود ثقافة بديله عما هو قائم ثم وجود وسيلة اتصال تنتقل من خلالها ووجود فرد ومجموعه من الأفراد أو مجتمع يمكن إن يستقبل تلك الثقافة لكن الذي نراه غياب ثقافة بديله تحقق التنمية البشرية و تعمق السلوك الديمقراطي والتعددي بل أنها ذاتها تلك الثقافة الاستبدادية التي تعمل أجهزة ألدوله على اشترارها مما خلقت اغتراب لدى المتلقي الذي تولد شعور بالاستلاب الذي يخلق شعور بالغربة إزاء السياسية والحكومة في أنها تدار من قبل الآخرين

والمصلحة الآخرين وفقا لمجموعه من القواعد غير العادلة وفي هذا يقول حسن حنفي " طالما إن هناك عداء متبادل بين الدولة والمواطن فلا أمل في الإصلاح , هم الدوله المحافظة على النظام وليس رعاية مصالح الناس وهم المواطن في الخلاص من نظام القهر والفساد وليس في الدفاع عن النظام لا يعبر عنه.

قيمة الثنائية الحدية : وهي قيمة أخرى تصور إن ثمة نموذجين متناقضين لا يجتمعان معا أبدا أي التفكير بطريقة (إما ..وإما) أكثر وضوحا (من ليس معنا فهو ضدنا) ،وهذه الخاصية بالذات من شانها إن تقوض الممارسة الديمقراطية لأنها تؤدي إلى غياب الحلول الوسطي في التفكير والتحول المفاجىء إلى النقيض أنها سياسية متبعة في الحكم انتقلت إلى الأعلام تقوم على الإقصاء والتهميش للخصوم ونعتهم بكل صورة النمطية . أنها أزمة ديمقراطية لن تسمح للثقافة العربية إن تندمج بوعي الناس يمنحوها قوتها المادية في ظل الأعلام غير حر تتلاعب فيه السلطة تمنح الصحيفة حق النشر سرعان ما تعود إلى تغير قانونها بحسب اتفاقات حزبية تتحكم بها الرؤية الفردية القلقة.

تكريس قيم ثقافة الذاكره : في الوقت الذي تمثل أهداف الأعلام المعرفية في نقل المعلومات والخبرات والأفكار بقصد إيقاظهم وتنوير عقلياتهم يهدف رفع مستوياتهم الفكرية والعقائدية والعملية ، و الهدف المرجو في النهاية تحقيق تكييف لمواقفهم إزاء الحوادث والوقائع الاجتماعية وتحقيق تجاوبهم مع الاتجاهات الجديدة وإكسابهم المهارات المقلوبة ،نلمس الأعلام عندنا غالباً ما يعمل ورث تلك الأهداف عبر تكريس قيم ألذاكره القائمة على الأتباع والخضوع بما تعلنه الدعاية في سردها الرسمي عبر وسائل اتصالها المتنوعة والتي تستخدم احتكارها لحق الكلام في إيجاد أصلا يبرر ما تفكر فيه أو ما تسلكه انه يشكل ارغامات للوعي عبر اعتمادها الموروث في تسويغ سلطتها وعبر خلق نماذج فكرية وقيميه تتغلغل في وعي المواطن لتعمل

على توجية أفكاره وأعادت صياغتها، مخلفتاً تاويلات رسمية للتاريخ والواقع والمستقبل تتفق والسرد الرسمي للسلطة التي يعتمد الأعلام الرسمي المعتمد على ما يسميهم ساتر " مهنيو المعرفة " من اساتذه جامعات ورجال دين الموظفين لدى السلطة يبررون ما تريد و يسبغون علية الشرعية ، حتى يبدو علمي وشرعي في وقت هو خارج هذا كله انه إنتاج تلك ألحبكه التي تمكن خلفها السلطة وغيرها التي توظف في إرغامه وعي المواطن على تقبل أساطير السلطة المعاصرة ألقائمه على تمجيد ألذات الفردي تمثل ألصوره المرغوب بها القائمة على تفخيم ألانا الحاكمة الأمر الذي يقود إلى خفض قيمة الشعب واختياراته وهذه ألحاله جزء من ماضي فكري تم بعثه عبر التمثلات السلطانية وأعادت إنتاجها في شكل جديد إلا انه نمطي

وهذا يمثل انكفاء نحو نوع معين من الماضي استجابة كما يعيشه الحاضر من حالات تشوش وهو على عتبة تحولات كبيرة يشهدها العالم (إنماء قيم اوقيمة معينه إنما هو إنماء ليقيم مسانده لها .. تتساند القيم بأن تلتزم الواحدة بالأخرى بالتشجيع والتداعي والتسويغ ، مما يجعل نظامها متماسكاً ، مترابطاً ولا سيما إن كانت القيم من النوع المستبد والمترتب عليها سلوكاً عنيفا ، مستبداً.

إن هذا الأعلام عبر هذه السياسة إنما تجاوز البعد التنويري للأعلام باعتباره مصدر الحقيقة والتغير إلى تحوله إلى اقرب ما يكون إلى الدعاية التي تستهدف التأثير في النفوس عبر أشاعه أفكار ومعلومات محدده يهدف السيطرة على الفرد الذي يعاني من هيمنة سلطتها إلا منيه ودعايتها الإعلامية والتربويه . في الوقت الذي استثمر الأعلام وظائف الاتصال الترويجية لمفاهيم سياسية معينه فانه اخفق في خلق رأي عام مقتنع بما لدية من تسويغات وهذا يمثل إخفاق للوظيفة الاقناعية التي تهدف من وراء الاتصال إلى إحداث تحولات في وجهات النظر السائدة حول الواقع السياسي المحلي

والعالمي والاقتصادي والفكري وأيضا قاد هذا إلى إخفاق الأعلام من ضمان ألمشاركه الثقافية التي تهدف إلى نقل التراث الثقافي و تحقيق التواصل والتكيف الاجتماعي في الحياة التي يعيشها المواطن العربي بما فيها من تحولات وأخطار داهمه

هذا بفعل غياب العقلانية في الأعلام والسياسة وهيمنة الرؤية اللاتاريخية اللانقدية مما خلف عسرا في الاندماج الذي يعانيه المجتمع أصلا مما أدى خلق شخص خاضع أو مغترب عن الواقع أو متأثر بالأخر تأثر لما لديه يجد فيه بديل من واقع متردي.

<u>اما النتائج التي نخرج بها هنا هي آلاتية:</u>

١.إن الأعلام العربي سجين رغبات الدول التي تحاول تبرير هيمنتها السياسية وتعزيزها

٢.إن الأعلام العربي سجين رؤية موروثة قائمة على العصبية وهي وريثة تراث طويل من الاستبداد السياسي والفكري

٣. هذا الأعلام يخلق نقاط ضعف كثيرة منها

١-انه يفتقد إلى ألدقه والموضوعية والاستقلالية

٢-انه لا يراعي المتلقي وإمكانيته الاقتناع بالرسالة بل يفرض هذا دون اخذ المتلقي بنظر الاعتبار وهذا عائد لاحتكار السلطة الإعلامية من قبل الدول والأعلام عبارة عن أحدا أجهزتها

٣-من قبل المتلقي إلى المحيطات الإذاعية ثم الفضائية وبالتالي تحولت الرسالة الرسمية بلا متلقي مقتنع بها

٤-هناك سياسات أخرى غربية وإقليمية تحاول إن تعبر عن مضامين اقتصادية واجتماعية وثقافية الابيستمولوجية أعلا تقنية وأكثر قدر على اختراق وعي المواطن وإعادة تشكيلية .

نحاول هذا إن تقف عند تلك الفلسفة الإعلامية التي تعتمد منهج ورؤية نحاول تحليلها هنا .

الحل للخروج من المأزق العالمي للعولمة نجده في مقولات أصحاب

حركه العولمة المضادة (العولمة تسبب رعبا للعاملين القدامي فهي تثير مخاوف تقليص العماله لذا يجب الحرص في إستخدام مقولات العولمه المخيفة لقطاع واسع من الناس ، بمعني أنه يمكن إستخدام كلمات مثل السوق المفتوح بديلا عنها.

من الافضل الاكتفاء بعوائد للدولار كالعشرة سنت الاضافية وهي النتيجة الحاليه التي تحصل عليها الولايات المتحدة لكل دولار تستثمره خارج الحدود ، هذا بديلا عن التسبب في أزمات للاقتصاد العالمي.

العمل علي زيادة حجم المؤشرات المشار اليها وبالطرق التي تحترم الاختلافات والحدود هي التي تقود بالضرورة حركه زيادة التكامل العولمي . . تدعيم التدريب التحويلي وبرامج اعادة التدريب علي الوظائف والتوسع فيها ، التأمين الاجتماعي ، وهذه بدورها يمكن أن تؤدي الي زيادة حجم التجارة الخارجية والتاريخ نفسه يثبت ذلك ، وتحسين وزيادة الانتاجية والنمو لكافة الدول تكون السياسة العامه والعالمية وهذه الاهداف تلتقي مع أنصار العولمة ولصالح الشعوب جميعها وكذلك الشركات).

وهذه المقولات قد جاءت من الغرب ذاته وكتب جيما وات الاستاذ بجامعة هارفارد وجاءت للرد علي أكثر منظري العولمه تفاؤلا وانصارا . . ان النواحي الايجابية في العولمة تكون من نصيب الناس الافضل حالا ومستوي معيشي مرتفع ومستوي المنافسة الذي تحتاجه النخب في الدول المتطورة لكي تحس بحيويتها هو مستوي غير محتمل ومدمر في نفس الوقت ويشكل أخطارا جمه علي الدول الاقل تطورا والقسم الكبير من الناس في تلك البلدان المتطورة نفسها.

والحركات المضادة للعولمة لها برامج نوقشت في المنتديات الاجتماعية العالمية وهي ليست حركه احتجاجية فحسب ، بل توجد ضمنها توجهات كثيرة فهناك حركه دولية تكافح من أجل توفير

الخدمات الطبية وعدم السماح باستغلال عمل الاطفال . . وهناك حركه أحتجاجية بحته ترفض الهيمنة وأفقار الشعوب . . بمعني أن مناهضة العوله تتكون من كم كبير من الحركات المختلفة وتمتلك كل من هذه الحركات برنامجها الايجابي الخاص بها وتتشكل حركات مناهضة العوله أساسا من أفراد الطبقة الوسطي للدول المتطورة وهي القوه الرئيسية لحركات مناهضة العولمة ولهذا السبب تزدهر مناهضة العولمة في الدول المتطورة والقسم الثاني في هذه الحركه يتكوم من اليساريين التقليدين وحركات الخضر والمحافظة علي البيئة وكذلك الدول الأقل تطورا حيث أنها في ظل اشتداد المنافسة تفقد فرصتها في البقاء وكذلك مناهضة أمريكا تتحول غالبا لمناهضة العولمة بأشكالها المختلفة مثل المناهضة الإسلامية وبعض البنيات التجارية الخاصة في بعض دول أمريكا اللآتينية وأخيرا بعض جهات التجارة والاعمال والتي لاتتحمل ظروف المنافسة القوية . . ويمكن ذكر أيضا المزارعين الفرنسيين . . وخلف قوي مناهضة العوله تقف كل القوي السياسية والتجارية والاجتماعية والتي تعاني من مشاكل حادة بسبب تطور العولمة علي الطريقة الأمريكية باستثناء الصين التي لم تظهر ذلك حتي الآن وكل من هذه القوي تسعي لأهدافها الخاصة . والمثقفون واليساريون والخضر وغيرهم. ولكل منهم برنامجه الخاص ولكنهم يلتقون جميعا علي أهداف مضاده للعوله بشكلها الجاري الضار بالغالبية العظمي من الناس . . والعوله لايتم تسييرها من قبل مركز موحد وهي ليست حكومة مختفية خلف الكواليس يمكن أن تتخلص منها بقنبلة موقوته . . هذه القوي في الحقيقة هي شئ لايجب الاستهانة بها أو هي بنيان شبكي قوي جدا.

وحركه مناهضة العوله بالقطع ليست عفوية وليست ارتجالية بكل حال لقد شكل أنصار العوله المضادة بنية تحتية قادرة علي حشد الملايين في أماكن مختلفة في العالم ضد أشكال العوله وممارستها مثل

المظاهرات ضد الحرب في العراق واشتراك قوميات مختلفة . . وأفشال قمة سياتل ٢٠٠١ . . ماتزال الامور المتعلقة بالحدود محلها ومازالت لها جدارتها بالاعتبار . . ومنها أمور بلد المنشأ . . هل تعني المستهلكين أين تم تصنيع المنتج وبفرض أن مستوي الجودة والصنع يتم المحافظة عليه وهل يعني شئ بالنسبة له سواء اذا كان المنتج قد تم تصنيعه في ميلان أو ماليزيا . . نعم أنها مازالت تعني شئ هاما . مازالت بلد المنشأ تشكل أهمية للمستهلكين

في حقيقة الامر تتجلي مفاهيم عن الآخر والغير والعولة في المفاهيم الخاصة بالاوت سورسينج (OUT SOURCING) وهذا المفهوم شائع ومرتبط بعمليات البزنس ومجريات العوله بشكل عام والمقصود به نقل أنشطة الاعمال من بلد المنشأ الي بلدان آخري وهنا تنشأ تأثيرات الآخر والغير . . ومن وجهة النظر الخاصه بأيجاد ميزة تنافسية . . قد تلجأ المؤسسات والشركات الي استغلال الأجور المنخفضة للعماله في بعض البلدان ولكن مايزال السؤال لم يجاب عليه بقناعه هل يدعم هذه الميزه التنافسية أم لا . . فالمستهلكين غالبا يرغبون في شراء المنتجات بسعر معقول حتي لو مرتفع في مقابل الجودة والبرستيج والتغير في سلوك نفس هؤلاء المستهلكين يكون بطئ جدا أو غير ذو تأثير كبير حينما يكتشف أن الفرق ليس كبيرا بين جودة المنتج المصنوع في بلد المنشأ وذلك المصنوع خارجها بنفس العلامة التجارية وأن مادفعه كثيرا جدا . . ماتزال كافة المؤسسات وشركات الاعمال الكبري عليها أن تحافظ علي حجم طلب عالي لما تقدمه في بلد المنشأ وليس متوقع لديها أن أي بلد آخري ستعانق منتجاتها في حالة ضعف الطلب عليه في بلد المنشأ . . من المعرفه الشائعه أن المنتجات الاليكترونية اليابانية سعرها عالي لتلك المصنوعة في اليابان وهذا عادي ومتوقع للكافة وذلك لما يعرفه المستهلكين عن المنتجات اليابانية . . ولكن في حاله صناعة نفس الماركه في بلد آخر

في بلد من العالم الثالث مثلا هل يشاع أن المنتج له نفس درجة القبول التي للياباني المنشأ . . والجانب الاخلاقي يمثل عاملا هاما آخر أمام المؤسسات وشركات الاعمال متعدية الجنسيات . . ولايتساوي مع تكلفة اغلاق مصنع في بلد المنشأ.

تقليص العماله يمكن أن يؤدي الي تخفيض تكاليف الأجور بوجه عام علي المدي القصير ولكن خسارة العامل البشري وخسارة المصداقية في لحفاظ علي حقوق البشر العاملين يخلق نوعا من النهاية المأسوية علي المدي الطويل . . ولهذا فان نقل الاعمال في بلد المنشأ وتشرد عدد كبير من العماله في هذه البلدان وهذا لايتعارض مع ايجاد فرص جديدة للتنمية تحافظ علي العنصر البشري وكذلك البحث عن طريق أنتاج بديلة تؤدي الي تخفيض تكاليف الانتاج ولايتعارض كذلك مع أنشاء مصنع جديد في المواقع المناسبة من بلدان العالم ولكن بهدف تدعيم صناعات المنشأ وتخفيض تكاليف الانتاج . . ويؤدي عدم الاعتداد بهذه القواعد الي آثار تربوية علي البشرية علي المدي المتوسط والمدي الطويل . . في تعريف الماركه . . ماهي . . أنها ليست سوي مايراد أن يتخيله الزبون (ITS NTHING) (CUSTOMER BUT ONE IMAGE IN THE MINDSET OF CUSTOMER). وماهو الزبون سوي ذلك من يراد وضع التخيل الخاص بالماركه في عقله تعني ايضا تركيز الفكرة المتخيله عن الماركه في عقل الزبون . . ولحمايتها أو بمعني آخر زيادتها . . أو زيادة قاعدة الزبون يجب التركيز في الافكار الرئيسية أو المتخيلة عن الماركه . . وفي هذه التعريفات البسيطة يكمن الحل . . أي يكمن التنفيذ . ويختلف التنفيذ من مؤسسه أو شركة لآخري . . وبالنسبة للفصل بين عمليات الانتاج . . كل عملية في وقتها الناسب . . عملية المعرفة والتطوير . . عملية التخطيط . . عملية الاستثمار . . حتي استكمال دورة الانتاج . . وعلي أساس القيمة المضافة من نقل أيا من هذه العمليات لخارج بلد

المنشأ وملآئمة المكان المنقول اليه عملية معينة . . ومع استمرار عملية النقل هذه . . ومع خلق نوعا من الرواج للمنتج واكتساب زبائن جدد وخلق نوعا من الرأي حول هذا المنتج . . وهذا مهم ويفيد أثناء عملية نقل تصنيع المنتج . . وعندما يقول الزبون المحلي في البلد المنقول له التصنيع أن هذا المنتج يشابه المنتج الاصلي نكون قد سلكنا الطريق الصحيح . . فالزبون لايهتم كثيرا اذا كانت الشركة تنقل الاعمال خارج المنشأ بهدف تخفيض التكاليف أو لا . . ولكنهم ببساطة يريدون توفيه توقعاتهم ولهذا يجب أن تدفع مؤسسات الاعمال الاجور المناسبة لموظفيها حتي تتقابل مع توقعات زبائنها منهم . . يمكن وصف ذلك بأنها علاقه حب مع زبائنها . . الانتاج في البلدان الآخري خارج بلد المنشأ حيث الانتاج وظروف الانتاج أرخص نسبيا من بلد المنشأ . . واذا كان هذا مرتبطا بالتوسع والتنوع في ماركات الانتاج واعادة تسكين الخبراء في مواقع الانتاج خارج بلد المنشأ ومكافأتهم علي ذلك بحيث ينعكس ذلك علي الانتاج وجودته في البلدان المنقول لها عمليات التصنيع . . فهذا الوضع ينتج عنه جودة مستوي المنتج خارج بلدان المنشأ بالاضافة الي أن الموظفين بدلا من الاستغناء عنهم يعاد توظيفهم مع توسيع عمليات الانتاج وبهذه الطريقة يعاد أضافة قيمة لكافة الاطراف . . أصحاب المصلحه ، الموظفين ، الزبائن ، المجتمع البشري ككل . . معظم الشركات في هذه الايام تحقق جزء كبير من المبيعات والارباح خارج البلد الاصلي للمنتج . . الانتاج يحتاج للذهاب حيث توجد الاسواق وليس للاماكن الارخص في ظروف أنتاجها ، . . الهوية مصحوبة دائما بمفاتيح النجاح للشركات . . وليس محو الهوية وهذه مسألة محورية في فهم الجودة والابداع اللذان تعتمد عليها شركات الاعمال . . الشركات يمكن أن تظل تتصف ببلد المنشأ بالحفاظ علي قلبها بهويته الاصلية ونقل الوظائف للخارج . . وللنجاح عالميا ميزة كبري في تنمية

الصناعه داخل بلد المنشأ لاتقليصها . . هذا اذا تم ادارة عملية نقل الاعمال للخارج (الأوت سورسينج) بطريقة سليمة وادارة طرق الاتصال بشأنها مع المجتمع العالمي . . يجب أن لايقتل الأوت سورسينج الهوية . . في ماليزيا علي سبيل المثال . . يمتلك منتج السيارات PROTON لشركة BERHAD . . يسعي لعمل شراكة استراتيجية مع العملاق الالماني فولكس فاجن ولكن لماذا ؟ . . ليحافظ علي شركة PROTON . . ومن المؤكد أنه في المستقبل لن تمحي أسم PROTON . . سيقول الناس أن PROTON مع فولكس فاجن تكنولوجي . . ولكنهم في نفس الوقت سيقولون أن السيارة ماليزية وليست سيارة أجنبية من الممكن القول أيضا أنهم يستخدمون خبراء أجانب ولكنها ستظل ماركه محلية لماليزيا . . هناك مسأله آخري توضح جانب آخر من عملية الأوت سورسينج . . تبدأ بالحكاية التاليه . . أن شخصا ما من أحدي البلاد وليكن الهند مثلا . . ذهب للولايات المتحدة الامريكية ورأي أن يشتري عدد من ال – تي – شيرت له ولاسرته من الماركه الشهيرة فان – هاوزن . . ورأي أنها جيدة جدا تختلف عما يتم صنعه في الهند ويباع هناك تحت نفس الاسم والماركه . . وكانت المفاجأة عندما رجع للهند وفتحها لتوزيعها علي أفراد عائلته أن وجدها مصنوعه أما في الهند أو بنجلاديش أو ترينداد وتوباجو . . ولكن يأتي هنا السؤال الهام التالي . . ماالذي جعل هذه المنتجات المباعه في الولايات المتحدة والمصنوعة في بلد مثل الهند والصين مثلا تختلف عما يطرح من الماركات العالمية في هذه البلاد . . ونحن أمام التحليل التالي . . الولايات المتحدة وبريطانيا هما بلدان متقدمة ومستويات المعيشة فيها بالطبع أفضل كثيرا من الهند والصين وماليزيا . . كيف لهذه البلدان هذا المستوي المعيشي الارقي . . فالبنية الاساسية أفضل سواء من ناحية الخدمات الحكومية والخدمات العامه . . وكيف استطاعت هذه الحكومات

تقديم خدمات أفضل وتحقيق بنية أساسية أفضل ومرافق أفضل ، . .
علاوه علي أن هذه مسألة تاريخية منذ أيام الاستعمار أتاحت لهذه البلدان نزف خبرات المستعمرات واعدام قدرة البلدان الفقيرة والنامية وبلدان العالم الثالث علي النمو السليم . . استطاعت هذه البلدان تحقيق مايسمي بالتراكم الاولي الذي تمكنت فيه من كسر حلقه النظم الاقطاعية والانطلاق للمجتمع الصناعي ثم مجتمع المعلومات ثم مجتمع المعرفة كلما أدي التراكم في قدرات وأمكانيات هذه المجتمعات لدرجة التحول الكيفي للدرجة الاجتماعية الارقي . . هذا من جانب وجانب رئيسي بالطبع . . وهناك جانب آخر . . هذا الجانب هو ماتجمعه تلك الحكومات من ضرائب وماتقوم به من تخفيض الانفاق الحكومي لتجنب التضخم . . وهذه العوامل قادت هذه البلدان للمستوي المعيشي المرتفع وهذا بدوره أدي الي أرتفاع تكاليف الانتاج.

وعلي الجانب الآخر هناك بلدان مثل الهند في أنتاج الملابس واليابان في أنتاج السيارات . . أنها تنتج هذه المنتجات بسعر أرخص وبمستوي جوده مرتفع . . ولكن لماذا ؟ . . لان تكاليف الانتاج أرخص . . لماذا ؟ ؟ ؟ لان مستوي معيشة الناس منخفضة . . أنها دائرة الشر بعينها . . اذا كنت تريد أن تظل المنافسة يجب أن تنتج وتحافظ علي مستوي جيد وبسعر منخفض واذا لم تستطع فأنك خارج المنافسة . . قد يكون الاوت سورسينج علي مستوي الميكرو ولكن لعدد كبير من المنتجات ولكن له التأثير التالي . . قد يشعر أصحاب المصلحه أنه أكثر جدوي منـالاوت سورسينج ، . . قد يفقد الموردين بعض الاعمال نتيجة الطلبيات الاقل ، . . تشعر الحكومات بأنها تفقد كثيرا من دخل الضرائب والضغط من السياسيين من فقد الوظائف وينجم عن ذلك تخلي الحكومات عن الامان الاجتماعي وبعض الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحه ، . . يشعر الموظفون بعدم الامان نتيجة فقد الاعمال والوظائف ويتأزم الوضع الاجتماعي ، . .

مستوي الجودة ، خبراء التكنولوجيا ، لايشعرون بأنها ليست كما كانت قبلا ويزداد توترهم أجتماعيا . . وقد لايرتاحون لمواقع العمل الجديدة المصدر اليها الاعمال في بلدان غير بلد المنشأ . . ماذا لو قامت مؤسسات ووكالات تصدير الاعمال ببعض العمليات القذرة والغير ممكن تتبعها ١٠٠٪ . . ماذا لو شعر الموظفين المعارين للخارج بفقد الكنترول ، . . الزبائن الاكثر ولاء لماركه معينة منتجه في بلد المنشأ . . فالمنتجات الاليكترونية مثلا المنتجة في اليابان و الولايات المتحدة و أوروبا هناك أنطباع لدي المستهلكين بجودة مستوي الانتاج بالمقارنة لتلك المنتجة في كوريا ، الصين بالرغم من كونها نفس الماركة ، فالحاسبات المنتجة في الولايات المتحدة يدركها المستهلكين أنها بالطبع أفضل من المنتجة في الصين ، الحرير وجلد النمر من الهند بالطبع الانطباعات عنه لدي المستهلكين أنه أفضل من المنتج في أي بلد أسيوي آخر والجاكت الكشمير من الهند . . أفضل بكثير جدا من المنتج في أوربا . . وهذه الانطباعات لها تأثير ضخم علي حجم المبيعات ، وفي المقابل هناك بعض الماركات يمكن قبولها في أي مكان في العالم أيا كان بلد الإنتاج مثل الكوكاكولا ، البيبسي ، نستله كافيه ، برينجلز وافر ، برجر ماكدونالز ، بيتزا دومينوس .

اعتادت الكثير من الشركات تضخيم جاذبية الأسواق الخارجية . . وهذا يؤدي إلى أخطاء تكلف كثيرا . . وهناك العديد من الأمثلة علي ذلك . . في ١٩٩١ بدأت شركة ستار – تي – في . . عملها وكانت خطتها المباشرة تستهدف ٥٪ من قمة الهرم الاقتصادي الآسيوي وتلك الطبقة الأرستقراطية الجديدة ولم يكن الهدف هو المشاهدة من هؤلاء ولكن الهدف هو سوق الإعلانات . . وكانت الإنجليزية هي اللغة الثانية لهؤلاء المستهدفين . . وبالتالي علي الشركة إنتاج برامج باللغة الإنجليزية والأرخص في تكلفة الإنتاج بالمقارنة للاستثمار في برامج باللغات المحلية . . وباستخدام

الستالايت يمكن إرسال الموجه لبيوت هؤلاء الناس وبذلك يمكن التغلب علي المسافة والحدود الطبيعية والتي شكلا قيدا علي الإذاعة التقليدية لغزو الأسواق الآسيوية البعيدة . . وكانت هذه الخطة محل إعجاب روبرت مردوخ صاحب شركة فوكس للقرن العشرين والتي يمكن أن تتيح له غزو الأسواق الآسيوية بمكتبة أفلام فوكس للقرن العشرين وكذلك الوكالات الأخبارية ، واشتروا شركة ستار . تي . في بمبلغ ٨٢٥ مليون دولار مابين ١٩٩٥ — ١٩٩٣ . . فماذا كانت النتيجة . . لم تبلغ النتيجة ماتوقعه مردوح . . ففي ٣٠ يونيو ١٩٩٩ صدر تقرير يعلن خسارة ١٤١ مليون دولار لشركة ستار . تي . في واستحقاقات ضريبية بلغت ١١١ مليون دولار (راجع كتاب بروفيسور يانكي جيماوات DISTANCE STILL MATTERS) وجاءت الخسائر في الفترة ١٩٩٩ – ١٩٩٦ حوالي ٥٠٠ مليون دولار وهذه لاتشمل الخسائر من الشركة المشتركة مع فونكس . تي . في (PHOENIXTV) في الصين وهذه الحاله مثال صارخ للازمه للتمدد خارج بلدان المنشأ بدون الاعتبارات السابق الاشارة اليها في هذا المقال . . مثل شركة ستار العديد من الشركات التي تضخم وتزيد من تقدير جاذبية الاسواق الخارجية . وهناك العديد من الوسائل التحليلية أهمها (CPA) (COUNTARY PROTFOLIO ANALYSIS) ويستخدم هذا التكنيك لانخاذ قرار بشأن أين يمكن للشركة أن تنافس ، بالتركيز علي GDP (الناتج القومي الاجمالي) ، مستويات صحه المستهلكين في هذا السوق ، الطبيعة الاستهلاكية للناس في هذا السوق ، وبناء علي ذلك تقدر حجم المبيعات في هذا السوق ولكن هذه الطريقة تتجاهل التكاليف والمخاطر للاستثمار في الاعمال الخارجية في الاسواق الجديدة ، . . معظم هذه التكاليف والمخاطر تنتج من القيود والمواقع التي تخلقها المسافه . . وبالمسافة لايفهم منها الحدود الجغرافية ولكن المسافه تعني ايضا الثقافة ، النظم والسياسات في هذه

البلد وحجم الناتج القومي الاجمالي مايزال عامل هام فالزيادة ١٪ في هذين العاملين تؤدي الي زيادة في حجم التجارة مابين ٠,٧ - ٠,٨ ٪ . . وتثبيت العوامل الآخري الخاصة بالمسافه بالمعني المشار اليه أنها تؤثر وربما أكثر من العامل السبق . . حجم التجارة الممكن حدوثها بين بلدان تبعد عن بعضها ٥٠٠٠ ميل لاتزيد عن ٢٠٪ من حجم التجارة المتوقع حدوثها بين بلدان تبعد عن بعضها ١٠٠٠ ميل . . وبالنسبة للعامل الثقافي والنظم السياسية فأنها تفرز تأثيرا أكبر . . دعنا نقول أن شركة ما يمكنها تحقيق تجارة مع أحدي بلدان المستعمرات القديمة أي التي يوجد معها أو كان يوجد معها علاقة أو رابطه ما أو هناك ظروف متشابهه ما حجم التجارة في هذه الحاله يماثل عشرة أضعاف حجم التجارة مع بلدان لم توجد معها أي نوع من الروابط فالعمله الموحدة مثلا تزيد التجارة بنسبة ٣٤٠ ٪ ، والعضوية المشتركة لاحدي أشكال أو تنظيمات تجارية ولو إقليمية تزيد التجارة بنسبة ٣٣٠٪ . . لقد بذل الكثير لإعدام المسافة في السنوات الأخيرة . ولقد ساهمت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالكثير في هذا المجال ولكن عندما يتم تطبيق هذه المقولة علي عالم البزنس والأعمال فهو ليس بالفرض الصحيح فقط بل هو خطر محدق لحد كبير فالمسافة مازالت موجودة وعلي الشركات وبدقة شديدة إعادة الاعتبار لها وخصوصا عندما تقرر التوسع عالميا وهذه الطريقة المتبعة في التحليل مثل COUNTARY PORTFOLIO ANALYSIS يجب أن يعاد صياغتها بحيث تأخذ في اعتبارها أبعاد أخرى لا تأخذها في اعتبارها مثلما أشير لها بالسابق قبل التنبؤ بإمكانية الدخول في الأسواق الخارجية فالمسافة الجغرافية تؤثر في تكاليف الانتقال والاتصالات ولذلك فانه لمن الأفضل أن تفكر الشركات في الإنتاج الثقيل والضخم والذي يتطلب درجة عاليه من التنسيق في أوساط موظفين وعمال منتشرين وأنشطة عديدة ومتنوعة وهذا خلافا لما

هو سائد في تصدير الإنتاج والخدمات ذات العائد السريع والسلع الاستهلاكية . . في حين تؤدي المسافات أو التباعد الثقافي تؤثر في أفضليات السلع الاستهلاكية والإنتاج الإعلامي ولكن هذا التباعد الثقافي لايؤثر مثلا في صناعات الأسمنت أو الصلب .

غالبا مايتحول الحلم الاستراتيجي الي حلم مفزع اذا مابدأت الشركات بالانشغال بأعادة للهيكله مكلفه ومن غير المكن تتبعها . . أنه لمن الافضل ولحد بعيد أختيار تصميم يعمل بمعقولية ثم تطوير نظام استراتيجي يتوافق ويتواءم مابين الاستراتيجية والهيكل . . وقد شاهدنا في التاريخ الحديث الكثير من الامثلة من المؤسسات التي حاولت أضافة القيمة بالتوفيق مابين هيكلها واستراتيجيتها .. لقد أخذت المؤسسات منذ بدأت الانتاجية الضخمة (MASS PRODUCTION) ومنذ القرن التاسع عشر . . بتركيز المهام الرئيسية مثل التشغيل ، المبيعات ، التمويل . . وبعد عدة عقود وعندما بدأ الانتاج يتوزع علي عدة أقاليم بدء يبزغ نموذج آخر تنافسي . . بدأت شركات ضخمة مثل جنرال موتورز وديوبونت أنشاء وحدات اعمال استراتيجية مبنية علي الاسواق الجغرافية أو علي منتج معين وحدث بعد ذلك أن ثبت أن هذين النموذجين / المركزي والغير مركزي المبني علي المنتج أو علي الاقليم أنهم أستمروا لفترة طويلة تقترب من ٥٠ عاما ولكن عندما حدث أن المنافسة أصبحت أكثر شراسة ووحشية في الربع الأخير من القرن العشرين ظهرت مشاكل متعددة للنموذجين وأصبحت الشركات تبحث عن موديل (نموذج) جديد حتي لاتحجب القيمة عن مؤسساتها . . وتبنت كثيرا من الشركات العملاقة نوعا من الهيكلة المصفوفية (MAERIX ARRANGEMENT) باعتقاد أمكانية الحفاظ علي المهام المركزية مع المرونة في خطوط الانتاج الاقليمية كوحدات اعمال استراتيجية ولكن الهيكل المصفوفي من الصعب ادارته فالمديرين من العاملين تحت

مظلة هذا الترتيب الصفوفي يخضعون لاثنين من الرؤساء مما قد يقود لنوعا من التعقيد والتأخير . . وجاء عام ١٩٩٠ مع نموذج جديد وفيه تدور اعمال المؤسسة حول عملياتها المختلفة بدلا من الدوران التقليدي في فلك المنتج أو الاقليم ولكن ماتزال هناك مشكلة معقدة من تعدد وحدات العمليات والتنسيق فيما بين أنشطتها . . ومؤخرا بدأنا نسمع عن (NETWORKED ORGANIZATIONS & VIRTUAL) أي المؤسسات الفرضية المتشابكة والتي تعمل عبر الحدود التقليدية أو الـ (VELCRO ORGANI ZATION) ومعناها المؤسسة المتلاحمة . . بمعني الشركة القادرة علي الفعل والاستجاية للفرص المتغيرة بأعادة ترتيب أجزائها . . لقد أدي الشكل الجديد للمنافسة الحالية الي دفع البحث المستمر عن شكل جديد للمؤسسات والميزة المحورية الان أصبحت لاتأتي من اداره الاصول الطبيعية والمادية ولكن تأتي من قدرة الشركات علي التعامل مع الاصول الغير ملموسه أو الاصول المعنوية مثل المعرفة ، البحوث والتطوير ، أمكانيات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات . . وتوجيها لخدمة أحتياجات عملائها . ولكن أي الانظمة نحتاجها . . في الواقع نظام الاداره هو مجموعة القواعد والممارسات المستخدمة لعمل نوع الكنترول المناسب لاي مؤسسة ويشمل العمليات وتخطيط الاستراتيجية ، والتشغيل ، عمل الميزانية لرأس المال والتشغيل ، لقياس ومكافأة الاداء ، لادارة الاتصالات واعداد تقارير تقدم اعمال الشركة ، ومن المؤسف القول أن معظم الشركات قد ركزت كليا علي النظام المالي أي الميزانية للعمليات والممارسات المختلفة وبعدها عندما أدخلت الشركات أنظمة الجودة الشاملة والتي مكنت الشركات فقط من التركيز علي تحسين المنتج . . وهذا يعني أنه مايزال نظام الادارة يعني أنه في أطار المرحله التكتيكية وليس الاسترات.

ليس صحيحا أن الأفراد يمتلكون "حرية طبيعية" في فعالياتهم

الاقتصادية. لا يوجد" عقد" يمنح حقوقا دائمة للذين يملكون أو للذين يستحوذون. ليس العالم محكوما من الأعلى بحيث يوجد دائما انسجام بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع. وليست إدارة العالم هنا في الأسفل تحقق عمليا هذا الانسجام. ليس استنتاجا صحيحا من مبادئ الاقتصاد أن المصلحة الشخصية المتنورة تصب دائما في خانة المصلحة العامة. كما أنه ليس صحيحا أن المصلحة الشخصية هي بعامة متنورة. فعندما يتصرف الأفراد بصورة مستقلة لكي يحققوا أهدافهم، فهم في أغلب الأحوال إما جاهلون جدا أو ضعفاء جدا ليحققوا حتى هذه. لا تظهر التجربة أن الأفراد عندما يشكلون وحدة اجتماعية هم دائما أقل بصيرة منهم عندما يتصرفون بصورة منفردة.. لذلك لا يمكن أن نقرر استنادا إلى أرضية تجريدية، بل يجب أن نقرر استنادا إلى المزايا التفصيلية.. ما يجب أن تأخذ الدولة على عاتقها توجيهه مسترشدة بحكمة المجتمع وما يجب أن تتركه وبأقل تدخل ممكن للجهد الفردي."

جون ماينرد كينز

مقدمة

الهدف الأول لهذه الدراسة هو المناقشة باختصار لظاهرة العولمة التي يجري كثيرا الحديث عنها. وهذا ضروري للإجابة عن السؤال: هل العولمة قدر كاسح لا مفر منه، وإنها تلغي لدرجة كبيرة السيادة الوطنية أو القومية، وأنه لا بديل عن قبول سياساتها ونتائجها في الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية. فإذا كان الأمر كذلك فلا معنى حينئذ من الإجابة عن السؤال: ما العمل؟ أم أن العولمة الحالية بالصيغة المذكورة أعلاه أمر مبالغ فيه جدا سواء من حيث درجة الشمول أو من حيث تأثيرها على السيادة القومية، وتاليا فإنه ما تزال أمام الدولة أو مجموعة من الدول مجالات كبيرة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وثقافية تعتبر مرغوبة. ومن الواضح أن

الهدف الأول من هذه الدراسة ضروري كتمهيد لمناقشة هدفها الثاني، وهو: ما هي مجالات العمل المتاحة أمام الوطن العربي تجاه العولمة؟ وستركز هذه المقالة على الناحية الاقتصادية وبدرجة أقل على الناحية السياسية لما يسمى العولمة.

أولا : العولمة

يمكن تعريف العولمة بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات، وهذا المفهوم للعولمة يختلف عن مفهوم الاقتصاد الدولي. فهذا الأخير- كما يتضح من التسمية- يركز على علاقات اقتصادية بين دول ذات سيادة. وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جدا في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدولة دور كبير في إدارتها وفي إدارة اقتصادها.

فبينما تشكل الدولة العنصر الأساسي في مفهوم الاقتصاد الدولي، تشكل الشركات الرأسمالية متخطية القوميات العنصر الأساسي في مفهوم العولمة.

وهذه الشركات ضخمة بحيث إن قيمة المبيعات السنوية لإحداها تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول متوسطة الحجم. ويرى البعض أنه نظرا لحجم استثماراتها المباشرة وغير المباشرة في الكثير من دول العالم، فإنها قادرة على الحد من سيادة هذه الدول. فإذا رغبت دول ما في اتباع سياسيات معينة تؤثر سلبيا على أرباح أحد فروع هذه الشركات، قامت الشركة الأم بإغلاق الفرع، و(نقلته) إلى مكان آخر. وهذا بحد ذاته يشكل رادعا للدولة المضيفة عن اتباع

سياسة تجاه الشركة تعتبرها الأخيرة غير مناسبة، وتاليا يحد من سيادة الدولة. كما تقوم الشركات المالية عابرة القارات، كالمصارف، وبيوتات المال الأخرى، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد مثلا والتي توجد بها استثمارات غير مباشرة أو توظيفات في العديد من البلدان، بدور الشرطي الذي يؤمن التزام الدول المضيفة لهذه الاستثمارات غير المباشرة بمعايير أداء معينة في سياساتها الاقتصادية.

فإذا لم تلتزم الدولة المضيفة بهذه المعايير نزحت الاستثمارات غير المباشرة والتوظيفات الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار عملات وأسعار أسهم وسندات الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات وانخفاض احتياطات مصرفها المركزي من العملات الأجنبية وحدوث إفلاسات مالية عديدة فيها، مما يضطرها إلى الاستقراض من صندوق النقد الدولي. وهذا ما حدث في أزمة المكسيك في نهاية ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥، وفي الأزمات المالية التي عانت منها بعض بلدان جنوب شرق آسيا منذ صيف١٩٩٧ ، كماليزيا، وأندونيسيا، وتايلاند، وتايوان، وكوريا الجنوبية. فالبديل عن دور الأسواق المالية كشرطي بالنسبة للدول المضيفة للاستثمارات غير المباشرة قيام صندوق النقد الدولي بهذا الدور، مما يؤدي إلى تزايد مديونيتها لهذا الأخير، وتاليا تخليها له عن جزء كبير من سيادتها.

إن ما هو قائم حاليا في الاقتصاد الرأسمالي العالمي يمثل مرحلة من مراحل تطوره، وقد يكون من الممكن تسمية هذه المرحلة بـ"العولمة" كما هي محددة أعلاه، أو اقتصادا دوليا أكثر تكاملا واندماجا وسأحاول الإجابة عن ذلك لاحقا.

من المعلوم أن النظام الرأسمالي المدفوع بحافز تعظيم الأرباح الخاصة يهدف إلى التوسع، وذلك عبر استثمار أرباحه وعبر استقراضه من أسواق الرساميل. فإذا لم يتوسع يتعرض للركود والكساد المتمثل في أزمات دورية.

والأمثلة التاريخية على هذه الأزمات كثيرة ومعروفة. كما يؤدي التوسع-وكما ذكر كارل ماركس- إلى ظهور المنشآت الاقتصادية الكبرى عبر تركز وتمركز رأس المال. ومن أهم آليات تحقيق ذلك عمليات الدمج بين المنشآت الكبرى واستيلاء منشأة كبرى على منشأة أخرى. كما أنه في عملية توسع يراكم فوائض مالية لا تجد مجالات مربحة في استثمارات حقيقية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتجارة، بل تجد هذه الفوائض مجالاتها المربحة في المضاربة ضمن إطار الدولة الواحدة، كما أن هذه الفوائض تضغط لتأمين حرية انتقالها من دولة إلى أخرى عبر إزالة القيود على حركة الرساميل. ومن الواضح أن أهم سمة للنظام الرأسمالي العالمي الراهن هو ما يسمى بـ"العولمة "المالية.

العرب والعولمة

وتقوم الدولة الرأسمالية المهيمنة أو الدول الرأسمالية المهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي بالعمل على تأمين سلامة نظامها وتاليا توسعه، وذلك عبر تحقيق حرية التجارة الخارجية أو درجة كبيرة من هذه الحرية وحرية انتقال الرساميل.

فما بين عامي ١٨٤٠ و ١٩١٤ فرضت بريطانيا الدولة المهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي والأكثر تقدما آنذاك في حقل التنمية الصناعية حرية التجارة وحرية انتقال الرساميل على الأقطار التي استعمرتها وعلى دول وقعت تحت سيطرتها كالامبراطورية العثمانية. كما شنت مثلا حربا على الصين في عامي ١٨٤٠ و ١٨٤٢ لإجبارها على استيراد الأفيون. وقد طبقت نظاما نقديا دوليا يسهل ويمول حرية التجارة والاستثمارات وهو قاعدة صرف الاسترليني بالذهب.

لقد نجم عن ذلك كله توزيع في العمل الدولي لغير صالح بلدان العالم الثالث المتقدمة آنذاك والخاضعة للاستعمار، إذ تم القضاء على تنمية صناعية واعدة في الصين والهند والامبراطورية العثمانية.

وبعد الحرب العالمية الثانية عملت أمريكا (والتي لم تطبق حرية

التجارة على نفسها بالدرجة ذاتها التي طبقتها بريطانيا ما بين عامي ١٨٤٠ و ١٩١٤)على تطبيق درجة عالية من حرية التجارة المتعددة الأطراف وعلى إلغاء التكتلات التجارية والنقدية التي نشأت في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية (وأهمها نظام التفضيلات الامبريالية وكتلة الاسترلين). كما مارست دورا أساسيا في إقامة نظام نقدي رأسمالي دولي مستند إلى قاعدة صرف الدولار بالذهب تمثل في نظام بريتون وودز المتضمن إنشاء صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي.

ولكن أوروبا الغربية التي خرجت مدمرة من الحرب العالمية الثانية لم تطبق درجة عالية من حرية التجارة مع منطقة الدولار واستمرت في فرض قيود على المدفوعات الجارية بالدولار. كما مولت التجارة بين دولها ضمن إطار اتحاد المدفوعات الأوروبي. وفي أواخر عام ١٩٥٨ بدأت أوروبا الغربية بإزالة القيود على المدفوعات الجارية بالدولار، وقبلت في أوائل الستينيات رسميا المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي. أما الغالبية العظمى لدول العالم الثالث، باستثناء بعض دول أمريكا اللاتينية، فاستمرت في تطبيق القيود على المدفوعات الجارية بالعملات القابلة للتحويل، واستمرت تلجأ إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تسمح بأسعار الصرف المتعددة وتسمح بوضع قيود على المدفوعات الخارجية الجارية بالعملات القابلة للتحويل دون تحديد موعد زمني لإزالتها. وبطبيعة الحال لجأت هذه الدول إلى وسائل أخرى في حقل الحماية فيما يتعلق بالاستيراد نتيجة انتعاش الاقتصاد الأوروبي منذ نهاية الخمسينيات، ونتيجة إزالته القيود النقدية على المدفوعات الجارية بالدولار زادت التجارة الدولية بنسبة أكبر من زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وهذا هو السبب الأساسي الذي يظهر أنه ما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٣ زاد حجم التجارة الدولية كنسبة وسطية سنوية بمقدار (٤،٩) بالمائة، بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار (٣،٥) بالمائة. وما

بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٤ تعرض العالم الرأسمالي المتقدم لمرحلة من الركود الاقتصادي، فانخفضت نسبة النمو الاقتصادي ونسبة نمو حجم التجارة الدولية، إذ بلغت النسبة الوسطية السنوية (٢، ١ (بالمائة و(٣، ٦) بالمائة على التوالي.

ولكن منذ منتصف الثمانينيات برزت ظاهرة جديدة في الاقتصاد الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهي التزايد الكبير في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فخلال فترة عشرة الأعوام (١٩٧٥ إلى ١٩٨٥) زادت الصادرات الدولية بالأسعار الجارية وزاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة متقاربة بلغت خلال الفترة المذكورة بمجملها ما ينوف عن (٢٠٠) بالمائة. ولكن منذ عام ١٩٨٥ بدأت نسبة نمو الأخيرة تفوق بكثير نسبة نمو الصادرات. فما بين عام ١٩٨٣ و ١٩٩٠ زادت التجارة الدولية بنسبة وسطية سنوية قدرها (٩)بالمائة، بينما زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة(٣٤) بالمائة. كما زاد تدفق صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية ما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٦ بنسبة سنوية وسطية مقدارها حوالي (٥٠) بالمائة.

<u>ومن أهم أسباب التزايد الكبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يأتي:</u>

– انتشار إزالة القيود على حركة الرساميل وإزالة الضوابط الأخرى المفروضة عليها في الدول الرأسمالية المتقدمة وفي عدد من الدول النامية في أمريكا اللاتينية وفي جنوب شرق آسيا.

– قيام عدد كبير من الدول النامية منذ أوائل الثمانينيات وقيام دول الكتلة الاشتراكية السابقة في الاتحاد السوفياتي وشرق أوروبا خلال ما انقضى من عقد التسعينيات بإزالة القيود النقدية على المدفوعات الخارجية الجارية، إذ بلغ عدد هذه الدول حتى نهاية عام ١٩٩٦ حوالي تسعين دولة. فمثلا أزالت أكبر دولتين ناميتين، الصين

والهند، هذه القيود (أي قبلت المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي) بتاريخ ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، و٣٠آب/ أغسطس ١٩٩٤ على التوالي. فإزالة القيود المذكورة ساهمت في تحسين نسبة التجارة الدولية، وتاليا شجعت على نمو الاستثمارات المباشرة.

– تبني عدد من الدول الرأسمالية المتقدمة بدءا من أوائل الثمانينات لما يسمى الخصخصة. كما تبنى العديد من بلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية سابقا في الاتحاد السوفيتي السابق وفي بلدان أوروبا الشرقية برامج في هذا المجال تحت ضغط الدول الرأسمالية المتقدمة، وبخاصة أمريكا والمؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها، وأصبحت هذه الضغوط أكثر فعالية نتيجة انهيار الكتلة الاشتراكية المذكورة. وساهمت هذه العملية في فتح مجالات جديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر شرائها ما هو معروض للبيع من منشآت، وسنتعرض لاحقا للتساؤل عما إذا كان هذا النوع من الاستثمارات يشكل استثمارا حقيقيا حسب المفهوم الاقتصادي.

ولكن الظاهرة الأهم والأخطر بكثير من تزايد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تفاقم المضاربات المالية بالعملات القابلة للتحويل، وبالاستثمارات غير المباشرة، وبوسائل الدين الأخرى المقومة بعملات قابلة للتحويل .ولإعطاء فكرة عن ذلك يمكن أن نذكر حجم المتاجرة بالعملات القابلة للتحويل، إذ بلغ الحجم الوسطي اليومي عام ١٩٨٦ (١٨٨) مليار دولار أمريكي، أو ما نسبته (٤،٧) بالمائة لقيمة الصادرات السنوية العالمية من سلع وخدمات في ذلك العام.

لقد ارتفع هذا الحجم اليومي إلى حوالي (١٢٠٠) مليار دولار عام ١٩٩٥، أو ما نسبته (٢،١٩) بالمائة من قيمة الصادرات السنوية العالمية في ذلك العام الأخير(٦). باختصار بلغ الحجم السنوي للمتاجرة بالعملات القابلة للتحويل عام ١٩٩٥ حوالي(٧٣) مرة حجم الصادرات الدولية من سلح وخدمات في ذاك العام.

ومما لا ريب فيه أن التقدم التقاني الكبير الذي شهده العالم في حقل الاتصالات ونقل المعلومات قد ساهم في تحقيق التزايد الهائل في المضاربات بالعملات القابلة للتحويل وفي الأسهم والسندات ووسائل الدين الأخرى المقومة بهذه العملات.

ولكن هناك حقيقتين يتعين تأكيدهما: الأولى هي أنه ليس لهذا الحجم الهائل من لمضاربات إلا علاقة واهية جدا بعملية الإنتاج والتجارة على الصعيد العالمي. والثانية هي أنه لم يكن من الممكن لهذا الحجم الهائل من المضاربات أو المتاجرة غير المنتجة أن يتحقق لولا سماح الحكومات في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وفي بلدان نامية في أمريكا اللاتينية، وفي بعض بلدان جنوب شرق آسيا، بحرية تحويل عملاتها الوطنية على حساب الرساميل لموازين مدفوعاتها.

ثانيا: هل تلاشت سيادة الدولة؟

لا أظن ذلك لأسباب عديدة من أهمها:

١- ما تزال الدولة تقوم بدوركبيرفي الاقتصادات القومية عدا أدوارها الأخرى في مختلف مجالات الحياة. ويكفي أن نذكر كمؤشر فقط على دورها في المجال الاقتصادي بأنه خلال عام ١٩٩٥ أنفقت الدولة في أمريكا(٣٣) بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي، وفي ألمانيا(٤٩) بالمائة، وفي السويد(٦٨) بالمائة. كما أن حجم الدولة في الكثير من دول العالم يتراوح بين النسب المذكورة أعلاه أو نسب اقل أو أكثر. فدور الدولة والقطاعات التابعة لها في الأقطار العربية النقطية مثلا أكبر منه بكثير من دورها في الأقطار العربية غير النفطية نظرا للدور الكبير النسبي الذي يمثله النفط في اقتصادات الأقطار الأولى، ونظرا لأنها تملك هذا القطاع.

فإنفاق الدولة يؤدي إلى سيطرتها على جزء كبير من موارد المجتمع وإلى توجيه هذا الجزء لتحقيق الأهداف التي ترغب فيها. كما يؤثر -ضمن عوامل أخرى- على وضع ميزان مدفوعاتها على

الحساب الجاري ويعكس هذا الوضع لدرجة كبيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية منها وإليها، فضلا عما سبق عندما تتعرض منشآت القطاع الخاص للأزمات، فإن الدولة تلجأ لمساعدتها على حل أزماتها. والأمثلة التاريخية على ذلك كثيرة ومعروفة. فعلى سبيل المثال يكفي أن نذكر أن من أهم أسباب إنشاء المصارف المركزية في العالم هو تزويد القطاع الخاص المصرفي بالسيولة اللازمة عند تعرضه لأزمة سيولة. فخلال أزمة البورصات العالمية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ تدخل المصرف المركزي الأمريكي بفعالية للحيلولة دون انهيار النظام المصرفي الأمريكي.

وخلال الأيام الأخيرة من شهر تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٧، أعلنت وزارة المالية اليابانية والمصرف المركزي الياباني عن دعمهما للمنشآت المالية المنهارة لتمكينها من تسديد التزاماتها المحلية والأجنبية. فأين هو إذن الانحسار أو التلاشي في دور الدولة؟ ولعل من الصحيح القول بأنه خلال الفترة بين عامي ١٨٤٠ و ١٩١٤ كانت درجة الانحسار في دور الدولة أكبر بكثير لأنه لم تكن هناك سيادة لأقطار العالم الخاضعة للاستعمار.

٢- إن ما يسمى "العولمة" الحالية حسب التعريف المحدد أعلاه مبالغ فيها ودرجة شموليتها محدودة جدا.

-إن الغالبية الكبرى للشركات الدولية ليست شركات عولمة حقيقية.

أغلب القيمة المضافة حوالي(٧٠) إلى(٧٥) بالمائة من إنتاجها العالمي يتم في موطنها الأصلي. كما أن أغلب أصولها الثابتة موجودة في الوطن الأم، وأغلب مبيعاتها أو جزء كبير منها في الوطن الأم. فهذه الشركات متجذرة في الوطن الأم وتحتاج إلى الدولة في مجالات عديدة: فالدولة الأمريكية مثلا وعلى أعلى المستويات تتدخل لتسويق إنتاج شركات السلاح لديها. نتيجة لكل ما سبق ليس لدى الدولة القومية

أية مشكلة في ممارسة سلطتها على الشركات المذكورة. وفي حال عدم قيامها بذلك، فإن السبب ليس ضعف الدولة القومية وإنما نتيجة خيارات سياسية. فضلا عن ذلك، من الصعب جدا على فروع هذه الشركات والموجودة في دول أخرى والتي تمثل استثمارات حقيقية أن تهدد الدولة المضيفة بإغلاق مصانعها أو فنادقها مثلا، وبخاصة إذا كان حجم السوق الذي تمارس نشاطها فيه كبيرا.

– ليست هناك "عولمة" حقيقية فيما يتعلق بانتقال قوة العمل البشري. فبينما تمارس المراكز الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها مختلف الضغوط لتأمين حرية انتقال السلع والخدمات والرساميل توضع مختلف القيود والعراقيل لمنع انتقال أو هجرة قوة العمل البشري .فالقرنان الثامن عشر والتاسع عشر اتصفا بدرجة أكبر بكثير من حرية الهجرة، هذا إذا استثنينا الهجرة القسرية للأفارقة السود إلى الأمريكيتين. فمن المعلوم أن هجرة الأوروبيين إلى الأمريكيتين وإلى نيوزيلندا وأستراليا، وجنوب إفريقيا وإلى الكثير من أقطار العالم الثالث المستعمرة آنذاك مثلت صمام أمان للرأسمالية الأوروبية وساهمت في الحيلولة دون حدوث تفجير اجتماعي ناجح فيها بسبب البطالة المتفشية وانتشار الفقر والبؤس.

– إن "عولمة" رأس المال المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة جدا. فلو كانت هناك عولمة حقيقية لرأس المال لما اعتمدت الغالبية العظمى من استثمارات أية دولة على ادخاراتها الوطنية، ولتمكنت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أن تمول لدرجة كبيرة الاستثمارات القومية. ولتوضيح هذه الفكرة يمكن أن نذكر أن الاقتصاد القومي لأية دولة يمثل نموذجا للتكامل في حقل رأس المال من حيث إن الاستثمار في أي إقليم من أقاليمها لا يعتمد على الادخارات المحلية لهذا الإقليم وإنما على الادخارات القومية بشكل عام، وبخاصة عندما تقوم الدولة بدور فعال في عملية التنمية.

ولكي نوضح الدور الضئيل الذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة والصافية يمكن أن نذكر أنه خلال عام ١٩٩٦ بلغ تدفق هذه الاستثمارات إلى البلدان النامية (مضافا إليها هونغ كونغ والمناطق الحرة في بعض أقاليم الصين، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان وإسرائيل) حوالي (١٠٥) مليارات دولار.

وهذا الرقم يمثل أقل من(٢) بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذه البلدان في العام ١٩٩٥.

وبطبيعة الحال فإن هذه الاستثمارات على ضآلتها النسبية مركزة لدرجة كبيرة في عدد من الدول النامية في جنوب شرق آسيا وفي أمريكا اللاتينية .ولإبراز ذلك يمكن أن نذكر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمتدفقة إلى البلدان النامية في الشرق الأوسط وأوروبا بلغت عام ١٩٩٦ مقدار (١،٢) مليار دولار، أي ما نسبته أقل من خمس الواحد بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذه البلدان عام ١٩٩٥. لذلك فمقولة ضرورة اعتماد البلدان النامية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا أساس لها من الصحة.

وتجدر الإضافة هنا أن هزالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمذكورة أعلاه تتفاقم إذا أخذنا بعين الاعتبار ما يأتي:

أ-إن جزءا معتبرا منها لا يمثل استثمارات بالمفهوم الاقتصادي، أي لا يؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية في البلدان المستلمة لهذه الاستثمارات وإنما يمثل شراء الشركات الدولية أو مستثمرين آخرين لمنشآت وطنية قائمة في هذه البلدان ضمن إطار برامج الخصخصة فيها، أي يمثل إحلال ملكية الأجانب لهذه المنشآت بدلا من الملكية الوطنية.

ب-إن جزءا من هذه الاستثمارات لا يتضمن تدفقا جديدا في صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنما يمثل إعادة تقييم لأصول فروع الشركات الدولية الموجودة في البلدان المستلمة لهذه الاستثمارات.

فإذا زادت قيمة هذه الأصول تم احتسابها من منظور الشركة الدولية الأم كاستثمار جديد في البلد المستلم لهذه الاستثمارات.

يتضح أعلاه هزالة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأنها لا يمكن أن تحد من سيادة الدولة المستلمة لها.

- إن ما يسمى "العولمة" المالية لا تشمل أغلب دول العالم وإنما تشمل عددا قليلا من دوله يتكون من أغلب الدول الرأسمالية المتقدمة ومن غالبية بلدان أمريكا اللاتينية ومن عدد محدود من بلدان جنوب شرق آسيا. فأغلب دول العالم، وبخاصة في العالم الثالث لا تسمح بحرية تحويل عملاتها المحلية إلى عملات أجنبية رئيسية قابلة للتحويل بهدف تمويل نزوح الرساميل. وكنتيجة منطقية لذلك لا تقبل الاستقراض من مستثمرين أجانب ولا تسمح لمواطنيها باستقراض كهذا عبر إصدار سندات أو أسهم أو وسائل دين أخرى مقومة بعملتها الوطنية. وبالمقابل لا يمكن للمستثمرين الأجانب شراء سندات أو أسهم كهذه إذا لم يكونوا قادرين على بيعها متى يشاؤون وعلى تحويل قيمها إلى العملة الأجنبية المرغوبة. نتيجة لذلك فإن أغلب دول العالم ليست خاضعة لدور الأسواق المالية الدولية كشرطي، وتاليا لا تتأثر سيادتها من هذه الناحية.

فضلا عن ذلك، إن المراكز الرأسمالية التي تعرضت في القرن التاسع عشر مثلا، أو منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، لأزمات مالية ليست عاجزة عن وضع حلول للتخفيف من حدة الأزمات، إذ يمكنها مثلا الاتفاق على أن تحدد بشكل عام علاقات أسعار صرف عملاتها بعضها ببعضها الآخر وأن تتدخل مصارفها المركزية لتحقيق ذلك وعلى تحقيق تنسيق في سياساتها المالية، كما حدث في اجتماع كتلة الدول الرأسمالية الصناعية السبع عام ١٩٨٥، والذي نجم عنه اتفاق "البلازا" واجتماع عام ١٩٨٧ والذي نجم عنه اتفاق "اللوفر". وعلى الرغم من أن حجم المتاجرة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل

على حساب الرساميل أكبر بكثير جدا من قيمة احتياطيات مصارفها المركزية إلا أن هذه الأخيرة قادرة على زيادة احتياطياتها بدرجة كبيرة عبر عمليات الدعم المتبادل وغير المشروط بين هذه المصارف كما حدث في الستينيات والسبعينيات. كما يمكن لهذه المراكز أن تضع ضوابط على تسليف مصارفها التجارية والاستثمارية بحيث تحد أو تمنع التسليف لتمويل المضاربات، كما فعل الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت في الثلاثينيات، وأن تفرض ضريبة خاصة على أرباح المضاربين .ومع ذلك يبقى التساؤل التالي: هل تسمح الرأسمالية المالية بتحقيق ذلك وربما باتخاذ إجراءات أكثر جذرية، أم أن المرحلة الحالية من تطور النظام ستؤدي إلى المزيد من الاستقطاب في توزيع الثروات والدخول على مستوى العالم وعلى المستوى القومي للكثير من دوله، وإلى المزيد من انتشار البطالة والفقر والبؤس والفوضى المالية الدولية؟

في ضوء ما سبق ذكره في هذا القسم من الدراسة أرى أن المرحلة الحالية من تطور النظام الرأسمالي العالمي ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تمثل نظاما رأسماليا دوليا أكثر تكاملا، وليس نظام عولمة رأسمالية بالمعنى المحدد أعلاه.

ويتعين الإضافة هنا أن أمريكا هي الدولة القومية الأكثر نفوذا وتأثيرا في هذا النظام (وبخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي) سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية. فنفوذها السياسي يعتمد على كونها أقوى دولة في العالم عسكريا واقتصاديا. ويتمثل هذا النفوذ -ضمن أشياء أخرى- في أنها تسيطر لدرجة كبيرة على مجلس الأمن الدولي وتهيمن في حقل الصراع العربي-الصهيوني. وتتمثل قوتها الاقتصادية في أن حجم ناتجها المحلي الإجمالي يتراوح ما بين(١٨) بالمائة وحوالي(٢٠) بالمائة من حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو يبلغ حوالي ضعفي الناتج المحلي الإجمالي لثاني أقوى دولة في

العالم من الناحية الاقتصادية، وهي اليابان. كما أن الدولار الأمريكي يمثل أهم وأكبر دور في الاحتياطيات النقدية الدولية، وفي تمويل التجارة والاستثمارات الدولية. فضلا عن ذلك، إن الشركات الأمريكية الدولية هي الأكبر والأكثر في العالم مقارنة بأية دولة متقدمة أخرى. فوسائل الإعلام الأمريكية، وما تنتجه أمريكا من أفلام سينمائية ومسلسلات تلفزيونية هي الأوسع انتشارا. كما أن نمط الاستهلاك الأمريكي قد اخترق العديد من أسواق العالم على الرغم من أن تأثيره ما يزال ضعيفا.

ثالثا: ما العمل

يظهر التحليل الاقتصادي أعلاه أن المرحلة الراهنة من تطور الاقتصاد الدولي لا تحد كثيرا من خيارات أغلب دول العالم بما فيها أغلب دول العالم الثالث، ومن ضمنها الوطن العربي في حقل الاقتصاد. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوطن العربي هزيلة: كما أن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة هزيلة جدا، وبخاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أغلب البورصات المالية العربية، باستثناء بورصة مصر، ما تزال في مرحلة الطفولة فالوطن العربي على أساس صاف مصدر للاستثمارات والتوظيفات إلى الخارج وليس مستوردا لها. أما فيما يتعلق بالهيمنة الأمريكية سياسيا على المنطقة، فإنه في إمكان العرب مقاومتها إذا تضامنوا أو اتحدوا. فخلال حرب رمضان عام ١٩٧٣ أظهر العرب درجة عالية من التضامن كان من الممكن أن تؤدي إلى نتائج سياسية إيجابية لولا أن هنري كيسنجر ومن بعده الرئيس جيمي كارتر وبمعاونة الرئيس الراحل أنور السادات أجهضوا ذلك عبر عقد اتفاقيتين مرحليتين منفردتين بين مصر وإسرائيل أدتا إلى سلم منفرد فيما بينهما. كما أن كلا من سوريا ولبنان رفض المفاوضات المتعددة الأطراف، ضمن إطار صيغة مدريد على الرغم من الضغوط الغربية التي مورست عليهما. فضلا عن ذلك، إن تحقيق درجة من

التضامن العربي تجاه مؤتمر الدوحة الاقتصادية أدى إلى فشله رغم الضغوط الأمريكية الكبيرة لإنجاحه، ولكن كل هذا لا يعني أن ضغوط المراكز الرأسمالية وعلى رأسها أمريكا لن تستمر في العمل على تحقيق درجة أعلى من تكامل الاقتصاد العربي مع النظام الرأسمالي الدولي وفي العمل على إعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية بشكل يخدم أساسا مصلحة إسرائيل .وتتمثل هذه الضغوط على سبيل المثال في المشروعين الأوسطي والمتوسطي، وتتمثل أيضا في برامج التصحيح الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول التي هي بحاجة للاستقراض منه أو بحاجة إلى جدولة ديونها. لذلك يتعين على العرب القيام بتنفيذ مشروع قومي متكامل يهدف إلى تحقيق أسباب القوة العربية بجميع جوانبها. وهذا المشروع ضروري لمعالجة الإشكاليات العربية الراهنة بقطع النظر عن التحديات الدولية والتحدي الصهيوني.. كما أن تبني مشروع كهذا سيدعم الموقف العربي تجاه هذه التحديات. وسأناقش باختصار أدناه بعض العناصر الأساسية لهذا المشروع مع التأكيد أنها متداخلة ومتكاملة ويدعم بعضها الآخر. كما أود أن أعتذر للقارئ إذا كررت فيما يأتي بعض ما ذكرته في مقالات سابقة.

١- إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية: من الواضح أن الأمن القومي العربي وأمن بعض الأقطار العربية في حالة انحسار. وهذا يتمثل في احتلال إسرائيل لأراضي عربية في فلسطين والجولان وجنوب لبنان وبقاعه الغربي، وفي عدوانها المتكرر على سكان هذه الأراضي وعلى مناطق عربية أخرى، كما يتمثل هذا الانحسار في التقسيم الفعلي للعراق وفي الحصار الوحشي المفروض عليه، وفي عدوان أمريكا بين فترة وأخرى على أراضيه، وفي احتلال تركيا لحزام أمني في شماله، وفي اعتداءاتها المتكررة عليه، وفي تحالفها مع إسرائيل، وبدعم من أمريكا، مما يشكل تهديدا للأمن القومي العربي بعامة ولأمن سوريا والعراق بخاصة. فالانحسار في الأمن القومي العربي يؤثر سلبيا ولدرجة

كبيرة على التنمية العربية وعلى إمكانات العرب في مجابهة تحديات المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي الدولي.

أما الهدف الأساسي من إقامة المنظومة المذكورة فهو تأمين أمن الوطن العربي وتأمين أمن أقطاره من داخل النظام العربي بدلا من استيراد بعض الأقطار لأمنها من أمريكا لقاء تكلفة اقتصادية وسياسية ومعنوية باهظة.

ومن المعلوم أن إعلان دمشق قد لحظ نظاما إقليميا أمنيا عربيا ضمن إطار الدول الموقعة على هذا الإعلان. ولكن لم يحظ هذا النظام برؤية النور. وأرى أن من الخطوات الضرورية لإقامة هذا النظام:

-إجراء مصالحة عربية شاملة تتضمن عودة العراق إلى الشمل العربي.

-قيام الأقطار العربية أو عدد مهم منها بخرق الحصار المفروض على العراق والذي يمثل أبشع أنواع الإرهاب الدولي، وأيضا الحصار المفروض على ليبيا والسودان، إذ أصبح من الواضح لأبسط الناس أن الغرب وعلى رأسه أمريكا يكيل بمكياليين: فعلى العرب والمسلمين تفرض أقسى العقوبات بينما تسترضى إسرائيل بكل الوسائل المكنة.

– الاتفاق على ميثاق شرف عربي وعلى وضع آلية لفض النزاعات العربية وعلى إقامة محكمة عدل عربية.

-إنشاء قوة عربية ضمن إطار الجامعة العربية هدفها الحيلولة دون اعتداء قطر عربي على آخر. ويمكن تمويل هذه القوة عبر تخصيص نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للأقطار العربية.

ومن الواضح أن التكلفة الاقتصادية والسياسية والمعنوية لإنشاء قوة كهذه ستكون أقل بكثير من التكلفة التي تدفعها بعض الأقطار العربية لأمريكا لتأمين أمنها. وسيكون من النتائج المهمة لإقامة المنظومة الأمنية العربية تحرير بعض الأقطار العربية من خوفها من بعضها الآخر، وتاليا تحرير إرادتها في التضامن والعمل لمجابهة الخطر

الأساسي الذي يهدد العرب، وهو إسرائيل، ومجابهة الهيمنة الأمريكية.

٢- إنشاء سوق عربية مشتركة: تستند قضية إقامة هذه السوق إلى ما يأتي:

أ-الهوية العربية والانتماء القومي

ب-ضرورات دعم الأمن القومي العربي

ج-المصلحة الاقتصادية المشتركة.

وقناعتي هي أن اعتبارات الهوية العربية والانتماء القومي وضرورة دعم الأمن القومي العربي تسبق الاعتبارات الاقتصادية البحتة مع اعترافي بأهمية هذه الأخيرة. باختصار يجب دعم إقامة سوق عربية مشتركة تدريجيا بين الأقطار العربية أو بين بعضها كمرحلة انتقالية لأننا أولا نشكل أمة واحدة، إذ أنني أرى أنه يجب ألا نشغل أنفسنا كثيرا، ومن المنظور الاقتصادي البحت، بما إذا كانت بعض الأقطار المنضمة إلى السوق ستستفيد اقتصاديا أكثر أو أقل من أقطار أخرى منضمة، إذ يمكن أن نبرهن أنه حتى في حالة الدولة الواحدة هناك أقاليم فيها تستفيد أكثر من أقاليم أخرى. ولكن أهم عامل يبقي هذه الأقاليم موحدة مع الأقاليم الأخرى في دولة واحدة هو عنصر الانتماء القومي العربي الواحد. وهذا لا يعني أنه يجب عدم قيام الدولة القومية بتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. كما يتعين ثانيا دعم إقامة هذه السوق لأنها قادرة على تعزيز الأمن الاقتصادي العربي، وتاليا الأمن القومي العربي.

أما أهم المنافع الاقتصادية للسوق، فتتضمن ما يأتي:

- سيدعم توسيع حجم السوق العربية التنمية ويمكننا لدرجة أفضل من إقامة صناعات ثقيلة وصناعات حربية.

- إنها قادرة في حالة اتباع سياسات مناسبة على تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادي العربي، وتاليا التخفيف من حدة التبعية

للخارج وتحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي مما من شأنه أن يدعم الأمن القومي العربي.

– دعم المركز التفاوضي العربي في الاقتصاد الدولي الراهن والمؤلف لدرجة معتبرة من تكتلات اقتصادية كبرى.

– تحسين مركزنا التفاوضي ككتلة تجاه "الغات"، وتمكين الأقطار العربية المنضمة إلى السوق من إعطاء بعضها بعضها الآخر معاملة تفضيلية لا تسري على الدول غير الأعضاء. فمن المعلوم أن المادة(٢٤) من اتفاقية "الغات" تسمح للدول الأعضاء في تكتل اقتصادي ألا تمنح الدول غير الأعضاء معاملة الدولة الأكثر رعاية.

ومن المعروف أن القمة العربية المنعقدة في صيف ١٩٩٦ قد وافقت على إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى. كما أتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قرارا بالبدء بتنفيذها اعتبارا من أول عام ١٩٩٨ وخلال العشرة الأعوام القادمة. فضلا عن ذلك، إن كلا من مصر وسوريا أعد مشروعا لإقامة سوق عربية مشتركة ستجري مناقشة كل منهما فيما بينهما ومع أقطار عربية أخرى.

إنني أفضل المضي قدما نحو الإقامة التدريجية لسوق عربية مشتركة بحسب المفهوم العلمي المعروف لهذه السوق وذلك للأسباب التالية:

أ–إن الذين يطالبون بإقامة منطقة تجارة حرة لا يرغبون الالتزام بمرحلة أعلى من مراحل التكامل الاقتصادي العربي. فبالنسبة إليهم إن منطقة التجارة الحرة هي نهاية المطاف. أما بالنسبة للمؤمنين بالقومية العربية، فإن نهاية المطاف هي إقامة الاتحاد العربي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عندما تم الاتفاق على إقامة السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧ بين ست دول أوروبية، رفضت السوق طلب بريطانيا الانضمام إليها عبر إقامة منطقة تجارة حرة معها، وأصرت على أن تلتزم بريطانيا مسبقا بأهداف السوق الأوروبية المشتركة،

وقبلت بريطانيا ذلك فيما بعد وانضمت إلى هذه السوق.

ب-تتضمن منطقة التجارة الحرة قدرا كبيرا من عدم التكافؤ في المنافسة، وبخاصة بسبب عدم توحيد الجدار الجمركي تجاه العالم الخارجي، وإشكاليات عديدة أخرى، مما يخلق صعوبات في تطبيقها. فتجربة السوق العربية المشتركة التي تم إنشاؤها في عام ١٩٦٤ (والتي هي فعليا منطقة تجارة حرة (خير دليل على ذلك).

ج-إن لعملية التكامل الاقتصادي دينامية خاصة. فكل مرحلة أدنى - كمرحلة منطقة التجارة الحرة مثلا- تخلق ضرورات للمضي قدما نحو مرحلة أعلى .بكلمات أخرى، إن المرحلة الأعلى تصبح ضرورية لحل إشكاليات تنشأ في مرحلة أدنى.

<u>وأود أن أضيف إلى ما سبق ما يأتي:</u>

- في حال توافر الإرادة السياسية لدى غالبية الأقطار العربية، فإن إقامة سوق عربية مشتركة -تتضمن كما هو معروف حرية انتقال قوة العمل البشري- أسهل بكثير من قيام سوق كهذه بين دول مؤلفة من قوميات مختلفة، فالأقطار العربية تتصف بتجانس حضاري أو ثقافي.

- ليس من الضروري إقامة السوق العربية المشتركة دفعة واحدة وتدريجيا بين جميع الأقطار العربية، بل يمكن البدء بإقامتها بين دولتين أو ثلاث أو أكثر، يمكن أن تشكل في المستقبل عامل جذب لأقطار عربية أخرى.

- يتعين دعم السوق العربية المشتركة عبر إقامة مشاريع مشتركة مخططة مسبقا بهدف خلق درجة أعلى ومسبقة من التكامل في الاقتصاد العربي كإقامة مشاريع مشتركة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي -أو درجة عالية منه- في تأمين الغذاء.

- من الضروري أن تتضمن السوق العربية المشتركة درجة فعالة من الحماية من مزاحمة الصناعات الأجنبية نظرا لأن مستوى التنمية

العربية الراهنة أقل من مستوى التنمية في الدول الصناعية المتقدمة. ويجدر التذكير هنا أنه عندما تم إنشاء الاتحاد الجمركي الألماني (الزولفراين) عام ١٨٣٤ بين الدويلات الألمانية تضمن درجة فعالة من الحماية نظرا لتأخر هذه الدويلات عن بريطانيا في مجال التنمية الصناعية. إنني مدرك أن بعض الأقطار العربية في الخليج العربي ترغب في تطبيق مستوى متدن جدا من الحماية، وأن تكون الكتلة الاقتصادية العربية المزمع إنشاؤها منفتحة جدا على الخارج. ولكن التساؤل هو إلى متى يمكن لهذه الأقطار أن تبقى منفتحة بهذه الدرجة الكبيرة على الاستيراد من الدول الأجنبية في الوقت الذي تفرض فيه هذه الأخيرة رسوما على استيراداتها من النفط العربي ومن منتوجات الصناعات البتروكيماوية العربية؟ وإلى متى يمكن لهذه الأقطار أن تستمر في عدم إقامة نظام ضرائبي متكامل على مواطنيها؟ فهي ليست أغنى من أمريكا أو اليابان أو ألمانيا أو أية دولة أوروبية صناعية متوسطة الحجم. فلو توافر للأقطار العربية الخليجية نظام ضرائبي عصري لما اضطرت مؤخرا إلى الاستدانة من الخارج لتمويل عجوز موازناتها أو موازين مدفوعاتها، ولما نزحت منها هذه المقادير الكبيرة من الرساميل، ولما اضطرت إلى الإبطاء في عملية نموها الاقتصادي.

هناك من يرى أن قيام السوق العربية المشتركة لن يؤدي إلى تحقيق درجة أعلى، أو أعلى بدرجة كبيرة، من التكامل في الاقتصاد العربي -أي لن يؤدي إلى أن يؤمن الوطن العربي نسبة أعلى من مستلزمات استثماره واستهلاكه من داخل الوطن العربي بدلا من خارجه؛ وأن تجربة التكامل الاقتصادي العربي على الصعيد المؤسسي الجماعي أو على الصعيد المؤسسي الثنائي قد فشلت في تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادي الفعلي، فقيمة التجارة العربية البينية كنسبة لمجمل التجارة العربية سواء من حيث التصدير أو من حيث الاستيراد ما تزال ضئيلة وتتراوح بين سبعة إلى تسعة بالمائة.

وقبل التعرض لما اعتبره أسبابا حقيقية لهذا الفشل، سأحاول مناقشة مقولتين تحاول تفسيره:

المقولة الأولى ترى أن من أسباب فشل عملية التكامل الاقتصادي العربي هو ضعف التنمية الاقتصادية العربية، وتاليا ضعف الإنتاج، وأنه لم يكن هناك إنتاج كبير ليتم تبادله. وهذا التفسير غير مقنع لأن هناك تبادلا تجاريا كبيرا نسبيا بين العرب من جهة، وبين الدول الصناعية المتقدمة من جهة أخرى. فضلا عن ذلك، كان الإنتاج العربي في القرن الثامن عشر مثلا أقل بكثير مما هو عليه في الزمن الراهن، ومع ذلك كانت نسبة التجارة بين الأقطار العربية عالية في ذلك القرن. ويشير روجر أوين في كتابه الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي ١٨٠٠ - ١٩١٤ "إلى أنه في حين كانت صادرات مصر لسوريا في سنة ١٧٥٠ ما بين (٥٠٠ ٠٠٠) و(٨٠٠ ٠٠٠) ليرة ذهبية، فإن صادراتها لفرنسا -كانت أهم الدول الأوروبية تجارة مع دول المنطقة- كانت فقط (١٠٠ ٠٠٠) ليرة ذهبية. وفي سنة ١٧٨٣ كانت قيمة الصادرات المصرية لأوروبا حوالي(١٤) مليون ليرة ذهبية على حين كانت صادراتها لمدينة جدة وحدها(٣٤) مليون ليرة ذهبية.

ومن الواضح أن من أهم أسباب ارتفاع قيمة التجارة بين الأقطار العربية كنسبة لمجمل التجارة العربية في القرن الثامن عشر وخلال فترة الثلاثين أو الأربعين عاما الأولى من القرن التاسع عشر هو أن بلدان المشرق العربي الخاضعة للإمبراطورية العثمانية كانت تشكل مع هذه الإمبراطورية وحدة اقتصادية تتضمن عدم وجود أية حواجز جمركية أو إدارية أو نقدية على انتقال السلع ضمن إطار هذه الوحدة وعدم وجود أية عوائق في وجه انتقال الأشخاص والرساميل. كما كانت تتضمن وجود عملة واحدة كوسيلة للتداول. إضافة إلى ذلك، كان مستوى التنمية في هذه الإمبراطورية متقارب أو شبه متقارب.

ويتعين عدم التقليل من أهمية العمل على تنمية الإنتاج العربي

كوسيلة – ضمن أشياء أخرى -لزيادة نسبة التبادل التجاري بين الأقطار العربية. ولكن ما يمكن الاعتراض عليه هو استعمال ذريعة ضعف الإنتاج كمبرر لعدم إقامة سوق عربية مشتركة أو كمبرر للتأخير في إقامتها. فزيادة الإنتاج ليست شرطا مسبقا وإنما ستكون نتيجة لإقامة هذه السوق. فضلا عن ذلك، زاد الناتج المحلي الإجمالي العربي الحقيقي بنسبة ما ينوف عن ستة بالمائة كوسطي سنوي ما بين عامي ١٩٦١ و١٩٩١ –وهذه نسبة محترمة– ومع ذلك لم يحصل أي تقدم في حقل التكامل الاقتصادي العربي من منظور زيادة نسبة التجارة العربية البينية لمجموع قيمة التجارة العربية أو تخفيف درجة اعتماد الوطن العربي في تجارته على الخارج سواء من حيث التصدير أو الاستيراد. أما أسباب ذلك فسأتعرض لها لاحقا. وأخيرا أود أن أؤكد- وكما ألمحت أعلاه– أنني من الذين يعتقدون بضرورة دعم التكامل الاقتصادي العربي ليس نتيجة توسيع حجم السوق العربية فحسب، وإنما أيضا بصورة مسبقة عبر التخطيط الإنمائي التكاملي المسبق الذي يهدف إلى إقامة مشاريع عربية أو مشاريع مشتركة ضمن إطار خطة قومية عربية تهدف إلى دعم الإنتاج وتساهم في خلق درجة أفضل من التكامل في الاقتصاد العربي وفي بنيته الإنتاجية.
أما المقولة الثانية فترى أن تجانس البنية الصناعية في الأقطار يشكل أحد معوقات توسيع التجارة بين العرب كنسبة لتجارتهم الكلية.
وبداية يجدر التأكيد أن هناك عوامل تكامل في الاقتصاد العربي. ففي حقل قوة العمل البشري العربي توجد أقطار عربية لديها فائض في هذه القوة، وهناك أقطار لديها نقص في قوة العمل العربي وتستورد عمالة أجنبية، وفي حقل الغذاء هناك أقطار لديها عجز أو نقص في إمكانات إنتاجه، وهناك أقطار عربية لديها إمكانات كبيرة في إنتاجه. وفي حقل المال هناك أقطار عربية لديها نواقص مالية (جزء كبير منها موظف أو مستثمر في الخارج) ، وهناك أقطار أخرى تعاني

من نقص في الموارد المالية.

لا نكران أن هناك قدرا من التجانس في بنية الصناعات التحويلية في العديد من الأقطار العربية.

ولكن هذا لا يشكل مبررا لتأخير قيام السوق العربية المشتركة حتى يحصل تكامل تام في بنية الصناعات التحويلية. فتحقيق درجة أعلى من التكامل في هذه البنية سيتم نتيجة السوق المشتركة التي توسع من مجال التنافس والتخصص. فضلا عن ذلك، قد لا يكون هناك مبرر ضمن إطار هذه السوق لأن يتخصص كل قطر حصرا بصناعة معينة أو بفعالية اقتصادية معينة، إذ قد توجد منشآت لصناعة واحدة في أقطار عدة تتنافس فيما بينها ويلبي مجموع إنتاجها حاجات السوق العربية ويؤمن فائضا متاحا للتصدير.

أما الأسباب الحقيقية في رأيي وراء عدم تحقق تقدم في التكامل الاقتصادي العربي على أرض الواقع -من منظور التزايد النسبي في اعتماد الوطن العربي على إنتاجه- على الرغم من تزايد الإنتاج العربي وتزايد الثروات العربية بخاصة ما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٥ فتتركز فيما يأتي:

-لم يتم تنفيذ الكثير من الاتفاقات والقرارات المتخذة على الصعيد المؤسسي العربي الجماعي كاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. ويعكس هذا عدم توافر الإرادة السياسية لدى معظم الأنظمة العربية لتحقيق درجة من التوحد أو التكامل الاقتصادي.

-تركز جزء كبير من التزايد في الثروات والدخول العربية، وبخاصة بعد التصحيحين الأول والثاني لأسعار النفط (في نهاية ١٩٧٣ وأوائل ١٩٧٣ وفي عام ١٩٧٩) لدى قلة نسبية من العرب انغمست في البذخ الاستهلاكي غالبا على الاستيراد من الخارج. كما هربت هذه القلة قسما كبيرا من ثرواتها إلى الخارج. ومن المعلوم اقتصاديا أنه كلما

كانت نسبة الدخل التي تنفق داخل الوطن العرب أعلى ونسبة الدخل التي تنفق خارجه أقل، يؤدي التزايد في الإنفاق القومي إلى درجة نمو أفضل، وإلى درجة أعلى من التكامل في الاقتصاد العربي على أساس افتراض عدم اتباع سياسة تضخمية.

– تزامن التصحيح الأول لأسعار النفط، ومنذ حوالي منتصف السبعينيات، مع اتباع سياسات انفتاح اقتصادي على الخارج في عدد من الأقطار العربية غير النفطية، كما استغلت أمريكا الصراع العربي– الصهيوني كوسيلة للضغط على مصر في اتجاه تحقيق هذا الانفتاح.

٣– التنمية العادلة والمستقلة: يتعين العمل على تحقيق تنمية عربية نشطة وعادلة وتتصف بدرجة عالية من الاستقلالية وتهدف ليس فحسب إلى التقليل من مخاطر تحديات المرحلة الراهنة من تطور النظام الرأسمالي، وإنما إلى رفع مستوى غالبية الناس أيضا. وتجدر الإشارة إلى أن التنمية العربية الراهنة تمر في مرحلة أزمة تتمثل في إشكاليات عديدة من أهمها:

-التباطؤ خلال الفترة (١٩٩١–١٩٩٦) في نسبة نمو الاقتصاد العربي، إذ بلغت هذه النسبة كوسطي سنوي حوالي (٢،٨) بالمائة، أي أقل من النسبة السنوية لنمو السكان. ونجم هذا التباطؤ لدرجة كبيرة عن تداعيات أزمة الخليج الثانية وعن تزايد مديونية بعض الأقطار العربية النفطية، وتاليا محاولاتها كبح الإنفاق العام فيها.

–تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول أساسا نتيجة التوسيع الكبير في العشرة الأعوام الأخيرة أو ما ينوف عن ذلك في دور القطاع الخاص والمتمثل جزئيا في بيع العديد من منشآت القطاع العام له وتحرير القطاع الخاص من العديد من القيود الاقتصادية المفروضة على نشاطه.

وتم كل ذلك تحت شعار ما يسمى" الخصخصة" وحرية الأسواق. ونجم هذا التوسع عن عوامل داخلية (لا يتسع المجال

لذكرها هنا) وعوامل خارجية. وتمثلت هذه الأخيرة في الضغوط التي مارستها المراكز الرأسمالية وعلى رأسها أمريكا، وفي ضغوط صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي اللذين تسيطر عليهما هذه المراكز، إذ تم استغلال حاجة العديد من الأقطار العربية للاستدانة أو لجدولة ديونها أو إسقاط بعض الدين كوسيلة لتحقيق التوسع المذكور في دور القطاع الخاص. فالانتقال إلى نمط غالب من النمو الرأسمالي يؤدي منطقيا إلى سوء التوزيع المذكور وإلى تفاقمه. وهذه الظاهرة موجودة في المراكز الرأسمالية وعلى الصعيد العالمي. وكأحد المؤشرات الإحصائية على سوء التوزيع في الوطن العربي يمكن أن نذكر أنه في الوقت الذي توجد فيه شريحة قليلة من الناس تتمتع بثروات ضخمة، وعلى الرغم من نمو الدخل الفردي الوسطي بحوالي ٣ بالمائة سنويا خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩٣، إلا أنه يوجد في السنة الأخيرة حوالي (٧٣) مليون إنسان عربي يعيشون دون حد الفقر ويعاني أكثر من عشرة ملايين من نقص التغذية.

ولقد ساهم أيضا في تفاقم سوء التوزيع كون جزء كبير من الرأسمالية العربية ذا طابع طفيلي غير منتج، وانتشار ظاهرة التهرب من دفع الضريبة في الأقطار العربية التي تفرض ضرائب على مواطنيها، والإعفاءات الكبيرة الممنوحة للقطاع الخاص من دفع الضرائب على الكثير من استثماراته، وضعف مراقبة الأجهزة الحكومية على فعاليات القطاع الخاص، وانتشار الفساد.

– استفحال البطالة: على الرغم من عدم وجود إحصاءات على مستوى الوطن العربي تدل على نسبة البطالة إلا أن تزايد هجرة العاملين العرب إلى خارج الوطن العربي ومؤشرات أخرى تشير إلى استفحالها. ونجم ذلك عن:

أ–المستوى المتدني لنسبة النمو الاقتصادي الحقيقي في الوطن العربي خلال الأعوام ١٩٩١–١٩٩٦. فهذه النسبة الضئيلة غير قادرة

على امتصاص جزء معتبر من قوة العمل العربي الراغب في العمل.

ب-تراجع دور الدولة والقطاع العام والتخطيط في أغلب الأقطار العربية نتيجة الاتجاه نحو الخصخصة وحرية الأسواق بدرجة كبيرة.

ج-كون جزء كبير من البطالة العربية ذا طبيعة هيكلية أو بنيوية. فبطالة كهذه لا يمكن معالجتها عبر الإجراءات العامة في تأثيرها كالسياسة المالية أو النقدية، وإنما تتطلب تدخلا وتخطيطا مباشرين من قبل الدولة، وبخاصة فيما يتعلق بالأقاليم أو المناطق المحرومة.

د-تسرب جزء كبير من الإنفاق العربي على استيراد مقومات البذخ الاستهلاكي والفشل في تحقيق تنمية تكاملية تؤدي إلى رفع نسبة النمو، وتاليا زيادة إمكانات استخدام قوة العمل العربي.

هـ-ضعف أو انعدام مساهمة الفعاليات الطفيلية في خلق فرص عمل

- الفشل في إشباع الحاجات الأساسية لغالبية الناس: وهذا يبدو واضحا من ارتفاع نسبة الفقر في الوطن العربي ومن استفحال البطالة التي هي من أسباب الفقر ومن نتائجه أيضا. وكمثال آخر على هذا الفشل يمكن ذكر ارتفاع أسعار المساكن وأجرتها السنوية في العديد من العواصم العربية والتي تتجاوز بكثير إمكانات غالبية الناس أو شريحة كبيرة منهم، إذ يوجد باختصار أزمة سكن في العديد من هذه العواصم .كما أن هناك نقصا كبيرا في تأمين الرعاية الصحية في العديد من الأقطار العربية غير النفطية بأسعار يمكن لشريحة كبيرة من الناس دفعها. هذا بينما يتم في أغلب الأقطار العربية النفطية تأمين الرعاية الصحية مجانا.

- التبعية: هناك تبعية عربية في عدة حقول ناجمة لدرجة كبيرة عن بنية الاقتصاد العربي وعن نظامه الاقتصادي

أ-تبعية في مجال الاقتصاد بشكل عام تمثلت في مديونية رسمية

للخارج، وبخاصة للغرب ومؤسساته المالية. وبلغت هذه المديونية عام ١٩٩٥ حوالي(٢٢٠) مليار دولار متضمنة مديونية العراق، بينما تقدر الرساميل الخاصة العربية الموظفة والمستثمرة في الخارج بحدود(٧٥٠) مليار دولار.

ب-تبعية غذائية تمثلت في انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي في تأمين الغذاء وتزايد نسبة الاعتماد على الخارج لتأمينه. فخلال الفترة (١٩٧٠-١٩٦٩)بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في تأمين الغذاء(٧٠) بالمائة، بينما تم استيراد(٣٠) بالمائة من الحاجات الاستهلاكية الغذائية من الخارج. ولقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي إلى(٥٢) بالمائة خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٩٠).

ج-تبعية أمنية ناجمة أساسا عن حالة التمزق والتشرذم العربيين، وتمثلت في اعتماد عدد من الأقطار العربية على استيراد أمنها من الخارج، وبخاصة من أمريكا لقاء ثمن فادح تدفعه لها.

د-تبعية في حقل المياه تتمثل في تهديد الأمن المائي العربي.

هذه التبعيات متشابكة ويؤثر بعضها في بعضها الآخر، وتنعكس سلبا على استقلالية القرار العربي. كما أضعفت هذه التبعيات العرب منذ أواخر السبعينيات في صراعهم مع إسرائيل، ودفعت بعض الأقطار العربية منذ توقيع اتفاق أوسلو البائس إلى رفع المقاطعة الاقتصادية من الدرجتين الثانية والثالثة عن إسرائيل، كما دفعت بعض الأقطار إلى الهرولة نحو التطبيع بشكل أو آخر معها.

لماذا مارست المراكز الرأسمالية الضغوط لتحقيق نشر الخصخصة وحرية الأسواق في بقية بلدان العالم؟ هل فعلت ذلك لتأمين مصالح هذه الأخيرة؟ بطبيعة الحال الجواب هو النفي.. فالدول تتصرف عادة بهدي من مصالحها وليس بهدي من مصالح دول أخرى. فضلا عن ذلك، ساهم انتشار نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية لدرجة كبيرة على مستوى العالم في إفراز نتائج سلبية واضحة تمثلت في تزايد

الاستقطاب العالمي من منظور تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول، وفي انتشار الفقر والبطالة، وفي استغلال الأطفال وتفشي الانحرافات الاجتماعية، وفي أزمات مالية حادة تعرضت لها المكسيك عام ١٩٩٤ وتعرضت لها مؤخرا بعض بلدان جنوب شرق آسيا المندمجة جدا في النظام الرأسمالي العالمي. كما أن نتائج نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية لدرجة كبيرة على الاتحاد السوفياتي السابق، وبخاصة روسيا، وعلى بعض بلدان أوروبا الشرقية، تبدو بحجم الكارثة.

إن مصالح المراكز الرأسمالية -وكما ذكرنا سابقا- تكمن في تأمين درجة عالية من حرية التجارة الدولية وفي تأمين حرية انتقال الرساميل. ولتحقيق ذلك يتعين توافر ثلاثة شروط على مستوى الوطن العربي (الذي يعنينا هنا)، وهي:

١- **المزيد من الخصخصة**: إذ أن إعطاء الدور الأكبر للقطاع العام في حقل التجارة الخارجية، وبخاصة في حقل الاستيراد، يمكن الدولة المستوردة حتى في حالة إزالة جميع القيود والرسوم على الاستيراد من التحكم في استيرادها عبر القطاع العام. فحاكم مصر محمد علي باشا الذي بدأ خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بتنمية صناعية واعدة في مصر، حاول التخفيف كثيرا من الآثار السلبية الناجمة عن إخضاع مصر لحرية التجارة. ولقد تمكن من تحقيق ذلك أساسا عبر احتكار الدولة للجزء الأكبر من التجارة الخارجية بهدف الحماية وبهدف تعبئة جزء أكبر من الفائض الاقتصادي لتمويل التنمية، وبخاصة الصناعية. ولكن الدول الاستعمارية آنذاك وعلى رأسها بريطانيا أجهضت هذه التجربة الواعدة. حرية الأسواق الداخلية: أي إزالة القيود الاقتصادية على فعاليات القطاع الخاص، وبخاصة حريته في "تحديد أسعاره". ومن الواضح أنه يمكن للدولة المستوردة حتى في حال إزالة جميع القيود والرسوم على المستوردات أن تتحكم في جزء كبير من استيراداتها إذا لم تطبق بالكامل حرية الأسواق الداخلية، إذ

يمكن مثلا أن تحدد الأسعار الداخلية للسلع المستوردة التي تعتبرها ذات آثار سلبية على تنميتها على مستوى أكثر انخفاضا من تكاليف استيرادها، مما يدفع المستوردين في القطاع الخاص إلى عدم استيرادها.

٢- **نشر وتعميق ثقافة السوق**: أي أن يكون الاعتبار الوحيد في استيراد سلعة هو سعرها ونوعيتها وجودتها، وليس أي اعتبار آخر وطني أو سياسي أو ثقافي أو إنساني.

ومن المعلوم أن الكثير من الدول والملايين من الأفراد قاطعوا منتوجات جنوب إفريقيا إبان ممارستها سياسة التمييز العنصري انطلاقا من اعتبارات مناقضة لثقافة السوق. فأمريكا مثلا تفرض عقوبات اقتصادية على عدد من الأقطار العربية وعلى إيران انطلاقا من اعتبارات هيمنتها الإمبريالية. أما اليابانيون فيفضلون على الأغلب منتوجاتهم الوطنية على المنتوجات الأجنبية، انطلاقا من اعتزازهم بمنتوجاتهم ومن الاعتقاد بأن استمرارية وظائفهم تعتمد على ذلك. ومن الواضح أن ضغوط أمريكا لنشر رأسمالية الحرية الاقتصادية إلى درجة كبيرة في الوطن العربي تهدف -ضمن أشياء أخرى- إلى نشر ثقافة السوق، وبخاصة في مجال التعامل الاقتصادي مع إسرائيل بقطع النظر عن اغتصابها فلسطين واستمرار احتلالها أراضي عربية أخرى.

إن نتائج درجة أعلى بكثير من حرية التجارة وتطبيق حرية انتقال الرساميل على الوطن العربي) وبخاصة آثار مشروع إقامة منطقة تجارة حرة في السلع المصنعة بين الأقطار العربية المتوسطية من جهة، والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى بحلول عام ٢٠١٠) فستكون على الأغلب ما يأتي:

ستؤدي درجة عالية من حرية التجارة بين الدول الأجنبية، وأغلبها أكثر تقدما وقوة من الناحية الاقتصادية (فالاتحاد الأوروبي يعتبر أول قوة اقتصادية في العالم) من جهة، وبين الأقطار العربية المتفرقة والأقل تقدما بكثير من الناحية الاقتصادية من جهة أخرى،

إلى تكريس التخلف النسبي للأخيرة وإلى تفاقمه. بكلمات أكثر تحديدا سيؤدي الانفتاح الكبير على الاستيراد و/أو إزالة جميع القيود الجمركية والإدارية والنقدية على استيراد السلع المصنعة من الاتحاد الأوروبي إلى القضاء على أغلب الصناعات التحويلية العربية وإلى استفحال البطالة، وإلى محاولة الكثير من المواطنين العرب الهجرة إلى الدول الغربية. وتجدر الإشارة أن من أهداف مشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية هو الحيلولة بالتحديد دون هذه الهجرة، وبخاصة من الأقطار العربية في شمال إفريقيا.

أما من حيث التصدير من الأقطار العربية، فمن الأهداف الأساسية لتحديات المراكز الرأسمالية إعطاء أولوية قصوى للتصدير، وأن يكون المحرك الأساسي لعملية النمو بدلا من أن يكون هذا المحرك العمل على إشباع الحاجات الأساسية لغالبية المواطنين العرب. فاستراتيجية تنموية كهذه غير مأمونة العواقب على المدى المتوسط، ويمكن أن تحقن الاقتصادات العربية بقدر كبير من الهشاشة وتجعلها أكثر تعرضا للابتزاز من الدول أو الكتل الاقتصادية الكبرى، إذ لا يغربن عن البال أن القوة هي أهم عامل في العلاقات الدولية، وأن السوق سواء على المستوى القومي أو المستوى العالمي تمثل في التحليل الأخير علاقات قوة. فاستراتيجية الاعتماد على التصدير كالمحرك الأساسي للنمو تؤدي تدريجيا وعلى مر السنين إلى تزايد الصادرات من سلع وخدمات كنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وبخاصة للدول الصغيرة. ومن الأمثلة الأكثر تطرفا عن ذلك هي هونغ كونغ، وسنغافورة، وماليزيا، وتايلند.

فصادرات هونغ كونغ وسنغافورة تتجاوز بكثير قيمة الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما (إذ أن هناك درجة من الاستيراد بقصد إعادة التصدير)، إذ بلغت صادرات سنغافورة كنسبة لناتجها المحلي الإجمالي عن عام ١٩٩٥ (١٢٣) بالمائة، وبلغت النسبة لماليزيا (٩٠)

بالمائة، ولتايلند (٢،٤٢) بالمائة، بينما بلغت النسبة لكل من أمريكا (عام ١٩٩٦) وللاتحاد الأوروبي، واليابان (عام ١٩٩٥) على التوالي (٣،١١) بالمائة، و(١٠) بالمائة، و (٤،٩) بالمائة.

ومن الواضح أن أيا من الكتل أو الدول الأخيرة قادر على تحكيم اقتصادات البدلان الأولى إذا قررت تقييد أو منع الاستيراد منها. ويتعين ألا يكون هناك أدنى شك في أن الدول الكبرى أو الكتل الكبرى لن تتوانى عن خرق الاتفاقات الدولية إذا شعرت أن مصلحتها تقتضي ذلك. ألم تخرق الولايات المتحدة في آب/أغسطس ١٩٧١ أهم اتفاقية نقدية دولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي اتفاقية بريتون وودز عندما منعت تحويل الدولار المقدم إليها إلى ذهب من قبل السلطات الرسمية لبقية دول العالم على أساس أن سعر الأونصة الصافية من الذهب تساوي(٣٥) دولارا أمريكيا؟

باختصار، يمكن القول بأن درجة عالية من حرية التجارة تطبقها الأقطار العربية ستتضمن أن يكون الضرر من ناحية الاستيراد أمرا مؤكدا، أما الاستفادة من ناحية التصدير، فأمر محتمل في أحسن الأحوال. فضلا عن ذلك، ستتضمن استراتيجية النمو المعتمدة أساسا على التصدير ضغوطا لتخفيض تكاليف الإنتاج، وبخاصة الأجور الحقيقية للعمال العرب بهدف تأمين مقدرة تنافسية في الأسواق العالمية، إذ أن إحدى الوصفات المتكررة لصندوق النقد الدولي هي العمل على إبقاء الأجور الحقيقية منخفضة. ومن شأن هذه الوصفة أن تؤدي إلى إضرابات عمالية وتوترات اجتماعية واقتصادية وسياسية أخرى يمكن أن تؤثر سلبيا على عملية التنمية العربية في المستقبل وعلى المردود الاجتماعي منها.

أما فيما يتعلق بتدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى الوطن العربي، فيتعين التفريق بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحقيقية -أي التي تتضمن زيادة في الطاقات الإنتاجية- والاستثمارات غير

المباشرة. مما لاشك فيه أن الاستثمارات المباشرة ستؤدي إلى زيادة نمو الوطن العربي. ولكن المستفيد الأساسي منها -وضمن إطار سوء التوزيع الراهن في الثروات والدخول في الوطن العربي- سيكون الأثرياء والوكلاء المحليين للمستثمرين الأجانب.

كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمكثفة ستؤدي إلى سيطرة الأجانب، وبخاصة رعايا الدول الغربية، على الاقتصاد العربي وممارستهم نفوذا اقتصاديا وسياسيا متناميا، وإلى بروز ظاهرة الاستكبار الأجنبي البغيظة، وإلى تفاقم تذويب الهوية العربية. أما تدفق الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة والتي تمثل متاجرة في الأسهم والسندات المقومة بعملة الدولة المضيفة لهذه الاستثمارات والقابلة للتحويل على حساب الرساميل لميزان المدفوعات، فستكون خطرة وتعرض الاقتصاد العربي في المستقبل لأزمات مشابهة لما حدث مؤخرا في بعض بلدان جنوب شرق آسيا. ولقد أثبتت هذه الأزمات المالية -كما أثبتت أزمات سابقة- أن مقولة ضرورة نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية لقيام الديموقراطية أو دعمها تبعث على السخرية، إذ إن حفنة من المضاربين الأجانب ذوي الثروات الضخمة أجهضت مسيرة تنمية هذه البلدان وأجهضت سيادتها. وتم كل ذلك ضد إرادة شعوبها. ويجدر التأكيد هنا أن درجة اعتماد الوطن العربي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة -وكما أظهرنا أعلاه- ضئيلة جدا.

أما البرنامج العملي لمعالجة إشكاليات التنمية العربية المذكورة أعلاه، ولمجابهة التحديات التي تطرحها المراكز الرأسمالية، ولتحصين الوطن العربي ضد الأزمات المالية والانكشاف على الأزمات الخارجية وللحيلولة دون تأثره بالإجراءات التي تتخذها المراكز الرأسمالية لإدارة اقتصاداتها -كالتعديل في أسعار فوائدها -فيتضمن إجراءات يتعين اتخاذها على الصعيد القومي وعلى الصعيد القطري.

ولقد تم ذكر أهم الإجراءات التي يتعين اتخاذها على الصعيد القومي عندما ناقشنا قضية إقامة سوق عربية مشتركة من منظور دعم التنمية العربية ودعم الأمن القومي العربي. ويمكن اتخاذ إجراءات أخرى على هذا الصعيد من أهمها ما يأتي:

- تنفيذ الاتفاقات العربية المتعلقة بتنظيم انتقال العمالة بين الأقطار العربية وإعطاؤها المزايا نفسها المعطاة لمواطني الأقطار المضيفة للعمالة. ولقد بقيت هذه الاتفاقيات من دون تنفيذ بسبب أن أهم الأقطار المضيفة للعمالة لم تصادق عليها. لذلك بقي انتقال العمالة العربية تلقائيا ولم تنظمه أو تشجعه إجراءات عربية متخذة على الصعيد العربي المؤسسي الجماعي. وتستند دواعي تنفيذ الاتفاقيات المذكورة إلى اعتبارات الكرامة الإنسانية، وإلى ضرورة إزالة أسباب التوتر التي برزت مؤخرا بين بعض الأطراف العربية المصدرة للعمالة - بما فيها الطرف الفلسطيني- وبعض الأطراف المضيفة لها. فضلا عن ذلك، إن الأقطار العربية الخليجية تعاني تضخما في حجم العمالة الأجنبية الوافدة، مما قد يخلق لهذه الدول في المستقبل مشاكل يمكن أن تستغلها الإمبريالية تحت شعار حقوق الإنسان. لذلك من الضروري تشجيع إحلال قوة العمل العربي ما أمكن محل قوة العمل الأجنبي في هذه الأقطار حفاظا على هويتها العربية.

- الاستمرار في تشجيع الاستثمارات العربية المباشرة في الأقطار العربية.

- دعم المؤسسات الإقليمية المالية العربية، وزيادة إمكاناتها في تمويل التنمية العربية وعجوز موازين المدفوعات العربية والتجارة العربية البينية، وإعطاء أفضلية قصوى للاستقراض من هذه المؤسسات حين الحاجة بدلا من الاستقراض من الأسواق المالية الدولية. وفي حال الحاجة للجوء إلى هذه الأخيرة يتم الاستقراض عبر قروض محددة الأجل.

ويتضمن البرنامج على الصعيد القطري بهدف دعم التنمية العادلة والمتصفة بدرجة أعلى من الاستقلالية ما يأتي

أ-العمل على تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي (أي الحيلولة دون حدوث تضخم غير مرغوب فيه) والتوازن الخارجي (تفادي عجز كبير في ميزان المدفوعات)، فالفشل في تحقيق ذلك قد يؤدي إلى صعوبة تطبيق استراتيجية تنمية مستقلة.

ب-إعادة الاعتبار لدور التخطيط في عملية التنمية، وبخاصة على المستوى الكلي وعلى مستوى المشاريع الاستثمارية المهمة ومشاريع التكامل الاقتصادي العربي مع إعطاء دور مناسب للأسواق المنظمة.

ج-إعطاء القطاع الخاص دورا مناسبا في عملية التنمية، وبخاصة في القطاع الزراعي حيث توجد درجة عالية من المنافسة، وإخضاعه للرقابة التموينية حيث يكون في مركز احتكاري أو شبه احتكاري.

د-التراجع عما يسمى الخصخصة وعن تطبيق نظام الحرية الاقتصادية، إذ أدى نظام رأسمالية الحرية الاقتصادية لدرجة كبيرة في الوطن العربي- وكما ذكرنا أعلاه- إلى تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول وإلى زيادة البطالة والفقر واستفحال التبعية.

هـ-إعطاء الدور الأهم والرائد في عملية التنمية العربية للقطاع العام شريطة إخضاعه للمراقبة والمحاسبة الديمقراطيتين، وشريطة انتقاء عناصر إدارته استنادا إلى اعتبارات الكفاءة والأمانة ودفع رواتب مجزية للعاملين فيه. ومن مبررات دعم القطاع العام هو أنه أقدر على تحقيق ما يأتي:

- تجهيز جزء كبير من الفائض الاقتصادي في المجتمع ووضعه تحت تصرف الدولة لاستعماله بحسب أولوياتها. وهذه المقولة تستند جزئيا إلى الافتراض الواقعي أن من الصعوبة بمكان الحيلولة دون تهرب القطاع الخاص من دفع الضريبة. كما أن هذا القطاع قد يهرب أرباحه (التي هي جزء من الفائض الاقتصادي) بعد تحويلها إلى عملات

أجنبية إلى الخارج. فكون القطاع العام أقدر على تجهيز الفائض الاقتصادي لأن أرباحه تعود إلى الدولة ولا تهرب إلى الخارج أو تنفق على الاستهلاك التفاخري، فهذا يتضمن زيادة إمكانات الدولة في تمويل الإنفاق على الأمن القومي والتنمية من دون تضخم كبير أو بقدر قليل نسبيا من الاستقراض من الجهاز المصرفي الداخلي أو من مصادر التمويل الأجنبية، مما يعني التقليل من التبعية.

- تأمين درجة أعلى من التشغيل لوسائل الإنتاج، ومنها قوة العمل البشري. فالدولة أقدر على توجيه استثمارات القطاع العام من توجيه استثمارات القطاع الخاص.

- توزيع أفضل في الدخول والثروات

- القيام بتنفيذ بناء البنية الاقتصادية التحتية.

- القيام باستثمارات لبناء قاعدة صناعية، وبخاصة في مجالات الصناعات الثقيلة لا تعطي أكلها إلا في الأجلين المتوسط والبعيد :وهذه القاعدة ضرورية لبناء أسباب القوة العربية وللتخفيف من حدة التبعية، إذ أثبتت تجربة القطاع الخاص في الوطن العربي، وبصورة عامة، أنه يركز على القيام بتلك الفعاليات ذات الربح العالي والسريع وعلى المضاربة في العقارات، وعلى إقامة صناعات استهلاكية خفيفة يمكن اعتبار جزء منها ذا فائدة محدودة أو من دون فائدة على الإطلاق.

- تنفيذ استثمارات ذات ربح خاص منخفض أو من دون ربح خاص، وفي الوقت نفسه ذات عائد اجتماعي مرتفع كالاستثمارات في مجال تحسين البيئة وتجميل المدن.

- إشباع بعض الحاجات الأساسية للناس كتأمين المنازل رخيصة الأجر أو الثمن، والعناية الصحية المجانية أو شبه المجانية والتعليم المجاني أو شبه المجاني، والمواصلات العامة الرخيصة، وتمويل ذلك عبر الفائض الاقتصادي المتاح. فالقطاع الخاص المدفوع بحافز تنظيم

الأرباح الخاصة لا يقوم بتأمين هذه الحاجات الأساسية بأسعار يمكن دفعها.

و-يتعين إزالة الإعفاءات الضريبية والامتيازات الأخرى الممنوحة لاستثمارات القطاع الخاص في مجالات عديدة، إذلا أرى مبررا لمنح إعفاءات وامتيازات كهذه لأصحاب الاستثمارات ولا أعطي المعاملة نفسها للعالم الفيزيائي وللعامل على خط الإنتاج، وللمدرس الابتدائي وللجندي الذي يحمي الثغور مثلا. وإذا تم كل ذلك، فالتساؤل هو من أين ستأتي الموازنة بمواردها؟ فعملية التنمية هي محصلة لجهد المجتمع العامل ككل.

ز-التقليل بقدر الإمكان من الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبخاصة تلك التي لا تتضمن زيادة في الطاقات الإنتاجية العربية وإنما تتضمن إحلال ملكية أجنبية محل ملكية وطنية، وقصر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تلك التي تتضمن نقل تقانة عالية.

ح-يتعين تعريض الصناعة لقدر من المنافسة الأجنبية. وهذا يتضمن أن تكون الحماية على مستوى معقول، وأن تستند كقاعدة على الرسوم الجمركية، بينما تكون إجراءات المنع هي الاستثناء وفي حالات تقتضيها مثلا اعتبارات الأمن القومي والاعتبارات الأخلاقية للمجتمع

ط-الحيلولة دون نزوح الرساميل الخاصة إلى الخارج وقصر التحويل على حساب الرساميل لميزان المدفوعات على تسديد قروض خارجية وعلى أرباح استثمارات أجنبية مباشرة وعلى تمويل إعادة رأس المال الأجنبي المستثمر، وبحسب ما تم الاتفاق عليه بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي .وفي حال الأقطار العربية التي تقبل بحرية التحويل على حساب الرساميل لموازين مدفوعاتها، كالأقطار العربية الخليجية ولبنان، فيتعين عدم السماح للأجانب شراء اسهم وسندات ووسائل الدين الأخرى التي تصدرها هذه الأقطار أو الشركات العاملة فيها والمقومة بالعملة المحلية. والهدف هو الحيلولة دون مضاربة الأجانب

فيها.
ي-القيام بحملة عربية واسعة لمقاومة ظاهرة الفساد والرشوة والعمل لإصلاح الإدارة والأداء الحكومي في الأقطار العربية وتحصين الدولة من محاولات الاختراق الأجنبية أو الطفيلية على حساب المال العام.
ك-يجب تحجيم الفئات الكمبرادورية والطفيلية التي تجني ثروات كبيرة من دون جهد إنتاجي.
ل-يتعين إعطاء أهمية قصوى للتعليم ولرفع مستواه في الوطن العربي وتمكين المواطنين العرب أو نسبة عالية منهم من الحصول على المعارف والتقانات والمهارات التي يتطلبها العصر الحديث، إذ يشكل ذلك دعامة أساسية في بناء قوة الوطن. ويجب تعزيز هذه الدعامة عبر غرس الروح القومية وتجذير الثقافة العربية اللتين تساهمان في توحيد الوطن والأمة. كما يجب تأمين مجانية التعليم في جميع مراحله، إذ يساهم ذلك في تقليص عدم المساواة في الفرص، ويساهم تاليا في تحقيق درجة أفضل من الحراك الاجتماعي.
م-يتعين الانغلاق ما أمكن (رغم أن ذلك صعب في عصر الانترنت والأطباق الفضائية) على استيراد بعض أنماط الثقافة المبتذلة من الخارج، وبخاصة تلك الأفلام التلفزيونية التي تعتمد على الإثارة والعنف والجنس وتحاول تعميم قيم السوق الرخيصة. كما يتعين عدم السماح باستيراد أفلام تعرض في صالاتنا السينمائية أو على شاشات التلفزيونات العربية تشكل دعاية رخيصة لمصلحة أمة معينة وضد أمة أخرى، وبخاصة إذا كانت هذه الأخيرة الأمة العربية، إذ لم تتعرض حديثا أمة للإهانة المستمرة والعنصرية والواسعة الانتشار في وسائل الإعلام الأمريكية كما تعرضت له الأمة العربية. فإذا كان اليهود يقاطعون حتى الآن الأفلام التي تظهر فيها الممثلة الانكليزية الكبيرة فينسا رادغريف بسبب تعاطفها مع الفلسطينيين، فيجب على العرب مقاطعة أي فيلم قام بالدور الرئيسي فيه ممثل شارك أو ممثلة شاركت

في أفلام عنصرية ضد العرب. إننا ببساطة بحاجة إلى المزيد من الغضب الفعال. وبالمقابل يجب الانفتاح على كل ما هو قيم وخير في الحضارات المعاصرة.

٣- في الديمقراطية باختصار مكثف: والتساؤل الآن هو من سيقوم بتنفيذ المشروع القومي الذي ذكرنا أعلاه بعضا من عناصره. هل يمكن الاعتماد على الأنظمة العربية وأغلبها متقاعس في مجال الأمن القومي، وفي مجال التكامل الاقتصادي، وفي مجال تحقيق التنمية العادلة والمستقلة. في رأيي إن مفتاح الحل يعتمد على تعبئة الشعب العربي وراء ما تم اقتراحه أعلاه من إجراءات وما يمكن أن يقترحه آخرون من إجراءات مرغوبة. ومن الصعب أن تتم في المرحلة الراهنة تعبئة الشعب العربي من دون انتشار الديمقراطية .فالديمقراطية كجوهر تعني احترام حقوق الإنسان كافة، وبصورة تؤمن التوازن بين حق الفرد من جهة، وحق المجتمع من جهة أخرى. فهذه الحقوق مرغوبة بذاتها ولذاتها. كما أن الديموقراطية تشكل نهجا في الحكم وطريقة في الحياة ووسيلة ضرورية في المرحلة العربية الراهنة لتعبئة قوى الشعب العربي وراء عملية التغيير المرغوب في الواقع العرب

أعاد ترشيح الأمريكي روبرت زوليك لرئاسة مؤسسة البنك الدولي، وهو الترشيح الذي تم التصديق عليه من الهيئة التنفيذية للبنك الاثنين ٢٥-٦-٢٠٠٧ ، تسليط الضوء من جديد على الدور الذي يلعبه البنك مع توأمه اللصيق صندوق النقد الدولي في نشر سياسات اقتصاد السوق الحر، وفرض نمط للاقتصاد العولمي يقوم على فتح الأبواب أمام الشركات العابرة للقارات وإزالة كافة الإجراءات الحمائية التي تتخذها الدول لحماية اقتصادها الوطني، وهذا الدور هو نفسه الذي نفذه زوليك بكل كفاءة وحسم خلال توليه منصب الممثل التجاري للولايات المتحدة، ولعل هذا ما دفع بعض المحللين لاعتبار تعيين زوليك على رأس هذه المؤسسة - التي يُفترض بها مساعدة

وإقراض الدول الفقيرة والنامية - أكثر سوءاً من تعيين سلفه بول وولفويتز، فالأخير - على كل عيوبه - كان ينتمي لطراز من السياسيين الأيديولوجيين، الذين يغلبون السياسي على الاقتصادي، فيما يتبع زوليك نهجاً براجماتياً قاسياً، لتنفيذ أجندة اقتصادية يمينية تصب أهدافها في الأساس لصالح الشركات العابرة للقارات، متسلحاً في ذلك بخبرة طويلة في التفاوض الشاق لحماية مصالح الشركات الأمريكية الكبرى عبر العالم.

ومن اللافت أن ترشيح الرئيس الأمريكي جورج بوش لنائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز قبل نحو عامين لرئاسة البنك الدولي أثار استهجان العديد من السياسيين نظراً لدوره في الترويج للحرب على العراق وكونه أحد صقور المحافظين الجدد في إدارة بوش، بينما انتقد اقتصاديون افتقاد وولفويتز للخبرة الاقتصادية التي تؤهله لقيادة مؤسسة بحجم البنك الدولي، أما الانتقادات الموجهة لترشيح زوليك فلم تشكك في كفاءته الاقتصادية، وانصب معظمها على التحذير من انحيازه السافر لمصالح الدول الغنية والشركات متعددة الجنسيات، كما استهجن البعض الإستراتيجية التي يتبناها زوليك، والتي ترى أن مكافحة" الإرهاب" ينبغي أن تمر عبر تحرير التجارة العالمية، فضلاً عن ذلك فإن زوليك يثير مخاوف منظمات البيئة وحقوق الإنسان، التي تسعى لإضفاء لمسة رحيمة على العولمة المتوحشة، لكن زوليك يرى في هذه المنظمات "عصابات فوضوية تحارب العولمة."

القيصر زوليك

ويعتبر روبرت زوليك، الذي يطلق عليه البعض لقب " قيصر العولمة الأمريكي"، من أبرز دعاة العولمة والتجارة الحرة، كما يُعدّ مفاوضاً تجارياً محنكاً، ويتمتع بخبرة واسعة في ممارسة الضغوط كوّنها خلال جولات طويلة من التفاوض التجاري مع أوروبا والصين وأمريكا اللاتينية وإفريقية، ويتبنى زوليك إستراتيجية بسيطة تقضي باعتبار

التجارة الدولية شكلاً جديداً من أشكال الدبلوماسية الدولية .

وخصص زوليك قسماً كبيراً من نشاطاته خلال عمله كممثل تجاري للولايات المتحدة للعلاقات مع الصين فسعى لجعل بكين "عضوا كاملا" في عالم الأعمال، مع دفعها إلى إعادة تقويم عملتها ولعب دور "شريك مسئول" في النظام الدولي . وعلى الصعيد السياسي يُعدّ زوليك من المحسوبين على الجناح البرجماتي الداعي إلى التعددية في الحزب الجمهوري، في مقابل المحافظين الجدد المتمسكين برؤية أحادية لمصالح أمريكا في العالم والمدافعين بشدة عن الحرب في العراق .

وإذا كان منتقدو روبرت زوليك لا يجادلون في تمتعه بالكفاءة والحنكة لتولي رئاسة البنك الدولي، فإن الكثير من الأصوات داخل الكتل التصويتية المؤثرة داخل البنك أبدت معارضتها للاحتكار الأمريكي لهذا المنصب، عبر اتفاق غير مكتوب مع الأوروبيين، يمنح أوروبا في المقابل رئاسة صندوق النقد، واعتبر هؤلاء أن التركيبة الاقتصادية والسياسية التي تم في إطارها هذا الاتفاق عقب الحرب العالمية الثانية تغيرت حالياً، وبرزت في السنوات الأخيرة كيانات وقوى اقتصادية لم يعد من المستساغ تجاهلها في عملية الترشيح والاختيار، مثل الصين والهند والبرازيل وماليزيا.

أهداف مفترضة

وقبل الدخول في تفاصيل الخلافات بشأن الحصص التصويتية داخل البنك الدولي، ربما يكون من المفيد إلقاء مزيد من الضوء على آلية عمل البنك والأدوار التي يلعبها والمهام المنوطة به؛ إذ يجهل الكثيرون أن اسم البنك الدولي يستخدم اختصاراً للدلالة على كيان يضم خمس مؤسسات مالية تعمل جميعها تحت مسمى "مؤسسة البنك الدولي" ، و على الرغم من أن كل مؤسسة تؤدي مهام ووظيفة مختلفة عن المؤسسة الأخرى إلا أنها جميعاً تعمل في إطار متكامل لتحقيق هدف مفترض وهو تقليل معدلات الفقر عبر العالم، وهذه

المؤسسات هي: البنك الدولي للتنمية والتعمير(IBRD) ، والوكالة الدولية للتنمية (IDA) ، وتقوم المؤسستان بتقديم قروض لدعم المشروعات والبرامج الرامية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وفيما تتعامل هاتان المؤسستان مع الحكومات، فإن مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، الضلع الثالث من أضلاع البنك الدولي، تعمل أساساً في مجال إقراض ودعم القطاع الخاص والشركات الاستثمارية في الدول النامية.

أما الوكالة المتعددة لضمان الاستثمارات (MIGA) فهي تشجع وتروج لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية والفقيرة، عبر تقديم ضمانات ضد المخاطر غير التجارية، وأخيرًا هناك المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية (ICSID) وهو يوفر آلية لفض النزاعات التي قد تحدث بين المستثمرين الأجانب والدول النامية، مستهدفاً إيجاد بيئة قانونية مستقرة تشجع المستثمرين على ضخ استثماراتهم في بلدان ربما لا تتمتع ببنية قانونية فعالة.

ومع أن هذه المؤسسات يُفترض أن تعمل بشكل متكامل لتقليل معدلات الفقر ونشر قيم الحكم الرشيد وترسيخ الاهتمام بحماية البيئة والحفاظ على مقوماتها، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والفني للحكومات والمستثمرين في الدول النامية، إلاّ أن الواقع يكشف عكس ذلك؛ إذ توصل التقرير الذي أعدته لجنة (ميلتزر)، وهي لجنة شكلها الكونجرس الأمريكي عام ١٩٩٨ لتقييم أداء البنك وصندوق النقد الدوليين، إلى أن ٧٠٪ من القروض التي قدمها البنك اقتصرت علي ١١ بلداً فقط، بينما تتقاسم البلدان الأخرى والبالغ عددها (١٤٥) دولة الـ ٣٠٪ الباقية، هذا فضلا عن أن ٨٠٪ من ميزانية البنك لا تُخصص لأفقر البلدان النامية بل لأحسنها حالاً، وهي تلك التي تملك رصيداً ائتمانياً إيجابياً، وتستطيع بناء على ذلك زيادة اعتماداتها المالية في الأسواق الرأسمالية الدولية، وبالتالي فلم يكن مفاجئاً أن يتراوح معدل

إخفاق مشروعات البنك ما بين ٦٥ و ٧٠٪ في البلدان الأكثر فقراً، وما بين ٥٥ و ٦٠٪ في كل البلدان النامية، ومن المرجح أن تظل الدول الفقيرة التي تتلقى قروضاً من البنك تعاني من الفقر، وألا يتمكن عدد كبير منها من تسديد ما اقترضته من ديون، وباختصار فإن البنك الدولي لم يكن موفقاً في إنجاز مهمته المعلنة وهي الحد من الفقر العالمي.

شروط مجحفة

وبالإضافة إلى هذا الاختلال في الدعم الذي يقدمه البنك الدولي، فإن شروط الإقراض التي يفرضها البنك تُعدّ قاسية ومجحفة للغاية، مما يجعل الحكومات المقترضة تركز جهودها على تلبية متطلبات القرض بدلاً من التركيز على تحسين مستويات معيشة شعوبها، وقد بلغ متوسط الشروط التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٩ على ١٣ دولة إفريقية جنوب الصحراء ١١٤ شرطاً لكل دولة، وحظيت تنزانيا بالنصيب الأكبر من هذه الشروط حيث بلغ عددها (١٥٠) شرطاً

وكان من المستحيل أن تقوم هذه الدولة بتلبية هذا العدد من الشروط وأن تنجح في نفس الوقت بتحسين مستوى معيشة شعوبها بكفاءة، بل إن العديد من الدول الفقيرة تلجأ للحصول على قروض جديدة من البنك لمجرد استخدامها في تسديد فوائد قروض سبق أن حصلت عليها قبل ذلك، وفى هذا الحال، يصبح من المستحيل الوفاء بالشروط التي يتم بموجبها الحصول على هذه القروض؛ لأن الديون الجديدة تُستخدم لتسديد ديون قديمة، ولا تُستخدم في برامج تنمية.

وللحصول على قروض من البنك وصندوق النقد الدوليين، فإن الدول المقترضة تتعهد بتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وهيكلي، يعتبرها البنك " وصفة علاجية" لانتشال اقتصاديات تلك الدول من الفقر والاختلالات الهيكلية، وتضم هذه الوصفة العلاجية حزمة من

السياسات الاقتصادية، وكلما أنجزت الدولة جزءاً من سياسات هذه الحزمة حصلت على الدعم المخصص للمرحلة التالية، بغض النظر عن تأثير هذه " الوصفة العلاجية" على الأوضاع المعيشية لسكان الدولة المقترضة.

وبشكل عام فإن" الوصفة العلاجية" التي يفرضها البنك على الدول المقترضة تتضمن ثلاثة محاور رئيسة، وهي تحرير الأسعار ووقف الدعم المقدم للشرائح الأكثر فقراً وإلغاء الحد الأدنى للأجور وتحرير سعر الصرف والفائدة، والمحور الثاني هو الخصخصة، ويستهدف بيع المؤسسات العامة وتقليص الدور الاقتصادي للدولة لصالح القطاع الخاص، مع ما يترتب على ذلك من تسريح للعمالة وارتفاع للأسعار، أما المحور الثالث فيتضمن تحرير التجارة الخارجية، وذلك عبر رفع القيود على الواردات وخفض الرسوم الجمركية وفتح الأبواب أمام الوكالات التجارية الأجنبية، وهو ما يتسبب حتما في تدمير الصناعات الوطنية لعجزها عن منافسة المنتجات المستوردة

وإذا كانت" الوصفة العلاجية" للبنك الدولي تنجح غالباً في قيادة الدول المقترضة لتحقيق مؤشرات رقمية إيجابية، مثل خفض العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات ورفع حجم الاحتياطات النقدية الأجنبية، فإن هذه المؤشرات الاقتصادية الرمزية يقابلها ارتفاع في معدلات البطالة وتراجع مستوى معيشة الفئات الأكثر فقراً وتقلص إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين بسبب ارتفاع الأسعار وتفاقم أسعار الصرف، وهذه التأثيرات السلبية ترجع في الأساس إلى قيام هذه الدول بتبني روشتة البنك الدولي كحزمة واحدة دون مراعاة مدى ملاءمتها لظروفها الاقتصادية والاجتماعية من عدمه.

تدخلات سياسية:-

وإلى جانب هذه الشروط القاسية، فإن سياسة الإقراض التي

يتبعها البنك الدولي لا تخلو من تأثيرات سياسية تمارسها الدول ذات الحصص التصويتية الكبرى داخل البنك، على غرار مع حدث مع مصر في خمسينيات القرن الماضي عندما رفض البنك مساعدتها في بناء السد العالي بسبب الضغوط الأمريكية، وفي الوقت الحالي فإن التدخلات السياسية في قرارات البنك تتمثل في شقين رئيسيين: الأول يتعلق بما يسمى " دعم الحكم الرشيد ومكافحة الفساد"؛ إذ بدأت الولايات المتحدة والدول الأوروبية في الضغط بشدة نحو فرض قيود على إقراض الحكومات التي لا تبذل جهوداً كافية لمكافحة الفساد والالتزام بمعايير الحكم الديمقراطي، و على الرغم من براقة ومثالية هذه القيم إلاّ أن استخدامها لا يخلو من تفسيرات متحيزة، تخضع غالباً لحسابات المصالح والتحالفات. أما الشق الثاني فقد بدأ تأثيره في التزايد بعد تفجيرات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة، وهو يتعلق باتخاذ انخراط الدول النامية فيما يسمى " الحرب على الإرهاب" كمعيار لتقييم مدى استحقاقها لدعم البنك الدولي، والانخراط في " الحرب على الإرهاب" فضلاً عن بعده الأمني والسياسي، فإنه يتخذ بعداً اقتصادياً ومالياً يتمثل في الالتزام بمجموعة القواعد والقيود التي تم وضعها لمراقبة الحسابات المصرفية وعمليات تحويل الأموال للحد من عمليات غسيل الأموال وتجفيف مصادر الدعم المالي للجماعات المصنفة في خانة الإرهاب.

وإذا كان وولفويتز قد ركز خلال العامين اللذين قضاهما في رئاسة البنك، قبل أن يُجبر على الاستقالة إثر تورطه في فضيحة أخلاقية تتعلق بمحاباته عشيقته — الموظفة في البنك — ومنحها مخصصات مالية بلغت ١٩٣ ((ألف دولار شهرياً، على الشق المتعلق بتطبيق معايير مكافحة الفساد عند حصول أي دولة على قروض من البنك، فإن زوليك غالباً ما سيتوسع في الاعتماد على الشق المرتبط بمكافحة الإرهاب وفقا لإستراتيجيته — السابق ذكرها - والتي تعتبر أن مكافحة

"الإرهاب" ينبغي أن تمر عبر تحرير التجارة العالمية.

إعادة هيكلة:-

هذا التحكم الأمريكي – بالتنسيق مع الأوروبيين – في تحديد سياسات البنك الدولي، اعتماداً على الحصص التصويتية المؤثرة التي يتمتع بها الطرفان، بدأ يثير في السنوات الأخيرة استياء واسعاً بين الدول الأعضاء، خاصة الدول التي استطاعت تحقيق طفرات اقتصادية ملموسة مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل، فعضوية البنك تأتي بعد حصول الدولة على عضوية صندوق النقد، ويتم تحديد القوة التصويتية لكل دولة عضو وفقاً لحصتها النسبية في رأس مال كل من المؤسستين، وهذه الحصة – بدورها – يتم تحديدها بناء على المكانة الاقتصادية للدولة قياساً إلى الدول الأخرى.

ويتم النظر في أمر تعديل الحصص بشكل دوري كل عدة سنوات، لمراعاة ما استجد من تغييرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي وطبيعة الحساب الجاري من حيث العجز والفائض، والإحتياطيات الرسمية الدولية لكل عضو في الصندوق، وهو ما مكن كلاً من اليابان ثم ألمانيا من زيادة حصصهما والحلول في المرتبتين الثانية والثالثة بعد الولايات المتحدة من حيث القوة التصويتية، بعد أن كانت حصتهما منخفضة نسبياً عند التأسيس نتيجة للدمار الذي شهده كل من البلدين في الحرب العالمية الثانية.

وعلى الرغم من هذه التعديلات في حجم الحصص إلاّ أن الأوزان النسبية للكتل التصويتية داخل البنك مازالت بعيدة عن المستجدات الاقتصادية الأخيرة، فالصين مثلاً تم رفع حصتها لتصبح ٣,٦٧٪، وهو ما لا يعكس الثقل المتزايد لهذا المارد الاقتصادي، كما أن هناك العديد من الدول الواعدة التي تحقق معدلات نمو متزايدة وتسير بقوة نحو ترسيخ مكانتها الاقتصادية دولياً، وهو ما يستدعي إعادة هيكلة – باتت ضرورية – لنظام التصويت داخل البنك، خاصة إذا ما عرفنا

أن الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وفرنسا وألمانيا تشكل معاً ٣٩ ٪من إجمالي القوة التصويتية داخل البنك، بينما هناك قرارات هامة يحتاج تمريرها إلى تأييد ٨٠٪ من الكتل التصويتية، وهو ما يمنح هذه الدول وضعاً أشبه بالفيتو لمنع تمرير أي قرار لا يحظى برضاها أو حتى رضا الولايات المتحدة منفردة.

الباب الثانى
التجارة الخارجية والعولمة
الفصل الاول
التجارة الخارجية والعولمة الليبرالية
٢٢. فبراير ٢٠٠٨
المبحث الاول
العلاقة بين التجارة الخارجية والعولمة

وقد راحت غالبية البلاد النامية نتيجة هذا الخطاب المتفائل توقع على اتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة أملا في كسب المزايا المعلن عنها. لكن يبدوا أن هيمنة المراكز الرأسمالية الكبرى على سير المفاوضات وعلى صياغة الاتفاقيات جعل من المنظمة العالمية للتجارة ومن الاتفاقيات المصادق عليها في مؤتمر الدوحة بقطر في ١٤ نونبر ٢٠٠١ وسيلة لتعميق الآثار السلبية لما يسمى بالعولمة الليبرالية

فبعد مرور أزيد من سبع سنوات على تأسيس المنظمة العالمية للتجارة ما هي النتائج العملية لتطبيق حزمة اتفاقيات دورة الأوروغواي لسنة ١٩٩٤؟

لقد تمخضت دورة الأوروغواي المذكورة عن مجموعة من الاتفاقيات (بلغ عددها ٢٨) تناولت المزيد من تحرير الميادين التجارية من القيود التعريفية وغير التعريفية، وامتدت الى تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة وتجارة السلع الزراعية وحماية الملكية الفكرية TRIPS وإجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة TRIMS والمشتريات الحكومية وتجارة الخدمات AGCS .

وقد استهدفت هذه الاتفاقات تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ الى أسواق باقي الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة. كما ألزمت هذه الاتفاقات الدول المتعاقدة بتقليص كل أو بعض بنود تعر يفتها إلى حدود مقبولة من باقي الأطراف، وألا تكون هناك أسعار حمائية من

جانب الدولة بهدف حماية منتجاتها الوطنية، ومنع التصرفات التي تهدد مصالح الدول الأعظاء، مثل الدعم والإغراق، كما تضمنت جولة أوروجواي أن تتولى منظمة التجارة العالمية الإشراف على تنفيذ تلك الاتفاقات، وتنظيم جولات المفاوضات التي ستجري بين الأعضاء مستقبلا ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، والفصل في المنازعات التجارية وإقامة نظام للتحكيم التجاري.

إن ما ميز هذه الاتفاقيات هو كونها قد صيغت بمعرفة الدول الصناعية الكبرى. ولم يكن للبلاد النامية أي دور -تقريبا- فيها، اللهم إلا التوقيع عليها، وفي أحسن الأحوال التعبير عن الاستياء وطلب التعويض عن الخسائر والأضرار التي ستلحق بها، والمطالبة بفترات انتقالية قبل أن تخضع تماما للالتزامات التي نجمت عن تلك الاتفاقات.

كان خبراء المنظمات الدولية يؤكدون على أن تحرير التجارة الخارجية ستؤدي إلى مزيد من الكفاءة في توزيع وتخصيص الموارد، ومن ثم زيادة الدخل العالمي حيث أشاروا على سبيل المثال، الى أنه من المتوقع خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ أن يزيد الدخل العالمي بمقدار ٢١٢ مليار دولار أمريكي، وأن البلاد النامية سوف تستفيد من هذه الزيادة، استنادا على علاقة نظرية مفترضة بين التجارة والنمو الاقتصادي. كما أكدوا على أن البلاد النامية ستستفيد من العولمة وتحرير التجارة الدولية من خلال تحسين فرص وصولها إلى الأسواق الخارجية، وزيادة القدرة التنافسية عالميا، وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما سيأتي في ركابها من تكنولوجيا حديثة وإدارة متقدمة، وعلى النحو الذي سيحسن من موازين مدفوعاتها، ومن ثم، تقليل حاجتها للاستدانة الخارجية.

لكن بالرجوع الى حصاد الآثار الناجمة عن العولمة وإجراءات التجارة الخارجية واندماج البلاد النامية في النظام الجديد للتجارة

العالمية، سنصطدم بعدد هائل من الحقائق التي تؤكد على الوضع غير المتكافئ الذي تحتله البلاد النامية في الاقتصاد العالمي، ومن بين هذه الحقائق هناك ما يلي:

١ - ظل نصيب مجموعة البلاد النامية من التجارة العالمية ثابتا تقريبا خلال العقود الثلاثة الماضية حول ١٨ ٪ بما في ذلك نصيب الدول المصدرة للنفط رغم أن سكان هذه المجموعة من البلاد يشكلون ٧٥ ٪ من إجمالي سكان العالم. أما إذا استبعدنا النفط من الصورة، فإن نصيب مجموعة البلاد النامية من التجارة العالمية ينخفض عن ذلك بكثير.

٢ - ثمة تغيرات طرأت على الهيكل السلعي لصادرات مجموعة البلاد النامية خلال العقدين الماضيين (أنظر الجدول رقم ١)، فقد انخفض النصيب النسبي للسلع الزراعية والسلع المنجمية والوقود من إجمالي الصادرات، في الوقت الذي زاد فيه النصيب النسبي للصادرات الصناعية، لكن هذا التغير كان راجعا، في الحقيقة، إلى الجهود التي بذلتها بضعة دول نامية في جنوب آسيا (النمور الآسيوية) وأمريكا اللاتينية. أما غالبية البلاد النامية فقد ظل الهيكل السلعي لصادراتها كما هو تقريبا.

٣ - في ظل تزايد وتيرة التدويل والعولمة وتزايد إجراءات تحرير التجارة الدولية واندماج البلاد النامية في الاقتصاد العالمي، فإن شروط التبادل التجاري تعرضت للتدهور في غير صالح هذه البلاد. فبالنسبة لمجموعة البلاد النامية ككل، فإنها تعرضت لخسائر تراكمية في شروط تبادلها التجاري بلغت ٢٩٠ بليون دولار خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٩. كما تعرضت مجموعة البلاد الأقل تقدما LDCs لانخفاض تراكمي بلغ ٥٠ ٪ في شروط تبادلها التجاري منذ أوائل السبعينات. وهذا التدهور الحاصل في شروط التبادل التجاري للبلاد النامية لا يعود إلى التردي الذي حدث في أسعار السلع الأساسية (الزراعية والمنجمية

والوقود) فحسب، بل وأيضا في أسعار السلع المصنعة. وتعاني مجموعة البلاد النامية، بالإضافة إلى تدهور شروط تبادلها التجاري، من عدم استقرار واضح في أسعار صادراتها، مما يعرضها لحالات صعبة من عدم الاستقرار الاقتصادي. وقد زاد الوضع سوءا في السنوات الأخيرة، وبخاصة بعد اندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية في جنوب شرق آسيا في صيف ١٩٩٧ وما سببته من اضطرا بات وأزمات في مناطق كثيرة من العالم.

٤ – على الرغم من أن متوسط معدل الحماية قد انخفض في البلدان الصناعية، الا أن هناك عقبات كثيرة تحول دون نفاذ صادرات البلاد النامية الى أسواق هذه البلدان، وبالذات صادراتها من السلع الزراعية والمنسوجات والجلود وبذور الزيوت والمشروبات واللحوم ومنتجاتها. وقد تنوعت هذه العقبات في العقدين الماضيين، فهناك تعريفات جمركية تفرض بمعدل أعلى على السلع المصنعة مقارنة بالسلع غير المصنعة، وهو أمر يحول دون نماء الصناعات في البلاد النامية. كذلك فإنه على الرغم من أن دورة أوروغواي قد خفضت من معدلات الرسوم الجمركية، الا أن البلدان الصناعية اتجهت بصورة متزايدة الى الحواجز غير الجمركية، مثل نظام الحصص وقيود التصدير الاختيارية، والتشدد في القواعد الصحية والمعايير القياسية والمبالغة في تنفيذ تشريعات مكافحة الاغراق Dumping . فكل ذلك أدى الى افراغ التخفيضات الجمركية والمعاملة الخاصة والتفضيلية بالنسبة للبلاد النامية كما أقرتها دورة أوروغواي، من مضمونها الحقيقي.

٥ — ومع التراجع الذي حدث في نمو صادرات البلاد النامية والتزايد الذي عرفته وارداتها نتيجة للتحرير المتسارع لقطاع التجارة الخارجية، في ضوء الالتزام بمقررات دورة أوروغواي أو تحت تأثير تنفيذ برامج التقويم الهيكلي، تزايد عجز موازين مدفوعاتها. ولمواجهة

هذا العجز، لجأت هذه البلاد الى:

أ - زيادة الاقتراض الخارجي مما أدى الى تفاقم ديونها الخارجية.

ب - استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي الأمر الذي عرض سعر صرف العملة المحلية لضغوط واضحة، مما أدى الى اضعاف الجدارة الائتمانية لهذه البلاد في أسواق النقد والمال العالمية.

٦ - ورغم أن دعاة العولمة والتحرير المالي والتجاري كانوا يزعمون أن البلاد النامية سوف تستفيد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إذا ما قامت بتحرير أسواقها المالية والنقدية وقامت بخلق المناخ المناسب لتشجيع تدفق تلك الاستثمارات بمنحها الكثير من المزايا والاعفاءات الضريبية والجمركية، الا أن ذلك لم يحدث. فقد تبين في العقدين الماضيين، أن أكثر من ٩٠ ٪ من حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب أساسا الى البلاد المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا واليابان - والصين). أما بقية البلاد النامية والتي تضم ٧٠ ٪ من سكان العالم فكانت تحصل على الأقل من ١٠ ٪ من تلك الحركة. بل أن تلك النسبة الضئيلة وزعت على بقية البلاد النامية بشكل غير متكافئ، حيث استأثرت بها بضعة دول في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

٧ - وفي ضوء تدهور الوضع الذي تحتله البلاد النامية في الاقتصاد العالمي بعد تزايد عمليات العولمة والتحرير التجاري والمالي تفاقمت الديون الخارجية المستحقة على هذه البلاد رغم أن عددا من الخبراء والاقتصاديين كان يؤكد على أن العولمة وما تؤدي اليه من اندماج في الاقتصاد العالمي سوف تعزز من قدرة البلاد النامية على تصحيح اختلالات موازين مدفوعاتها وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم تقليل حاجتها للاستدانة الخارجية. بيد أن ذلك لم يحدث. فقد ارتفع إجمالي رصيد ديون

البلاد النامية بشكل دراماتيكي في العقد الماضي، حيث ارتفع هذا الرصيد من ٦٠٣,٣ بليون دولار أمريكي في سنة ١٩٨٠ الى ٢١٧٢ بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٧.

٨ - كذلك اقترن اتساع نطاق العولمة وعمليات تحرير التجارة الدولية بانخفاض مستمر في ما يسمى بمعونات التنمية. فالإحصاءات تشير إلى أن الإحدى وعشرين دولة الأعضاء في منظمة ال OCDE لم تزد فيها نسبة ما تخصصه من معونات التنمية عن ٠,٢٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي فيها عام ١٩٩٦ (كانت هذه النسب ٠,٢٨ ٪ في ألمانيا و٠,١٢ ٪ في الولايات المتحدة الأمريكية). ورغم أن غالبية اتفاقات منظمة الجات (١٩٩٤) قد تضمنت نصوصا متعلقة بتوفير معونات مالية وفنية للبلاد النامية لزيادة قدرتها التجارية وتحمل التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، إلا أن الموارد المالية التي رصدتها البلاد المتقدمة لتلك المعونات كانت أقل مما هو مقرر بكثير. كما أن جانبا من ما يسمى بالمعونات في هذا السياق كان يتمثل في تمويل ندوات ومؤتمرات علمية استفاد منها الخبراء الأجانب الذين شاركوا فيها.

٩ - في ضوء تفاقم التبعية الغذائية للبلاد النامية واعتمادها على الخارج في تدبير كثير من احتياجاتها الغذائية، فقد نجم عن ذلك عدة آثار سلبية لها، سواء قبل تزايد إجراءات العولمة وتحرير التجارة الدولية، أو بعد تنفيذ تلك الإجراءات. فمن ناحية، نجد أنه قبل دورة أوروغواي التي اتجهت إلى تحرير القطاع الزراعي، قامت بعض البلدان الصناعية بإعانة القطاع الزراعي وصادراتها الزراعية بمقادير هائلة. وتشير بعض المصادر، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي التي تسيطر على الصادرات الغذائية العالمية قد قدمت إعانات باهظة للمزارعين تعادل نصف قيمة المنتجات الزراعية في كل منها. وكان من نتيجة ذلك، خفض أسعار المنتجات الزراعية

في السوق العالمي. وفي ضوء ذلك، فإن البلاد النامية التي تحتوى صادراتها على قدر ضئيل من السلع الغذائية، قد أصابها الضرر من تلك الإعانات لعدم قدرتها على المنافسة أمام تلك الأسعار المنخفضة.

أما البلاد النامية المستوردة للغذاء، فإنها استفادت في الأجل القصير من انخفاض أسعار الواردات الغذائية. لكنها تعرضت لخطر الإغراق في شكل واردات غذائية منخفضة تقل عن سعر تكلفتها. وقد أدى ذلك التأثير سلبا على حوافز إنتاج الأغذية الزراعية في هذه البلاد. وهكذا دلت خبرة الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٠ -١٩٩٠ أن البقاء في الأسواق الزراعية لا يعتمد على الميزة النسبية، بقدر ما يعتمد على الفرص النسبية في الحصول على الإعانات.

وسوف يؤدي تحرير الزراعة طبقا لمقررات جولة أوروغواي إلى إلغاء الدعم تدريجيا مما سيرفع من أسعار السلع الغذائية الزراعية على مستويات لن تستطيع البلاد النامية المستوردة للغذاء، وبالذات البلاد الفقيرة والأقل نموا، على تحمل تكلفتها. وهناك حوالي ٨٨ بلدا ناميا ينفق حوالي نصف حصيلة النقد الأجنبي في استيراد الغذاء، لن يكون في وضع يتيح له مواصلة هذا الاستيراد. ومنذ سنوات قليلة، بدأت آثار هذا التحرير في الظهور في شكل ارتفاع كبير في فاتورة الواردات الغذائية وارتفاع أسعار الطعام والإضرار بمصالح الفقراء ومحدودي الدخل. ورغم أن اتفاق تحرير الزراعة قد نص على أن يكون هناك تعويض في شكل معونات غذائية ومشتريات ميسرة، أو قروض للبلاد التي ستضار من الآثار السلبية لتحرير تجارة المنتجات الغذائية والزراعية إلا أن تلك المعونات كانت هزيلة، ولا توجد لها آلية مضمونة لتنفيذها. صحيح، أن البلدان الصناعية ستقوم بتخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الغذائية والزراعية بنسبة ٣٧ ٪ في المتوسط طبقا لاتفاق أوروغواي، وهذا سوف يحسن -نظريا- من فرص دخول المنتجات الغذائية والزراعية للبلاد النامية الى أسواق البلدان

الصناعية. لكن المشكلة تكمن في انخفاض مرونة الطلب الداخلية على هذا النوع من السلع في حالة البلدان الصناعية، ناهيك عن القيود غير التعريفية التي تصر هذه البلدان على التمسك بها، ولهذا، ليس من المتوقع أن تعوض المزايا المتوقعة حجم الخسائر وذلك بالنسبة لعدد كبير من البلاد النامية.

١٠ - كذلك فإن الاتفاقية الخاصة بتحرير تجارة الخدمات GATS من القيود والإجراءات الإدارية للوصول إلى نظام حر للتجارة فيها من المرجح أن تكون له نتائج سلبية على البلاد النامية. ومن المعلوم أن قطاع الخدمات يضم ألوانا متعددة من الأنشطة، مثل الخدمات المالية (البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار) والنقل والاتصالات، والسياحة، والخدمات الطبية، والخدمات الاستشارية والفنية والادارية، والمقاولات والانشاءات .. الى آخره. وقد نصت هذه الاتفاقية على الالتزام بتعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وحرية النفاذ إلى الأسواق، وعدم التمييز بين موردي الخدمات المحليين والأجانب، والالتزام بالشفافية بنشر القوانين والاتفاقيات الخاصة بالخدمات. ومن المعلوم أن قطاع الخدمات يمثل الآن المولد الرئيسي للدخل القومي في البلدان الصناعية. كما توسعت التجارة العالمية في تجارة الخدمات توسعا هائلا في العقد الماضي، ونمت في المتوسط بحوالي ١٢ ٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠. كما أن أكبر عشرين دولة مصدرة للخدمات تنتمي إلى مجموعة البلدان الصناعية المتقدمة. ويسيطر الآن على السوق العالمية للخدمات عدد محدد من الشركات العملاقة متعددة الجنسية ذات النشاط المتكامل التي أدى اتساع نشاطها إلى القضاء على الشركات المتوسطة التي كانت تعمل تقليديا في هذا المجال. كما شهد قطاع الخدمات في صعيده الدولي، عمليات دمج وتمركز بين كبريات الشركات العاملة في هذا المجال بشكل يفوق عمليات الدمج والتركيز التي حدثت في قطاعات الإنتاج المادي. ونظرا

لأن معظم البلاد النامية مستورد صافي للخدمات فإن تحرير هذا القطاع من المتوقع أن يجر معه مشكلات وخسائر كثيرة لهذه البلاد. كما أنه من المتوقع أن يتعرض هذا القطاع في عدد كبير من هذه البلاد لمنافسة غير متكافئة مع الشركات الأجنبية التي من الراجح تماما أن تبتلع الشركات الوطنية التي تعمل في هذا القطاع.

١١ - كذلك نصت دورة أوروغواي للجات على إدخال موضوع حماية الملكية TRIPs ضمن إجراءات تحرير التجارة، وهو الموضوع المتعلق بحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية والتصاميم وبراءات الاختراع والابتكارات. ونص الاتفاق في هذا الموضوع على سريان مبدأين من اتفاقية الجات وهما: تعميم مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وشرط المعاملة الوطنية، أي إعطاء الأجانب نفس المعاملة للمواطنين. ويتعين على الدول الأعضاء في المنظمة المنضمين لهذه الاتفاقية أن يقوموا بتغيير تشريعاتهم المحلية وتطبيق العقوبات والإجراءات التي تحمي هذه الحقوق. وسيؤدي تطبيق هذه الاتفاقية إلى الإضرار المؤكد بمصالح البلاد النامية، لأنها سترفع من تكلفة الحصول على المعرفة والتكنولوجيا، وهو أمر لن تقدر عليه غالبية البلاد النامية مما يحرمها من أهم عوامل التقدم. كما ستفرض أعباء ضخمة على جهود التصنيع والتحديث في هذه البلاد. وسيكون الأثر السيئ لهذه الاتفاقية واضحا في حالة الدواء الذي سترتفع أسعاره الى آفاق لا يقدر عليها إلا الأغنياء. من هنا فإن الدول النامية لم تعد تر في هذه الاتفاقية سوى وسيلة لتحويل المزيد من دخولها إلى الدول المتقدمة.. وتقوية نفوذ الشركات متعددة الجنسية في مجال احتكار التقانة.

غير أن المفارقة، هي أن تقدم أوروبا ابان مرحلة التنوير والنهضة خلال الفترة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر قد اعتمدت على سرقة المنجزات الفكرية والعلمية التي حققها العرب خلال فترة صعود الحضارة الاسلامية وبالذات في مجال ترجمة الترات اليوناني

القديم. ولم يحصل العرب، حتى هذه اللحظة، على أي عائد مقابل حقوقهم الفكرية، كما أن نهضة اليابان في العصر الحديث اعتمدت على سرقة المنجزات الفكرية والتكنولوجيا لأوروبا وأمريكا. ولكن عندما حان الدور على البلاد النامية لكي تفعل نفس ما فعله هؤلاء. قالت لهم منظمة التجارة العالمية .. لا، يجب أن تدفعوا ثمن حصولكم على المعرفة.

١٢ - وتجدر الاشارة أيضا الى أن عولمة الأسواق المالية، وما انطوت عليه من اجراءات للتحرير المالي، كانت ذات آثار هامة وخطيرة على البلاد النامية. فقد أدى هذا التحرير الى الغاء الحظر على المعاملات التي يشملها حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال، مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية. وكل ذلك ارتبط بالغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات. وقد كانت هناك آمال معقودة على ما سيتمخض عن هذا التحرير من زيادة قدرة البلاد النامية على الاتصال بأسواق النقد والمال الدولية، وبما يسمح لها بسد فجوة مواردها المحلية وزيادة معدلات الاستثمار فيها، والى خفض تكلفة التمويل بالنسبة لقطاعات مختلفة في الاقتصاد القومي، وأن العولمة المالية سوف تجذب رؤوس الأموال الوطنية التي هربت للخارج، وستساعد على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد أدى التحرير المالي، في حالات معينة، الى تشجيع تدفق رؤوس الأموال الساخنة قصيرة الأجل Hot Money الباحثة عن الربح السريع مما أدى الى حدوث آثار ضارة بالاستقرار الاقتصادي وذلك في حالة التقلبات الفجائية التي تحدث في حركة دخول وخروج هذه الأموال (ارتفاع معدل التضخم، ارتفاع معدل الصرف، زيادة أسعار الأصول المالية العقارية..) كما أن اجراءات التحرير المالي عرضت

الجهاز المصرفي للأزمات، ولتدفق الأموال القذرة (غسيل الأموال) وتعرض البلد لهجمات المضاربين، والى اضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية. كما شجعت على هروب واسع لرؤوس الأموال الوطنية للخارج. كما أن عولمة الأسواق المالية أدى الى سرعة انتشار الأزمات المالية النقدية من منطقة لأخرى ومن بلد لآخر بسبب علاقات التشابك والترابط التي تنشأ بين هذه الأسواق (المثال الواضح على هذا سرعة انتشار الأزمة الاقتصادية التي حدثت في دول النمور الآسيوية في صيف عام ١٩٩٧ الى عدد كبير من بلاد العالم).

١٣ - ورغم أن دورة أوروغواي قد وعدت بتخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية التي تعوق نمو صادرات البلاد النامية والإقرار في الديباجة الخاصة باتفاقية قيام منظمة التجارة العالمية على أن هناك احتياجات خاصة للبلاد النامية وتعزيز الجهود الرامية لزيادة حصتها في النمو المتحقق في التجارة العالمية، الا أن هذه البلاد قد أعربت عن خيبة أملها فيما حققته هذه الدورة من حصاد ونتائج وبخاصة في مجال الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والتي تمتلك فيها كثير من البلاد النامية ميزة تنافسية واضحة وتمثل فيها صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة نسبة هامة . فما زالت هذه القيود مستمرة، وبالأخص قيود الحصص، في الوقت الذي تتآكل فيه الامتيازات التفضيلية التي كانت تتمتع بها كثير من البلاد النامية المصدرة للمنسوجات والملابس الجاهزة، وبعد مرور خمسة سنين منذ تطبيق الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات، وما زال معدل النمو في نصيب البلاد النامية في التجارة العالمية للمنسوجات لا يتعدى ٤,٣ ٪ وهي نفس النسبة التي سادت قبل تنفيذ الاتفاقية، في حين أن صادرات البلدان الصناعية قد زادت بمتوسط معدل نمو سنوي ٩ ٪.

١٤ - تمخضت العولمة والسرعة التي تسير بها عمليات تحرير التجارة العالمية وإدماج البلاد النامية في الاقتصاد العالمي عن مخاطر

مؤكدة للصناعات الوطنية ولكثير من الطاقات الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، في ظل سرعة فتح الأسواق المحلية للمنتجات الأجنبية، في الوقت الذي تواجه فيه صادرات البلاد النامية صعوبات في النفاذ الى أسواق البلدان الصناعية، كما عرضنا آنفا. كما أنه في ظل الترتيبات التي ستنشأ عن حماية حقوق الملكية الفردية سترتفع أسعار منتجات المعرفة والتكنولوجيا وغيرها من المدخلات، وستزيد الأعباء على القطاعات المختلفة. وأصبح من شبه المؤكد استحالة دخول كثير من البلاد النامية الى مجالات التصنيع الا بشروط وتوجهات الشركات متعددة الجنسية.

صحيح، أن الاتفاقية قد منحت البلاد النامية فترات للسماح للاستعداد لمواجهة نتائج تنفيذ دورة أوروغواي. وهي فترات تتراوح ما بين ٥ – ١٠ سنوات. ولكنها في الحقيقة مدة غير كافية بالمرة لتكييف أوضاع الصناعات والمنتجات المحلية لرياح المنافسة العاتية، نظرا لأن كثيرا من صناعات هذه البلاد، ما زالت في مرحلة النشأة والتكوين وتحتاج إلى فترات كافية للحماية. وعلينا أن نتذكر، أنه ما كان من الممكن لتجارب التصنيع في البلدان الصناعية المتقدمة أن تقوم لها قائمة الا في ضوء نزعة واضحة للحماية استمرت مئات السنين، والذين سارعوا بالتنازل الطوعي عن فترات السماح التي منحتها الاتفاقية، مع عدم مراعاة مصالح الصناعة الوطنية لبلادهم، كان لسان حالهم يقول: « وداعا للقيود .. وأهلا بتحطيم الصناعة الوطنية ». وهو موقف غير رشيد، وغير عقلاني بالمرة.

١٥ – وأخيرا، وليس آخرا، فإن العولمة وإن كانت تعني عند بعض الكتاب حرية الحركة لعناصر الإنتاج على الصعيد العالمي، إلا أن العولمة هنا مشبوهة وناقصة. فالعولمة، من الناحية الفعلية، تعني فقط حرية الحركة عبر الحدود لرؤوس الأموال والبضائع طبقا لما تقرره البلدان الصناعية المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسية. أما عنصر العمل

فمن غير المسموح له بهذه الحركة. فإذا كان رأس المال من المسموح له أن يذهب للاستثمار في المناطق التي يوجد بها عنصر العمل الرخيص وترتفع فيها معدلات الربح، إلا أنه من غير المسموح لعنصر العمل من البلاد النامية أن يمارس نفس المبدأ، أي أن ينتقل الى البلاد التي ترتفع فيها معدلات الأجور. فالسماح بمثل هذا الانتقال سوف يؤدي الى هجرة أعداد كبيرة من عمال الجنوب إلى بلاد الشمال، وهو أمر تخشاه البلدان الصناعية الغنية لما سينطوي عليه من منافسة الأجانب للعمال المحليين، وهو أمر قد يفاقم من مشكلة البطالة فيها. بل إنه نتيجة لزيادة عدد المتعطلين في كثير من البلدان الصناعية الغنية، فإن حكومات تلك البلدان بدأت تمارس ضغطا على العمالة الأجنبية الموجودة لديها لحثها على الرحيل. بل نشأت فيها حركات سياسية عنصرية ترفع رايات العداء للأجانب وتمارس العنف والتمييز العنصري ضدهم، كما قامت حكومات كثير من هذه البلدان ترحب باستقبال عنصر العمل الأجنبي النادر، مثل العلماء وكبار الباحثين والأطباء والمهندسين والفنيين والمشتغلين بقطاع المعلومات.. وهو ما يعد استنزافا لعقول البلاد النامية ويمكن اعتباره شكلا من أشكال القرصنة لأهم مورد تنموي تملكه هذه البلاد. ورغم خطورة هذه القضية وما تمثله من أهمية بالغة للبلاد النامية إلا أنها غير مطروحة بالمرة على جدول أعمال منظمة التجارة العالمية

المبحث الثانى

تداخل التجارة الخارجية والعولمة[1].

أنواع العولمة :

١- عولمة الإعلام :

أول من تحدث عن هذا النوع من العولمة هو عالم الاجتماع »يوهان« ,وهو كندي صاغ مفهوم القرية العالمية في نهاية الستينيات

---

[1] حلب, السياسي الثلاثاء ٢٨-٢-٢٠٠٦,رامز نسطة

وهو الذي تنبأ بخسارة الولايات المتحدة في حرب فيتنام بفضل التلفزيون الذي كان له تأثيراً كبيراً بتحويل العالم الى قرية عالمية , حيث نقل للعالم بالصوت والصورة بشاعة هذه الحرب , وجسامة خسارتها ,وعدد ضحاياها وأدى بالنتيجة الى ضغط الرأي العام الأمريكي والعالمي على الإدارة الأمريكية لوقف نزيف هذه الحرب القذرة في عام /١٩٧٣/ .

٢- العولمة السياسية والثقافية :

وقد تحدث عنها بريجنسيكي مستشار الرئيس الأمريكي جيمي كارتر «١٩٧٧ - ١٩٨٠» وقد حاول تجريبها لمصلحة أمريكا انطلاقاً من وجود فرصة لأمريكا كي تقدم نموذجاً كونيا للحداثة , ونمط معيشته وحياته وذلك من خلال التكنولوجيا الإعلامية وفي مقدمتها الإلكترونيات .

٣- العولمة الاقتصادية ومظاهرها ووسائلها :

ومظاهر العولمة الاقتصادية تتجلى هنا من خلال مايلي :

١-الشركات المتعددة الجنسيات

حيث ظهرت في أواخر القرن التاسع ومن خصائصها :

أ عدم الاعتراف بالحدود القومية فسميت «بالعابرة للقوميات»

ب ذات وجود متعددة «مالية اقتصادية تقنية»

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام /١٩٩٠/ وباستبعاد /٤٢/ دولة ذات الدخل المرتفع فإنه يكون إيراد هذه الشركات معادلاً لمجموع الناتج المحلي ل ١٠٩ دول

وفي ظل العولمة الاقتصادية التي تشكل الشركات متعددة الجنسيات وسائلها لم يعد هناك معنى للسؤال :

هل البضاعة فرنسية أم ألمانية ... أم أمريكية ... أم ...؟ بل يصبح السؤال أن هذه البضاعة من شركة

٢- اتفاقية الغات وتأسيس منظمة التجارة العالمية التي كانت

لها دور كبير في إيجاد الاقتصاد المعولم

-فالدراسات تدل هنا على أن معدل التبادل التجاري الدولي للبضائع تضاعف /١٤/ مرة بين عام ١٩٤٥ ١٩٩٤ - في حين أن الإنتاج العالمي تضاعف /٥,٥/ مرة في نفس الفترة , كما أن ٣٣٪ من حجم التجارة الدولية تتم بين فروع شركات متعددة الجنسيات وأن ٧٧٪ من هذه الشركات هي شركات أمريكية

٣- الأقطاب الاقتصادية الدولية

آ - كمشروع الوحدة الأوروبية »أوروبا الموحدة« حيث بلغ إجمالي الإنتاج لديها عام /١٩٩٢/ بلغ /٣٥٠٠/ مليار دولار , ثم قفز الى /٥٠٠٠/ مليار دولار عام ١٩٩٧ حيث تبلغ حصة أوروبا من التجارة الدولية ١٨٪

ب - والنافتا كتكتل اقتصادي بين أمريكا وكندا والمكسيك ,وهي تجربة جديدة تمثل حجم التجارة الخارجية فيها /٧٧٠/ مليار دولار ,والدخل السنوي /٦٢٠٠/ مليار دولار .

ج - اليابان كقوة اقتصادية صاعدة في القارة الآسيوية حيث استطاعت اقتحام الأسواق العالمية بقوة وتمكنت من تحقيق فائض في ميزانها التجاري وبزيادة مقداره ٧٨,٢٣ مليار دولار عام /١٩٩١/ وبزيادة قدرها ٥٠٪ عن عام /١٩٩٠/

٤- المؤسسات الاقتصادية :

كصندوق النقد الدولي , البنك الدولي , نظام بريتور ووذر ومع الدور المتطور الذي تقوم به هذه المؤسسات فقد رافقه تبدل في مهامها , فمهمة الصندوق الدولي تحولت من منح القروض وتعزيز التعاون النقدي ,وحل المشكلات النقدية وتيسير التوسع والنمو في التجارة الدولية الى التدخل في رسم التوجهات التنموية للبلدان وإلزامها بمجموعة من الشروط ليست لها علاقة بالقضايا الاقتصادية كاحترام حقوق الإنسان وتعميق مفهوم الديمقراطية وإعطاء دور كبير للقطاع

الخاص وتعويم العملة ,وضغط الإنفاق العسكري ...

على أن الهدف من كل هذه المحاولات هو لتوجيه هذه الدول إلى اعتماد الاقتصاد الحر الذي يضمن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات دون التقيد بالمعايير الموضوعية لتحقيق التنمية

٥- الثورة العلمية والتقنية والاتصال وعصر المعلومات :

على أن السمة الأبرز من مظاهر العولمة التي ظهرت خلال العقدين الآخرين من القرن العشرين هي الثورة العلمية الثالثة التي تمر بها البشرية اليوم .

وإذا كانت الامبريالية قد هدفت إلى تحويل رؤوس الأموال والتقانة والثقافة من المركز إلى الأطراف , فإن العولمة الجديدة التي بدأت مع الحرب العالمية الثانية وكانت الحرب الباردة قد عملت علي كبح ظهورها تشير الى ذات المضمون لكن أعطت العولمة زخماً جديدا ماكانت لتحصل عليه عند اختراع التليغراف والهاتف والسفينة التجارية وذلك بتسريع الاندماج بين أجزاء الكرة الأرضية .

تمثل شبكة الإنترنت والثورة العلمية والتقنية هنا إحدى الإجابات الفاجعة لما ذهب إليه صموئيل هينجتون في كتابه صراع الحضارات وهو يرى أن حرب الثقافات قد بدأت , كما أن مجلة التايمز في عددها الصادر في عام ١٩٩٦ قدرت بأن مستخدمي شبكة الانترنت يقدر ب ٢٤ مليون مستخدم ووصل الى ٦٧ مليون عام ٢٠٠٠ وبذلك فقد نشأت صناعة جديدة في الاقتصاد الرأسمالي وهي صناع المعرفة , فالعالم أصبح سلعة وموضوعا للإنتاج والمبادلة كما ازدهرت هذه الصناعة «المعرفة» وهي الأولى في العالم والتي يمكن تسميتها «صناعة الاختراع» حيث ساد شعار «بأن من يمتلك المعلومة يمتلك الحقيقة»

ومن هنا يظهر الدور الكبير الذي تقوم به شبكة الانترنت في عصر العولمة عبر ربط الحواسيب الفردية في الشبكات العامة وهذا

ماعبر عنه ماك مارشال عالم الاتصالات .

- مظاهر أزمة العولمة , وآثارها

أمام تغليب مصالح رؤوس الأموال العالية والشركات متعددة الجنسيات , فإن مسيرة العولمة تسير بشكل متسارع فاق حدود التوقع , حيث وجدت شركات عملاقة للإنتاج السلعي والخدمي على حساب الشركات الصغيرة والمتوسطة ,ومع التطورات التي بدأت تظهر بموازاة ما أحدثته الثورة العلمية من انقلابات على أكثر من صعيد فقد بدأت تبرز أمامنا جملة من التساؤلات على شاكلة :

ماهي مظاهر أزمة العولمة وآثارها ؟

والجواب :

١- التأثير على الدول النامية :

إن لغة الأرقام تؤكد حقائق عديدة ,ومن ذلك :

آ - هناك /١٠٠/ من أصل /١٤٠/ دولة نامية تنتمي إلى منظمة التجارة الدولية

ب - إن /١٥ / %من سكان العالم يمتلك /٧٨٪/ من ثروات العالم

ج - إن ثلاث ارباع المبادلات التجارية تتم مابين الدول الصناعية .

د - تبلغ ديون بعض الدول الإفريقية »٤٠٠« مليار دولار

ه - هناك دراسات متعددة لمنظمات دولية تشير الى أن :

- /٧٩٦/مليون من مواطني الدول النامية في حالة مجاعة
- /١,٥/ مليار من السكان فيها يعيشون بأقل من دولار يومياً
- /٣/ مليارات من البشر تعيش بأقل من دولارين في اليوم

فالعولمة تشكل للبلدان النامية معاناة متزايدة وهي مجحفة بحقها لافتقارها الى الامكانيات التقنية والاقتصادية التي تؤهل هذه البلدان للدخول في منافسة متكافئة مع مؤسسات الدول المتقدمة والشركات متعدة الجنسيات الأمر الذي يهدد مجتمعات الدول النامية بمعيشة مأساوية وبمزيد من التأخر والتخلف فيما بعد .

كما يصبح تذويب هذه المجتمعات في البوتقة الكونية هو الهدف والغاية من هذه العولمة التي تحول هذه المجتمعات الى مستهلك لإنتاج العولمة فقط والتي ليس لها أي دور في تأسيسها وتطويرها

٢- غياب العدالة والمساواة في توزيع المياه عالميا

حيث يحصل المواطن الأمريكي والأوروبي على /٧٠٠/ ليتر مكعب يومياً , بينما المواطن الافريقي لايكاد يصله /٣٠/ ليتراً مكعباً يومياً !!

وهناك دراسات وإحصاءات تشير إلى تزايد عدد الدول التي تعاني من أزمة مائية الى درجة الشح وستصل في عام ٢٠٢٥م الى /٥٢/ دولة نامية ولاسيما في غياب التقنية الحديثة في استثمار الثروات المائية »تنقيط , رش« .

٣- تلوث البيئة:

إذ أن التلوث البيئي الناتج عن الغازات السامة الكثيف من المعامل ووسائط النقل يهدد بجفاف /٣,٦ /مليار هكتار في /١٢٠/ دولة من دول العالم بما يعادل ٤/١ الكرة الأرضية من اليابسة الأمر الذي يجعل /١,٦/ مليار نسمة يعيشون في ظل أوضاع بيئية مقلقة , و/١٣٢/ مليون إنسان يعيش في ظروف سيئة جدا ,وهذا مايجعل الحياة في بعض الأماكن شبه مستحيلة بسبب غياب عناصر الإنتاج الأساسية "من تربة خصبة ومياه".

٤- إشكالات الهوية :

إذ أن ثورة المعلوماتية لم تعد خافية على أحد من حيث اختصارها للزمن والمسافات بفضل شبكة الانترنت العالمية التي سهلت لأكثر من /٣٠٠/ مليون إنسان أن يزور شبكة الانترنت يوميا ويطلع على /١,٦/ مليار صفحة بمختلف الميادين والمجالات والذي سيصل الى /٧٠٠ /مليون مشترك في عام ٢٠٢٥م ,علماً أن /٨٥,٣٪/ من زوار الانترنت هم من الدول الصناعية السبع رغم أن نسبة سكانها لايمثل

أكثر من ١٠٪ من سكان العالم فقط ! على أن إشكالية« الهوية« تتصاعد مع التطور الكبير لاستخدام تقنية شبكة الاتصالات هنا على مستوى العالم

فإذا علمنا أن ٨٠٪ من معلومات الشبكة تعطى باللغة الانكليزية رغم أن الناطقين بها لايتجاوزون /٤٧٠/ مليون نسمة من أصل سكان العالم البالغ ٦ مليار نسمة في حين أن /٦٠٠٠/ لغة أخرى تعاني من التهميش بالرغم من إثبات قدرة معظم هذه اللغات على مواكبة مسيرة التطور واستيعابها لحاجات العصر ومتطلباته .

وسن إشكاليات الهوية أيضاً موضوع »أخلاقية المعلومات« وخطرها على قيم وثقافات الشعوب وبالأخص« جيل الشباب« , حيث أدت هذه الإشكالية الى انعقاد مؤتمرات دولية بغية الحفاظ على الطابع الأخلاقي للمعلومات وجعلها في خدمة البشرية دون المساس بقيم ومشاعر وثقافات الآخرين .

إن التعارض بين العولمة الرأسمالية وبين الخصوصيات الثقافية أنشأ في المقابل اندفاعاً كبيراً للمطالبة بالعودة »للهوية« الوطنية والقومية خاصة وأن التفاوت الاجتماعي والبؤس الاقتصادي يساهمان بالانكماش على الذات الثقافية في سبيل حماية هذه الذات من التهمش.

وإذا كانت العولمة حتى الآن لم تستطع إلغاء خصوصيات الآخرين إلا أنها حققت الكثير مما تهدف إليه بفضل امتلاكها لتقانة المعلومات ووسائل إيصالها المتطورة .

والأمة العربية من جهتها تعاني كما تعاني الدول النامية من قضية العولمة وأزماتها الحالية :

فسكان الوطن العربي الذين يبلغون /٣٠٠/ مليون نسمة بنسبة زيادة سكانية تبلغ /٦/ مليون نسمة سنوياً أي بنسبة /٢,٥٪/ قياساً الى نسبة الزيادة في العالم البالغة ٤/١ الى /١,٥ /سنوياً , وهذا يعني

في علم الحساب أن سكان الوطن العربي سيصبحون ٢/١ مليار نسمة في عام ٢٠٣٠م هذه الموارد البشرية إذا لم يحسن استغلالها في مخططات التنمية العربية الشاملة فستخلق مشكلة متعذرة الحل على المدى البعيد , حيث تؤكد المعطيات على وجوب سرعة المعالجة لاسيما مايخص مشكلة البطالة إذ أن منظمة العمل العربية تبين أن :

عدد العاطلين عن العمل يبلغ /١٢/ مليون نسمة أي بنسبة /١٤٪/ من مجموع القوى البالغة /٩٨/ مليون نسمة , و/١٧٪/ من العرب فقط يتمتع ب /٧٢٪/ من الناتج المحلي علماً أن هذه النتائج تؤثر سلباً على الأمن الغذائي العربي بالرغم من المساحة الواسعة من الأراضي الصالحة للزراعة حيث الفجوة الغذائية السنوية حسب الإحصائيات بلغت /١٣/ مليار دولار سنوياً

كما أن الدول المنتجة للنفط تصل مديونيتها الى /٩٥/ مليار دولار ومستوردات العرب من الطعام تصل الى /٨٠/ مليار دولار .

على أن العولمة في النهاية يجب أن لاتمنعنا من محاولة الاستفادة من بعض ماجاء في مناهجها على صعيد عولمة حقوق الإنسان من قبل عولمة رأس المال والسلع والمحافظة على البيئة ومحاولة التوصل الى السلام ووضع قواعد دولية لحل النزاعات الاقليمية والدولية وبالتالي فإنه ليس المقصود من محاربة العولمة ومحاربة العلم والتطور والرقي بل محاربة الرأسمالية المهيمنة بمساوئها في مجال استغلال خيرات الشعوب من جانب واحد

ومواجهة العولمة يجب أن تتم أيضاً من خلال تكتلات بدأت تظهر في العالم حيث نجحت أوروبا في تثبيتها واقعياً وفي افريقيا عبر التكتل في اتحاد إفريقي واحد نواة للولايات المتحدة الإفريقية , كما طرحها الجانب الليبي مؤخراً . مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر - دمشق - سورية بناء الفنادق القارية هي النتائج الرئيسية للعولمة في عملية انتساب في صناعة السياحة والسفر ، فندق جراند

داريوش ، كيش الايرانية العولمة (العولمة) حرفيا هو عملية التحول من الظواهر المحلية أو الإقليمية إلى العالمية .ويمكن وصف العملية التي شعوب العالم هي واحدة موحدة في المجتمع ، وتعمل معا .

هذه العملية هي مجموعة من المسائل الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والقوى السياسية العولمة وكثيرا ما يستخدم للإشارة إلى العولمة الاقتصادية ، أي تكامل الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد الدولي من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ، وتدفقات رأس المال ، والهجرة وانتشار التكنولوجيا .

ساسكيا ساسن كتب ان" جزءا كبيرا من العولمة ضخمة تتألف من مجموعة من العمليات الصغيرة التي تبدأ جرد من الصفة ما تم بناؤه وطنية -- ما إذا كانت السياسات ، ورأس المال ، subjectivities السياسية ، والمساحات الحضرية ، والأطر الزمنية ، أو أي مجموعة متنوعة من ديناميات والميادين ."

الأمم المتحدة بعثت اللجنة أن العولمة" هو مصطلح يستخدم على نطاق واسع والتي يمكن تعريفها في عدد من الطرق المختلفة .وعندما تستخدم في سياق اقتصادي ، فإنه يشير إلى تخفيض وإزالة الحواجز بين الحدود الوطنية من أجل تسهيل تدفق البضائع ورأس المال والخدمات والعمل ...وعلى الرغم من الحواجز التي لا تزال لتدفق اليد العاملة ...والعولمة ليست ظاهرة جديدة بدأت في أواخر القرن التاسع عشر ، ولكن انتشاره تباطأ خلال الفترة من بداية الحرب العالمية الأولى وحتى الربع الثالث من القرن العشرين ، وهذا التباطؤ يمكن أن يعزى ذلك إلى السياسات التي اتبعتها inwardlooking عدد من البلدان من أجل حماية كل الصناعات ..ومع ذلك ، فإن وتيرة العولمة التقطت بسرعة في الربع الأخير من القرن العشرين.

توم جي بالمر من معهد كاتو للتعرف العولمة بأنها" تقليص أو إلغاء للدولة القسري والقيود المفروضة على التبادلات عبر الحدود

وعالمي يتزايد تكاملا وتعقيدا من نظام الإنتاج والتبادل التي ظهرت نتيجة لذلك.

توماس فريدمان ل" دراسة أثر 'تسطيح' من العالم "، ويقول إن العولمة والتجارة ، والاستعانة بمصادر خارجية ، ووضع سلاسل التوريد ، والقوى السياسية قد تغيرت بصورة دائمة في العالم ، على حد سواء على نحو أفضل وأسوأ من ذلك .كما تقول إن وتيرة العولمة آخذة في التسارع ، وسيظل لها تأثير متزايد على منظمات الأعمال والممارسات

ناعوم تشومسكي يقول إن كلمة العولمة ، كما تستخدم في المعنى الفقهي ، لوصف شكل من أشكال الليبرالية الجديدة والعولمة الاقتصادية .

.E هيرمان دالي أنه في بعض الأحيان لشروط العولمة والتدويل ويغني ولكن هناك طفيف الرسمي difference.The عبارة" تدويل "للدلالة على أهمية التجارة الدولية ، والعلاقات والمعاهدات الدولية ، وما بين وسيلة أو بين الدول .

التاريخ

مصطلح" العولمة "قد استخدمت من قبل خبراء الاقتصاد منذ ١٩٨٠s رغم انها كانت تستخدم في العلوم الاجتماعية في ١٩٦٠s ، إلا أن مفاهيمها الشعبية لم تصبح حتى النصف الأخير من ١٩٨٠s و ١٩٩٠s. مكتوب أقرب المفاهيم النظرية للعولمة التي صاغها مقاول اميركي تحول الى وزير Taze تشارلز راسل الذي مصطلح' الشركات العملاقة 'عام ١٨٩٧

العولمة هي النظر إليها على أنها عملية قرون طويلة ، وتتبع توسيع البشرية والسكان ونمو الحضارة ، والتي تسارعت بشكل كبير في السنوات ال ٥٠ الماضية .في وقت مبكر من أشكال العولمة موجودة في الامبراطورية الرومانية ، والامبراطورية Parthian ، واسرة هان ، عندما بدأ طريق الحرير في الصين ، وصلت إلى حدود Parthian

للامبراطورية ، واستمرت نحو فصاعدا روما .

العصر الذهبي الإسلامي أيضا على سبيل المثال ، عند المسلمين والتجار والمستكشفين المنشأة في وقت مبكر في الاقتصاد العالمي في جميع أنحاء العالم القديم مما تسبب في العولمة من المحاصيل ، والتجارة ، والمعارف والتكنولوجيا ، في وقت لاحق وخلال الامبراطورية المنغولية ، وعندما يكون هناك مزيد من التكامل على طول طريق الحرير .العولمة في سياق أوسع وبدأ قبل فترة وجيزة من بداية القرن ١٦th ، المملكة مع اثنين من شبه الجزيرة الايبيرية -- مملكة البرتغال والمملكة.Castile

البرتغال العالمية في الاستكشافات ١٦th القرن ، وخاصة ، وربط قارات والاقتصادات والثقافات على مدى واسع .البرتغال استكشاف والتجارية مع معظم سواحل افريقيا الشرقية وأمريكا الجنوبية ، وجنوب وشرق آسيا ، وكانت أول دولة كبيرة في تجارة تقوم على شكل العولمة .موجة من التجارة العالمية ، والاستعمار ، و enculturation الذي تم التوصل إليه في جميع أنحاء العالم .

التكامل العالمي من خلال توسيع التجارة الأوروبية في ١٦th و ١٧th قرون ، عندما الأسبانية والبرتغالية وإمبراطوريات استعمار القارة الأمريكية ، ثم في نهاية المطاف من جانب فرنسا وانكلترا .العولمة كان لها تأثير هائل على الثقافات ، وخاصة ثقافات الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم .في القرن ١٥th ، البرتغال شركة غينيا كانت من أوائل الشركات التجارية المستأجرة التي أنشأها الأوروبيون في قارة أخرى خلال عصر الاستكشاف التي تتمثل مهمتها في التعامل مع التوابل وربط أسعار السلع .

في القرن ١٧th ، فإن العولمة أصبحت ظاهرة عندما التجارية لشركة الهند الشرقية البريطانية) التي تأسست في عام (١٦٠٠ ، التي كثيرا ما توصف بأنها أول شركة متعددة الجنسيات ، وأنشئت ،

وكذلك شركة الهند الشرقية الهولندية) التي تأسست في عام (١٦٠٢ و البرتغالية لشركة الهند الشرقية) التي تأسست في عام .(١٦٢٨ بسبب ضخامة الاستثمارات واحتياجات التمويل وارتفاع المخاطر التي تنطوي عليها التجارة الدولية ، وشركة الهند الشرقية البريطانية وأصبحت أول شركة في العالم لتقاسم المخاطر والملكية المشتركة لتمكين الشركات من خلال إصدار أسهم في رأس المال : هام للسائق العولمة .

العولمة التي حققتها الإمبراطورية البريطانية) أكبر امبراطورية في التاريخ (، نظرا لضخامة حجمها وقوتها .والمثل والثقافة البريطانية فرضت على دول اخرى خلال هذه الفترة .

وقد ١٩th القرن يسمى أحيانا" أولا عصر العولمة ."وكانت فترة تتميز بالنمو السريع في التجارة الدولية والاستثمار بين القوى الإمبريالية الأوروبية ، والمستعمرات ، وبعد ذلك في الولايات المتحدة .

كان في هذه الفترة التي مناطق افريقيا جنوب الصحراء وجزر المحيط الهادئ أدرجت في النظام العالمي.

" أولا عصر العولمة "بدأت تنهار في بداية من القرن ٢٠th مع الحرب العالمية الأولى .وقال جون ماينارد كينز ، وقال" يمكن من سكان لندن في اتصال هاتفي من أجل وهو يحتسي الشاي له صباح اليوم ، ومختلف المنتجات من الأرض برمتها ، ونتوقع في وقت مبكر من المعقول التسليم على عتبة باب منزله .والنزعة العسكرية والعنصرية والإمبريالية الثقافية المنافسات كانت تزيد قليلا عن الملاهي من الصحيفة اليومية .ما حلقة استثنائية في التقدم الاقتصادي للرجل في هذا السن والتي انتهت في أغسطس١٩١٤

"أولا عصر العولمة "انهارت في وقت لاحق من خلال معيار الذهب وأزمة الكساد العظيم في أواخر ١٩٢٠s و ١٩٣٠s في وقت مبكر .

في أواخر ٢٠٠٠s كثير من العالم الصناعي دخلت في ركود عميق . ويقول بعض المحللين ان العالم يمر بفترة من deglobalization بعد

سنوات من زيادة التكامل الاقتصادي .تصل إلى ٤٠ ٪ من الثروة العالمية قد دمرت من قبل الأزمة المالية العالمية في اقل من عام ونصف العام .

تحرير العولمة الحديثة :-

العولمة ، ومنذ الحرب العالمية الثانية ، إلى حد كبير نتيجة للتخطيط من قبل السياسيين لانهيار الحدود التي تعرقل التجارة لزيادة الرخاء والترابط مما يقلل من فرص الحرب في المستقبل .أعمالها أدت إلى عقد مؤتمر بريتون وودز ، وهو اتفاق من جانب كبار السياسيين في العالم ، لوضع إطار للتجارة الدولية والتمويل ، وتأسيس العديد من المؤسسات الدولية المقصود للإشراف على عمليات العولمة .

وتشمل هذه المؤسسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك الدولي)، وصندوق النقد الدولي .وقد يسرت العولمة والتقدم التكنولوجي مما أدى إلى تخفيض تكاليف التجارة ، وجولات المفاوضات التجارية ، في الأصل تحت رعاية الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، والتي أدت إلى سلسلة من الاتفاقات لإزالة القيود المفروضة على التجارة الحرة

منذ الحرب العالمية الثانية ، والحواجز أمام التجارة الدولية قد خفضت بشكل كبير من خلال اتفاقات دولية -- الغات .ولا سيما المبادرات التي قامت نتيجة اتفاق الغات ومنظمة التجارة العالمية (، لغات والتي هي الأساس ، ما يلي

•<u>الترويج للتجارة الحرة</u>

س إلغاء التعريفات ؛ انشاء مناطق للتجارة الحرة مع صغيرة أو بدون تعريفات س خفض تكاليف النقل ، وخاصة الناجمة عن تطوير النقل البحري للحاويات .

س لخفض أو إلغاء الضوابط المفروضة على رأس المال

س لحد من القضاء ، أو تنسيق الدعم للشركات المحلية

س الدعم لإنشاء الشركات العالمية
س تنسيق قوانين الملكية الفكرية في جميع أنحاء غالبية الدول ، مع المزيد من القيود .
س الاعتراف تتجاوز القيود المفروضة على الملكية الفكرية (مثل براءات الاختراع الممنوحة من الصين سيكون معترف بها في الولايات المتحدة)
العولمة الثقافية ، مدفوعا تكنولوجيا الاتصالات في جميع أنحاء العالم ، وتسويق الصناعات الثقافية الغربية ، وكان مفهوما في البداية على أنها عملية من التجانس ، والهيمنة العالمية للثقافة الاميركية على حساب التنوع التقليدي .ولكن ، على عكس الاتجاه سرعان ما أصبح واضحا في بروز حركات الاحتجاج ضد العولمة وإعطاء زخم جديد للدفاع عن خصوصية محلية ، والفردية ، والهوية ، ولكن دون نجاح كبير .
جولة أوروغواي ١٩٨٦ الى ١٩٩٤ أدى إلى إبرام معاهدة لإنشاء منظمة التجارة العالمية للتوسط في النزاعات التجارية واقامة منصة موحدة للتداول .الثنائية وغيرها من الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف ، بما فيها قطاعات من معاهدة ماستريخت في أوروبا وأمريكا الشمالية واتفاق التجارة الحرة) نافتا (وقعت أيضا في تحقيق الهدف المتمثل في خفض التعريفات الجمركية والحواجز التجارية .
الصراعات العالمية ، مثل ٩ / ١١ وقوع الهجمات الارهابية على الولايات المتحدة ، هي مترابطة مع العولمة لأنها كانت مصدرا رئيسيا من" الحرب على الإرهاب "، التي بدأت من الزيادة المطردة في أسعار النفط والغاز ، وبسبب إلى حقيقة أن معظم الدول الاعضاء فى الاوبك فى شبه الجزيرة العربية .
وارتفعت صادرات العالم من ٨,٥ ٪ من الناتج العالمي الإجمالي في عام ١٩٧٠ إلى ١٦,١ ٪ من الناتج العالمي الإجمالي في عام ٢٠٠١.

قياس العولمة

العولمة كان لها تأثير على الثقافات المختلفة في جميع أنحاء العالم.

اليابانية ماكدونالدز للوجبات السريعة باعتبارها دليلا على التكامل الدولي.

يبحثون في العولمة الاقتصادية على وجه التحديد ، على أنه يمكن قياسه بطرق مختلفة .وسط هذه الأربعة الرئيسية حول التدفقات الاقتصادية التي تتسم بها العولمة

•السلع والخدمات ، على سبيل المثال الصادرات زائد الواردات كنسبة من الدخل القومي للفرد أو للسكان

•العمل / الشعب ، وعلى سبيل المثال معدلات الهجرة الصافية ؛ الداخلي أو الخارجي على تدفقات الهجرة ، مرجحة السكان

•رأس المال ، على سبيل المثال الداخلي أو الخارجي على الاستثمار المباشر كنسبة من الدخل القومي أو للفرد الواحد من السكان

•التكنولوجيا ، على سبيل المثال الأبحاث والتطوير الدولي التدفقات ؛ نسبة من السكان) ومعدلات التغير منه (وبخاصة استخدام الاختراعات) وخاصة' عامل محايد 'التقدم التكنولوجي ، مثل الهاتف ، وسيارات ، والنطاق العريض).

كما أن العولمة ليست ظاهرة اقتصادية فقط ، وهو نهج متعددة لقياس العولمة مؤخرا مؤشر حساب السويسرية تفكير .KOF المؤشر التدابير الرئيسية الثلاثة أبعاد العولمة : الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية .بالإضافة إلى ثلاثة مؤشرات لقياس هذه الأبعاد ، وفهرس شامل للعولمة ودون اشارة الى المؤشرات الاقتصادية الفعلية والتدفقات القيود الاقتصادية ، وبيانات عن الاتصال الشخصي ، وبيانات عن تدفق المعلومات ، والبيانات عن قرب ويحسب الثقافية .بيانات متاحة على أساس سنوي عن ١٢٢ بلدا ، على النحو المفصل في دريهر ،

وغاستون مارتينز .(٢٠٠٨) ووفقا لهذا المؤشر ، فإن أكثر دول العالم المعولم البلد بلجيكا ، تلتها النمسا ، والسويد ، والمملكة المتحدة وهولندا .أقل البلدان العولمة وفقا لمؤشر KOF هي هايتي وميانمار وجمهورية افريقيا الوسطى وبوروندي .

A.T.كيرني مجلة السياسة الخارجية ، واشترك في نشر العولمة مؤشر آخر .وفقا لمؤشر عام ٢٠٠٦ ، وسنغافورة ، ايرلندا ، سويسرا ، الولايات المتحدة ، وهولندا ، وكندا والدنمارك هي أكثر العولمة ، في حين أن اندونيسيا والهند وايران هي الأقل بين البلدان المدرجة في العولمة .

آثار العولمة:-

مختلف جوانب العولمة التي تؤثر على العالم بطرق عديدة مختلفة ، مثل :

•الصناعية -- ظهور أسواق الإنتاج العالمي وزيادة الحصول على مجموعة واسعة من المنتجات الاجنبية للمستهلكين والشركات .لا سيما حركة البضائع والمواد وبين وداخل الحدود الوطنية

•المالية -- ظهور الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم ، وتحسين فرص الحصول على تمويل خارجي بالنسبة للمقترضين .حيث أن هذه الهياكل في جميع أنحاء العالم نمت بسرعة أكبر من أي عبر نظام رقابي ، وعدم الاستقرار المالي العالمي إلى زيادة بالغة في البنى التحتية ، كما يتضح من الأزمات المالية في أواخر عام٢٠٠٨

•الاقتصادية -- تحقيق عالمية سوق مشتركة ، على أساس حرية تبادل البضائع ورأس المال .الترابط بين هذه الأسواق ، ولكن يعني ان الانهيار الاقتصادي في أي بلد من البلدان لا يمكن احتواؤها .

•السياسية -- استخدام بعض" العولمة "على أنها تعني إنشاء حكومة عالمية والذي ينظم العلاقات بين الحكومات ويضمن حقوق والاجتماعية الناجمة عن العولمة الاقتصادية وسياسيا ، والولايات المتحدة تتمتع بموقع السلطة بين القوى الكبرى ؛ ويرجع ذلك جزئيا

القوية الغنية والاقتصاد .مع تأثير العولمة ، وبمساعدة من الولايات المتحدة ذاتها والاقتصاد ، وجمهورية الصين الشعبية ، وشهدت بعض النمو الهائل في غضون العقد الماضي .إذا كانت الصين لا تزال تنمو في معدل الاتجاهات المتوقعة من قبل ، فمن المحتمل جدا أنه في السنوات العشرين القادمة ، ستكون هناك إعادة توزيع للسلطة كبيرة بين زعماء العالم .الصين سيكون له ما يكفي من الثروة ، والصناعة ، والتكنولوجيا لمنافسة الولايات المتحدة ، لمنصب قيادة العالم .

•إعلامية -- زيادة في تدفق المعلومات بين مواقع متباعدة جغرافيا . يمكن القول إن هذا هو التغير التكنولوجي مع ظهور الألياف البصرية والاتصالات والأقمار الصناعية ، وزيادة توافر الهاتف والانترنت .

•اللغة -- الأكثر شعبية اللغة الانجليزية

س حوالى ٣٠ ٪ من العالم البريد والتلكس والبرقيات باللغة الإنجليزية .

س ما يقرب من ٤٠ ٪ من البرامج الإذاعية في العالم هي باللغة الإنجليزية .

س نحو ٥٠ ٪ من مجمل حركة الإنترنت وتستخدم الانجليزية .

•المنافسة -- بقاء في السوق التجاري العالمي الجديد يدعو إلى تحسين الإنتاجية وزيادة المنافسة .من المقرر أن يصبح السوق في جميع أنحاء العالم ، والشركات في مختلف الصناعات لرفع مستوى منتجاتها واستخدام التكنولوجيا بمهارة لمواجهة المنافسة المتزايدة .

•الايكولوجية -- حلول للتحديات البيئية العالمية والتي يمكن حلها من طريق التعاون الدولي ، مثل تغير المناخ ، وعبر الحدود والمياه والهواء والتلوث ، والإفراط في صيد الأسماك من المحيط ، وانتشار الأنواع الغازية .حيث تبنى العديد من المصانع في الدول النامية أقل الأنظمة البيئية ، والعولمة والتجارة الحرة قد تزيد من التلوث .وعلى الجانب الآخر ، من الناحية التاريخية والتنمية الاقتصادية المطلوبة" قذرة " المرحلة الصناعية ، وقيل إن البلدان النامية لا ينبغي ، من خلال

التنظيم ، ويحظر على زيادة مستوى معيشتهم .
•الثقافي -- زيادة الاتصالات بين الثقافات ؛ ظهور فئات جديدة من الوعي ، والتي تجسد الهوية الثقافية ونشرها ، ورغبة واحدة لزيادة مستوى المعيشة وتتمتع المنتجات الاجنبية والأفكار ، واعتماد التكنولوجيا الجديدة والممارسات ، والمشاركة في" العالم ثقافة ." بعض مما أسفر عن حسرتهم الاستهلاكية وفقدان لغات .انظر أيضا التحول من ثقافة .
س نشر التعددية الثقافية ، وتحسين فرص الحصول على الفردية والتنوع الثقافي) على سبيل المثال من خلال تصدير أفلام هوليوود وبوليوود .(ويعتبر البعض هذه" مستوردة "ثقافة خطرا ، لأنه قد محل الثقافة المحلية ، مما تسبب في الحد من التنوع أو حتى الذوبان . النظر في التعددية الثقافية الآخرين لتعزيز السلام والتفاهم بين الشعوب .
س دولي أكبر للسفر والسياحة
س الهجرة الكبرى ، بما فيها الهجرة غير الشرعية
س انتشار المنتجات الاستهلاكية المحلية) مثل الغذاء (إلى البلدان الأخرى) وغالبا ما تتكيف مع ثقافتهم .
س العالم البدع وثقافة البوب مثل بوكيمون ، سودوكو ، Numa Numa، Origami ، أيدول سلسلة يوتيوب اوكت ، أمام ، وماي سبيس .في متناول أولئك الذين التلفزيون أو الإنترنت ، مع ترك جزء كبير من سكان الأرض .
س المناسبات الرياضية العالمية مثل كأس العالم لكرة القدم والألعاب الأولمبية .
س دمج الشركات المتعددة الجنسية في وسائل الإعلام الجديدة .كما مقدمي جميع السود الركبي فريق أديداس قد خلق مواز مع الموقع التفاعلي للتنزيل لعبة الركبي للجماهير للعب والمنافسة.

•الاجتماعية -- تطوير النظام من المنظمات غير الحكومية باعتبارها من العوامل الرئيسية للسياسات العامة العالمية ، بما فيها المساعدات الإنسانية والجهود الإنمائية.

•التقني

س تطوير البنية التحتية العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، وزيادة تدفق البيانات عبر الحدود ، وذلك باستخدام تقنيات مثل الإنترنت والاتصالات والأقمار الصناعية ، وكابلات الالياف البصرية للاتصالات للغواصات ، والهواتف اللاسلكية

س زيادة عدد المعايير المطبقة عالميا ؛ مثل قوانين حقوق النشر وبراءات الاختراع واتفاقات التجارة العالمية .

•القانونية / الأخلاقية

س إنشاء المحكمة الجنائية الدولية والعدالة الدولية الحركات .

س الجريمة الاستيراد وزيادة الوعي العالمي لمكافحة الجريمة الجهود والتعاون

وفي حين أنه من السهل جدا أن ننظر إلى الجوانب الإيجابية للعولمة والفوائد العظيمة التي هي واضحة في كل مكان ، وهناك أيضا العديد من الأحداث السلبية التي لا يمكن أن يكون إلا نتيجة للعوامل الدافعة الرئيسية أو أن تلهم بعض الشركات إلى عولمة .

العولمة -- تزايد اندماج الاقتصادات والمجتمعات في أنحاء العالم -- كان واحدا من أكثر الموضوعات إثارة للجدل تنافس في الاقتصاد الدولي خلال السنوات القليلة الماضية .النمو السريع والحد من الفقر في الصين ، والهند ، وغيرها من البلدان الفقيرة التي كانت قبل ٢٠ عاما ، وكان أحد الجوانب الإيجابية للعولمة .ولكن العولمة قد ولدت معارضة دولية كبيرة بسبب مخاوف من انه قد زادت من عدم المساواة ، والتدهور البيئي.

عمل

العولمة كان لها تأثير واسع النطاق على عالم الأعمال .في بيئة تجارية تتسم العولمة ، فإن العالم يبدو أن يتقلص ، وغيرها من المؤسسات التجارية في جميع أنحاء العالم في منتصف الطريق ، يمكن أن تمارس ضغوطا كبيرة أثر على قطاع الأعمال بوصفه أحد الحق في أسفل الشارع .الوصول إلى الإنترنت والتجارة الإلكترونية حققت الأعشاش الصغيرة الحجم في دول العالم الثالث في الساحة نفسها حيث تزدهر الأعمال التجارية في العالم الصناعي ، ورؤى للعمال ذوي الدخل المنخفض على السجاد handweaving يلوح البدائية التي تتنافس مع تجار السجاد في المدن الرئيسية لا تماما بعيدا عن الواقع . وقد أثر العولمة العاملة الديمغرافية ، وكذلك .اليوم القوى العاملة وتتسم بمزيد من التنوع من حيث السن والجنس والخلفية العرقية والعنصرية ، ومجموعة متنوعة من العوامل الديموغرافية الأخرى .في الواقع ، وإدارة التنوع وأصبحت واحدة من القضايا الرئيسية في القرن.٢١st

اتجاهات مثل الاستعانة بمصادر خارجية ، والخارج هي نتيجة مباشرة لفرع العولمة وخلق بيئة عمل التنوع الثقافي الذي يمكن أن يكون مشكلة .شركة امريكية حيث الالتزام بالمواعيد والاجتماعات التي من المهم دائما أن تبدأ في وقت تواجه التعديلات لو تفتح مكتبا لها في أمريكا الجنوبية أو فرنسا ، حيث يجري بين ١٠ و ١٥ دقيقة في وقت متأخر من نقاء يعتبر مقبولا : يجري في الوقت المحدد ويسمى 'البريطانية التيمن 'والمصانع المستغلة للعمال

يمكن القول أن العولمة هي التي تفتح الباب على خلاف ذلك وجود لبلد فقير في الموارد في السوق الدولية .فيها بلد أو أمة لا يملك الا القليل من المواد أو المنتجات المادية التي تحصد أو تستخرج من ارضها ، ويعتبر فرصة كبيرة للشركات للاستفادة من" تصدير الفقر " لهذه الأمة .حيث معظم الحوادث في أقرب وقت ممكن للعولمة الاقتصادية وتسجل على أنها توسيع نطاق الأعمال التجارية

والشركات والنمو في العديد من الدول الفقيرة العولمة هي في الواقع نتيجة للشركات الاجنبية بالاستثمار في البلاد للاستفادة من انخفاض معدل الأجور : على الرغم من والاستثمار ، عن طريق زيادة رأس المال السهمي للبلد ، ويزيد معدل الأجر .

مثال واحد يستخدمه المتظاهرين المناهضين للعولمة هو استخدام "ومحلات العمل الشاق "من جانب المنتجين .التبادل العالمي وفقا لهذه "العرق محلات "وتستخدم على نطاق واسع من قبل الشركات المصنعة للأحذية الرياضية ، وشركة واحدة ويذكر على وجه الخصوص -- نايك وهناك مجموعة من المصانع في الدول الفقيرة حيث الموظفين الاتفاق على العمل بأجور منخفضة .ثم إذا كان تغيير قوانين العمل في تلك البلدان ، وأكثر صرامة القواعد التي تحكم عملية صنع أغلقت هذه المصانع ونقلها الى الدول الاخرى مع سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية .]الاقتباس حاجة

وهناك العديد من الوكالات التي أنشئت في جميع أنحاء العالم مصمم خصيصا للتركيز على مكافحة بأجور بخسة والتعليم وحملات من هذا القبيل .وقال" ظروف عمل لائقة وقانون المنافسة المنصفة "هي التشريعات التي تصدرها اللجنة الوطنية لحزب العمال في الولايات المتحدة] .الاقتباس حاجة [التشريع الآن تشير إلى أن الشركات ملزمة قانونا باحترام حقوق الإنسان وحقوق العمال من خلال حظر استيراد وبيع ، أو تصدير البضائع بأجور بخسة] .الاقتباس حاجة هناك معايير صارمة جدا وضعتها منظمة العمل الدولية ، وأية انتهاكات تكون ممنوعة من السوق الامريكى] .الاقتباس حاجة [على وجه التحديد ، وهذه لا تشمل المعايير الأساسية لعمل الأطفال ، لا السخرة ، وحرية تكوين الجمعيات ، والحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية ، وكذلك الحق في ظروف عمل لائقة .

Tiziana Terranovaقد ذكر أن العولمة خلقت ثقافة" العمل

الحر ."رقمي في المعنى ، فمن حيث الأفراد (المساهمة في رأس المال) ، ويستغل في نهاية المطاف" عوادم وسائل يمكن من خلالها العمل على الحفاظ على بقائها ."على سبيل المثال ، في مجال الإعلام الرقمي الرسوم المتحركة ، وغرف الدردشة على استضافة وتصميم الألعاب ، حيث انها كثيرا ما تكون أقل glamourous أكثر مما قد يبدو .في صناعة القمار ، وسوق الذهب الصينية قد أنشئت .

ثقافة

مصدر قوة واحدة انفجرت أسفل الحدود الثقافية في جميع أنحاء العالم كله .ما هي أداة هذا النفوذ؟ ومن شبكة الانترنت والتي لا نهاية لها هامش الاكتشاف .مع الناس على الإنترنت ويمكن بسهولة الحصول على شخص ما في منتصف الطريق في جميع أنحاء العالم . يتمكنوا من التحدث مع شخص يعيشون حياة مختلفة تماما حتى الآن لا يزال فيه شيء من عام ، وشبكة الإنترنت .إذا كانت اللغة حاجزا ثم على الانترنت مثل Flickr ، وهو موقع مشاركة الصور ، وتسمح لاشخاص من سنغافورة وألمانيا على حد سواء التواصل دون كلمات .الإنترنت في جوهرها يجعل العالم مكانا أصغر .شخص ما في الولايات المتحدة يمكن أن يكون الأكل اليابانية الشعرية لتناول الغداء في الوقت الذي ما هو في سيدني أستراليا الكلاسيكية الايطالية أكل اللحم .واحد هو جانب من جوانب الثقافة التقليدية في الغذاء .الهند هو معروف لالكاري والتوابل الغريبة .باريس تشتهر ذو رائحة الجبن . أمريكا تشتهر البرغر والبطاطس .ماكدونالدز كانت أمريكية مفضلة مع مبتهج التميمة ، رونالد وحمراء وصفراء في الموضوع ، والوجبات السريعة دهني .الآن هي مؤسسة عالمية مع ٣١٠٠٠ موقعا من المواقع في جميع أنحاء العالم مع الكويت ، ومصر ، ومالطا .هذا المطعم هو مجرد مثال واحد من الطعام الكبيرة الجارية على النطاق العالمي .التأمل وقد مقدس ممارسة لعدة قرون في الثقافة الهندية .انه يسكن على جثة

واحدة ويساعد على ربط لاالداخلية في الوقت الذي يجري التنصل من مشروط الذاتي .قبل العولمة الاميركيين لم التأمل أو العجز جثثهم الى عقدة على حصيرة اليوغا .بعد العولمة هذا هو ممارسة شائعة ، بل لعله يعتبر وسيلة للحفاظ على شيك جسمك في الشكل .بعض الناس حتى من السفر الى الهند للحصول على كامل التجربة نفسها .عام آخر من الممارسة الناجمة عن العولمة وسيكون رمزا الصينية الوشم .هذه هي محددة الوشم ضخمة تصل اليوم مع الجيل الجديد ، وسرعان ما أصبح هو القاعدة .مع الخلط بين الثقافات استخدام اللغة في بلدان أخرى منها الهيئة الفنية الآن الطبيعي .الثقافة بأنها أنماط النشاط البشري والرموز التي تعطي اهمية لهذه الأنشطة .الثقافة هي ما يأكل الناس ، وكيفية اللباس والمعتقدات لديهم ، والأنشطة التي يمارسونها.

العولمة قد انضم الى مختلف الثقافات وجعلت منه شيئا مختلفا . كما Erla Zwingle ، من الجمعية الجغرافية الوطنية المادة تحت عنوان" العولمة "،" وعندما تتلقى التأثيرات الخارجية والثقافات ، وتجاهلهم للبعض ، واعتماد البعض الآخر ، ثم تبدأ على الفور تقريبا لتحويل ."

"الان جرينسبان قد اعلن نفسه "صدم" أن "المصلحة الذاتية للمؤسسات الإقراض لحماية حقوق المساهمين" ثبت أن الوهم ...ريغان تاتشر بين النموذج الذي يفضل التمويل المحلي والتصنيع وانهارت ... . المتداعمة ارتفاع تمويل والعولمة كسر الرابطة بين الرأسمالية الاميركية وامريكا ... .يجب ان تحذو حذو دول اسكندنافيا الاجتماعية الرأسمالية ، التي تركز على تصنيع أقل من النموذج الألماني .الفريق الاسكندنافي قد رفع مستوى المهارات وأجور العاملين في قطاعات تجارة التجزئة والخدمات -- القطاعات التي توظف غالبية قوة العمل الخاصة بنا .ونتيجة لذلك ، تماما استخدام العمال الفقيرة ، التي

يوجد منها الملايين في الولايات المتحدة ، لا توجد في الدول الاسكندنافية .

دعاة العولمة مثل جيفري ساكس نقطة فوق المتوسط إلى انخفاض في معدلات الفقر في بلدان مثل الصين ، حيث اتخذت العولمة القوي الذي تتمتع به ، أقل بالمقارنة مع المناطق المتضررة من العولمة ، مثل افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، حيث بقيت معدلات الفقر راكدة.

مؤيدو التجارة الحرة المطالبة أنه يزيد من الازدهار الاقتصادي ، فضلا عن الفرص ، وخاصة بين الدول النامية ، وتعزيز الحريات المدنية ، ويفضي إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد .النظريات الاقتصادية ذات الميزة النسبية تشير إلى أن التجارة الحرة تؤدي إلى زيادة كفاءة تخصيص الموارد ، مع جميع البلدان المشاركة في التجارة والاستفادة .بشكل عام ، وهذا يؤدي الى انخفاض الأسعار ، وتوفير المزيد من فرص العمل ، وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة لتلك الموجودة في البلدان النامية .

واحدة من المفارقات مؤخرا نجاح الصين والهند هو الخوف من أن ...النجاح في هذين البلدين على حساب الولايات المتحدة .هذه المخاوف هي المعيب ، بل والأسوأ من الخطورة .انهم مخطئون ، لأن العالم لا نضال صفر القيمة ...بل هو إيجابي المبلغ الذي فرصة تحسين التكنولوجيات والمهارات ويمكن رفع مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم .

- جيفري د .ساكس ، نهاية الفقر ،٢٠٠٥

Stipo الدكتور فرانسيسكو ، الولايات المتحدة الأمريكية ومدير نادي روما ويشير الى ان" العالم يجب على الحكومة أن تعكس التوازنات السياسية والاقتصادية في العالم .وقال الاتحاد العالمي لن تحل محل سلطة الدولة والحكومات وإنما مكملة لها ، كما كل الدول في العالم وسيكون له سلطة على السلطة ضمن نطاق اختصاصه

أنصار الرأسمالية دعه يعمل ، وبعض التحرريون ، ويقول ان ارتفاع درجات الحرية السياسية والاقتصادية في شكل الديمقراطية والرأسمالية في العالم المتقدم هي غايات في حد ذاتها ، وكذلك انتاج مستويات أعلى من الثروة المادية .ويرون أن العولمة المفيدة انتشار الحرية والرأسمالية .

أنصار العولمة والديمقراطية هي التي تسمى أحيانا المؤيدة للعولمة . وهم يعتقدون أن المرحلة الأولى للعولمة ، التي كانت موجهة نحو السوق ، وينبغي أن يتبع في مرحلة بناء المؤسسات السياسية العالمية التي تمثل إرادة المواطنين في العالم .من الفرق الأخرى للعولمة هي أنها لا تحدد مسبقا على توجيه أي فكر هذا ، بل سيترك الأمر للحرية اختيار هؤلاء المواطنين من خلال عملية ديمقراطية] الاقتباس حاجة البعض ، مثل السيناتور الكندي السابق دوغلاس روش ، والتنظيمية ، لمجرد النظر إلى العولمة باعتبارها حتمية ، والدعوة إلى إنشاء مؤسسات مثل منتخب انتخابا مباشرا في الجمعية البرلمانية للأمم المتحدة على ممارسة الإشراف على الهيئات الدولية غير المنتخبة .

أنصار العولمة يقولون إن الحركة المناهضة للعولمة وتستخدم اشارات وأدلة على] الاقتباس حاجة [حمائية لدعم الرأي ، في حين أن الإحصاءات في جميع أنحاء العالم تأييدا قويا العولمة

•في الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠١ ، وفقا لأرقام البنك الدولي ، فإن عدد الناس الذين يعيشون على ١ دولار أو أقل في اليوم انخفض من ١،٥ بليون إلى ١،١ بليون دولار بالأرقام المطلقة .في الوقت نفسه . ازداد عدد سكان العالم ، وذلك من حيث النسبة المئوية لعدد السكان في هذه الدول النامية قد انخفض من ٤٠ ٪ إلى ٢٠ ٪ من عدد السكان .مع أكبر قدر من التحسينات التي حدثت في الاقتصادات سريعة خفض الحواجز أمام التجارة والاستثمار ومع ذلك ، بعض النقاد يقولون بأن أكثر تفصيلا متغيرات قياس الفقر ينبغي دراستها .

•وبلغت نسبة الذين يعيشون على أقل من ٢ دولار يوميا انخفض بشكل كبير في المناطق المتضررة من العولمة ، في حين أن معدلات الفقر في مناطق أخرى ظلت راكدة الى حد كبير .في شرق آسيا ، بما فيها الصين ، قد انخفض بنسبة ٥٠,١ ٪ مقابل ٢,٢ ٪ في أفريقيا جنوب الصحراء .

المنطقة الديمغرافية ٢٠٠٢ ١٩٩٩ ١٩٩٦ ١٩٩٣ ١٩٩٠ ١٩٨٧ ١٩٨٤ ١٩٨١
النسبة المئوية للتغير ٢٠٠٢-١٩٨١

شرق آسيا والمحيط الهادئ أقل من ١ دولار في اليوم ٥٧,٧ ٪ ٣٨,٩
٪ ٢٨,٠ ٪ ٢٩,٦ ٪ ٢٤,٩ ٪ ١٦,٦ ٪ ١٥,٧ ٪ ١١,١ ٪ -٨٠,٧٦ ٪
أقل من ٢ دولار يوميا ٨٤,٨ ٪ ٧٦,٦ ٪ ٦٧,٧ ٪ ٦٩,٩ ٪ ٦٤,٨ ٪ ٥٣,٣ ٪ ٥٠.٣
٪ ٤٠,٧ ٪ -٥٢,٠٠ ٪

أميركا اللاتينية أقل من ١ دولار في اليوم ٩,٧ ٪ ١١,٨ ٪ ١٠,٩ ٪
١١,٣ ٪ ١١,٣ ٪ ١٠,٧ ٪ ١٠,٥ ٪ ٨,٩ ٪ -٨,٢٥ ٪
أقل من ٢ دولار يوميا ٢٩,٦ ٪ ٣٠,٤ ٪ ٢٧,٨ ٪ ٢٨,٤ ٪ ٢٩,٥ ٪ ٢٤,١ ٪
٢٥,١ ٪ ٢٣,٤ ٪ -٢٩ ٩٤ ٪

افريقيا جنوب الصحراء أقل من ١ دولار في اليوم ٤١,٦ ٪ ٤٦,٣ ٪
٤٦,٨ ٪ ٤٤,٦ ٪ ٤٤,٠ ٪ ٤٥,٦ ٪ ٤٥,٧ ٪ ٤٤,٠ ٪ +٥,٧٧ ٪
أقل من ٢ دولار يوميا ٧٣,٣ ٪ ٧٦,١ ٪ ٧٦,١ ٪ ٧٥,٠ ٪ ٧٤,٦ ٪ ٧٥,١ ٪
٧٦,١ ٪ ٧٤,٩ ٪ +٢,١٨ ٪

المصدر : البنك الدولي ، الفقر وتشير التقديرات لعام ٢٠٠٢

•ونظرا للمسائل التعريف وتوافر البيانات ، وهناك خلاف في شأن وتيرة الانخفاض في فقر مدقع .وكما سيرد أدناه ، فإن هناك البعض الآخر يشكك في هذا الأمر .الخبير الاقتصادي خافيير سالا مارتن الاول في ٢٠٠٧ وتقول ان هذا التحليل صحيح ، وعدم المساواة في الدخل بالنسبة للعالم ككل قد تضاءلRegardless .

وهو الحق في الماضي عن عدم المساواة في الدخل في هذا الاتجاه ، وقد قيل إن الفقر المدقع وتحسين ما هو أهم من التفاوت النسبي .

•متوسط العمر المتوقع قد تضاعف تقريبا في العالم النامي منذ الحرب العالمية الثانية وبدأ سد الفجوة بينها وبين العالم المتقدم حيث تم تحسين أصغر .وحتى في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، وأقل البلدان نموا في المنطقة ، وارتفع العمر المتوقع من ٣٠ عاما قبل الحرب العالمية الثانية الى نحو ذروتها قبل نحو ٥٠ عاما وباء الإيدز وأمراض أخرى بدأت ، لدفعها الى المستوى الحالي البالغ ٤٧ عاما .وقد انخفض معدل وفيات الرضع في كل منطقة من المناطق النامية من العالم .

•الديمقراطية قد زاد زيادة كبيرة من أي وجود تقريبا لديها حق الاقتراع العام في عام ١٩٠٠ إلى ٦٢,٥ في المائة من جميع الدول لديها في عام ٢٠٠٠.

•الحركة النسائية قد حققت تقدما في مجالات مثل بنجلاديش من خلال توفير فرص العمل للمرأة والاقتصادية مع السلامة.

•نسبة سكان العالم الذين يعيشون في البلدان التي يكون فيها نصيب الفرد من المواد الغذائية هي اقل من ٢٢٠٠ سعرة حرارية (٩٢٠٠ kilojoules)في اليوم الواحد انخفض من ٥٦ ٪ في منتصف ١٩٦٠s الى ما دون ١٠ ٪ بحلول ١٩٩٠s.

•بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٩٩ ، على الصعيد العالمي لمحو الأمية من ٥٢ ٪ إلى ٨١ ٪ من العالم .النساء يشكلن جزءا كبيرا من الفجوة : محو الأمية بين الإناث ، كنسبة مئوية من الذكور القراءة والكتابة قد ارتفع من ٥٩ ٪ في عام ١٩٧٠ إلى ٨٠ ٪ في عام ٢٠٠٠.

•نسبة الأطفال في قوة العمل انخفض من ٢٤ ٪ في عام ١٩٦٠ إلى ١٠ ٪ في عام ٢٠٠٠.

•وهناك اتجاهات متزايدة في استخدام الطاقة الكهربائية والسيارات وأجهزة الراديو ، والهاتف للفرد الواحد ، فضلا عن نسبة متزايدة من السكان الذين يحصلون على المياه النظيفة .

•والكتاب تحسين حالة العالم كما وجدت أدلة على أن هذه

العوامل وغيرها من التدابير للرفاه الإنسان قد تحسنت ، وعلى أن العولمة هي جزء من تفسير لذلك .كما أنه يستجيب للحجج التي سوف تحد من الأثر البيئي للتقدم .

ورغم أن منتقدي العولمة يشكون من التغريب ، وتقرير اليونسكو لعام ٢٠٠٥ أن أصبح التبادل الثقافي المتبادل .في عام ٢٠٠٢ ، والصين هي ثالث أكبر مصدر للسلع الثقافية ، بعد المملكة المتحدة والولايات المتحدة .بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٢ ، سواء في أمريكا الشمالية والاتحاد الاوروبي أسهم انخفضت صادرات الثقافية ، في حين أن منطقة آسيا والثقافية نمت صادرات يتجاوز أمريكا الشمالية .

المبحث الثالث

مناهضة العولمة

المادة الرئيسية : الحركة المناهضة للعولمة

الحركة المناهضة للعولمة هو مصطلح يستخدم لوصف مجموعة سياسية المعارضين للعولمة الليبرالية الجديدة نسخة ، إضافة إلى انتقادات للعولمة هي بعض الأسباب التي استخدمت لتبرير هذا الموقف المجموعات .

"مناهضة العولمة "وقد تنطوي أيضا على عملية أو الإجراءات التي اتخذتها الدولة من أجل إثبات سيادته والممارسة الديمقراطية في صنع القرار

مناهضة للعولمة يمكن أن يحدث من أجل الحفاظ على الحواجز التي تعترض النقل الدولي للأشخاص والبضائع والمعتقدات ، وخاصة السوق الحرة ورفع القيود ، وتشجيع منظمات مثل صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية .وعلاوة على ذلك ، وتقول نعومي كلاين في كتابها رقم شعار مناهضة العولمة لا يمكن أن تدل على واحد أو حركة اجتماعية مصطلح يشمل عددا من الحركات الاجتماعية منفصلة مثل القوميين والاشتراكيين .وفي كلتا الحالتين ، للمشاركين في

موقف المعارضة لغير السلطة السياسية الكبيرة ، والشركات متعددة الجنسيات ، والشركات من ممارسة السلطة من خلال الاستفادة من الاتفاقات التجارية التي في بعض الحالات ضرر الحقوق الديمقراطية للمواطنين] الاقتباس حاجة ([، والبيئة ، وخاصة جودة الهواء والرقم القياسي للغابات المطر] الاقتباس حاجة [، فضلا عن السيادة الوطنية والحكومة لتحديد حقوق العمال ،] الاقتباس حاجة [بما في ذلك الحق في تشكيل النقابات ، وصحة وسلامة التشريعات والقوانين ، أو غير ذلك لأنها قد تتعدى على الممارسات والتقاليد الثقافية للبلدان النامية .]الاقتباس حاجة [بعض الاشخاص الذين تحمل اسم" المناهضة للعولمة " أو" المشككين) "هيرست وتومبسون (النظر في عبارة غامضة للغاية أن تكون غير دقيقة و Podobnik .تنص على أن" الغالبية العظمى من الجماعات التي تشارك في هذه الاحتجاجات التي تعتمد على الشبكات الدولية للدعم ، والدعوة عامة لأشكال العولمة التي تعزز التمثيل الديمقراطي ، وحقوق الإنسان ، والمساواة ."

جوزيف ستيغليتز وأندرو تشارلتون الكتاب :

"ان الحركة المناهضة للعولمة وضعها في المعارضة لينظر الجوانب السلبية للعولمة .مصطلح' المناهضة للعولمة هو في نواح كثيرة تسمية خاطئة ، لأن الفريق يمثل مجموعة واسعة من المصالح والقضايا وكثير من الأشخاص الذين شاركوا في الحركة المناهضة للعولمة لدعم قيام علاقات أوثق بين مختلف الشعوب والثقافات في العالم على سبيل المثال من خلال المعونة والمساعدة للاجئين ، والقضايا البيئية العالمية .

بعض أعضاء لتتماشى مع وجهة النظر هذه ، ويفضل بدلا من ذلك على وصف أنفسهم بأنهم حركة العدالة العالمية ، ومناهضة للعولمة وحركة الشركات ، وحركة حركة (مصطلح شعبي في إيطاليا) ، "تغيير للعولمة "حركة شعبية في فرنسا (،" مواجهة العولمة "الحركة ، وعدد آخر من المصطلحات .

من الانتقادات الموجة الحالية من العولمة الاقتصادية ، وعادة ما ننظر إلى كل من الضرر الواقع على الأرض ، حيث لا يمكن تحملها من ينظر إلى وقوع أضرارٍ في المحيط الحيوي ، وكذلك ينظر إلى التكاليف البشرية ، مثل الفقر وعدم المساواة ، وتمازج الأجناس ، والظلم ، وتآكل الثقافة التقليدية التي ، ونقاد ، وكلها تحدث نتيجة التحولات الاقتصادية المتصلة بالعولمة .انها تحد مباشر المقاييس ، مثل الناتج المحلي الإجمالي ، وتستخدم لقياس التقدم المحرز التي أصدرتها مؤسسات مثل البنك الدولي ، ونتطلع إلى اتخاذ تدابير أخرى ، مثل مؤشر الكوكب السعيد ، التي أنشأتها مؤسسة الاقتصادات الجديدة فإنها تشير إلى وجود" العديد من النتائج الوخيمة المترتبة على مترابطة -- التفكك الاجتماعي ، وتوزيعا للديمقراطية ، وأكثر سرعة وعلى نطاق واسع وتدهور البيئة ، وانتشار أمراض جديدة ، وزيادة الفقر والعزلة" التي هي مطالبة غير مقصودة ولكن حقيقي جدا للعولمة .

لشروط العولمة ومناهضة للعولمة وتستخدم بطرق مختلفة .ناعوم تشومسكي يرى أن مصطلح "العولمة" وقد اعتمدته قوية للإشارة إلى شكل محدد من أشكال التكامل الاقتصادي الدولي ، واحد يقوم على حقوق المستثمرين ، وفقا لمصالح الشعب العارضة .وهذا هو السبب في الأعمال والصحافة في أكثر لحظات صادقة ، ويشير إلى" اتفاقات التجارة الحرة "بأنها" حرة واتفاقات الاستثمار) "شارع وول جورنال .(وتبعا لذلك ، تدعو إلى أشكال أخرى من العولمة وصفت بأنها" مناهضة العولمة "، وبعضها ، للأسف ، حتى تقبل هذا المصطلح ، وإن كان من فترة الدعاية التي ينبغي أن ترفض السخرية .لا يمكن لعاقل يعارض العولمة ، ألا وهو الاندماج الدولي .بالتأكيد لا واليسار وحركات العمال ، والتي تقوم على مبدأ التضامن الدولي -- وهي شكل من أشكال العولمة التي تحضر لحقوق الناس ، وليس القطاع الخاص

وشبكات الطاقة الكهربائية " .

"الدعاية السائدة النظم المعتمدة مصطلح "العولمة" للإشارة إلى الصيغة المحددة للتكامل الاقتصادي الدولي أن صالح ، الذي امتيازات وحقوق المستثمرين والمقرضين ، وتلك التي يتعرض فيها الناس للالعارضة .وفقا لهذا الاستخدام ، وأولئك الذين يفضلون شكلا مختلفا من التكامل الدولي ، الذي امتيازات وحقوق البشر ، وأصبح "المناهضة للعولمة ."هذا هو مجرد دعاية المبتذلة ، مثل مصطلح" ضد السوفيات "التي يستخدمها معظم المفوضين للاشمئزاز أن أشير إلى المنشقين .انها ليست مبتذلة ، ولكن حمقاء .تأخذ في المنتدى الاجتماعي العالمي ، ودعا" مناهضة العولمة "في دعاية النظام -- الذي يحدث لتشمل وسائل الإعلام ، والطبقات المثقفة ، وغير ذلك ، مع استثناءات نادرة .و ص ف فإن النموذج هو مثال للعولمة .فهي تجمع أعداد كبيرة من الناس من جميع أنحاء العالم ، فقط من كل ركن من أركان الحياة يمكن احدا ان يفكر ، وبغض النظر عن ضيق للغاية للغاية النخبة المتميزة الذين يجتمعون في التنافس للمنتدى الاقتصادي العالمي ، ويطلق عليهم اسم" المؤيد العولمة" من قبل نظام الدعاية . مراقب في مشاهدة هذه المهزلة من المريخ ستنهار في ضحك هستيري على الغريبة من الفئات المتعلمة " .

<u>ويجادل منتقدون بأن</u>

•البلدان الأفقر في بعض الأحيان في الحرمان : ولئن كان صحيحا أن العولمة تشجع على حرية التجارة فيما بين البلدان ، وهناك أيضا من الآثار السلبية لبعض الدول في محاولة لإنقاذ أسواقهم الوطنية .التصدير الرئيسية للدول الفقيرة عادة من السلع الزراعية . البلدان الأكبر دعم عمليات المزارعين في كثير من الأحيان) مثل الاتحاد الأوروبي للسياسة الزراعية المشتركة ، والتي تخفض سعر السوق بالنسبة للفقراء المزارعين المحاصيل بالمقارنة مع ما يكون في إطار

التجارة الحرة.

•**استغلال العمال الاجانب الفقراء** : تدهور لحماية الدول الضعيفة من جانب أقوى الدول الصناعية أدى إلى استغلال الناس في تلك الدول لتصبح العمالة الرخيصة .بسبب عدم توفر الحماية ، وشركات من دول صناعية قوية قادرة على تقديم ما يكفي من مرتبات العمال لتشجيعهم على تحمل ساعات طويلة جدا ، وظروف العمل غير الآمنة ، على الرغم من الاقتصاديين يتساءل عما اذا كان هناك توافق العاملين في منافسة أرباب العمل في السوق ويمكن شجب "استغلت ." صحيح أن حرية العمال على ترك وظائفهم ، ولكن في كثير من البلدان الأكثر فقرا ، فإن هذا يعني تجويع للعمال ، وممكن حتى أسرته وظائفهن السابقة إذا كانت متوفرة .

•**التحول إلى مصادر خارجية** : انخفاض تكلفة العاملين في الخارج إغراء الشركات لشراء السلع والخدمات من الدول الاجنبية . فإن تسريح عمال قطاع الصناعات التحويلية يجبرون على قطاع الخدمات حيث الأجور وفوائد منخفضة ، ولكن معدل دوران مرتفع .]الاقتباس حاجة [وقد ساهم ذلك في تدهور الطبقة الوسطى] الاقتباس حاجة [الذي يشكل عاملا رئيسيا في زيادة عدم المساواة الاقتصادية في الولايات المتحدة] .الاقتباس حاجة [الأسر التي كانت جزءا من الطبقة المتوسطة الدنيا يجبرون على المواقع التسريحات الجماعية للعمال والاستعانة بمصادر خارجية لبلد آخر .وهذا يعني أيضا أن الناس في الطبقة الدنيا يكون أصعب بكثير من الوقت التسلق للخروج من الفقر بسبب عدم وجود الطبقة الوسطى كنقطة انطلاق.

•**ضعف النقابات العمالية** : فائض في العمالة الرخيصة بالاقتران مع عدد متزايد من الشركات التي تمر بمرحلة انتقالية قد تسبب في ضعف النقابات العمالية في الولايات المتحدة .النقابات تفقد فعاليتها عندما عضوية تبدأ في الانحدار .ونتيجة لتعقد النقابات أقل قوة على

الشركات التي تكون قادرة على أن تحل محل العمال بسهولة ، وكثيرا ما لانخفاض الأجور ، وخيار لا توفر وظائف النقابية بعد الآن .

في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٧ ، الاقتصادي في البنك برانكو ميلانوفيتش دعا الكثير من البحوث التجريبية السابقة على الصعيد العالمي والفقر وعدم المساواة في هذه المسألة لأنه ، حسب قوله ، وتحسين تقديرات تعادل القوة الشرائية إلى أن البلدان النامية هي أسوأ مما كان يعتقد .ملاحظات ميلانوفيتش ان" مئات من العلماء ورقات عن التقارب أو الاختلاف في بلدان الدخل وقد نشرت في العقد الماضي على أساس ما نعرفه حاليا أرقام مغلوطة ."مع بيانات جديدة ، وربما الاقتصاديون مراجعة الحسابات ، وإنه يعتقد أيضا أن هناك تقديرات للآثار كبيرة على الصعيد العالمي ومستويات الفقر وعدم المساواة

اللامساواة في العالم بحوالي ٦٥ جيني نقطة ، في حين أن الأرقام الجديدة تشير إلى أن التفاوت العالمي في ٧٠ جيني على نطاق واسع [ومن عجب أن تكون على مستوى دولي لدرجة عالية من عدم المساواة ، وعينة أكبر المساحات دائما تقريبا تقديم أعلى مستوى من عدم المساواة .

منتقدي العولمة عادة التأكيد على أن العولمة هي التي توسطت في عملية وفقا لمصالح الشركات ، وعادة ما تطرح امكانية البديل المؤسسات والسياسات العالمية ، والتي يعتقدون انها معالجة المطالبات المعنوية للفقراء والطبقة العاملة في جميع أنحاء العالم ، فضلا عن الاهتمامات البيئية في طريقة أكثر إنصافا

تحرك واسع للغاية(الاقتباس حاجة) ، بما فيها الجماعات الكنسية ، وتحرر وطني من الفصائل والفلاحين نقابيين ومثقفين وفنانين والحماية ، والفوضويين ، أولئك الذين يؤيدون relocalizationوغيرها .البعض الاصلاحي ،) وتقول لأكثر اعتدالا من أشكال الرأسمالية (، في حين أن البعض الآخر أكثر ثورية) قائلين انهم

يعتقدون ان ما هو أكثر إنسانية من نظام الرأسمالية (وغيرها من الرجعية ، واعتبرت العولمة يدمر الصناعة الوطنية ، وفرص العمل .

واحدة من أهم النقاط التي أثارها منتقدي العولمة الاقتصادية في الآونة الأخيرة هو أن عدم المساواة في الدخل ، سواء بين الدول وداخلها ، وآخذ في الازدياد نتيجة لهذه العمليات .مادة واحدة في الفترة من عام ٢٠٠١ وجدت أن بدرجة كبيرة ، في ٧ من أصل ٨ المقاييس ، والتفاوت في الدخل قد ازداد في العشرين سنة المنتهية في عام ٢٠٠١. أيضا ،" الدخول في أقل من العشرية العالم توزيع الدخل قد انخفض من المحتمل تماما منذ ."١٩٨٠s علاوة على ذلك ، فإن أرقام البنك الدولي عن الفقر المدقع طعن .المادة شككت في البنك الدولي ان عدد الناس الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم وقد استقر عند ١,٢ مليار دولار في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٨ ، وذلك بسبب المنهجية متحيزة.

رسم بياني يعطي التفاوت جدا واضحة ومفهومة شكل ما يسمى ب' الشمبانيا الزجاج 'الواقع وردت في عام ١٩٩٢ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير الذي يبين توزيع الدخل العالمي ليكون متفاوتا جدا ، أغني ٢٠ ٪ من سكان العالم تسيطر على ٨٢,٧ ٪ من الدخل العالمي.

+توزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، ١٩٨٩

خمس من السكان من الدخل

أغني ٢٠ ٪ ٨٢,٧ ٪

الثانية ٢٠ ٪ ١١,٧ ٪

والثالثة ٢٠ ٪ وبنسبة ٢,٣ ٪

والرابعة ٢٠ ٪ ١,٤ ٪

أفقر ٢٠ ٪ ١,٢ ٪

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الانمائي .تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢

الحجج الاقتصادية عن طريق التجارة العادلة المنظرين مطالبة غير مقيدة للتجارة الحرة مع المزيد من الفوائد لتلك الفعالية المالية) أي الأغنياء (على حساب الفقراء .

أمركة المتعلقة فترة سياسية عالية من النفوذ الاميركي والنمو الكبير في أميركا من المتاجر والأسواق وجوه تقديمهم إلى بلدان أخرى . ذلك العولمة ، وأكثر تنوعا لهذه الظاهرة ، وتتصل متعدد الأطراف السياسية في العالم وإلى زيادة الأجسام ، والأسواق ، وذلك على الآخرين في كل البلدان .

بعض المعارضين للعولمة كما نرى هذه الظاهرة وتعزيز مصالح الشركات

ويدعي هؤلاء أيضا أن تزايد استقلالية وقوة الشركات والكيانات السياسية وتشكيل السياسة العامة للبلدان .

تحرير المنتديات الاجتماعية الدولية

انظر المواد الرئيسية : المنتدى الاجتماعي الأوروبي ، والمنتدى الاجتماعي في آسيا ،) المنتدى الاجتماعي افريقيا (، والمنتدى الاجتماعي العالمي) و ص ف

و ص ف الأولى في عام ٢٠٠١ بمبادرة من ادارة بورتو أليغري في البرازيل.

شعار المنتدى الاجتماعي العالمي" عالم آخر ممكن ."كان هنا أن وص ف

ميثاق المبادئ المعتمدة لتوفير إطار لالمحافل .

و ص ف وقد أصبح الاجتماع الدوري : في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ فقد عقدت في بورتو أليغري من جديد وأصبح نقطة التقاء لجميع أنحاء العالم احتجاجا على الغزو الأميركي للعراق .في عام ٢٠٠٤ ونقلت الى مومباى) كانت تعرف سابقا باسم بومباي ، الهند (، لجعلها في متناول السكان في آسيا وأفريقيا .تعيين هذا الأخير شهد مشاركة ٧٥٠٠٠

المندوبين .

في غضون ذلك ، والمحافل الإقليمية وقعت اقتداء للو ص ف ، واعتماد مبادئ ميثاقها .أول المنتدى الاجتماعي الأوروبي) كلية العلوم التربوية (، وعقدت في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢ في فلورنسا .وكان شعار" ضد الحرب ، ضد العنصرية ومناهضة الليبرالية الجديدة ." شهدت مشاركة ٦٠٠٠٠ المندوبين وانتهت مظاهرة ضخمة ضد الحرب ١٠٠٠٠٠)شخص بحسب المنظمين.(الأخريين ESFs وقعت في باريس ولندن ، في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ على التوالي .

وفي الآونة الأخيرة كانت هناك بعض المناقشات وراء الحركة عن دور المنتديات الاجتماعية .البعض يرى أنها" الجامعة الشعبية "، ومناسبة لجعل العديد من الناس على بينة من مشاكل العولمة .يفضل البعض الآخر أن مندوبين من تركيز جهودها على تنسيق وتنظيم الحركة وعلى التخطيط للحملات جديدة .بيد أنه كثيرا ما يشار إلى أن في البلدان التي يهيمن عليها (أكثر من العالم) و ص ف هو أكثر قليلا من مجرد' منظمة غير حكومية عادلة 'يقودها الشمالية والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة التي تعتبر في معظمها من تحركات شعبية معادية للفقر

بعد ظهور الرأسمالية ونمطها الاقتصادي، وانتصار الدول الرأسمالية وجيوشها في استعمارٍ معظم العالم وفتح الأسواق لرأسمالييها، ظهر نمط جديد اقتصادياً سمّاه (لينين) الإمبريالية.

إلا أن ظاهرة العولمة اليوم وسعت أفقياً وعمودياً نمط اقتصادها، وربما يكون هذا التوسّع الجديد قائماً على توسيع بل تدويل (عولمة) نمط إنتاجها الرأسمالي بعد أن أنهت مرحلة من تدويل نمط علاقاتها عبر التبادل السلعي، والتداول المالي المصرفي.

وبهذا لا تكون العولمة إلا إمبريالية جديدة، لكنها عند أكثر الباحثين الماركسيين لا تصل لتكون تشكيلة اقتصادية اجتماعية

جديدة، إنها موجة ثالثة، كما عبّر الرفيق أمين، من تطور الرأسمالية تتميز فيما تتميز به بالاستقلال النسبي للشركات المتعددة الجنسيات عن الدولة القومية.

أ.عبد القادر عزوز:

إن انتصار القوى الرأسمالية في العالم بقيادة أمريكا على خصومها في الحرب الباردة قد أدى إلى إعادة انتشار النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي على مستوى العالم بآلية جديدة مؤسسة على ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدماج القسم الأعظم لجميع الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية.

د.ريم عرنوق:

إن عولمة الاقتصاد هي تعميم النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي في إدارة المقدرات الاقتصادية على العالم بأسره. ولما كان هذا النظام ذا نظرة ضيقة إلى العالم، ويقوم على سياسة تنفي الروح عن الإنسانية وتقسم المجتمع إلى منتج ومستهلك دون وجود أي مشروع جماعي يتعلق بمستقبل الإنسان أو بالمصلحة القومية، فإن عولمة الاقتصاد تعني سيطرة التصرّف الفردي المطلق في العمل والإنتاج وخضوع ثروة الأمة لمصلحة أفراد مما يصب في النهاية في مصلحة الرأسمالية العالمية.

وهكذا يتحول السوق إلى دين، عندما يغدو الناظم الوحيد للعلاقات الاجتماعية أو الشخصية أو الوطنية والمصدر الوحيد للسلطة والمراتب، هذا يؤدي إلى نمو كمي في الإنتاج والاستهلاك لصالح المجتمعات الغربية، أي أن ارتفاع معدلات النمو في الغرب الناتجة عن عولمة الاقتصاد تعني بكل بساطة ارتفاع وتيرة استغلال الغرب لبقية العالم حتى الحدود القصوى بفعالية هدّامة ومدمرة للإنسان، وبتنظيم تعسفي قائم على استلاب الآخر.

أرى أن إبادة الرأسمال الفردي هو أمر مستبعد ومناف للطبيعة

البشرية، والواجب هو تنظيم الرأسمال الفردي تحت إشراف الدولة لضبط الإنتاج وقوننته بحيث يصبح الأفراد مؤتمنين على الرأسمال لا مالكين له بحيث يبقى لهم قوة الاستنباط والإبداع لإنتاج ما يشعرون بأنفسهم الكفاية لإنتاجه ضمن شروط تضعها الدولة.

وإن ثروة الأمة العامة يجب أن تخضع لمصلحة الأمة العامة، وضبط الأمة القومية. ولا يمكن تنمية موارد القوة والتقدم في الدولة إلى الحد الأعلى إلا بهذا المبدأ أو بهذه الطريقة. وهذا يتنافى بالتأكيد مع عولمة الاقتصاد التي تلغي الفرد ودوره رغم ادعائها بحرية الفرد، وهذا في مجتمعاتهم فكيف إذا نظرنا إلى الاستغلال الذي سيصيب الفرد لدينا في ظل هذه العولمة.

أ.باسل نصر الله:

يعدّ الاستثمار خارج الحدود في هذه الناحية الاقتصادية هو القوة الرئيسية للعالمية، التي أعتبرها حالة مادية بينما العولمة هي وضع فكري، وقد زاد الاستثمار عام ١٩٩٥ بنسبة ٣٩٪ عن العام الذي قبله. وفي هذا العام كان هناك ٥٠٠ شركة كبرى عابرة للحدود أو متعددة الجنسيات، بلغت الأصول المملوكة لها ما قيمته ٣٢,٢ تريليون دولار كما بلغت إيراداتها ١١,٤ تريليون دولار أي ٤٥٪ من الناتج العالمي كله.

ويجري توحيد العالم من خلال غزو التقنية واتساع اقتصاد السوق وسيادة منطقه بفضل تقنيات الاتصالات وملحقاتها التي جعلت حركة الرساميل المضاربة، والوظيفة المالية بالتالي تستقل عن الاقتصاد الفعلي وتتجاوز الإنتاج والاستثمار الصناعي، كما تتجاوز إمكانات الضبط وآليات المراقبة والتعديل الوطنية، إضافة إلى تجمع الأموال في يد قلة من الأشخاص، فعلى سبيل المثال يمتلك أغنى ثلاثة أشخاص موجودات أكبر من الناتج الوطني لـ ٤٨ دولة من أقل البلدان نمواً، ويمتلك أغنى ١٥شخصاً موجودات اكبر من الناتج الوطني الكلي لدول

جنوب الصحراء الإفريقية، كما تفوق ثروة أغنى ٣٢ شخصاً الناتج الوطني الكلي لسائر دول جنوب آسيا، إضافة إلى أن موجودات أغنى ٤٨ شخصاً في العالم تفوق الناتج الوطني للصين البالغ عدد سكانه ١,٢ مليار نسمة.

وقد أصبحت الأسواق المالية العالمية الحالية مندمجة في سوق كونية واحدة مائعة، إلا أن الدوافع الأنانية للسيطرة والهيمنة واستغلال ظاهرة العولمة من جانب بعض أصحاب النفوذ من القوى الكبرى تقضي باتجاه تسطيح وتنميط الفكر والرأي وذبح الخصوصيات والهويات الثقافية والفكرية وغيرها، وتدمج بذلك العولمة الفكرية بالعالمية المادية وتجعل من غير الممكن مقابلة العولمة الاقتصادية بعولمة إنسانية.

ومن غير المقبول أن يكون لدينا الآن ٢٠٠ مليون إنسان يعيشون بدخل أقل من دولار واحد في اليوم، و٣ مليارات إنسان أقل من دولارين في اليوم، ونتيجة هذا الجشع أصبح الاقتصاد العالمي يشبه ما يطلق عليه (اقتصاد كأس الشمبانيا): ٢٠٪ من الدول يملكون ٨٣٪ من الدخل العالمي، و٢٠٪ الأخرى يملكون ١١٪ والـ ٦٠٪ الباقية يملكون ٦٪...!

وهذا يعكس ما قلناه من أن العولمة اقتصادياً، رغم أنها بالمعنى الحضاري إيجابية بمعنى تواصلك مع الآخرين حول العالم، ولكن اقتصادياً وبسبب الجشع تتحول العولمة الإنسانية الحضارية إلى عولمة اقتصادية. والشيء الذي أهتم في أن أقوله إن هذا الوضع الاقتصادي خطير على الاستقرار السياسي العالمي، وخصوصاً في منطقتنا.

د.غريغوار:

وهذا ما يجعل المقاومة تنمو، لأن وجود هذه الشعوب مهدد بكل معنى الكلمة وبضمنها ما نسميه المصالح الخاصة، فمجرد إلهاء الناس بالجنس والموضة والإعلام والتسويق، كل هذا لن يلهيهم عن أن

وجودهم مهدد. وهذا مصدر للإرهاب أيضاً. وكلما ظنوا أنهم سيقضون عليه بهذه الطريقة ازداد أكثر، وهم سيبررون الحرب عليه أكثر أيضاً.

أ.عبد القادر عزوز:

برز مفهوم العولمة بالأساس في مجال الاقتصاد بوصفه نتاجاً للثورة العلمية التكنولوجية التي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين، ويعود هذا الارتباط العميق بين العولمة من ناحية والعولمة الاقتصادية من ناحية أخرى إلى أن المظاهر والتجليات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحاً وبروزاً في هذه المرحلة وأكثر تحققاً على أرض الواقع من العولمة الثقافية أو السياسية، ومن هنا هيمن الفهم الاقتصادي على ظاهرة العولمة التي لا تقتصر على الاقتصاد فقط بل تتعداه إلى مجالات أخرى.

هناك شكلان لما نسميه قوى العولمة على المستوى الاقتصادي: الشكل الرسمي وتعبر عنه مؤسسات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية. أما الشكل غير الرسمي فيتمثل بالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية.

تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على نقل إيديولوجية العولمة الاقتصادية المتمثلة بإيديولوجية آلية السوق والانفتاح والاندماج وترك الأبواب الاقتصادية مفتوحة للاستثمارات والسلع والخدمات، وهي إيديولوجية تفكيك دور الدولة الاقتصادي والاستعاضة عنه بمؤسسات اقتصادية كونية كالشركات المتعددة الجنسيات.

أما فيما يتعلق بالإشارة إلى أن الشركات العابرة القارات منذ وقت طويل قبل العولمة، فإن هناك تمييزاً لها عن تلك الشركات القديمة التي ظهرت أواخر القرن التاسع عشر، لأنها تختلف معها من حيث البنية بعدة جوانب هي:

١- كانت الشركات القديمة تتمحور في منطقة معينة ومجال اقتصادي معين وترفع شعار القومية.

٢- كانت الشركات القديمة تتخصص في إنتاج واحد، أما الآن فإن شركة للسيارات لم تعد تتخصص بها بل بالإلكترونيات والأثاث المنزلي واختصاصات أخرى، فظهر اصطلاح (مجموعة = Groub) بدلاً من شركة أو مؤسسة.

٣- تختلف الشركات المتعددة الجنسيات في عصر العولمة عن الشركات القديمة في مدى اهتمامها بالتكنولوجيا، وهذه نقطة محورية. سابقاً لم تكن الشركات الاحتكارية تولي التطوير التكنولوجي اهتماماً كبيراً. أما الآن فالتكنولوجيا وفق نموذج دورة المنتج التي تمر عبر إضفاء ميزة احتكارية في السلعة التي طوّرت في ابتكار تكنولوجي ما، مما يخلق فجوة تكنولوجية مع باقي الشركات.

٤- خالد حريري:

نستطيع تعريف العولمة الاقتصادية تعريفاً مبسّطاً أنها نظام اقتصادي عالمي يضمن لدول الشمال حصة أكبر من دول الجنوب من مجمل الدخل العالمي.

ويقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية بدور رئيس فيها، إضافة إلى بعض المؤسسات الدولية الأخرى كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية pund، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة CNUCEDوالهدف المعلن لهذه المؤسسات هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال مساعدة البلدان التي تعاني أزمات اقتصادية، فتقدم لها هذه المؤسسات الدراسات والحلول والقروض من خلال مفهوم يدعى (توافق واشنطن)، وهو توافق ضمني بين صندوق النقد الدولي وبين البنك الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية حول السياسة (المناسبة)! التي يجب أن تتبعها هذه الدول لحل أزماتها الاقتصادية، وتعتمد هذه الحلول على ثلاث نصائح ذهبية أساسية

هي:

١- التقشّف: وهو تقليص نفقات الدولة ودورها الاجتماعي، وذلك لسد عجز الميزانية وكبح التضخّم.

٢- التخصيص: أي نقل ملكية وإدارة القطاع العام إلى الخاص.

٣- التحرير: وهو إلغاء تدخل الدولة في الأسواق المالية، وإزالة العوائق أمام التجارة الخارجية.

<u>إن العبر المستخلصة من مسيرة العولمة خلال الأعوام المنصرمة كثيرة، أهمها:</u>

١- إن العولمة الاقتصادية لم تحقق وعودها بالخيرات لشعوب العالم النامي، بل دفعت مزيداً من سكانه إلى براثن الفقر، فقد كان عدد الذين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم ٢,٧ مليار إنسان تقريباً عام ١٩٩٠، وأصبح ٢,٨ مليار إنسان عام ١٩٩٨، حسب منشورات البنك الدولي عام ٢٠٠٠ في (كتاب تقارير حول العالم)، أي بزيادة قدرها ١٠٠ مليون إنسان. في حين زاد مجمل الدخل الوسطي العالمي بنسبة ٢,٥٪ أي ٢٠٪ خلال نفس المرحلة (وفق إحصاءات نفس المصدر).

٢- إن مؤسسات العولمة فشلت في تحقيق هدفها المعلن في استقرار الاقتصاد العالمي، بل على العكس فرضت رؤيتها وحلولها الاقتصادية على الدول التي جنت عليها وساعدتها..! فساهمت في تصعيد أزماتها.

خالد حريري:

أؤكد أن هذا التخطيط عالي المستوى ويتم عبر مؤسسات دولية، وما العولمة الاقتصادية أكثر من تقسيم غير عادل للثروة العالمية، حتى بما يخص شعوب دول المركز الرأسمالي.

د.فؤاد المرعي:

دعت الرأسمالية إلى حرية السوق، لكننا في الواقع نعرف حرب

الفولاذ، وحرب الموز، فعندما تتهدد مصالح الشركات العولمية تعود لحماية أسواقها ومنتجاتها ومصالحها بكل الطرق، وتفرض كل أنواع القيود الضريبية والجمركية وغيرها.

وكذلك الأمر مع ادعاء نقل التكنولوجيا عبر العولمة، لكن في الواقع هناك أجندة أخرى. حتى تقسيم العالم قد تغير، فبعد سقوط الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية لم يعد العالم الاشتراكي هو العالم الثاني بل أصبحت أوربا هي العالم الثاني، وأصبحت دول الاشتراكية السابقة ضمن دول العالم الثالث.

وباستفراد القطب الواحد بإطلاق الأحكام ووضع المعايير، نلاحظ تعدد هذه المعايير (ازدواجيتها على الأقل) مما ينعكس على مجمل الاقتصاد والسياسة والإعلام في العالم.

عبد القادر عزوز:

إن المصالح دائماً هي التي تحرك هذه الشركات والدول الرأسمالية المدافعة عنها، حتى إنهما لم يعودا فريقين: دولة وشركات، بل فريق واحد. فأمريكا الآن مثلاً لدى وجود مشكلة في إحدى شركاتها مع إحدى الدول يتحول الرؤساء الأمريكان إلى مندوبي مبيعات وتسويق لهذه الشركات، ومعظم الرؤساء هم أعضاء مجلس إدارة في شركات كبرى، فهم كما قلنا فريق واحد متماسك يتناوب الأدوار.

استطاعت الرأسمالية عبر تاريخها أن تتكيف وتغير من طرائقها وآلياتها عندما تمر بأزمة. فالأمريكان عندما يحسون بأزمة مثلاً فإنهم يحركون في منطقتنا حرباً تشغل كل الأيدي العاملة لديهم فيما يمكن تسميته حالة التوظيف الكامل: رساميل تضخ، ناس يعملون، تكنولوجيا تشتغل، أسلحة تصدّر، والدولة التي لا تريد شراء سلاح تجبر على شرائه وتفتعل لها الأزمات.

وحالياً مهما تعرضت الولايات المتحدة لاختلالات أو أزمات

فإنها ذات طابع طارئ ويمكننا تجاوزها.

د.غريغوار مرشو:

لكنه تخطيط استراتيجي عالي المستوى، فما يقال اليوم عن هجوم استثمارات صينية في شركات في أمريكا، فإن الأخيرة تخاف أن تسحب الصين أموالها من السوق الأمريكية فتشكل هبوطاً مفاجئاً. لذلك فإن الهجمة على إيران اليوم لا تستهدف إيران وحسب. إنها تستهدف الصين. فهناك نهوض صناعي هائل في الصين واعتمادها في النفط والغاز على إيران، ففي حال ضرب إيران تضعف الصين وتضعف اليابان كذلك. وعند ذلك لا تتمكن الاستثمارات الصينية من سحب أموالها من الولايات المتحدة لأنها تحت التهديد الأمريكي المباشر. ولذلك يمكن لدى تهديد إيران الجدي وإحساس الصين بالخطر على نفسها أن تقوم بردة فعل انتقامية تدافع فيها عن نفسها.

من هنا نرى التكالب الأمريكي لبوش على أوربا وممارسة الضغط عليها والتحالف معها بهدف حظر بيع السلاح الأوربي للصين.

المبحث الرابع
العلاقات الدولية في ظل العولمة

هيثم شعّار:

إن الحوار قد اتجه تلقائياً باتجاه المحور الثالث، وهو العلاقات الدولية في ظل العولمة، التي تتخذ في الآونة الأخيرة مسارات حادة وسريعة لتحقيق أهداف القوى المستفيدة من العولمة.

إن النظام الدولي الراهن يرجع لدى أغلب الباحثين إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، ويؤرخ له منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة، التي عكست في ذلك الوقت موازين القوى للدول المنتصرة. فبرغم تضمن ميثاق الأمم المتحدة على رأس مبادئ إعلانه (مبدأ المساواة التامة ! بين جميع الأعضاء) إلا أن ذلك ينطبق على اجتماعات (الجمعية العامة) التي يوجد فوقها جهاز محدود هو (مجلس الأمن) الذي يتمتع

بالعضوية القانونية المستمرة فيه، وما يترتب على ذلك من امتيازات، دول (الكبار) الذين كانوا يمثلون عام ١٩٤٥ الدول التي تملك أقوى الإمكانات العسكرية في معسكر المنتصرين.

ولكن أصبح واضحاً للعيان اليوم أزمة النظام الدولي التي تتجسد في أن الأمم المتحدة لم تعد تعكس حقائق موازين القوى الفعلية على الأرض.

وكلما زادت الهوة بين هذين المستويين (القانوني، والفعلي) نشأت الحاجة إلى أن يحقق النظام الدولي آليات جديدة له خارج منظمة الأمم المتحدة، فتتكون الأحلاف والمشاريع العسكرية والاقتصادية والسياسية.

وفي ظل هذه العولمة، سنحاول أن نلقي الضوء على طبيعة العلاقات الدولية الراهنة وآلياتها في منطقتنا، التي يخيم عليها مشروع الشرق الأوسط الموسّع الذي طرحته الولايات المتحدة أولاً، ثم وسّعته بإعادة طرحه في اجتماع G ٨.

فهل يمكن اعتباره مشروعاً عولمياً؟ وماذا عن علاقته باتفاقيات الكويز؟ وكيف يمكن النظر إلى اتفاقيات الشراكة الأوربية ـ المتوسطية عموماً، والسورية خصوصاً؟.

الشراكة دعم لسورية

باسل نصر الله:

طرح مشروع الشرق الأوسط أولاً في إسرائيل، طرحه بيريس، والذي يفرقه عن الليكود أن بيريس يراه في المدى الاقتصادي وفي المدى الفكري، أما الليكود فيراه عبر الإصرار على المدى الجغرافي، وتغيير الوقائع الديموغرافية على الأرض.

أما على صعيد العلاقات الدولية في ظل العولمة فإن الثورة التقنية، التي ولدت العولمة والعالمية والنظام العالمي وغيرها من المسميات، تساعد على الانسجام الاجتماعي، من خلال تخفيف هذه

التوترات التي تولدها الحاجة وإزالة أشكال القمع العنيف وبتنمية أسباب التضامن. وهذا التقدم يُترجم من خلال المواصلات والإعلام وتشابك علاقات البشر والمجتمعات. وتظهر الحاجة إلى ذلك من خلال نمط جديد من العلاقات الدولية، يجعل ظاهرة الحوار بين الحضارات أو الثقافات أو الأديان وغيرها، حاجة ضرورية لا مناص منها حتى لأرباب نظرية القطب الواحد.

ويجب أن نعي تماماً أن حوار الحضارات والثقافات لا يستطيع طبعاً أن يحل جميع مشاكل الحاضر، وتندرج مهمته في أن يمنح السياسة العالمية بعدا روحياً، بتقديمه المعايير الأخلاقية المسلكية لحل القضايا المعلقة بين الدول، وبتقريبه المسافة بين الشعوب ومساعدته إياها على سحق البغض والعداوة.

أما بالنسبة للشراكة مع أوربا فأعتقد أنها دعمٍ لسورية، ولن تربح أوربا منها شيئاً لأن السوق السورية صغيرة جداً إذا ما قورنت بالسوق الأوربية العملاقة.

د. ريم عرنوق:

لو لم تكن هذه الشراكة في مصلحة الأوربيين لما عملوا على إنجازها بهذه الدقة. والشرق الأوسط وكثير من المصطلحات والمفاهيم، مثل محور الشر والإرهاب والديموقراطية والحرية، هي صناعة غربية لسنا مضطرين لتبنيها.

فاروق مصطفى:

مشروع الشرق الأوسط لا يساوي الشراكة الأوربية، وبداية أود أن أبين رأيي بشكل واضح ودقيق، وأفرق بين العولمة وبين الرأسمالية والإمبريالية الغربية. إذا كانت الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، فإن العولمة هي الإمبريالية المتوحشة. العولمة بالتحديد عولمة أمريكية متفردة. الولايات المتحدة تنظر إلى أوربا على أنها أوربا العجوز، تنظر إلى أوربا على أنها تابع وذيل لها، وتحت حماية مظلتها النووية ضد

الخطر السوفييتي على مدى عقود وعقود. وهي اليوم تريد أن تجني الأرباح والفوائد بمفردها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وإن ما حدث في حرب الخليج الثانية ووصولٍ وانتشار القوات الأمريكية في أراضي الجزيرة العربية بأكملها كان رداً على مقولة أوربا الموحدة عام ١٩٩٢، إذ سيطرت على منابع النفط لتتحكم به وهو عصب الحياة، وعصب الصناعة الأوربية، ولتتوحد أوربا كما تشاء. وهاهي ذي اليوم تطالب وتملي شروطاً على الجميع.

هي ذي العلاقات الدولية في ظل العولمة الأمريكية، استبداد محكوم بالقوة المطلقة المرعبة لقطب واحد أوحد لا يملك من مقومات الحضارة سوى رعي البقر وإبادة الهنود الحمر.

أمين الحافظ:

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي حصل خلل كبير في توازن العلاقات الدولية، فالعلاقات السابقة المبنية على دواعي الحرب الباردة تغيرت لأنها لم تعد ذات موضوع، وبدأت تنبني باتجاه يناسب تفرد القطب الأمريكي، ونرى الآن أن أمريكا قد احتلت كل البلدان التي تعدّها ذات مواقع استراتيجية لتقوية اقتصادها وقوتها الجيوسياسية، ولمنع الدول الرأسمالية الأخرى من هذه الميزة.

عبد القادر عزوز:

من المعروف أن النظام الدولي السابق كان يعتمد على الثنائية القطبية والحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي السابق، مما فتح المجال واسعاً لتحولات كبيرة على مستوى العلاقات الدولية كان من أبرزها:

١- إطلاق شعار الديموقراطية والليبرالية السياسية، مع فرض التحول إليها تبعاً للمصالح والرؤى الغربية والأمريكية واستجابة للنمو الاقتصادي الرأسمالي الذي يستلزم وجود أسواق حرة ووجود أنظمة سياسية بأنماط معينة في أشكال الحكم.

٢- بروز مشكلات ذات طابع إقليمي عالمي مثل:
البيئة: وما يرتبط بها من مشكلات التلوث البيئي والتغييرات المناخية وزيادة حرارة الأرض وثقب الأوزون وتدمير الغابات والتصحر وتراكم النفايات النووية السامة التي تهدد البشرية برمتها.
- الانفجار السكاني: هو أخطر مشكلات الجنس البشري، ويرتبط بمشكلة أخرى هي:
- الفقر والفقراء: التي تتصدر قائمة المشكلات في العالمِ، إذ إن نسبة الفقراء من إجمالي سكان الأرض هي نسبة عالية جدا، وعدد الدول الفقيرة التي لا يزيد معدل دخل الفرد فيها على ٤٠٠ دولار سنوياً بلغ ٨٠ دولة من أصل ١٩٥دولة في العالم، منها ٣٠ دولة تحت خط الفقر.
٣- تنامي نزعات التطرف العرقي والديني والحروب الأهلية.
٤- تنامي المنظمات الأهلية غير الحكومية: وهي عبارة عن هيئات مستقلة عن الحكومات، وعادة ما يكون لها فروع في العديد من دول العالم، وتركز نشاطها في قضايا مهمة مثل حقوق الإنسان وحماية البيئة وتحقيق السلام وتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين وضحايا الحروب والكوارث. ولقد تنامى دور هذه المنظمات وأصبح لها تأثير في تغيير قواعد اللعبة في العلاقات الدولية.
٥- الحد من سياسة الدولة القومية لصالح الشركات المتعددة الجنسيات.
٦- بروزٍ مشروع أمركة العالم.
إن فروقاً شاسعة تميز بداية تشكّل أول اتفاق دولي كانت صيغته الأمن الجماعي في القرن الثامن عشر، مع مبادئ ويلسون التي أرست ما سميَ (عصبة الأمم المتحدة) ثم (هيئة الأمم المتحدة)، ومع تشكل الاتحادات والتكتلات الاقتصادية في نهاية التسعينياتٍ في ظل ظواهر العولمة وتجلياتها في العلاقات الدولية التي ذكرناها آنفاً.

* اتفاقيات الشراكة الأوربية ـ العربية الثنائية (السورية نموذجاً)

هيثم شعّار:

إن الإمبرياليات الأوربية في ظل العولمة منذ أوائل التسعينيات حاولت وبكفاءة عالية التوحد شيئاً فشيئاً مشكلة تكتلاً اقتصادياً دولياً كبيراً، موزّعة عبر دول الاتحاد الأوربي وحدات شركاتها الإنتاجية وموسعة نطاق حركة هذه الشركات عبر العالم. إلا أن شركاتها التي تعيقها حتى الحدود الأوربية تريد من دولها تحقيق فتح أسواق أكبر في ظل انهيار الاتحاد السوفييتي، ومنافسة الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات الأخرى. فأنشأت معها اتحادات واندماجات كبرى، فقد سبقت دولها التي تملك إمكانات عسكرية واقتصادية توسعية أقل من الولايات المتحدة، وكذلك لم تستطع حتى منافسة الإنتاج الصيني ذي البنية المتطورة باطراد، والذي بدأ يتشارك مع شركات من جميع الاتجاهات الدولية الإمبريالية وفق مصالحه.

وفي نفس الوقت ظنت دول المنطقة العربية المتوسطية أن شراكتها مع أوربا ستقيها حر التعنت والعسف في علاقتها بأمريكا.. لكن ماذا يمكن الاستفادة من تجارب الدول العربية التي طبقت اتفاقياتها للشراكة مع أوربا؟ على الأرض شهدت الصناعة المحلية تراجعاً وأحياناً أزمة تنذر بنهايتها أو ارتهانها للشركات الأوربية المماثلة.

إن الاقتصاد السوري أصلاً ليس جاهزاً للشراكة مع دول مثل تركيا ومصر، فما أدراك باقتصاد متفوق بكل المعايير، إضافة إلى الفارق في الاستقرار السياسي والأمني، ومستوى التطور المدني والحضاري.

ونسوق بعض الوقائع:

أوربا سورية

الإنتاجية ١٠٠ ١٥٪

الاستثمار ٣٠٠٠ يورو للفرد ٧٥ يورو للفرد

دخل الفرد ٢٠٠٠٠ يورو ١٢٠ يورو
تزايد السكان ١,٢٪ ٢,٧٪
الإنفاق على البحث العلمي ٣,٢٪ القليل القليل
الإنفاق على الطالب ٨٠٠٠ دولار ١٥٠ دولار
نسبة النساء العاملات ٨٠٪ ٢٥٪

كما أن معظم إنتاجنا صغير ومتوسط وفردي، ومعظم دخلنا ريعي، وهم عندهم أعلى تنظيم صناعي زراعي كبير.

* المحور الرابع: ما العمل *

هذا التناقض يجعل سؤال: ما العمل؟ ملحاً أمام دول العالم الثالث دائماً حيال الظواهر الموضوعية والإرادوية العالمية.

فهل موضوعية تطور العالم باتجاه التوحد في ظل العولمة على يد الرأسمالية تعني أنه لا يوجد طريق أمام هذه الدول إلا الاستسلام لإرادوية دول المركز؟

ونحن نجيب كالعادة أنه مقابل إرادوية الدول المهيمنة ومن تعبر عنهم من شركات متعددة الجنسيات، لابد من النضال لخلق جبهة عالمية بديلة، خلق عولمة إنسانية تستغرق موضوعية التطور الرأسمالي إلى منتهاها بالنضال ضد فكرة الاستسلام لأبدية الرأسمالية، والمطالبة بعولمة توزيع الثروة وليس عولمة نمط اقتصاد الأقوياء على الأرض.

ولكن في مقابل هذه الإرادوية الإمبريالية لا يفيد إلا العمل العالمي المنظم، للقوى المتضررة من وحشية الإمبريالية العولمية، خاصة مع توفر الإمكانية النظرية والعملية (تكنولوجياً ومعلوماتياً وسياسياً).. العمل العالمي المنظم لقوى الاشتراكية والسلام العالمي، والحفاظ على بيئة نظيفة للأرض، وكل القوى الوطنية (المحلية) المكافحة للحفاظ على سيادة واستقلال بلدانها اقتصادياً وسياسياً.

وفي سورية نرى أن هذه الإمكانية متوفرة من خلال النضال ضد الأشكال الاستسلامية، الاستهلالية لحلول أو أوهام حلول الأزمة

الاقتصادية عبر الالتحاق باقتصاد السوق، ويمكن برأيي تشكيل رأي عام على الأقل وتحالف بين شرائح العمال والصناعيين والكادحين عموماً والفقراء من كل الشرائح. فلماذا لا نطالب بطرح هذه الشراكة على الاستفتاء الشعبي كما فعلت دول أوربا؟

أليس من حق شعبنا أن يقول رأيه في مسألة خطيرة كهذه قد ترهن استقلالية قرار دولته الاقتصادي والسياسي؟ أليس من حقه أولاً أن يطلع على بنود الاتفاقية ومدى اتساع تأثيرها على حياته، وهذا هو الحد الأدنى، قبل المضي في اعتبار مسألة التوقيع مسألة أمر واقع؟

ونحن نرى الآن إمكانية القيام بفتح علاقات اقتصادية أوسع مع دول غير أوربية، أو معها منفردة دون الشراكة مثل: تركيا، روسيا، إيران. ويمكن الانفتاح أكثر على دول آسيوية مثل إندونيسيا وماليزيا وغيرها.. ناهيك بالصين.

الخيارات في العمل السياسي لا تنتهي، ودائماً هناك حلول أخرى أكثر صوابية عندما نعمل المناهج العلمية في التفكير والتحليل لظواهر الواقع المحلية والإقليمية والدولية.

أ. عبد الله قيروز:

في هذا المحور: ما العمل؟ أبدأ بالقول إن هناك مطالب أساسية على الصعيد الداخلي تتركز بالمطالبة بالإصلاحات مثل قانون الأحزاب ومكافحة الفساد والتحديث والتطوير الإداري.

وعلى صعيد الأحزاب الوطنية والمثقفين أرى ضرورة إيجاد صيغة من خلال الحوار تعمل على الإنقاذ. كما أنني ضد أي طرح لدولة تحت شعار الدين أو الطائفة أو العرق.. وعلى الصعيد الإقليمي والدولي أرى ضرورة تطوير العلاقات مع الأحزاب العربية ثم الانتقال لتطوير العلاقات مع الحركات العالمية.

د. ريم عرنوق:

الحل والمواجهة للمخاطر هما في مثل هذه الجلسة، إنه الحوار

الوطني الضروري لوضع برنامج سياسي وطني، وتمر مناهضة المشروع العولمي في مشروع أنتي - عولمي أي قومي، إذاً نحن بحاجة لإحياء المشروع القومي.

ونحن في الحزب السوري القومي الاجتماعي نرى أن (المبادئ توجد للشعوب لا الشعوب للمبادئ، وأن كل مبدأ لا يحترم سيادة الشعب على نفسه ووطنه هو مبدأ فاسد).

إذن فإن عولمة المفاهيم والمصطلحات الغربية وتعميمها على نظرتنا إلى أنفسنا كأفراد وكأبناء أمة عظيمة سيبقي مصير هذه الأمة معلقاً بالإرادات الخارجية. وإن الحل هو جعل الأمة السورية صاحبة السيادة على نفسها ووطنها، (وعلى الدول التي ترغب في إيجاد علاقات دولية ودية ثابتة معنا أن تعترف بحقنا في الحياة، وأن تكون مستعدة لاحترام هذا الحق). وإلا فإن إرادة أبناء الأمة السورية لا تسكت عمن يحاول مصادرة حقنا في الوجود. وإذا كان أجدادنا قد شاهدوا الفاتحين السابقين ومشوا على بقاياهم فسنضع نحن حداً للفتوحات.

وأعود للقول إن الحل هو من خلال وضع برنامج سياسي وطني من خلال حوار كل القوى الوطنية.

أمين حافظ:

إذا كنا قد اتفقنا على أن العولمة هي أممية رأس المال الوحشي، فقد صار من الضروري مجابهتها بأممية أخرى تضامنية إنسانية تراعي مصالح غالبية البشر، ونعترف بينبوع الحضارات وضرورة بقائها والتفاعل فيما بينها. وعليه فالمجابهة لم تعد خياراً بل واقعاً تفرضه وقائع الصراع الدائر حالياً، وقبل أن نبحث عن الحلفاء والأصدقاء وبقدر ما هو هام، فإن علينا إعادة ترتيب البيت الوطني السوري من بابه الواسع، وهو الوحدة الوطنية والحوار الديموقراطي والاعتراف بالآخر وتعزيز سلطة القانون وتصحيح المسار الاقتصادي -

الاجتماعي المشوش. وقبل هذا وذاك لابد من الإقرار باستفحال الأزمة العامة في البلاد، وضرورة الخروج منها لنستطيع مجابهة الغزو الإمبريالي الجديد على منطقتنا وتكالب قوى رأس المال على إعادة تقسيم المنطقة. وعلى قدر قوة الهجمة ضد وطننا لابد من تحريك المسألة وضرورة اتخاذ إجراءات على المستوى الداخلي وأهمها:

١- إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، وإصدار قانون ديموقراطي للأحزاب وآخر للمطبوعات وإطلاق حق الأحزاب.

٢- الاعتراف بالآخر وإقامة حوار وطني ديموقراطي بين الجميع، بغض النظر عن مكانهم خارج الجبهة أم داخلها، وعلى قاعدة صمود سورية والحفاظ على استقلالها السياسي والاقتصادي وعبر جبهة وطنية عريضة تكون منبراً للتعبير الديموقراطي الحر عن التعددية السياسية والاقتصادية وأداة فعالة للتعبئة الوطنية الشعبية القادرة على التصدي للمخططات الإمبريالية والصهيونية ومشاريعهما الإقليمية.

٣- فصل السلطات وإشاعة أجواء الحرية والديموقراطية في المجتمع، ومحاسبة الفساد والتهريب علناً.

٤- تقوية دور الدولة كضامن اجتماعي يحقق العدالة الاجتماعية في المجتمع.

٥- تسريع سياسة الإصلاح والتطوير بحيث تلبي المصالح الطبقية لغالبية الشعب من الكادحين وتحافظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن وتعمل على توسيعها وتطويرها.

٦- تعزيز مفهوم المواطنة والمساواة بين المواطنين أمام القانون والدستور بغض النظر عن العرق أو الدين أو القومية. وحق الشعوب والأقليات في ممارسة حقوقها القومية والثقافية، وإلغاء إحصاء ١٩٦٢ ونتائجه وإعادة حق المواطنة للسوريين الأكراد (البدون).

٧- تعزيز التضامن العربي الرسمي والشعبي بقصد توحيد

الجهود الرامية إلى التصدي لمخططات العولمة.

٨- تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع الدول المتضررة من العولمة، مثل روسيا وإيران والصين والهند وكوريا الشمالية والبرازيل وفنزويلا.

أ. فاروق مصطفى:

ما العمل؟ الحل كنا وما نزال، نحن في الحركة الناصرية، نراه بوحدة الأمة العربية، وبقيام دولة الوحدة القومية الكبرى. وإذا كانت المؤشرات تشير اليوم إلى بعدها عن المنال نتيجة الواقع المتردي للأمة، ونتيجة الواقع العالمي، فربما تكون البداية بالوحدة الوطنية في كل قطر أو إقليم عربي، ونبذ الفرقة والاختلاف، وعقلية الهيمنة والتسلط والتفرد ونفي الآخر أو إلغائه، والاعتقاد الخاطئ بأن الرأي الذي يملكه الواحد منا هو الصحيح وكل ما عداه خطأ. ثم أهم خطوة بتلاحم الحكومات مع الشعوب، وبإفشاء الديموقراطية بحيث يحس المواطن أنه سيدٌ في وطنه، وأن هذا الوطن له ولبقية المواطنين، وأن الوطن للجميع وليس للحكام فقط. ومفيد جداً ما يجري من إقامة علاقات حسنة إقليمية مع دول الجوار مثل إيران وتركيا، ومع دول صديقة مثل روسيا والصين وباكستان والهند ودول جنوب شرق آسيا. بل وحتى بعض دول أوربا.

خالد حريري:

كل الشعوب تنظر إلى العولمة نظرة متشككة، وخاصة شعوب العالم الثالث، ولكن الشعوب الأوربية هي أيضاً تناهض العولمة. دول العالم الثالث تريد حل مشاكل الجهل والتخلف فيها والبطالة في مجتمعاتها، فهي ترى العولمة من هذا الإطار، بينما الدول الكبرى تريد من العولمة أن تدمر المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في دول الأطراف، لإعادة تشكيلها وربطها ربطاً محكماً بمركز النظام.

هل يمكن مقاومة العولمة المتوحشة؟ نعم. الإمكانية موجودة، وعلينا أن نبحث عن الحلفاء المناهضين والمتضررين وهم فئات واسعة في العالم، وعلينا الاستفادة من منتجات العولمة في مجال الاتصالات.

هناك منظمات في العالم وقفت في وجه العولمة قبلنا وتطورت أساليبها في المواجهة (الخضر وأنصار البيئة، أنصار السلم العالمي والمعادون للحروب، الحركات الاشتراكية واليسارية عموماً، ومنظمات مدنية أخرى إضافة إلى مفكرين، وصحفيين...) ولدى هؤلاء جميعاً برامج، وتراكم خبرات.. وكلها على الإنترنت، خبرات وإمكانية اتصال.

وهذا سيغني تجربتنا، ويعطينا إمكانية التنسيق معهم. لدينا قوى ضخمة حليفة في العالم: الطبقة العاملة الأوربية بشكل عام هي حليف مرشح قوي ليكون إلى جانب شعوب العالم الثالث. إنها أحد المتضررين. كل النقابات وكل الحركات اليسارية في العالم الأوربي هي حليفتنا، ويمكن أن نطور معها الاتصال، إضافة إلى باقي المنظمات والاتحادات.

المواجهة مع العولمة ليست عسكرية، إنها مواجهة حضارية. لذلك علينا أن نعود إلى لغتنا الحضارية التي نستطيع عبرها مخاطبة الجماهير.

على مستوى العلم، نستطيع أن نضم صوتنا إلى أصوات المناهضين للعولمة برفع الحواجز أمام القوى العاملة والتكنولوجيا. وذلك ليس دون مقابل. بل يمكن أن تقام هذه المطالبة مقابل موادنا الأولية التي نقدمها للنظام العالمي.

هناك شيء نقدمه للنظام العالمي ومطالبتنا ليست مجانية، وأن نساهم ونشترك بالمقاطعات والمظاهرات وكل مسيرات الاحتجاج ومؤتمرات مناهضة العولمة.

أما على الصعيد الداخلي فعلينا أن نركز على وحدتنا الوطنية،

وهذا شيء مهم، واجتماعنا اليوم هو دليل على ذلك وطريق لتوحيد مطالبنا. مثلاً أن نتمسك بدور الدولة الاجتماعي. نحن في العولمة قد لا نستطيع أن نملك القرار السياسي بمنع الشراكة مثلاً، والمطالبة باستفتاء حولها هي مطالبة ليس غير. لكن يبدو أن الأمور تسير باتجاه أن ندخل في الشراكة، فعلينا أن نحاول أن نخفف قدر الإمكان من الآثار السلبية بأن نتمسك بدور الدولة الاجتماعي، وأن نطالب بإقامة أنظمة حماية قانونية مناسبة لحماية أسواقنا المالية، وحماية شركاتنا وتشجيعها على النشوء لإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل، ولتجديد الاقتصاد الوطني وحمايته من تقلبات السوق التي هي إحدى ميزات الرأسمالية الحديثة. وعلينا أن نركز على مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون ورفع حالة الطوارئ. وعلينا أن نطالب بديموقراطية تعترف بالآخر، وتشركه في القرار السياسي. يجب المطالبة بإيجاد آليات لمحاسبة المسؤولين الفاسدين الذين يرتعون يميناً ويساراً في اقتصادنا الوطني. يجب أن نضم أصواتنا جميعاً. يجب أن ننشئ ندوات نوعية حول مضار العولمة للجماهير في مختلف مجالات وجودنا لنستطيع توعية الجماهير لما سيكون عليه الوضع في المستقبل مع تفاعل مكونات العولمة.

فيجب أن يعلم العمال في نقاباتهم ما ينتظرهم في ظل العولمة، يجب أن يعرفوا كيف يستطيعون أن يطالبوا بتخفيف الأضرار الممكنة التي قد لا يمكن منع حدوثها.

باسل نصر الله:

أنا لست ضد العولمة، فلست ضد الاتصال بين الشعوب، لكن العولمة بوجهها الاقتصادي السلبي، هذا النمط هو الذي يشكل التحدي الرئيسي الذي تواجهه إمكانية التطور العالمي. ويكون العدل هو الحل الأمثل، العدل بمستوياته المختلفة، فهناك العدل السياسي كالمطالبة بقانون للأحزاب، وهناك العدل الديني والمطالبة بعدم وجود

(كوتا) دينية، فأنا لا أستطيع أن أكون مرشحاً لكرسي معيّن لأنني أنتمي إلى طائفة معينة، وهناك العدل المجتمعي بتلاحم الدولة مع الشعب.

العدل في كل دول العالم، في سورية، في أمريكا، في فرنسا... العدل عندما يتوفر ويطمئن الإنسان لوضعه المجتمعي، فهذا أمر هام.

أنا أرى أن ولائي لبلدي منقوص عندما يبني أحدهم فيلا بخمسين مليوناً، بينما الكثيرون لا يجدون منزلاً بل لقمة يسدون بها رمقهم. هذا غير طبيعي. وعندما يكون لدينا خلل اجتماعي اقتصادي كالفقر، فأنا لا أستغرب أن تظهر كل التوترات، أو ما نسميه إرهاباً، في البيئات الفقيرة.

العولمة ليست سيئة، فهي مثل الكأس، يمكن ملؤه بأي شيء، الضار والمفيد. والذنب ليس ذنب الكأس بل ذنب الموضوع. والعولمة كذلك فيها سلبيات وفيها إيجابيات.

أن نؤنسن العولمة، أن نجعلها إنسانية، أفضل لأننا لن نستطيع محاربتها. وهذه نقطة هامة برأيي.

عبد القادر عزوز:

يمكن تصنيف ثلاثة مواقف من العولمة: الانكفاء على الذات، والاستجابة الكلية، والاستجابة المشروطة وهو موقف توفيقي بين الموقفين السابقين بأن نعظم من منافع العولمة وأن نحد قدر الإمكان من سلبياتها.

وكما قال غاندي: (أنا لا أريد أن أسور منزلي. أنا أريد أن تهبَّ كل الثقافات عليه) لكن في هذه الحالة يجب بناء استراتيجية وطنية. هذه الاستراتيجية على المستوى الداخلي لها جوانب متعددة.

أولاً على المستوى السياسي: الإصلاح السياسي مدخل للإصلاحات، وبالتالي يجب أن يتم هذا الإصلاح بقيام ديموقراطية حقيقية تعزز من حقوق الإنسان وتحاول إقامة عدالة اجتماعية لمعالجة

الهوة بين الغني والفقير، التي ببقائها نكون عرضة لتوليد كل التناقضات.

والآن نلمس هذا في جيل الشباب، الذي لا يعرف أين المآل، وقد يكون أحدهم خريجاً جامعياً، ولكن بغيابنا جميعاً بصراحة يمكن أن يستقطبه أي تيار عدمي لغموض المستقبل أمامه.

ثانيا على المستوى الاقتصادي: يجب أن نعمل على سياسة نقل التكنولوجيا، على سياسة توطينها. يجب أن نعالج الإخفاقات التي نعانيها في معدلات التبادل التجاري غير المتكافئ، وأن نتخلص من أزمة المديونية.

يجب أن نعمل على تعزيز دور الدولة التنموي من خلال دعم مصالح غالبية المواطنين، وتطلعهم لمزيد من الحرية والعدالة الاجتماعية.

يجب إعادة الاعتبار إلى دور التخطيط في عملية التنمية، خاصة على المستوى الكلي، مستوى المشاريع الاستثمارية الهامة، كمشاريع التكامل الاقتصادي العربي.

عدم اتباع سياسية الخصخصة بشكل كلي كما اعتمدته بعض الدول العربية، والتي أدت إلى تفاقم سوء التوزيع في الثروات والدخول، وزيادة البطالة، والفقر، وتفاقم التبعية وأزمة المديونية.

أما على المستوى العربي فيجب إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية، لأن هناك بلدين عربيين محتلين بشكل كامل هما فلسطين والعراق، من قبل قوة تهدف إلى السيطرة على جميع مقدرات الوطن العربي وخيراته.

وكذلك يجب تطوير وتعميق التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، وذلك في ظل عدم قدرة اقتصاد كل دولة عربية على حدةٍ أن يواجه منافسه الاقتصاد العالمي، وذلك عن طريق قيام السوق العربية المشتركة.

كما يجب تعزيز الموارد البشرية، فهو مورد هام وعنصر فعال، وعدم قدرتنا على استثمار هذا المورد يجعلنا نعاني مشاكل تنموية، وهو برأيي أهم مورد فهو العنصر الخامس من عناصر الإنتاج فالحصول على التقانات والمعارف والمهارات تفرضها المرحلة الراهنة. وذلك عن طريق اهتمام جميع الدول العربية بالتعليم ورفع مستواه وغرس الروح القومية، والاطلاع على أحدث التكنولوجيات التي تؤدي جميعاً إلى خلق جيل عربي قادر ومؤهل للتعامل مع معطيات العصر.

عبد الله فيروز:

أؤكد كل ما قاله الأصدقاء بما يخص الوحدة الوطنية هي الضمانة الوحيدة للرد على كل التهديدات التي تتعرض لها سورية، وأشكر هذه الدعوة لهذا الحوار البناء المفيد لأنها جزء من عملية طويلة، وأطالب بتكرارها في مواضيع متنوعة أخرى.

فعملية الإصلاح الجارية ولو ببطء، تحتاج هذا الحوار بين الجميع، وبعيداً عن الهواجس الأمنية، فالعمل المشترك بين الأحزاب والتنسيق الدائم يزيد فاعلية العمل السياسي الذي لابد منه لنقل شعار الوحدة الوطنية إلى الواقع الفعلي.

هذا على المستوى الداخلي. أما على المستوى الإقليمي فيجب إقامة العلاقات مع الحركات والأحزاب والمنظمات الوطنية وليس مع السلطات لأنها لا تمثل شعوبها.

هيثم شعار:

وصل الحوار إلى مستوى هام وحقق أهدافه وأشكر الجميع لمساهمتهم الجدية وإغناء هذا الحوار الضروري حول موضوع اليوم (العولمة). وآمل أن نكون قد أوصلنا وعياً بمفاهيم العولمة اقتصادياً وسياسياً، وأن نكون قد بنينا فهماً (أدق) عن جوانب هذه الظاهرة، الراهنة، الحارة، التي تهددنا مخاطرها مباشرة. ولكن آمل أن يستفز فينا هذا الخطر، الانتماء الأهم المهدد ليشكل هويتنا: الوطن، سورية،

سوريتنا.

إن شعار الوحدة الوطنية الذي رفعناه ونرفعه اليوم ليس ترفاً، وإنما طريقنا لمواجهة الأخطار القادمة

قد لا يكون من الأوفق التقدم في النقاش حول أثر ظاهرة العولمة على الدولة القومية إلا إذا كان الأمر مسبوقا بعملية تحديد مفهوم العولمة وإبراز أهم خصائصه والملامح البارزة لمشروعه من جهة، وكذا الأسس التي ينبني عليها مفهوم الدولة والشروط الضامنة لاستمرارها وسيادتها من جهة ثانية. وبغير هذا وذاك، تكون العلاقة بين العولمة والدولة القومية غير واضحة الملامح والقسمات، ولا يمكن الحسم في طبيعتها ومضمونها معا، هل هي علاقة نفي وتجاوز وقطيعة؟ أم هي علاقة استمرار وتواصل وتفاعل؟

ولكن قبل الخوض في هذه الإشكالية العميقة، علينا أولا أن نحدد طبيعة التعريف الذي سنسبغه على كل من العولمة والدولة، فلو قمنا مثلا بتعريف العولمة تعريفا اقتصاديا محضا، وأطلقنا على الدولة تعريفا سياسيا، فإننا بشكل ضمني نكون قد كرسنا أطروحة انحسار الدولة مقابل هيمنة العولمة وانتشارها بمقتضى كون السياسي أصبح مرهونا بالاقتصادي وجزءا منه.

إن الأساس المكين لتجاوز السقوط في هذا التحديد المسبق هو النظر إلى العولمة كظاهرة شمولية تطال كافة مستويات الحياة الإنسانية، وتسعى إلى بلورة أطروحة ذات أبعاد كونية وإلزامية إلى حد ما، في حين تقترح الدولة نفسها ككيان قائم بذاته تجتمع فيه المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتؤسس بنية متكاملة على شكل عضوي.

إن إشكالية العولمة والدولة القومية تفتح على جملة من الأسئلة التي تعمق السجال وتدفع به نحو أفق دقيق وبناء. فما هي طبيعة العلاقة بين العولمة والدولة القومية؟ هل تلغي العولمة إلى حد كبير

السيادة الوطنية والقومية؟ أم أن تأثير العولمة على الدولة أمر مبالغ فيه؟ هل انهار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ إلى أي حد يمكن القول إن نهاية الحدود تعني نهاية الدولة؟

إن تأملا ممعنا في تاريخ تطور الدولة القومية منذ ظهورها إلى اليوم يفضي إلى استنتاج مهم مفاده أن الدولة قد عرفت في سيرورتها وحركيتها جملة من المتغيرات، توصف تارة بأنها تغير في دور الدولة، وتارة أخرى بأنها تراجع وانحسار في قوة الدولة، وما يحدث اليوم من تغيرات ومستجدات في منظومة الدولة لا يمكن الحسم في طبيعته، والقول بأن الأمر يتعلق قطعا بانحسار الدولة القومية أو عكس ذلك. إن درجة وصف التغيرات التي طرأت على بنية الدولة زمن العولمة يمكن قياسها، إلا أن ترجيح هذه الأطروحة أو تلك يبقى مرهونا بتوجهات الباحثين والحقول المعرفية التي تؤطر نظرتهم للظواهر.

ومهما يكن من أمر، فإن السجال حول أثر ظاهرة العولمة على الدولة القومية قد أسس في تصورنا لأربع أطروحات على الأقل، أسميناها من باب التمييز بما يلي:

١) الأطروحة المتشائمة،

٢) الأطروحة المتفائلة،

٣) الأطروحة المعتدلة،

٤) الأطروحة التوفيقية.

١ — الأطروحة المتشائمة:

يرى أنصار هذه الأطروحة أن هناك صراعا مستمرا ومتجذرا بين العولمة والدولة، فالعولمة تقلل من أهمية الحدود وتسعى جاهدة إلى تذويبها، بينما تؤكد الدولة على الحدود كضامن للاستقرار والسيادة، والعولمة تعني توسيع الحدود في حين تعني الدولة تعميق الحدود وترسيخها. إن هذا الصراع العميق بين العولمة والدولة سيفضي جدلا إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة وتآكل السيادة الوطنية

الضامنة للشرعية والاستقرار، ولترسيخ هذه الفكرة يستند أصحاب الأطروحة المتشائمة إلى تعريفهم لمفهوم الدولة القومية لرصد مجمل الخصائص المميزة للدولة والتي بدونها يصبح الحديث عن الدولة ككيان قائم بذاته أمرا متجاوزا.

تؤكد المدرسة التقليدية في دراستها لمفهوم الدولة القومية على تطابق حدود الدولة مع حدود الضمير القومي، معتبرة هذه الحدود عاملا مميزا للأمم وضامنا لهويتها وسيادتها وشرعيتها القانونية والتاريخية. وترى المدرسة الحديثة أن الدولة القومية ترتبط بظاهرتي الحدود الإقليمية والولاء القومي، وهو تطور جاء كنتيجة للتحولات العميقة التي لحقت بالنظام الإقطاعي الذي أثبت عدم قدرته على تثبيت دعائم النظام الملكي والإمبراطوريات الاستعمارية، فظهرت الدولة القومية متماسكة ومتوازنة على أنقاض القرون الوسطى.

لقد أصبحت الدولة القومية منذ مؤتمر "Weste phalia" ١٦٤٨م صاحبة السيادة المطلقة التي لا تعلوها سيادة، والسيادة هي السند القانوني الذي تستند عليه الدولة في مباشرة صلاحياتها الداخلية والخارجية، وهي السلطة العليا التي لا تعادلها سلطة أخرى، والتي تسمح للدولة بممارسة وظائفها واختصاصاتها داخل إقليمها الوطني أو مجالها الجغرافي بشكل انفرادي، كما تعني السيادة: الاستقلال التام عن الدول الأخرى بحيث لا يتم تلقي الأوامر والتعليمات من سلطة خارجية.

إن امتلاك الدولة للسيادة إذن يجعلها تمارس حقوقها السيادية سواء في المجال الداخلي أو في المجال الخارجي، وما يهمنا نحن في هذه الدراسة هو الوقوف عند أحد هذه الحقوق السيادية التي تتمتع بها الدولة، وهو حق وضع القيود التي تراها في مواجهة دخول الأفراد والبضائع والأفكار إلى إقليمها، مما يعطي أهمية بالغة للحدود الإقليمية التي يعتبر تذويبها تآكلا في السيادة ونبشا في شرعية الدولة.

بعد الحرب العالمية الثانية، عرفت الساحة السياسية الدولية مجموعة من التغيرات المتراكمة أدت إلى فشل الدولة القومية في حماية طبيعتها الإقليمية وقداسة حدودها الرمزية، فلقد أدت الثورة التي لحقت بأدوات الاتصال ووسائل المواصلات إلى انسياب للأفراد والبضائع والأفكار والقيم عبر الحدود القومية، وكان ذلك بمثابة ضربة قوية لخاصية الحدود الإقليمية الصلبة التي تمتعت بها الدولة القومية عبر عدة قرون، كما أن التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وكذا تعاظم الشركات المتعددة الجنسيات وتحكمها في توجيه الاقتصاد العالمي أدى إلى تراجع الأهمية الاستراتيجية للحواجز الجمركية، وبالتالي اختراق الحدود وتكسيرها.

ترتبط مضامين هذه الأطروحة بالموقف الذي عبر عنه محمد عابد الجابري في معرض تناوله الإشكالية العولمة في الوطن العربي. لقد تصور الجابري العولمة كعالم تختفي فيه الدولة والأمة والوطن، وذلك بموجب كون نظام العولمة يتجاوز في أبعاده ومضامينه ركائز الدولة ومحدداتها، فنظام العولمة بما هو دعوة لتذويب الحدود ورفع الحواجز وإحلال الخوصصة، يحجم سلطة الدولة ويسلب صلاحياتها وأدوارها الحيوية، مما يجعله يكرس بشكل صريح أطروحة نهاية الدولة، وقد عبر الجابري عن هذا الموقف بوضوح في قوله "العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن: نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية.

٢ – الأطروحة المتفائلة:

يرى أنصار الأطروحة المتفائلة أن الأمر في إطار العلاقة بين العولمة والدولة القومية لا يعني نهاية الدولة، بدليل أن انحسار دور الدولة وتآكل السيادة وذوبان الحدود لا يكون إلا في حالة الاستعمار.

إن مقولة نهاية الدولة هي مقولة متهافتة ومتداعية ولا تجد لها

سندا أو تأسيسا، إنها مقولة —حسب المتفائلين— تختلط فيها الإيديولوجيا بفلسفة الافتتان بأخلاقيات الهدم والنهاية والتشاؤم، ولا ترقى إلى مستوى الطرح العلمي الأكاديمي. فالدولة زمن العولمة كيان قائم بذاته، تمارس سياستها الداخلية والخارجية على نحو يضمن لها السيادة والشرعية القانونية، كما أن الدولة لا تدخر جهدا في القيام بأدوارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتتدخل في معظم الحالات كمقنن ومشرع.

ويسوق أنصار الأطروحة المتفائلة جملة من الدلائل التي تؤكد صحة المقولة التي تنطلق من التركيز على قوة الدولة واضطلاعها بوظائفها على نحو أشمل وأتم، وهي كما يلي:

١ — إن نفقات الدولة ما زالت مرتفعة في جل دول العالم، مما يسمح للدولة بالقيام بدور كبير في الاقتصاديات القومية انطلاقا من سيطرتها على جزء كبير من موارد المجتمع وتوجيه هذا الجزء لتحقيق أهدافها.

٢ — إن أغلب الشركات الدولية توجد أصولها في وطنها الأم، وجزء كبير من مبيعاتها يستهلك في الوطن الأم، لذلك فهي متجذرة في الوطن الأصلي وتحتاج إلى الدولة في مجالات عديدة.

٣ — إن "عولمة" رأس المال المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة جدا، فلو كانت هناك عولمة حقيقية لرأس المال لما اعتمدت الغالبية العظمى من استثمارات أية دولة على ادخاراتها الوطنية، ولتمكنت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أن تمول إلى درجة كبيرة الاستثمارات القومية [أ].

٤ – إن أغلب دول العالم الثالث لا تسمح بحرية تحويل عملاتها المحلية إلى عملات أجنبية رئيسية قابلة للتحويل بهدف تمويل نزوح الرساميل، لذلك فإن أغلب دول العالم لا تخضع لدور الأسواق المالية الدولية، وبالتالي فإن ما يسمى بالعولمة المالية لا يشمل

كل دول العالم، وهذا ما يجعل الحديث عن السيادة في هذه الدول أمرا ممكنا.

٥ — إن الشركات المتعددة الجنسيات بقدر ما تتعاظم وتزداد قوتها، بقدر ما تحتاج (وتطالب) بضرورة "تواجد الدولة/الأمة إلى جانبها" لا فيما يخص تمويلها للبنيات التحتية الوطنية المكلفة، ولا في تشجيع استثماراتها في البحث والتنمية والتطوير التكنولوجي، ولا في تمكينها من العقود الوطنية ذات المردود العالي..، ولكن أيضا وبموازاة مع ذلك في مساعدتها، قانونيا وتجاريا ودبلوماسيا وسياسيا، لخوض "صراع البقاء" على مستوى الأسواق العالمية.

وتسعى بعض المنظمات الدولية إلى تبني الأطروحة المتفائلة في سياق تحديدها لمفهوم العولمة، وقد ظهر هذا التحديد في صورة خطاب يروم بامتياز الترويج لمقولة العولمة وتوسيع مساحة استيعابها وتمثلها بين سائر الدول، ولعل تفاؤل هذه المنظمات مسنود إلى خلفية تقترح فيها العولمة نفسها كمكسب يفتح آفاقا جديدة أمام المصالح الاقتصادية للدولة، ويدفع لتحقيق نوع من التوازن والتكامل العالميين، انطلاقا من تعميق التبادل الحر على مستوى السلع والخدمات وتوسيع دائرة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية.وكل ذلك من شأنه أن يدفع بالدول المتخلفة إلى مواجهة الكثير من التحديدات وتحقيق النمو والتقدم.

وسواء تعلق الأمر بصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي أو بمنظمة التجارية العالمية فإن الأطروحة واحدة، والأهداف والخلفيات والتوجهات أيضا واحدة. إن هذه المؤسسات والمنظمات العالمية تختزل دعوة تتجه بالأساس إلى محاولة إقناع الدول النامية بأهمية وضرورة نظام العولمة وتوسيع دائرة الاتفاق حوله باعتباره الخيار الاستراتيجي الوحيد الضامن للاستقرار والرفاه العالمي. كما تسعى هذه المنظمات إلى تبديد مخاوف الدول من سيناريوهات نهاية الدولة وتآكل السيادة، وذلك من خلال التبشير بعولمة أليفة ونافعة على ذات إيقاع العولمة

السعيدة التي سعى (Alin Minc) إلى التنظير لها في كتابه (La mondialisation Heureuse).

٣ – الأطروحة المعتدلة:

تقوم هذه الأطروحة على فكرة أساسية مفادها أن علاقة العولمة بالدولة القومية لا تسير في اتجاه تراجع قوة الدولة وتآكل سيادتها بقدر ما يتعلق الأمر بتراجع في وظيفتها. لذلك فإنه من السابق لأوانه القول بأن عصر الدولة القومية قد انتهى وحل محله عصر اللادولة ونهاية الحدود الوطنية، فالدولة كشكل أرقى من أشكال تطور المجتمع البشري مازالت كيانا ينعم بالسيادة والقوة والاستقلالية، وإن ما حدث من تغيرات ومستجدات في مفهوم الدولة القومية زمن العولمة لا يعدو كونه تراجعا في وظيفة الدولة وتقليصا لبعض أدوارها الاقتصادية، كالتدخل المباشر في عملية الإنتاج، وحماية منتجيها من المنافسة الخارجية. ومع ذلك فإن الحديث عن الدولة القومية كدولة قوية وفاعلة ومستقلة عن كل توجه خارجي يبقى أمرا ممكنا وواردا.

وبناءا على هذه الأطروحة فإن علاقة العولمة بالدولة لا تمس مكونات الدولة وشروط سيادتها، بل هي علاقة تروم بالدرجة الأولى إعادة صياغة وظائف الدولة وتوجيه استراتيجيتها وسياستها الاقتصادية على نحو يسمح لهذه الأخيرة بامتطاء قاطرة العولمة.

٤ – الأطروحة التوفيقية:

في محاولة رولاند روبرتستون لرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان نلمس اتجاها طريفا ومثيرا في صياغة أطروحته، ذلك أن نقطة البداية عند روبرتستون هي ظهور الدولة القومية الموحدة، على أساس أن هذه النشأة تمثل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة. إن شيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين –حسب روبرتستون– هو فعل من أفعال العولمة، ونفهم من هذا الكلام أن الدولة القومية التي دخلت في صراع

محتد مع العولمة هي في الأصل مكون من مكونات العولمة وعامل مهم من عوامل تعجيل وتسريع ظهورها.

لقد شكلت الدولة عبر مراحل تطورها مرتعا وعشا لظاهرة العولمة، وسار هذا التطور في اتجاه التأسيس لمشروع العولمة واحتضانه إلى أن أصبحت الدولة أكثر تهيؤا لاستلهام أطروحة العولمة والتماهي مع أبعادها واتجاهاتها. وينطلق أنصار الأطروحة التوفيقية من هذه الفكرة لبناء تصور نتيجته الأساسية هي حدوث تحالف بين الدولة والشركات متعددة الجنسيات التي هي القلب النابض للعولمة.

إن تحالف الشركات مع الدولة من شأنه أن يضمن للشركات سندا قانونيا وتجاريا وسياسيا ويمكنها من الحصول على الشرعية الاجتماعية–التاريخية الجديدة التي هي في حاجة إليها [أ][1]. كما أن هذا التحالف يضمن للدولة مكانة استراتيجية كفاعل مباشر في السباق التكنولوجي والصناعي والاقتصادي العالمي، كما يهيؤها للدفاع عن مشروعيتها، وشرعنة سياستها التجارية الخارجية.

لقد سمح لنا هذا التصنيف بوضع خارطة لمجمل الجهود النظرية في فهم واستيعاب طبيعة العلاقة بين العولمة والدولة القومية، وقد قمنا بصياغة هذه الجهود ضمن أربع أطروحات تراوحت بين التشاؤم والتفاؤم والاعتدالية والتوفيقية في سياق تفكيرها في مستقبل الدولة زمن العولمة، ولعل هذا المستقبل رهين بنوعية العلاقة الممكنة بين العولمة والدولة القومية وما تنطوي عليه هذه العلاقة من سيناريوهات النفي والاستمرار والتضمن.

ومهما بلغت درجة تطور العولمة وتراكمت جهودها في أفق تحجيم أدوار الدولة والتقليل من فاعليتها واحتواء مكاسبها، فإن الدولة لا تقترح نفسها كطرف سلبي في هذا الصراع، بل هي مقابل ذلك قد تجندت لترسيخ مكتسباتها التاريخية، وإحكام السيطرة على مصالحها الحيوية، والحفاظ على سيادتها واستمرارها بما يؤهلها

لخوض صراع أقل ما يمكن أن نقول عنه أنه متكافئ.

المبحث الخامس

العولمة وحقوق الإنسان والديمقراطية

دانيال غريزوولد

دانيال غريسوولد هو مدير مركز دراسات السياسة التجارية في معهد كاتو في واشنطن، العاصمة. ألف العديد من الدارسات والمقالات حول التجارة، والهجرة، والعولمة بضمنها دراسة أجراها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ حملت العنوان: "استبدال الاستبداد بالحرية كيف: كيف تحرث الأسواق المفتوحة التربة للديمقراطية" (Trading Tyranny for Freedom: How Open Markets Till the Soil for Democracy) وهي متوفرة على موقع الإنترنت http://www.freetrade.org/.

عندما يجري البحث بمواضيع التجارة والعولمة في الكونغرس الأميركي وفي وسائل الإعلام الأميركية، يتركز الاهتمام بالكامل على وجه التقريب على التأثير الاقتصادي في الوطن، أي على الإنتاج الصناعي، والوظائف، والأجور لكن التجارة تعني أكثر من تصدير فول الصويا والعِدد الآلية. فهي تتعلق أيضاً بتصدير الحرية والديمقراطية.

منذ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عبرت إدارة الرئيس بوش بالتفصيل ماهية الجدال القائل ان التجارة تستطيع، ويجب عليها، ان تقوم بدور في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في باقي العالم. في خطاب ألقاه في نيسان/أبريل، ٢٠٠٤، قال الرئيس بوش: "التجارة تولِّد عادات الحرية"، وهذه العادات "تبدأ بتوليد الأمل بالديمقراطية والمطالبة بإنشاء مؤسسات ديمقراطية افضل. تصبح المجتمعات المفتوحة أمام التجارة عبر حدودها القومية اكثر انفتاحاً تجاه الديمقراطية داخل حدودها."

التجارة، والتنمية، والإصلاح السياسي ليس كلاماً استهلاكياً، فمن الناحية النظرية كما في الممارسة الفعلية تدعم الحريات

الاقتصادية والسياسية إحداهما الأخرى. لاحظ الفلاسفة السياسيون من أرسطو حتى صموئيل هنتنغتون أن بإمكان التنمية الاقتصادية والطبقة المتوسطة المتوسعة أن توفر تربة أكثر خصوبة لنمو الديمقراطية.

تستطيع التجارة والعولمة توفير التحفيز للإصلاح السياسي من خلال توسيع نطاق حرية الناس للتحكم أكثر في حياتهم اليومية. في الدول الأقل نمواً، يعني توسيع الأسواق انتفاء الحاجة إلى رشوة أو استعطاف المسؤولين الحكوميين للسماح لهم باستيراد جهاز تلفزيون أو قطع غيار لجرارهم. فلا تبقى قوانين الرقابة على صرف العملات الأجنبية تقيد حريتهم في السفر إلى الخارج. ويستطيعون الحصول بسهولة اكبر على وسائل الاتصالات كالهواتف النقالة، والوصول إلى الإنترنت، شبكات البث التلفزيوني بالكيبل، وأجهزة الفاكس.

وبصفتهم عمالا ومنتجين، يعتمد الناس في البلدان الأكثر انفتاحاً بمقدار اقل على السلطات لتأمين معيشتهم. فعلى سبيل المثال، في بلد اكثر انفتاحاً تقود فيه الأسواق الحرة الاقتصاد لن تبقى الحكومة قادرة على منع الصحف المستقلة من نشر الأخبار إن هي أغضبت السلطات الحاكمة. وفي اقتصاد ومجتمع اكثر انفتاحاً، فإن ما يسمى "بتأثير سي ان ان" لووسائل الإعلام العالمية وتنبه المستهلكين يكشف إساءة معاملة العمال ويُثني عنها. يصبح لدى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في بلدان نامية الأكثر عولمة حوافز أكبر لتقديم فوائد وأجور تنافسية اكثر من تلك المعتمدة في بلدان مغلقة.

تساعد بدورها الحرية الاقتصادية والمداخيل المتزايدة في تغذية طبقة متوسطة، متعلمة، وواعية سياسياً أكثر. إن صعود طبقة من أصحاب الأعمال والمجتمع المدني الأكثر ثراءً تخلق القادة ومراكز النفوذ خارج نطاق الحكومة. فالناس المتحررون اقتصادياً سوف يطالبون بمرور الزمن كما أنهم سوف يتوقعون ممارسة حقوقهم

السياسية والمدنية كذلك. بالمقابل فإن الحكومة القادرة على عزل مواطنيها عن بقية العالم تستطيع بسهولة اكبر السيطرة عليهم وحرمانهم من الموارد والمعلومات التي يستطيعون استعمالها لتحدي سلطتها.

ديمقراطية متزايدة

كما قد تتوقعه النظريات، فإن التجارة، والتنمية، والحرية السياسية والمدنية تبدو على أنها مرتبطة ببعضها البعض في العالم الحقيقي. من الممكن لكل الناس الموافقة على ان العالم اصبح أكثر عولمة مما كان عليه قبل ٣٠ عاماً، لكن ليس هناك نفس التقدير المنتشر بأن العالم صار أكثر ديمقراطية مما كان عليه قبل ٣٠ عاما. استناداً إلى احدث استطلاع أجرته مؤسسة فريدوم هاوس، فقد ازدادت بقدر كبير خلال العقود الثلاثة الماضية، نسبة سكان العالم الذين يتمتعون بحريات سياسية ومدنية كاملة، كما أمسى عدد الحكومات التي أصبحت ديمقراطية ٥٠ دولة في العالم.

في تقريرها الاستطلاعي السنوي، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أفادت منظمة الأبحاث هذه حول حقوق الإنسان، أن نسبة ٤٦ بالمئة من سكان العالم يعيشون الآن في بلدان صُنِّفت على أنها "حرة" حيث يتوفر للمواطنين فيها التنافس السياسي المفتوح، وجو من الاحترام للحقوق المدنية، وحياة مدنية مستقلة إلى حد كبير، ووسائل إعلام مستقلة". بالمقارنة مع ذلك لم تكن هناك نسبة تزيد عن ٣٥ بالمئة من سكان العالم تتمتع بمستوى مماثل لهذا من الحريات في عام ١٩٧٣. هبطت نسبة السكان القاطنة في بلدان "غير حرة"، أي التي تُقمع فيها بصورة منتظمة الحريات السياسية والمدنية، خلال نفس المدة من ٤٧ بالمئة إلى ٣٦ بالمئة. وبقيت نسبة السكان في البلدان المصنفة "حرة جزئيا" على حالها عند ١٨ بالمئة. وفي هذه الأثناء بلغت النسبة المئوية للحكومات التي تعتبر ديمقراطية في العالم إلى ٦٤

بالمئة، وهي أعلى نسبة سجلتها استطلاعات فريدوم هاوس خلال السنوات الثلاث والثلاثين من وجودهم.

والى حد كبير بفضل رياح التحرير المتولدة من نظام العولمة، يعني الازدياد البالغ ١١ بالمئة في السكان في العلم خلال العقود الثلاثة الماضية الذين يعيشون في دول مصنفة على أنها "غير حرة" إلى دولة "حرة" ان حوالي ٦٥٠ مليون شخص إضافي أصبحوا يتمتعون اليوم بنوع الحريات المدنية والسياسية التي تعتبر المسلم بها في بلاد كالولايات المتحدة، واليابان، وبلجيكا بدلاً من العذاب تحت شكل من أشكال الاستبداد الذي لا زلنا نراه في الدول الأكثر قمعاً لهذه الحريات.

تبدو الحريات الاقتصادية والسياسية ضمن البلدان الإفرادية على أنها مرتبطة أيضاً ببعضها البعض. وجدت دراسة أجراها معهد كاتو، حملت عنوان " استبدال الاستبداد بالحرية"، ان هناك احتمالا أكبر في ان تكون البلدان المنفتحة نسبياً بوجه الاقتصاد العالمي ديمقراطية تحترم الحريات المدنية والسياسية، اكثر من تلك المغلقة نسبياً. وانه من المحتمل اكثر ان تحظى البلدان المغلقة نسبياً، بصورة منتظمة، الحريات المدنية والسياسية بمقدار أكبر من البلدان المفتوحة.

من الإصلاح الاقتصادي إلى الإصلاح السياسي

خلال العقدين الماضيين، سار عدد من الاقتصادات في طريق الإصلاح الاقتصادي والتجاري المؤدي إلى الإصلاح السياسي. كانت كوريا الجنوبية وتايوان حتى الثمانينات من القرن الماضي ترزح تحت حكم أنظمة استبدادية لا تسمح بالكثير من المعارضة العلنية. اما اليوم، وبعد سنوات من التوسع التجاري والمداخيل الصاعدة، أصبحت كلا الدولتان بلدين ديمقراطيين بأحزاب سياسية متعددة، تمنحان الحريات السياسة والمدنية لمواطنيهما. تشمل لائحة البلدان التي اتبعت بنشاط هذين المسارين المزدوجين في الإصلاح كل من

تشيلي، غانا، المجر، المكسيك، نيكاراغوا، باراغواي، البرتغال، وتنزانيا.

بكلمات أخرى، تجد حكومات تمنح مواطنيها قدراً كبيراً من الحرية للمشاركة في التجارة الدولية انه من الصعب عليها أكثر فأكثر، أن تحرمهم من الحريات السياسية والمدنية. في حين ان الحكومات التي "تحمي" مواطنيها خلف جدران من الرسوم الجمركية وحواجز أخرى للتجارة الدولية تجد ان من السهل اكثر حرمان هؤلاء المواطنين من نفس هذه الحريات. وبالطبع، لن تكون العلاقة المتبادلة بين الانفتاح الاقتصادي والحرية السياسية عبر البلدان كاملة بالتمام لكن لا يمكن إنكار الاتجاهات العامة في هذا السياق.

إن تطبيقات السياسة الخارجية الأميركية تعني ان بإمكان التجارة والتنمية، سوية مع فوائدهما الاقتصادية، ان تثبت انهما أداتان قويتان لتوسيع الحريات والديمقراطية حول العالم.

فمثلا، في الصين القارية، يوفر الإصلاح الاقتصادي والعولمة السبب للأمل بتحقيق إصلاحات سياسية لديها. فبعد ٢٥ سنة من الإصلاح الاقتصادي والنمو السريع أصبحت هناك طبقة متوسطة تتوسع لأول مرة الاستقلالية في امتلاك المنازل، والسفر إلى الخارج، والتعاون مع الغير في مشاريع اقتصادية متحررة من الرقابة الحكومية. ارتفع عدد خطوط الهاتف الثابت، والهاتف النقال، ومستعملي شبكة الإنترنت بدرجة هائلة خلال العقد الماضي، ويسافر الملايين من الطلاب والسياح الصينيين سنوياً إلى الخارج. ولا يمكن أن يُشكل ذلك سوى أنباء جيدة لمستقبل الحرية الفردية في الصين. مع توليد مشكلة متنامية للحكومة.

كما يمكن للتجارة الحرة والعولمة ان تلعبا دوراً في تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط. في خطاب ألقاه في أيار/مايو٢٠٠٣، رسم فيه الخطوط العريضة لخطته حول إنشاء منطقة

تجارة حرة في الشرق الأوسط، قال الرئيس بوش، "يملك العالم العربي تراثا ثقافياً عظيماً، لكنه يتخلف كثيراً عن ركب التقدم الاقتصادي في عصرنا. لقد ساعدت الأسواق الحرة والتجارة الحرة عبر كامل الكرة الأرضية في دحر الفقر، وعلمت الرجال والنساء عادات الحرية."

يغذي الركود الاقتصادي في الشرق الأوسط الإرهاب، ليس بسبب الفقر فحسب بل أيضاً بسبب غياب الفرص والأمل بمستقبل افضل، وبالأخص بين الشباب. فالشبان الذين لا يتمكنون من إيجاد عمل مفيد، ولا يستطيعون المشاركة في العملية السياسية يشكلون غنائم سهلة ناضجة للمتعصبين الدينيين ولمجندي الإرهابيين. يجب ان يترافع أي جهد لتشجيع إيجاد حرية اكبر في الشرق الأوسط برنامج عمل لتعزيز الحرية الاقتصادية والانفتاح.

المستقبل

على المستوى المتعدد الأطراف، قد تخلق الاتفاقية الناجحة مع منظمة التجارة الدولية الجو المؤاتي عالمياً للديمقراطية وحقوق الإنسان. فمن خلال فتح أسواقها المغلقة نسبياً وكسب زيادة إمكانية الولوج إلى أسواق الدول الغنية، تستطيع البلدان الأقل نمواً تحقيق معدلات أعلى من النمو وتنمية الطبقة المتوسطة المتوسعة والتي تُشكل العمود الفقري لمعظم الديمقراطيات. قد يزيد التوصل إلى اتفاقية ناجحة خلال دورة التنمية في الدوحة التي تنظمها منظمة التجارة العالمية، والتي بدأت أعمالها في العام ٢٠٠١ من تقوية الاتجاهين المزدوجين لكل من العولمة ونشر الحريات السياسية والمدنية التي شكلا معالم السنوات الثلاثين الماضية. فالفشل في تحقيق النجاح قد يؤخر ويُحبط التقدم على كلا الجبهتين لملايين البشر.

خلال العقود الثلاثة الماضية سارت العولمة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية معاً إلى الأمام، مع حالات تعوّق، حيث لا تسير كل هذه الأشياء دوماً معا وفق نفس الإيقاع، لكن بطريقة تظهر دون أي

شك بأنها مترابطة. فمن خلال تشجيع العولمة في الدول الأقل نمواً لا نساعد على رفع معدلات النمو والمداخيل، وفي تعزيز مستويات معيشة أعلى، وفي تأمين الغذاء والملبس والمسكن للفقراء، فحسب بل وننشر أيضاً الحريات السياسية

يرى عبد الأمير شمخي الشلاه أن العولمة، بمفهومها التاريخي الحضاري ليست ظاهرة جديدة بل قديمة قدَمْ بدء التبادل التجاري والتنافس الاقتصادي بين الامم القائم على اسس التكافؤ النسبي.

وقد مهَّد ذلك لتعدد الثقافات، وتنوع الحضارات، وعرف العالم مبدعين ومفكرين من كل الاجناس والقوميات ساهموا جميعاً في مسيرة التطور البشري.

*وقد انتفع الغرب في بداية نهضته بأرث الشرق العلمي والثقافي، "فتقدم اوربا اعتمد على البوصلة(في أكتشاف العالم الجديد) والبارود(في تحقيق الاستعمار العسكري) والطباعة(في النهضة الثقافية) وجميعها اكتشافات ظهرت في الصين[1]!.

واستفاد الغرب كذلك من منجزات الحضارة العربية الاسلامية في مختلف حقول المعرفة، في الطب والعلوم والفلسفة والفلك والاقتصاد والآداب.

*أما العولمة في زمن الرأسمالية(اللهّافة) فأنها ليست حتمية تاريخية، كما يروِّج مريدوها ومنظروها، وليست قدراً، ولانهاية للتاريخ/ انما هي مفهوم ذاع في العقد الاخير من القرن الماضي للترويج لظاهرة اقتصاد السوق الحر، بل هي مجرد نتيجة من نتائج الهيمنة الاقتصادية التي سعتْ الى فرضها الدول الصناعية الكبرى على بقية دول العالم الفقيرة، وانها مرحلة تطول وتقصر حتى ينشأ القطب الثاني من مجموع دول آسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية.

*وقد اكد هذا الاتجاه العالمان الاقتصاديان(كيفين اوروك) الاستاذ

---

[1]د. حازم الببلاوي: حوار ام صراع الحضارات(مقال/مؤتمر العولمة

في الكلية الجامعة بدبلن و(جيفري وليامسون) الاستاذ في جامعة هارفرد حيث صدر للاثنين كتاب ضخم مطلع العام ٢٠٠٠ بعنوان"العولمة والتاريخ" وقد اوضح هذان العالمان ان مايقال عن حتمية العولمة هو خطأ كبير، وأن انتصار العولمة وشمولها اكذوبة.

ويذكر المؤلفان ان العالم قد مرَّ بظاهرة العولمة في اواخر القرن التاسع عشر على سبيل المثال، وأن تلك العولمة تسببت في حدوث ردة فعل عنيفة معاكسة لكبح جماح تدفق البضائع والافراد والمال عبر الحدود بين الدول– وأن الشيء نفسه قد يحدث مرة اخرى.

* تعتمد العولمة الرأسمالية على مجموعة من المؤسسات والمنظمات والانشطة وفي المقدمة منها(الشركات متعددة الجنسية)، ولها تسميات اخرى منها(عبر الوطنية)، وكذلك(صندوق النقد الدولي) اللذان انشئا في اعقاب الحرب العالمية الثانية، وكذلك(منظمة التجارة العالمية) التي انشئت عام ١٩٩٥م.

*ومن ادوات العولمة الرأسمالية ايضاً.. شبكات التلفزة والاقمار الصناعية– الفضائيات وشبكة الانترنت، الى جانب شبكة هائلة من المنظمات والتشكيلات السرية والعلنية، في جانب من انشطتها نشر القيم الاستهلاكية مع الجنس والعنف والجريمة المنظمة، وكذلك الرتل الخامس– اذا صح التعبير– الذي يعمل لخدمة مصالحهم عن طريق خدمة مصالح الرأسمالي العالمي.

*من المناسب هنا ان نشير الى التأثير الهائل (للانترنت) الشبكة العالمية الاوسع للمعلومات، حيث جمعت معلومات(الكون والحضارة)، وشكلت اكبر بنك معلومات عالمي ديناميكي، بنك يسمح لاي انسان ان يتصل به وينشر معلوماته وآرائه دون شروط مسبقة، وجعلت الانسان يتعرف على اخر مستجدات الحضارة والعلوم في العالم لحظة بلحظة دون تأخير.

*وفي ضوء هذا التراكم المعرفي الهائل، تولدت ابعاد حضارية

تتعلق بالاقتصاد القادم الذي يولد في احضان العولمة الرأسمالية الا وهو(الاقتصاد المعرفي او اقتصاد المعلومات)، التي تشكل المعلومات ركيزته الاساسية وسلعة قابلة للتداول قيمة ومعنى.

*وهنا لابد من الوقوف امام حقيقة ماثلة وهي(ان العلم نفسه اصبح قوة انتاجية مباشرة، واصبح يندمج اندماجاً عضوياً في عملية الانتاج المادية، وصار يوسّعْ الانتاج بشدة من حيث محتواه، وصار العلم نفسه عملية اقتصادية مباشرة، كما اصبح يعجل من معدلات النمو، ويزيد من الكفاءة الانتاجية).

*ويساعد العلم كذلك على ادخال اساليب انتاج جديدة متقدمة، وبصفة العلم قوة منتجة كما اسلفنا فأنه يخضع لمقتضيات وانعكاسات قوانين علم الاقتصاد، وبالطبع فأنه يؤثر فيها ويغير منها الى حد ما.

أن ما قدمته الثورة التكنولوجية للبشرية من انجازات هائلة وما يمكن ان تقدمه في المستقبل لا يؤتي ثماره المنشودة على البشرية جمعاء الا بالاعتماد على نظام دولي عادل تسود فيه قيم التكافؤ، وهذا ما يتناقض كلياً مع العولمة واهدافها، والتي تقوم اساساً على ان يحكم ٢٠ %من البشر الـ٨٠ ٪ الباقين، حيث يستمر مسلسل الاستعمار ليستنزف ثروات الشعوب منذ نشوء الراسمالية وحتى يومنا هذا وبوتائر متصاعدة.

*انها حقاً معادلة جائرة لايمكن تصحيح مسارها الا اذا برز نظام عالمي جديد تتعدد فيه مراكز القوى والمناهج الفكرية والسياسية، وصولاً الى اسمى هدف- حلم البشرية الازلي- الا وهو سعادة الانسان الذي طال استعباده واستغلاله ردحاً طويلا من الزمن، ولازالت نظرية الخمس الثري تأخذ طريقها للتطبيق العملي ويبقى اربعة اخماس البشرية على الهامش.

*ان مفاهيم هذا العصر متداخلة، وتتطلب وعياً عالياً، وتنظيماً وتاهيلاً كبيراً في كل المجتمعات وحتى المتقدم منها.

*فمع حضارة التكنولوجيا ينتقل المستقبل من التركيز على الانسان الى التركيز على الاشياء والنموذج الغربي يقدم لنا(التقدم) في صورة ثورات معرفية لاضابط انساني لها .

*والعولمة الرأسمالية بذلك تسحب الانسان من روحه ووجدانه وقيمه العليا على حساب ما يشبع احتياجاته الغريزية من مأكل وملبس وتملك وفردية وليست تفرداً .

*وهذا النموذج يجعل انكماش المسافات بين البلدان على حساب اتساعها بين البشر فالحدود السياسية والجغرافية تتآكل وسيادة الدول تتراجع ومع ثورة المعلومات والاتصالات ضاقت المسافات واختصر الزمن .

*ويحل رأس المال محل قيمة العمل، ويطرد قانون السوق الراسمالي قوانين الحق والعدالة، وتاتي العولمة في ثوب هيمنة عالمية، لتجعل التقدم المادي على حساب القيم الحضارية وقانون الربح كمعيار للحقيقة .

*والعولمة الرأسمالية بذلك تتطلع الى مستقبل تصادر فيه الخصوصية والهوية والثوابت الوطنية والروحية، وتخلق العولمة ثقافة الاستهلاك التي تعتبر من افرازات ثقافة تحركها التجارة التوسعية، وهكذا يصبح الامر متعلقاً بالثقافة كسلعة من السلع .

*واصبحت بذلك هيمنة ثقافية جديدة متمثلة" في اشاعة الفهم للثروة والاستهلاك كناية لحياة الانسان ."

*في الخمسينات والستينات وماقبلها، حيث هناك دولة قومية كانت الثقافة ثقافتين: ثقافة استعمارية امبريالية، وثقافة وطنية تحريرية، أما اليوم فالتصنيف الذي يريد تكريسه الواقعون تحت تأثير ايديولوجية العولمة هو ذلك الذي يجعل الثقافة صنفين، ثقافة الانفتاح والتجديد، وثقافة الانكماش والجمود او ثقافة التبعية والثقافة

الوطنية[1].

*وعودة للتركيز على استخدام العلاقات غير المتكافئة لنقل اعباء الازمات الدورية والهيكلية الى البلدان النامية وذلك من خلال المفعول التلقائي للقوانين الاقتصادية والموضوعية وبما لايستلزم تجييش الجيوش، وتدبيج المعاهدات الا اذا اقتضت الضرورة القصوى كما حدث للعراق وافغانستان.

*ان اهداف(العولمة) لايمكن ان تؤدي الى تحقيق التنمية المنشودة بالمفهوم الحقيقي للتنمية، بل فاقمت مشاكل الدول النامية، وادّت الى افقارها ونمو مديونيتها الخارجية وافقار مواطنيها لحساب فئة محدودة ارتبطت بالأنفتاح الاقتصادي، كما ادت الى القضاء على صناعتها الناشئة واستنزاف مواردها وسيرورتها سوقاً تابعة.

*ان العولمة هي اقتصاد الوهم القائم على دعوى ان التنمية يمكن ان تشتري او تتقايض بالاستثمارات الاجنبية، او تتم(بالانابة) عبر الشركات متعددة الجنسية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنهج العولمة، وتعتمد على تطور تلك الشركات ونمو نشاطاتها الاقتصادية الدولية في ظل التطورات التقنية الهائلة بمساعدة بيئة دولية مؤاتية نتيجة التطورات الدراماتيكية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين.

*وفي كل الاحوال فأن اقتصادات البلدان المرتبطة بالعولمة ابتعدت عن(تصنيع) التنمية الى(شراء) التنمية او جعلها تتم(بالانابة) كما في دول مايسمى بالنمور الاسيوية التي سيأتي الحديث عنها لاحقاً وهذا ما تعكسه المشاريع الكونية والاقليمية.

والعولمة بهذا المعنى تقدم نوعاً من التنمية ذات الارتباطات العالمية، هذا النوع من التنمية لاعلاقة له باهداف التنمية الوطنية، ولا علاقة له بتصحيح هياكل الانتاج الوطنية، أنما علاقة ديناميكية

---

[1] محمد عابد الجابري (قضايا في الفكر المعاصر) مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت ١٩٩٧م.

بالاقتصاد العالمي ومصالح مراكز المنظومة الرأسمالية فيه وفي ادارته .

*ان الانصياع لهذا التوجه الخطير يؤدي بالضرورة الى قبول الاقتصادات النامية مبدأ التبعية الواعية المذلة، والتنازل الطوعي تدريجياً عن مقومات السيادة الوطنية لصالح مبدأ السيادة الاقتصادية العالمية .

وتبعاً لذلك يتم نقل بعض مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدولة الى سلطة القرار الاقتصادي المعولم، وكذلك اخضاع الامن الاقتصادي لكل دولة للامن الاقتصادي بين الدول بمعنى وجوب عدم تعارض الامن الاقتصادي داخل الدولة مع الامن الاقتصادي بين الدول .

*ففي اطار المشروع الصهيوني المسمى(بالشرق اوسطية) ينبغي ان يخضع الامن الاقتصادي لكل دولة للامن الاقتصادي(الشرق اوسطي) وأخضاع الاخير للامن الاقتصادي العالمي، انها حقاً شبكة عنكبوت !!

والعولمة بذلك تسعى فيما تسعى اليه، الى دفع دول العالم العربي الى التنازل عن الاعتبارات السياسية لصالح تسويات سياسية اقليمية، والتزامات اقتصادية تفرض عليها بأنضمامها الى التكتلات الاقتصادية الاقليمية(الشرق اوسطية) والتي تضم اسرائيل .

*وهكذا يمكننا ايجاز مفهوم(التنمية) في ظل متطلبات(العولمة) وسياستها التي تتركز على :

تحرير الاقتصاد، والانفتاح الاقتصادي، واعتماد اليات السوق، وتحجيم دور الدولة والقطاع العام- تمهيداً لالغائه مستقبلاً- وزيادة الضرائب ورفع الدعم الحكومي وزيادة الاسعار، وحرية الاستيراد والتصدير، والاستثمارات الاجنبية .

ترى ماذا تبقى للتنمية الوطنية والارادة الوطنية والسيادة الوطنية؟ !!

*في ضوء ماتقدم لابد من تلمس الطريق الصحيح للسير في نهج تنموي رائد يتطلب من مصممي السياسة الاقتصادية في الدولة الوطنية فهماً حقيقياً افضل لآلية التكامل الاقتصادي الدولي والانتباه الى مخاطر تدويل الحياة الاقتصادية لغرض تحقيق افضل فائدة ممكنة من وجهة نظر تنموية، مع التأكيد على تغليب الاعتبارت الوطنية والقومية التقدمية على الاعتبارات الخارجية الاجنبية في كل الظروف وكذلك اعتبار العوامل الروحية والاخلاقية لتوفير امكانيات تحقيق انسجام وترابط النسيج الاجتماعي الذي تتأطر فيه عملية التنمية .

*وفي المقدمة يحتاج تحقيق التنمية المنشودة الى افتراض وجود قيادة وطنية مبدعة متعلمة ومعلِّمة، ذات توجهات تقدمية على رأس الدولة كي تقود، وفق استراتيجيتها الخاصة، بحيث لا تتبع القوى الخارجية ولا تسمح لها بالسيطرة على اسواق البلاد .

والدولة بهذا المعنى تخدم المجتمع وتقوده وتطوره وتعمل على دعم الطبقات الاجتماعية، وبهذا سيكون الاقتصاد موجهاً وتقدمياً، ومن الطبيعي ان هذا التوازن في البلدان"الطرفية" غير موجود حيث تسعى سياسة التبعية الاقتصادية الى تفكيك هياكل هذا البلدان بالكامل .

*ان العولمة حتى وان ظهرت في صورة براقة او مفتوحة، فهي شاكلة جديدة للنهب والتسلط، وهكذا يمكن التأكيد على ان التنمية الحقيقة تعتبر احد اهم وسائل الرد على العولمة، ولاتتم بالانابة ولا تشترى، انما هي عملية خلقِ موضوعية تتم بالاصالة.ومن البيئة الاقتصادية نفسها .

*وتسعى التنمية" لتحقيق زيادات كبيرة في معدلات النمو والاستثمار والادخار ومضاعفة تنويع الصادرات مرات عدة وبشكل مطرد، والرفع التراكمي للانتاج الصناعي والتحكم بالاستثمارات وبالرساميل الاجنبية وبتوجيهاتها.. الخ" كما يقول الدكتور صادق

جلال العظم في كتاب(ما العولمة).

ويقترح ايضاً لتحقيق ذلك"انجاز بناء قاعدة انتاجية صناعية ثابتة وديناميكية" و"تحقيق مستوى جيد ومعقول من التقدم العلمي، والبحثي، والتطويري والتقني" و"تخفيف علاقات التبعية التقليدية وحيدة الجانب(للمركز) الى اقصى حد ممكن."

من افرازات العولمة

المسببات الاساسية لتصاعد مديونية بلدان العالم الثالث

*ان الدول الصناعية التي استعمرت هذه البلدان، واستغلت مواردها بالاحتلال العسكري المباشر ردحاً طويلاً من الزمن، وتحول هذا الاستغلال الى صور اخرى اخذت صيغاً اخرى

*منها المديونية، وأحتكار التكنولوجيا، والهيمنة الاقتصادية وخاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا حيث تطورت وسائل الاستغلال وازدادت اتساعاً وحدّة في ظل العولمة.

ماذا يمكننا ان نسمي ذلك؟ سوى القول بأن النظام الدولي القديم والجديد يتبنى عمليات النهب والابتزاز وتقسيم مناطق النفوذ في العالم، والرعاية والانتداب وممارسة القهر والاستلاب بكل انواعها واشكالها.

*كل هذا حصل في اطار تقسيم العالم على اسس نفعية الى عالمين، عالم جنوب مَدين ومُجَهِّز للمواد الاولية ومُستَغَلْ/ وعالم الشمال/ متقدم، دائنْ، منتِجْ للسلعْ ومُستغِلْ للغير.

ويسعى العالم الدائن القوي المسيطر بمختلف الوسائل الى جعل البلدان النامية تابعة له، ومسلوبة الارادة سواء ذلك بقعقعة السلاح او بالتبعية الاقتصادية والسياسية، ونتيجة واقعية ومنطقية لهذا التقسيم الجائر ازدادت بصورة كبيرة- خاصة منذ بداية عقد التسعينات- ازدادت مديونية دول الجنوب التي تضم ايضاً دول العالم الثالث.. والديون هذه في تصاعد مستمر.

*وكمثال على هذا الواقع الشاذ، نعرض هذه المجموعة الاحصائية عن مديونية العالم الثالث، علماً ان هذه الاحصائيات هي مجرد ارقام متحركة تعكس الواقع المعاش ضمن فترة زمنية محددة، وهي تشكل انموذجاً ليس الا ، وبالتأكيد صدرت احصائيات حديثة ارتفعت فيها الديون بشكل غير مسبوق .

الاحصائيات هذه من عام ١٩٩٧ ، ذكرها الدكتور سعود العامري في ١٩٩٨ في صحيفة القادسية .

*مجموع مديونية العالم الثالث بلغت عام(١٩٩١)(١٢٥٠,٤) مليار دولار موزعة كما يلي :

١- امريكا اللاتينية/ تحتل مركز الصدارة في المديونية(٦٨٢,٢) مليار دولار اي ما يعادل ٣٨,٧ ٪ من اجمالي الدين الخارجي للدول النامية .

٢- الدول الاسيوية تحتل المرتبة الثانية من حيث المديونية(٣٢,٩٪) من اجمالي الديون الخارجية .

٣- الديون الافريقية/ حجم ديونها الخارجية(٢٨٣,٦) مليار دولار اي ما يعادل (١٦,١٪) من اجمالي الخارجي .

٤- دول المشرق العربي ومحيطه الاقليمي واوربا(٢١٧) مليار دولار اي ما يعادل (١٢,٣٢ ٪) من اجمالي الدين العام الخارجي للدول النامية .

*وتسود العالم حالياً مطالبة واسعة بضرورة معالجة الازمة الناشئة عن ارتفاع المديونية كاعادة جدولتها، واسقاطها عن الدول التي لاتستطيع تسديد تلك الديون .

نماذج من كوارث العولمة

النمور الاسيوية

كوريا الجنوبية- تايوان- هونك كونك-سنغافورة، واضيف اليها ماليزيا وتايلند، والفلبين-التي يطلق عليها مصطلح "النمور الاسيوية ."

لقد عصفت ازمة مالية حادة باقتصادات هذه البلدان عام ١٩٩٨، وللوقوف على الاسباب الحقيقة وراء هذه الازمة يمكننا الاشارة هنا الى :

*ان التجارب التنموية للنمو الاقتصادي كانت منذ البداية تحت رعاية النظام الاقتصادي الدولي الذي يتميز بتقسيم عمل دولي يعمل لصالح الدول المهيمنة(المركز) وهي الدول الصناعية الرٍأسمالية المتمثلة بمجموعة الثمانية (G_8)حيث اضيفت لها روسيا مؤخراً.

هذه الدول الصناعية قدمت للنمور الاسيوية تسهيلات كبيرة لاسباب معروفة منها :

١- طبيعة النظم السياسية السائدة في هذه الدول وهي بمجملها مثال للتبعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الغربية المهيمنة(المركز) رغبةً في أظهارها كنموذج تنموي يقارن بالتجارب التنموية للدول الاخرى لاثبات كفاءة النموذج المستند الى آلية السوق والقطاع الخاص، والانتاج على الاسواق العالمية والسماح لرؤوس الاموال الاجنبية بالاستثمارفيها.

*واحقية الشركات متعددة الجنسية- وهذا امر مهم وخطير- في تحويل الأموال هذه وارباحها متى شاءت، اضافة الى التزامهم التام بوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- اللذان يعتبران من ادوات العولمة المهمة والتي في النهاية تضمن التبعية السياسية والاقتصادية للاقطار الرأسمالية الغربية المهيمنة على الاقتصاد العالمي.

٢- حرص الدول المهيمنة، بعد ازدياد حدة المنافسة بينها خاصة بعد تفكك المعسكر الاشتراكي عام ١٩٩٠ وتشكل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد تحت هيمنة الولايات المتحدة، حرصها على تحقيق مكاسب كبيرة لاقتصاداتها عبر التجارة الخارجية عن طريق السبق التكنولوجي الذي يمثل المحرك الاساسي لها.

*وهكذا اضيفت لامتيازات الدول المهيمنة في الظروف المعاصرة

عوامل اخرى من ضمنها السبق التكنولوجي وفق نظرية دورة حياة المنتج، وهذا يعني نقل الصناعات التي استنفذت السبق التكنولوجي في انتاج سلعة معينة، مثل السلع الالكترونية الى الدول الاخرى للاستفادة من انخفاض تكاليف الانتاج لاستمرار منافع التجارة الخارجية بالاسلوب التقليدي على التكاليف النسبية للانتاج.

*وبهذا الاسلوب تم تحقيق منافع كبيرة للطرفين اي الدولة المهيمنة، والدولة التابعة للنمور، ومع مزيد من اتجاهات تدويل الحياة الاقتصادية، ومحاولة اشاعة مظاهر(العولمة)، فأن النمور الاسيوية قدمت من ناحية نموذجاً جذاباً للتنمية في الثمانينات، لكنها من ناحية اخرى قدمت في التسعينات نموذجاً تنموياً هشاً معرضاً لمخاطر محتملة ارتبط اسلوبها التنموي القائم على التجارة الخارجية ومستوردة وسيرورتها جزءاً تابعاً من منظومة النظام الاقتصادي الدولي في ظل العولمة والهيمنة الامبريالية.

كما ان هذه الدول اضحت ساحة مفتوحة لحركات رؤوس الاموال الدولية وبالتالي عرضة للتقلبات الاقتصادية الشديدة بتأثير مباشر او غير مباشر من القوى المهيمنة.

*لقد صار واضحاً ان النهج التنموي الذي اتبعته هذه الدول ترتبط خيوطه الاساسية وقواه المحركة بيد الشركات متعددة الجنسية، لذلك تعرض هذا النهج المحفوف بالمخاطر للانهيارات والتقلبات المفاجئة كلما تطلبت مصالح تلك الشركات ومن ورائها الدول المهيمنة.

*وعلى سبيل المثال/من اجل التخفيف من تأثير الازمة، لجأت حكومة هونك كونك–قلعة تفكير السوق الحرة– للتدخل للسيطرة على تقلبات السوق فأنفقت مبالغ طائلة قدرت بـ(١٤) مليار دولار لشراء الاسهم لدعم سوقها المترنحة.

*اما السبب المباشر الذي ادى الى انهيار اقتصادات دول النمور،

عندما حاولت هذه الدول ماليزيا اندونيسيا وكورية الجنوبية وتايلند، التعاون والتنسيق مع الصين بدءاً من عام ١٩٩٧م، لخلق تكتل اقتصادي اقليمي يتمتع بأستقلال نسبي لتحقيق مصالحها مقابل التكتلات الغربية الامر الذي ادى الى تحقيق التحرك المفاجئ لرؤوس الاموال، وانتقالها من الاسواق المالية لهذه الدول الى الاسواق المالية للدول الغربية، وبالتالي انهيار الاسواق المالية والمؤسسات المصرفية، وماترتب عليها من افلاسات متتالية للشركات، ثم انهيار للاقتصاد الوطني.

وعليه يمكن القول ان النموذج التنموي لهذه الدول- وهذا ما تؤكده الاحداث في كل من(المكسيك وروسيا) مبني على الانفتاح والتكامل مع الاقتصاد العالمي في ظل التوجه الامريكي الغربي للعولمة.

*ان التغني بمشاريع العولمة لما تأتي به من استثمارات خارجية قد تؤدي الى ان تكبر هذه الاستثمارات الى حد السيطرة على اقتصاد البلد، كما حصل في تلك الدول الاسيوية حيث اصبحت الاستثمارات الاجنبية ذات نفوذ اقتصادي كبير.

*هذا ماحدث لرأسمالية (الاطراف) التي وصفها (اندريه جوندرفرانك) والتي تنطبق على النمور الاسيوية -وصفها بالرأسمالية الرثة، وسمى برجوازيتها بالبرجوازية الرثة كما نعت تنميتها بالتنمية الرثة.

ولكن لماذا هي رثة على هذا النحو؟

الجواب: لانها تبقى محصورة في دائرة التبادل والتوزيع والسطح والمظهر، ولاتتعداها ابداً وبصورة جيدة الى دائرة الانتاج(البرجوازية الرثة والتطور الرث) نيويورك ١٩٧٢م.

(وهذا نموذج اخر من روسيا)

*هنا تتحدث الارقام وحدها لما آلت اليه الامور في روسيا جراء اعتمادها سياسة الانفتاح والخصخصة، واليكم حصاد السوق:

*حجم الرساميل النازحة من روسيا مابين(١٩٩٢-١٩٩٤) بحدود مائة مليار دولار في حين بلغ حجم الاستثمارات الاجنبية في روسيا(٤,١٩) مليار خلال الفترة ذاتها. لاحظوا الفرق الهائل بين(١٠٠)و(٤,١٩).

*هناك تقديرات تشير الى تهريب(٤٥٠) مليار دولار بصورة غير شرعية خلال سنوات حكم يلتسن..

*نشأت فئة من اصحاب المليارات تملك٧٠-٨٠ في المئة من الدخل الوطني في حين لاتشكل هذه الطبقة سوى نصف من الواحد في المئة من مجموع السكان، أنها لمفارقة صارخة لايوجد مثيل لها في الدول الرأسمالية ذاتها.

*وتتولى كوارث السوق- فالمعطيات الرسمية تشير الى ان هناك الان حوالي(٣٠) مليون عاطل عن العمل.

*أن في روسيا حوالي(٨٠) مليون مواطن من اصل(٢٤٦) مليون هو عدد سكان روسيا الاتحادية اي ثلث السكان يعيش على حافة الفقر.

*واسفرت اصلاحات السوق المزعومة عن فوضى شاملة فبدلاً من ظهور ملايين الملاكين كما زعم(تسوبايس) احد منظري الخصخصة في روسيا ظهر عشرات الملايين من الجياع.

*وانخفض الناتج الوطني الاجمالي من عام ١٩٩١-١٩٩٨ بنسبة ٥٠ ٪ وبلغ الانخفاض في الصناعة ٥٠ ٪ وفي الزراعة ٦٠ %.

*وادت الخصخصة الى عملية لهف للثروة الوطنية ونشوء رأسمالية طفيلية ونّهابة في آن.

*وقد رافق ذلك نمو الجريمة المنظمة، وتلعب المافيا دوراً مركزياً في الرأسمالية الروسية، بحسب تقديرات الشرطة الروسية هناك حوالي ٩٠٠٠-١٠٠٠٠ عصابة منظمة للمافيا تشرف على ٤٠٠,٠٠٠ مؤسسة من بينها(٤٥٠) بنكاً وتمثل الاغلبية في هذا القطاع.. وبعد

اليكم هذا المثال عن النهب الفاضح .

*فقد وزعت اهم اجزاء الملكية على فئة ضيقة من المرتبطين بالسلطة دون ان تطرح في مزايدات علنية، لقد بيعت ممتلكات الدولة باسعار بخسة .

وتكفي الاشارة الى :

-ان اضخم مصنع لانتاج سيارات لادا بيع بـ(٤٤) مليون دولار! ! فيما قدرت قيمته الفعلية بـ(٤,١-٤,٦) مليار دولار اي بنسبة ١ ٪ على اقل تقدير... هكذا النهب والا فلا .!!

-كل ذلك وغيره قادر في النهاية على زيادة التوتر الاجتماعي وارتفاع اعداد الفئات الهامشية والرثة، حيث تشكل نسبة الفئات التي تحيا دون حد الفقر اكثر من ثلث عدد السكان تقريباً .

-وكمحصلة نهائية ازدياد عبئ الديون الخارجية حيث تستهلك خدماتها فقط حالياً اكثر من ٣٠ ٪ من ميزانية الدولة ومن المتوقع ان ترتفع الى ٧٠ ٪ في نهاية ٢٠٠٣م .

-والاقتصاد كما هو معلوم كلٌ مترابط فقد ادى هبوط موارد الميزانية الى تنامي العجز في الميزانية الذي كان مرتفعاً اصلاً[1] .

هذا فردوس السوق! ! تأملوا !

*هذا غيض من فيض مما يمكن ان يكتب او يقال عن الليبرالية الجديدة وتأثيراتها السلبية المباشرة وغير المباشرة على التنمية الوطنية الحقيقية للدول النامية وعلى مجمل الحياة الاقتصادية والثقافية لهذه البلدان .

*ومن الطبيعي ان يترشح عن عملية الصراع التاريخي بين العولمة وضحاياها ردود افعال ومبادرات كثيرة، وهي تحاول توجيه النقد الى هذا النظام الجديد وما آلت اليه من مشكلات للانسان والمجتمع والبيئة، وما يحتمل ان تؤول ان ظلت العولمة تنشغل بأنماء

[1] الملحق الاقتصادي لصحيفة طريق الشعب.. د. صالح ياسر العدد ٢٢ تموز ٢٠٠٣م

الرأسمالية، وتعزز مؤسساتها، وزيادة تكديس الثروة لدى فئة صغيرة دون مراعاة لحقوق الانسان الذي يجد نفسه مكدوداً تحت وطأتها .

وانتصاراً لتلك الحقوق ارتفعت اصوات جريئة تشير بالاصابع الى ان بضعة مئات من الاثرياء بحوزتهم، بفعل العولمة، ما يقرب من نصف الانتاج العالمي .

*وهذه احصائية مثبتة في كتاب(فخ العولمة) تأليف الالمانيان(هانز بيترمارتن و وهارالدستون) الكتاب صدر عام ١٩٩٨م .

الاحصائية تقول: ان(٣٥٨) ملياردير في العالم يمتلكون ثروة تضاهي مايملكه ٢,٥ مليار من سكان المعمورة.. لاحظوا هذه الفوارق الفلكية الرهيبة .!!

*ونفس المصدر يقول: ان هناك ٢٠ ٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٥ ٪ من الناتج الاجمالي العالمي وعلى ٨٤ ٪ من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها ٨٥ ٪ من مجموع المدخرات العالمية ..

*وكأن الكرة الارضية بيد الرأسمالية الامبريالية.."وكالة من غير بواب كما يقول المثل المصري المشهور" ان العالم المثقل بشرور واوزار هذا النظام مطالب بالنضال من اجل ايجاد افضل الصيغ والاساليب لبناء نظام دولي جديد يقوم على اسس العدل والتكافؤ ورعاية حقوق الانسان.

*هذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت اخر داخل كل دولة حيث تستاثر قلة من السكان بالشطر الاعظم من الدخل الوطني والثروة الوطنية في حين تعيش اغلبية السكان على الهامش .

*هذا التفاوت الطبقي الشاسع في توزيع الدخل والثروة سواءاً على الصعيد العالمي او على الصعيد المحلي، لم يعد بالامر المزعج بل بات في رأي منظري العولمة مطلوباً في حلبة التنافس العالمي الضاري .

*وقد اطلق عدد من المختصين الاقتصاديين، التوفيقيين تعريفاً جديداً وتسمية جديدة للعولمة- المسار الثالث- الذي يحاول التوفيق

بين الليبرالية المغالى بها، والاشتراكية المقننة، وبموجب ذلك يكون للدولة دورٌ معتدل في توجيه الاقتصاد، مع ابقاء قدر عال من الحرية للسوق، وراح اولئك المختصون يضعون الفروض حول ما يمكن ان يؤول اليه ذلك المسار على اساس انه يؤدي الى تقليص الفجوة بين طبقات المجتمع وينتهي الى توازن اجتماعي مقبول. الى جانب هذا الطرح كان اخرون قد وجدوا في هذه المقولة الاخيرة تكراراً لنظريات قديمة متآكلة لم يكتب لها القبول.

*وقد ظهرت دعوات عالمية لمواجهة هذا المد العولمي ومفاهيمه من خلال الدراسات الجادة والبحوث المستفيضة التي صدرت في كل انحاء العالم وكذلك المظاهرات الصاخبة والانشطة والفعاليات المختلفة التي رافقت اجتماعات ولقاءات ممثلي دول العولمة في كل مكان اجتمعوا فيه، في سياتل/ ١٩٩٩م وفي مؤتمر التجارة العالمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في سويسرا في نفس العام ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في بانكوك/٢٠٠٠ والمؤتمرات اللاحقة وصولا الى قمة الثمانية التي عقدت في منتجع ايفيان الفرنسية في ايار ٢٠٠٣م.

*واثناء انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عاصمة جنوب افريقيا في سبتمبر/ ايلول ٢٠٠٢م، والتي اطلق عليها(قمة الارض الثانية) في ذكرى مرورعشر سنوات على عقد قمة الارض الاولى في ريودي جانيرو في البرازيل، والتي شارك فيها(٦٥) الف منهم مائة رئيس دولة.

حيث تواصلت في هذا المؤتمر الهام المناقشات والمبادرات والنداءات في الوقت الذي انطلقت فيه اكبر المظاهرات لمناهضة العولمة التي تهدف بالاساس للاحتجاج على حصاد النظام الدولي الجديد- الفجوة الهائلة بين الدول الغنية والدول الفقيرة-

*ان ما تشير اليه وثائق المؤتمر من احصاءات وتقديرات في

مجالي البيئة والتنمية يوضح لنا قتامة الوضع الذي تواجهه الارض وسكانها .

-تضاؤل مصادر المياه مسؤول عن مآسي كثيرة منها ان اكثر من مليار انسان لايروون عطشهم، والالاف منهم يعانون سنوياً من الام مصدرها الماء، وان شحة المياه في بعض النقاط الساخنة من العالم تنذر بتعقد النزاعات فيها، والشرق الاوسط مثال واضح على ذلك .

-نصف سكان العالم يفتقر الى العيش في وضع صحي مناسب، في وضع تستشري فيه اوبئة فتاكة .

-اكثر من مليار انسان يعيشون تحت خط الفقر بينما يعيش نحو مليارين دون كهرباء .

-المساحات الخضراء بدأت بالتضاؤل خلال سنوات التسعينات بمعدل يقترب من الاف الكيلو مترات سنوياً وما يترتب على ذلك من اضرار على المناخ والحيوان والنبات واوجه النشاط الاقتصادي المختلفة .

-نصف انهار العالم تعاني من التلوث وتتعرض آلاف الانواع من الحيوانات للانقراض .

-ملايين البشر يموتون سنوياً بسبب مرض(الايدز) وما يتعلق به، اذ تمكن هذا الوباء من تحويل مناطق في القارة الافريقية الى مشهد للموت والفقر بينما يمد رعبه الى اجزاء عديدة من العالم لدرجات متفاوتة.. ولايتلقى ضحايا هذا الوباء الادوية والامصال المضادة الا النزر اليسير، علماً بأنها متوفرة وبكميات تجارية في دول العالم الاول! ! "المعلومات المثبتة عن(قمة الارض الثانية) جوهانسبيرغ/٢٠٠٢ مجلة دراسات اقتصادية/ العدد- ١٥ /٢٠٠٢، بيت الحكمة - بغداد عن وثائق المؤتمر المذكور."

*ان بأمكان المراقب ان يلاحظ ان التقدم العلمي والتكنولوجي ليس كله ايجابياً خاصة ان مفاتيح هذا التقدم بيد الاقوى المسيطر،

الذي لايهمه سوى تلبية مصالحه في استغلال اربعة اخماس البشر، ونتيجة للاستغلال اللاعقلاني يخلق العلم اعباءً جديدة مثل تلويث البيئة والاستنفاذ السريع لعدد من الموارد الطبيعية، وتنشأ بذلك مخاطر جدية، بعضها يأتي من جانب الطبيعة نفسها التي تنفعل وترد سلبياً على محاولات تغيير نظامها وان الارض تكون نظاماً بيئياً عالي التكامل بحيث ان اي تغيير في عنصر من عناصره يرجح ان تكون له عواقب بعيدة المدى، وتؤدي الى اختلال التوازن البيئي مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، والفيضانات، والتغييرات المناخية، والتصحر الذي يجتاح شمال افريقيا، وكذلك المشرق العربي وما يحدث للغابات وغيرها .

ومن الانعكاسات السلبية للعلم في ميدان الصناعة– تحت رحمة قانون الربح– يشيرد. فؤائد مرسي بكتابه(الرأسمالية تجدد نفسها) انه في الخمسينيات والستينات من القرن الماضي، كان العمر الافتراضي لاي من المعدات يتراوح من(٢٠) الى (٣٠) سنة، اما في السبعينات فقد نقص الى(١٠)سنوات واصبح الان(٧) او(٨) سنوات .

*ومن مظاهر الانتقادات الموجهة(للعولمة) على صعيد عالمي ايضاً هذا التقرير السنوي الذي قدمه الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان– المعروف بأفكاره ومواقفة المحافظة– حيث اعلن في الدورة(٥٣) للجمعية العامة مطالباً بضرورة تصحيح الاثار السلبية للعولمة التي بدأت تظهر على دول وشعوب العالم الاشد فقراً .

*واعتبر عنان(العولمة) مسؤولة عن التحديات الهائلة التي وقعت ومازالت امام الدول الفقيرة، واوضح ايضاً بأن(قوى السوق) التي استفادت من ظاهرة العولمة كانت وراء الازمة الاقتصادية الاسيوية وتفاقم انعكاساتها المتمثلة بفقر متزايد، ومجاعة، وانتهاك حقوق الانسان، واضطرابات اجتماعية .

*والعولمة في وجهة نظر الامين العام تحد من هامش المناورة لدى

الحكومات بل يجعلها عاجزة عن تصحيح الانعكاسات السلبية في دولهم وتسببت تبعاً لذلك زيادة مطردة في ديون هذه الدول .

وبعد ... الا يحق لنا ان نتسائل عن الطرفة المثبتة في صدر هذا البحث، هل بأمكاننا ان نرفض دعاوى العولمة، كما رفض الخروف دعوة الذئب؟ ام ماذا؟ .

ام ان شعوب العالم التي تمردت وثارت طيلة القرن الماضي على سياسية(فَرِّقْ تَسُدْ) سترفع الراية البيضاء امام سياسة الليبرالية الجديد(وَحِّدْ تَسُدْ) تحت مشيئة قوى السوق التي افرزت الكثير من الكوارث التي تحدثنا عن جانب منها ضمن هذا الموضوع؟

ان النضال العالمي المتصاعد سيحقق"التفكك والانهيار والتزامن للامبراطوريات/وفق جدلية (ابن خلدون) التي قالها قبل اكثر من ستة قرون.. اي قبل اكتشاف العالم الجديد !!

وتزايد الاهتمام بالعولمة في ضوء الدور المتنامي للعلاقات الدولية التي أعادت ترتيب الأولويات الإيديولوجية والاقتصادية والثقافية للدول(.ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى التربوي الأول لمواد الجغرافيا والاقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس

الفجيرة ٢٩–٣٠ /٢٠٠٢/٤ م ,إعداد ,غالب أحمد عطايا, دولة الإمارات العربية المتحدة, وزارة التربية والتعليم , إدارة منطقة الفجيرة التعليمية.

وقد تزايد الاهتمام في الوطن العربي وبخاصة في الآونة الأخيرة بظاهرة العولمة بعد أن أمضت مراكز الأبحاث العربية سنوات عديدة في دراسة هذه الظاهرة ، فصدرت العديد من الدراسات والأبحاث ، يدافع عنها البعض ، وينتقدها البعض الآخر فمنهم من يراها تطوراً إيجابيا حيث إنها تركز على تحرير قوى التنافس التي تساعد على توجيه الموارد البشرية والمادية إلى المواقع الأكثر إنتاجية ، وإنها تبشر بوعود مشرقة للجميع ، و إن العالم قد تحول إلى " قرية

كونية " صغيرة تزول فيها جميع الحواجز والحدود ، بينما ينظر آخرون إلى العولمة باعتبارها مصدراً للضغط والتهديد ، و تحكم الأقوياء برقاب الضعفاء .

ونحاول هنا أن نتلمس طريقاً ثالثة ، عن طريق النقد الموضوعي لظاهرة العولمة وتحليل بعض تجلياتها التي ظهرت في السنوات الأخيرة بحيث نكتشف سلبيات وإيجابيات العولمة بهدف تحديد موقفنا منها ، و الخطوات الإجرائية الواجب اتباعها إزاء هذه الظاهرة .

فما المقصود بالعولمة ؟ وكيف تكونت هذه الظاهرة و تطورت ؟ وما ملامحها الأساسية ؟و ما انعكاساتها على الوطن العربي و كيف نواجهها ؟

مفهوم العولمة :

منذ بروز مفهوم العولمة أو الكونية في السنوات القليلة الماضية، والجدل مستمر حول تعريفها بل و حول حقيقتها ، فالبعض يراها دعوة زائفة ، وآخرون يرونها حقيقة تقوم على سند . و العولمة هي الترجمة لكلمة ""GLOBALIZATION

المشتقة من كلمة " GLOBE " أي الكرة و المقصود بالكرة هنا الكرة الأرضية

و يتحدث علماء الاجتماع في مجال التحديث عن " GLOBAL CALTURE " أي الثقافة العالمية و" GLOBALIZATION " اصطلاحاً باللغة اللاتينية تدل على مشروع لمركزة العالم في حضارة واحدة .

فالعولمة لغة : مصدر اشتقاقي لفعل مستحدث عولم يعولم عولمة فيقال إن الحياة تعولمت بعد أن تعولم الاقتصاد وإن السيولة المالية قد تعولمت وكذلك المواصلات والمعلومات

و اصطلاحاً : اندماج أسواق العالم في حقول التجارة العالمية

والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى والثقافات ، ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق ، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية بما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية ، والانحسار الكبير في سيادة الدولة لفائدة الشركات الرأسمالية الضخمة المتعددة الجنسيات

<u>وقد تعددت التعريفات لمفهوم العولمة ، فمنهم من يراها بأنها :</u>

✦ القوى التي لا يمكن السيطرة عليها للأسواق والشركات المتعددة الجنسية التي ليس لها ولاء لأية دولة قومية .

✦ ومنهم من يقول " إنها حرية حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة و رأس المال والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية " .

و يفرق آخرون بين العولمة والنظام الدولي " الذي هو تعاون بين دولة ودولة أو بين عدة دول بينما " العولمة " هي تعاون بين جميع الدول والمؤسسات و غيرها

✦ تبادل شامل بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم بموجبه إلي محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها .

✦(نموذج القرية الكونية التي تربط بين الناس والأماكن ملغية المسافات و مقدمة المعلومات بشكل شامل بلا قيود)

✦ نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غيرا لمحدود دون أدنى اعتبار للحضارات والقيم والثقافات والحدود الجغرافية والسياسية للدول .

✦ حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز و بقيادتها وتحت سيطرتها ، و في ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ "

والخلاصة إن الباحثين قد تعددت مناهجهم في تعريف العولمة .... و في كل الحالات لا يمكن تعريف العولمة بغير تحديد تجلياتها

و أبعادها في مختلف الميادين .

شاع استخدام العولمة في السنوات الأخيرة و تسارعت وتائرها في الثمانينيات،وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي .

يذكر الدكتور جورج طرابيشي[1] عن العولمة أنها الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين أو لبداية القرن الواحد والعشرين مثلما كانت القومية في الاقتصاد والسياسة وفي الثقافة هي الظاهرة لنهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين .

و يرى الدكتور برهان غليون[2] أن هذه الظاهرة هي تطور طبيعي للحضارة منذ أقدم الحقب التاريخية ، حيث انتقلت تقنيات الثورة التقنية الأولى المسماة بالعصر الحجري ، تم التقنيات المرتبطة بالعصر الحديدي فالزراعة والتي بدأت من عدة آلاف السنين قبل الميلاد... و هكذا ، أي يضع الدكتور غليون هذه الظاهرة ضمن سياقها التاريخي ، و لكن ما يميزها هو :

١- كثافة المبادلات بين البلدان والمناطق و سرعة الانتشار .

٢- قطاع التمويل والعمليات المالية والمعلوماتية والثقافية و كذلك الأسواق

وفي هذا الاتجاه حاول رولاند روبرنسون [3]أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان ، و صاغ نموذجاً قسمه إلى خمس مراحل هي :

(أ)المرحلة الجينية : استمرت في أوربا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر ، و أهم ما شهدته

---

[1] سمير أمين " موقع الوطن العربي في النظام العالمي ، مجلة المستقبل العربي العدد٢٠١/١٩٩٥"

[2] د/ بشير الزعبي ، أمين خليفان — العولمة و الخصوصية الثقافية العربية ، ورقة عمل مقدمة ١٩٩٩م

[3] صادق جلال العظم (ما هي العولمة) ورقة بحثية — تونس ، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ١٩٩٦م

هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد و الإنسانية .

(ب) مرحلة النشوء: استمرت في أوربا أساساً في منتصف القرن الثامن عشر حتى عام (١٨٧٠م) حيث حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة ،
و أخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية .

(١) مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢١٩مايو ١٩٩٧م

(٢) برهان غليون (العربي و تحديات العولمة الثقافية — محاضرة ألقيت في المجتمع الثقافي بأبوظبي ١٠/٠٤/١٩٩٧م

(٣) انظر دراسة رولاند روبرتسون (تخطيط الوضع الكوني : العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسي) .

١- القرن الماضي حيث شهدت هذه المرحلة منافسات كونية مثل الألعاب الاولمبية و جوائز نوبل ، و تم تطبيق فكرة الزمن العالمي ، ووقعت في هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ، و أنشئت عصبة الأمم .

٢- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة : استمرت هذه الرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينيات و بدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق ، و كذلك بروز دور الأمم المتحدة والصراعات الكونية ، و إلقاء القنبلة الذرية على اليابان .

٣- مرحلة عدم اليقين : بدأت منذ الستينيات و أدت إلى اتجاهات و أزمات في التسعينيات و شهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة و شيوع الأسلحة الذرية وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد السلالات داخل المجتمع نفسه و ظهرت حركة حقوق المدينة ، و أصبح النظام المدني أكثر تعقيداً ، و زاد الاهتمام في هذه المرحلة

بالمجتمع المدني العالمي ، و المواطنة العالمية ثم تدعيم الإعلام الكوني

ومع ذلك هناك من يعارض هذه التقسيمات الزمنية، ويعتبر أن العولمة في الحقيقية هي نظام عالمي جديد له أدواته و وسائله وعناصره وميكانزماته ، وهو حصيلة المنجز السريع والمتنوع للإنسان في دخوله لقرن جديد .بينما يرى د/ مسعود ضاهر[1] أن " نظرية العولمة ليست سوى الوجه الآخر للهيمنة الإمبريالية على العالم تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية .

و من الجدير بالذكر هنا أن مصطلح العولمة أو " الكوننة " أو " الشولمة " بات من المصطلحات الأكثر رواجاً في نهاية القرن العشرين ، علماً أن بداية ظهور هذا المصطلح كان في أواسط الستينيات بفضل مؤلفين شهيرين : الكتاب الأول لمارشال ماك لوهان و كنت فيور

وينطلق من تجربة فيتنام ، و الدور الذي لعبه التلفاز فيها ، ليستنتج بأن الشاشة صغيرة حولت المواطنين من مجرد مشاهدين إلى مشاركين في اللعبة ، الأمر الذي أدى إلى اختفاء الحدود بين المدنيين و العسكريين .

و يضيف ماك لوهان بأن الإعلام الإلكتروني ، في وقت السلم ، يجعل من التقنية محركاً للتغيير الاجتماعي .

و في الكتاب الثاني لبريجينسكي ، فضل وقتها مصطلح " المدينة الكونية Global "

وليس القرية الدولية ، حيث يتزواج الكمبيوتر بالتلفاز بالهاتف بالاتصالات اللاسلكية

و يحول العالم إلى " عقدة علاقات متشابكة و متداخلة ، عصيبة متوترة و متحركة " كما يلخص البعض مراحل نشأة العولمة بالمراحل الآتية :

---

[1] مسعود ضاهر (صدام الحضارات) صحيفة الاتحاد ٢١/٠٤/١٩٩٧م

مراحل نشأة و تطور العولمة:-

المرحلة الأولى : منتصف الأربعينات و ظهور اتفاقيات بريتن وودز و اتفاقية ألجات.

المرحلة الثانية : نهاية الخمسينات و تزايد تحرير التجارة وظهور التكتلات الاقتصادية .

المرحلة الثالثة : منتصف السبعينات و نتائج جولة طوكيو لتحرير التجارة في الخدمات .

المرحلة الرابعة : انهيار الاتحاد السوفييتي والتحول إلى اقتصاديات السوق.

ويمكن تحديد أبرز الأسباب التي أسهمت في بروز ظاهرة العولمة بما يلي:

١- إنهاء الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي الذي كان يشارك الولايات المتحدة في زعامة العالم.

٢- انهيار الأسوار الحديدية التي كانت تحتمي بها الدول الشيوعية المعاصر لكل تعتيم تحاول بعض الأنظمة في العالم القيام به .

٣- وجود فائض من الإنتاج العالمي في الدول الصناعية والحاجة القصوى إلى تسويقه خارج حدود هذه الدول ، و انحسار المد الاستعماري جعل تصدير السلع يتقلص إلى المستعمرات وكان لا بد لهذه الدول الكبرى من التفكير في منهج إنتاج يفرض نفسه على الدنيا بشتى الوسائل ويروج سلعه و فائض إنتاجه فكانت العولمة.

٤- تنقل رؤوس الأموال بحثاً عن الاستثمار والربح المضمون فتطلب ذلك بحثا عن الأسواق العالمية حيث اليد العاملة الرخيصة في آسيا / و إفريقيا و بهدف تنقل رأس المال تنقلاً حراً لا تحده حدود ولا قيود إدارية روتينية قاتلة . ، فالعالم عبارة عن قرية صغيرة انعدمت فيه المسافات و سقطت فيه القيود والحواجز .

٥- التطورات التكنولوجية و ثورة الاتصالات والإلكترونيات .

٦- التوجهات الاقتصادية العالمية المنبثقة عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

٧- مؤسسات التمويل الدولية ورغبة الدول في تحويل ديونها و مساعداتها إلى استثمارات في الدول النامية .

٨- أسباب اقتصادية و سياسية و ثقافية و اجتماعية أخرى .

تشمل العولمة مجالات متعددة من الحياة منها : السياسية والثقافية والتقانية والاقتصادية.

١-العولمة السياسية :

وأبرز مظهر للعولمة السياسية ما حدث من تغيير ملحوظ في قوة الدولة إذ بدأ دورها يتضاءل وصار الخضوع لرؤوس الأموال أمراً تقتضيه الحكمة السياسية ، وتتساوى في ذلك جميع الدول ، بل صار رأس المال يتحكم في الخيارات السياسية ، ويقرر القرارات قبل أن تصل إلى الدولة ، و أصبحت الشركات العملاقة متعددة الجنسيات تحل تدريجياً محل الدولة ، و قفزت فوق أسوارها بل أخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية . كما برز سقوط الشمولية و السلطوية ، و النزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية و احترام حقوق الإنسان ، بالإضافة لذلك ظهرت مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان بسبب مشكلة هيمنة الدول الكبرى على مجلس الأمن و الأمم المتحدة .

٢- العولمة الاتصالية (التقانية) [1]

التي تبرز من خلال البث التلفازي عن طريق الأقمار الصناعية ، و بصورة أكثر من خلال شبكة الإنترنت التي تربط البشر في كل أنحاء المعمورة ، و تدور حول الإنترنت أسئلة كبرى ، و لكن الذكر أن نشأتها و ذيوعها و انتشارها ستؤدي إلى ثورة معرفية في تاريخ البشرية

[1] د/ السيد ياسين – مفهوم العولمة – مركز دراسات الوحدة العربية

٣- العولمة الثقافية :

إن العولمة تعني ذلك التداخل الواضح في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية دون اهتمام يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة و دون حاجة إلى إجراءات حكومية

إنّ العولمة الثقافية هدفها إشاعة متعة زائفة على الحياة وهو مفهوم شمولي يشمل اللباس والترفيه وأسلوب الطعام والطراز المعتمد في جو مصمم لهذا الفرض كما يشمل العولمة التأثر بالرسومات لتغيير نمط التفكير والذوق.

فالعولمة هي محاولة للحد من المظاهر الإنسانية وإزالة خصوصيات كل دولة وقد تمسّك بعض المفكرين والساسة و رجال الاقتصاد بتنفيذ مخطط العولمة ووجدوا الظروف مهيأة لإدخال العالم و تراثه و حضاراته تحت سيطرة فكر واحد وحضارة واحدة ، و قد ساعدهم على ذلك ضعف البنية الثقافية الوطنية ، وعدم تغلغل الإيمان الصحيح في نفوس المسلمين في العالم الإسلامي .

إن الثقافة الاستهلاكية التي تبثها عشرات الأقمار الصناعية على مئات القنوات الفضائية التي باتت تعمم الثقافة الفردية القائمة على الفلسفة البراجماتية في ترويج لا مثيل له لثقافة الاستهلاك التي تزيف الوعي بالإعلام المضلل المروج لنمط من الحياة بعيداً عن القيم السامية والمثل العليا [1].و السؤال الذي يطرح نفسه هنا :

هل تؤدي هذه الثقافة العالمية — حال قيامها و تأسيسها إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية ؟ مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة .

---

[1] د/ بشير الزعبي — أمين خليفان — مرجع سابق

٤- العولمة الاقتصادية :

برز مفهوم العولمة الاقتصادية [1] حديثا نتيجة التطور التكنولوجي و شهدت فترة التسعينيات من القرن العشرين نقطة تحول بارزة في النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الاقتصادية الدولية فبعد انهيار النظام الاشتراكي سادت النظرية الاقتصادية الغربية التي تعتمد على اقتصاد السوق والمنافسة ، و تعظيم دور القطاع الخاص ، وتقليص دور قطاع الاتصالات في العالم ،و اتساع نشاط التجارة بين الدول ، فالعولمة الاقتصادية تمثل الانفتاح الاقتصادي ، والمنافسة في الأسواق ، و توسيع الأسواق ، والنمو المتسارع لتبادل السلع والخدمات، واستخدام التكنولوجيا و حركة رؤوس الأموال عبر الدور العام في النشاط الاقتصادي . هذه التجليات الاقتصادية تظهر بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية ، و إنشاء منظمة التجارة العالمية و نشاط الشركات الدولية ، و المؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي و غيره ، وقد انفرد النظام الاقتصادي الرأسمالي في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي وفق الأسس الآتية :

١) إحلال اقتصاد السوق الحر محل الاقتصاد الموجه .

٢) تحرير أسعار الخدمات من التدخل الحكومي و ترك مهمة تحديد الأسعار لآليات السوق الحر .

٣) إلغاء الدعم السلعي والخدمي بكافة صوره المباشرة و غير المباشرة لتعكس الأسعار القيمة الحقيقية للسلع والخدمات و عناصر الإنتاج .

٤) تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية ، والكمية ، والإدارية بما يحقق انسياب السلع بين الدول و فق مبدأ المنافسة الحرة .

---

[1] د/ عبد خرابشة – العولمة الاقتصادية

٥) تحرير و تعويم أسعار صرف العملات المحلية ، و ترك تحديد سعر الصرف لقوى العرض والطلب في السوق النقدية .

٦) تحرير أسعار الفائدة في سوق النقد و ترك تحديد سعر الفائدة وفقا لقوى العرض والطلب على النقود .

٧) خصخصة المشروعات العامة ، و تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي و تفعيل دور القطاع الخاص ليكون له الدور الفعَّال في النشاط الاقتصادي والاستثمار الإنمائي .

الملامح الاقتصادية الرئيسة للعولمة :-

* إعادة بناء الاقتصاد العالمي باتجاه تقسيم العمل والتخصص .
* انهيار الحواجز السياسية والجغرافية أمام حركة التجارة .
* تناقص دور الدول في المسيرة الاقتصادية و تبني برامج الخصخصة .
* الانخفاض الحاد في تكاليف النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.
* تزايد دور التجارة الإلكترونية ونسبتها إلي إجمالي التجارة العالمية من المتوقع أن ترتفع من (٣) مليار دولار عام ١٩٩٨ إلي (٣٠٠) مليار دولار في العام ٢٠٠٥ م * النمو المتسارع في قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى.
* سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على التجارة العالمية (تسيطر حاليا على حوالي٤٠٪ من حجم التجارة العالمية).
* تبنى غالبية الدول لبرامج إصلاح وهيكلة اقتصادية .
* اندماج و توسيع أسواق رأس المال العالمية .
* ثورة تكنولوجية هائلة تتسارع بخطى متلاحقة .
* أضحت المعرفة (know how) أحد أهم عوامل الإنتاج .
* انهيار نظام النقد الدولي و تزايد الأزمات الاقتصادية و سرعة انتشارها * تعدد الثقافات المتداولة و حرية الأديان .

* انتشار القيم الثقافية والاجتماعية الرأسمالية في الدول النامية
* اندثار الخصوصيات الثقافية و أنماط الاستهلاك التقليدية .
* أصبح معدل نمو التجارة العالمي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي

إن العولمة الاقتصادية نتاج الفكر الرأسمالي الذي يقوم أساساً على قدرة رأس المال على الحركة دولياً ودون عراقيل روتينية إدارية أو سياسية.

ومن مظاهر العولمة الاقتصادية ظهورا لشركات متعددة الجنسيات التي تتميز بفائض إنتاجي ضخم ، ونشاط استثماري واسع يشمل دولاً متقدمة أو نامية على السواء ، كما تتميز هذه الشركات باحتكارها للتقنية الحديثة ، التي توجد مراكزها الرئيسة في عدد من الدول المتقدمة صناعياً مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول غرب أوربا واليابان وهذه الشركات مسؤولة عن أكثر من (٨٠٪) من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم .

آثار العولمة الاقتصادية:

إن العولمة لا تؤثر في النواحي الاقتصادية فقط إنما يمتد تأثيرها إلى حياة الإنسان بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ويمكن إبراز آثار العولمة الاقتصادية فيما يلي :

* تعمل العولمة على زيادة العلاقات الاقتصادية العالمية و الحد من الاستقلالية السياسية والاقتصادية للدول بخاصة في مجال التجارة الخارجية والجمارك والسياسة النقدية والمالية .
* تساهم العولمة في تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية و التنافسية مما يساهم في تخفيض مستوى الفقر على المستوى العالمي في الأصل الطويل ، فتأثير العولمة يختلف من دولة لأخرى تبعا لاختلاف النمو الاقتصادي ، فعلى سبيل المثال انخفض مستوى الفقر في جنوب شرق آسيا نتيجة تحقيق معدل عال للنمو الاقتصادي وزيادة

الإنتاج في الصناعات الموجهة للتصدير مما أدى إلى ارتفاع مستويات الأجور

- زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تسهم في تمويل استثمارات إنتاجية وزيادة الإنتاج و الصادرات.
- تعمل العولمة على تغيير دور الدولة و إفساح المجال أمام القطاع الخاص ليقوم بدور أساسي في النشاط الاقتصادي مما يتطلب من الدولة تحديث القوانين والأنظمة الاقتصادية وتطويرها.
- تعمل العولمة الاقتصادية على تحرير التجارة و تحقيق المكاسب من خلال إقامة المناطق الحرة و الاتحادات الجمركية، مثال الاتحاد الأوروبي .
- ترسيخ الفروقات بين الدول المتقدمة و التي تملك الأموال و التكنولوجيا المتقدمة وبين الدول النامية المصدرة للمواد الأولية و الطاقة .
- إعادة توزيع للمصادر البشرية من خلال انتقال العنصر البشري من مكان آخر.

العولمة : تحليل استراتيجي

العولمة (تحليل عام)[1]

عناصر القوة	الفرص
عناصر الضعف	التهديدات

<u>عناصر القوة</u>

- سهولة انتقال التكنولوجيا والمعرفة
- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر
- انخفاض تكاليف النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.
- الاستفادة من التجارة الإلكترونية

---

[1] د/ بشير الزعبي ، أمين خليفان

- ارتفاع في المؤشرات التنافسية.

عناصر الضعف

- سهولة انتقال الأزمات الاقتصادية العالمية .
- منافسة غير متكافئة مع منافسين أقوياء.
- اعتماد الدول العربية على تصدير المواد الخام (مرونة الطب عالية).
- ارتفاع مخاطر التعامل التجاري (عدم التأكد)
- عدم وجود ضوابط تحكم تأثيرات وانعكاسات العولمة السلبية .

الفرص

- تحسين نوعية وجودة الإنتاج.
- زيادة حجم الصادرات العربية الخارجية بشكل عام والبينية بشكل خاص.
- استغلال أحكام الـ wto بعد قيام الـ AFTA في الاستفادة من مزايا منطقة التجارة الحرة وعدم تعميم الإعفاءات والامتيازات الجمركية على بقية دول العالم.
- إمكانية مقايضة الديون باستثمارات أجنبية.

التهديدات

- المزيد من التدهور في أسعار النفط والمواد الخام.
- انخفاض مساهمة التجارة العربية في أجمالي المبادلات التجارية العالمية.
- زيادة تهميش الدول العربية واستغلالها في حالة استمرار تعاونها مع الدول الصناعية بشكل انفرادي (قطري).

الفصل الثانى
انعكاسات العولمة والتجارة الخارجية
المبحث الاول
انعكاساتها على الوطن العربي.

أولاً : على الاقتصاديات العربية

من خلال نظرة سريعة على واقع الوطن العربي يلاحظ أن المنطقة العربية لم تتمكن من تحقيق التنمية التي تتماشى مع طموحات شعوبها ،ويعود ذلك لانخفاض أداء القطاع العام وضعف مشاركة الأفراد في عملية التنمية ، وقصور المنظومة التعليمية والبحث العلمي عن الحاجة الفعلية ، والتبعية التجارية والمالية والتكنولوجية وعدم تمكنه من توظيف إمكاناته وطاقاته للاستفادة من الفرص المتاحة بالأسواق المحلية .

وتواجه الدول العربية في الوقت الحالي نوعين من التحديات أولهما

- تدويل الإنتاج وتحرير التجارة والخدمات وتعزيز التكتلات الإقليمية بهيكلية جديدة .
- والثاني مستجدات المرحلة الحالية بعد إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي و إمكانية الدخول في مرحلة سياسية و اقتصادية جديدة للمنطقة .

فالمرحلة الأولى وما يرافقها من تحديات تتمثل في زيادة المنافسة الدولية ، وتقليل فرص وصول المنتجات العربية إلى الأسواق الخارجية ، إضافة إلى التقدم التكنولوجي في مجالات الاتصالات والإلكترونيات

أما التحدي الثاني فإنه يثير قضايا تستوجب إيجاد ترتيبات عربية تكاملية بعيدة عن المصالح القطرية الضيقة ، واستغلال الموارد الاقتصادية العربية الاستغلال الأفضل وحرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول العربية ،

فالمرحلة الحالية هي مرحلة التكتلات الاقتصادية والمنافسة ، لأن مفتاح دخول العالم العربي في العولمة يكمن في تطوير أسلوب العمل العربي المشترك حتى ينجح الوطن العربي في بناء منطقة تجارية حرة وشبكة مصالح اقتصادية بين الدول العربية وتبني استراتيجية عربية متكاملة لتعزيز الموارد الذاتية للاقتصاديات العربية .

وقد بدأ اهتمام الدول بالتعاون الإقليمي منذ إنشاء الجامعة العربية ، وفي إطار الجامعة العربية تم التوقيع على اتفاقيات تسهيل التبادل التجاري ، وإنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية ، وإنشاء صندوق النقد العربي، واتفاقيات لضمان الاستثمار العربي وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية. وشهدت فترة السبعينيات حركة هامة لانتقال العمالة ، ورؤوس الأموال بين الدول العربية ، إلا أن التجارة العربية البينية ظلت محدودة ، وفي فترة الثمانينيات والتسعينيات تراجع مستوى التعاون الاقتصادي العربي .

وتمثل التعاون العربي في إلغاء القيود والحواجز بين البلدان العربية ، وإنشاء المشاريع المشتركة، بالإضافة إلى محاولات إنشاء تكتلات إقليمية عربية من أهمها مجلس التعاون الخليجي ، واتحاد دول المغرب العربي ، ومجلس التعاون العربي .

و يمكن تلخيص انعكاسات العولمة على اقتصاديات الوطن العربي في :

- التوجه للدخول في تكتلات اقتصادية دولية وإقليمية .
- إعادة هيكلة السياسيات المالية والاقتصادية والتجارية والنقدية.
- زيادة معدل نمو التجارة العربية بشكل أكبر من معدل نمو الناتج .

مؤشرات نمو عناصر التجارة الخارجية العربية

البند	١٩٩٢	١٩٩٦
٪ الصادرات إلى الناتج	٢٦٫٤ ٪	٢٩٫١٪
٪ الواردات إلى الناتج	٢٢٫٣٪	٢٤٫٦٪
٪التجارة الخارجية إلى الناتج	٤٨٫٧٪	٥٣٫٧٪

المصدر: صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ١٩٩٧ م

- انخفاض نصيب الدول العربية من الاستثمارات الدولية
- التجارة الإلكترونية.
- نمو قطاع التجارة والخدمات.
- المزيد من معدلات الفقر والبطالة.
- الانضمام أو السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- إعادة هيكلة أسواق رأس المال العربي.
- التأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية.
- انخفاض أسعار المواد الأولية.
- فشل سياسة إحلال الواردات والتوجه نحو النمو المبني على التصدير.

ثانيا : تأثير العولمة على الثقافة العربية .

مفهوم الثقافة .

جميع السمات المادية والروحية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية ، وهي تشمل الفنون الآداب وطرق الحياة ، بالإضافة إلى الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات .

أساسيات في الثقافة والعولمة :

• عدم وجود ثقافة عالمية واحدة بل ثقافات متنوعة تعمل كل منها بصور تلقائية.

• العلوم و التكنولوجيا هما عنصران من عناصر الثقافة وبالتالي فإن عدم امتلاكهما والاضطرار إلى استيرادهما من الخارج لا يمس بالهوية الوطنية والقومية ، غير أنه عندما يتحولان إلى وسيلة تستغل من قبل الدول المصدرة للتكنولوجيا والمعرفة لاختراق ثقافات أخرى فإن الأمر يختلف ، وهنا يبرز الاختراق الثقافي وتظهر الحاجة إلى التوازن عند الانفتاح على العالم الخارجي

• من الثقافات ما يميل إلى الانغلاق ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع.

* الثقافة التقليدية التي تتميز بالجمود ومقاومة التجديد.
* الثقافة العصرية التي تميل إلى الانفتاح على العالم الخارجي .

و يستعرض الدكتور نبيل علي في كتابه (العرب و عصر المعلومات)

أمثلة عديدة للتأثير بين التكنولوجيا و الثقافة العامة للمجتمع ، و هو ليس تأثيراً سطحياً كما يقول بعضهم ، بل هو تأثير عميق و قوي يتصل بالأبعاد الثقافية المختلفة للمجتمع وما نستورده من الغرب ليس مجرد منتوجات أو آلات ، بل سلوك و قيم و معايير، وبقدر احتياجنا لاستيراد تلك المنتوجات ، فإننا نستورد معها الأفكار والفلسفات ، وقد لا يتم ذلك برغبتنا و لكنه واقع الانفتاح و التطور .

و من البديهي أن الثقافة المصدرة لن تكن محايدة و لن تتصف بالعالمية ، بقدر ما هي تصدير لثقافة الأقوى ، هنا ستكون العولمة هي الظاهرة المتسيدة و ليست العالمية وثمة فوارق بين كلا المفهومين , فبينما تتحقق العولمة في تنميط الشعوب و توحيد الأذواق ، و فرض الاختيارات بالقوة والتهديد ، بما يغذي النزاعات العدائية بين الأمم

و الحضارات تتقدم العالمية لتقريب العالم ، ويتفاعل كل عالم من العوالم إيجابياً في رسم اللوحة العالمية . إذن نحن أمام محاولات هيمنة و تعميم الهوية الثقافية ، و لهذا علينا دعم أدوات التفاعل مع الحضارات الأخرى ، و أن نتحول من حالة الاستقبال و الانتظار السلبي إلى فاعلية الإرسال و الاستقبال ، سيكون في ذلك فائدة ليس لنا فحسب بل للعالم أجمع ، إذ إن ثمة ضرورة لتعدد الثقافات في العالم و تباينها حسب مصلحة الإنسانية .

وسائل تأثير العولمة على الثقافة العربية .

- ✦ تقنيات الاتصالات.
- ✦ الإنترنت
- ✦ السياحة
- ✦ الاستثمار الأجنبي المباشر
- ✦ العلاقات التجارية الدولية
- ✦ وسائل الإعلام المختلفة.
- ✦ الهجرات
- ✦ الدراسة في الدول الأجنبية
- ✦ التغيرات الاقتصادية (الفقر، البطالة ، تكنولوجيا الإنتاج)
- ✦ التغيرات السياسية (حقوق الإنسان ، الديمقراطية ، التعددية السياسية)

<u>و من أبرز انعكاسات العولمة على الثقافة العربية :</u>

✦ تغير القيم والسلوكات الاستهلاكية أي التركيز على العلامات التجارية العالمية

وانتشار السلوكيات الاستهلاكية الغربية .

✦ سيادة مستويين من الثقافة :

الثقافة الجماهيرية : استطاعت حماية القيم والتقاليد من الاختراق الغربي ، رغم قصورها عن خلق ثقافة التجديد

الثقافة العالمـــيـــة : تمكنت من خلال الانفتاح على الثقافات العربية إلا أن ذلك لم يحل دون المس بالقيم والتقاليد العربية والإسلامية .

✦ وجود مستويين من الثقافة أدى إلى زيادة الفجوة الثقافية بين مناطق الريف والحضر في الوطن العربي .

✦ الاتجاه نحو فصل الثقافة عن السياسة .

✦ تهديد مباشر للغة العربية ، حيث أصبحت اللغة الإنجليزية هي اللغة التجارية الرسمية في معظم الأحيان حتى في التجارة العربية البينية أو داخل الدولة نفسها .

✦ تأثر القيم والمعتقدات الثقافية العربية بالعولمة أدى إلى فقدان الثقافة العربية القدرة على تحقيق التجديد المتوازن للثقافة العربية الأمر الذي يهدد الفنون و الآداب العربية

✦ أدى انتشار شبكات الإنترنت والأقمار الصناعية والاستخدام غير المتوازن لهما إلى انحراف الثقافة عن القيم والمعتقدات الإسلامية.

وفي هذا المجال يجب عدم إغفال أهمية شبكات الإنترنت في دعم وتعزيز التعاون والتبادل الثقافي العربي .

والجدول الآتي يبين مستخدمي الإنترنت لكل ألف شخص في بعض الدول.

الدولة	مستخدمو الإنترنت /١٠٠٠ شخص
كندا	٧٠٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٨٠٦
الكويت	٣٧٣
مصر	١٢٦
لبنان	٣٥٥
الجزائر	٦٨
عمان	٨٤

✦ سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على قنوات الإعلام الثقافي أدى إلى تدعيم الاختراق الثقافي الذي يتعرض له الوطن العربي.

✦ تغير سلوكيات الحياة العربية (المأكل، المشرب، الملبس، طرق التفكير والحياة)

✦ انخفاض الاهتمام بالجوانب الروحية للحياة ، والتركيز على الجوانب المادية(العقلانية على حساب الروحية) .

✦ تأثر وسائل الإعلام العربية بوسائل الإعلام العالمية وقصورها عن حماية وتجديد الثقافة العربية.

✦ انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان .

✦ منح المزيد من الحريات للمثقفين (وهو سلاح ذو حدين).

✦ تنامي ظاهرة النشر الإلكتروني' حيث أصبحت أحد أهم العوامل المؤثرة على الثقافة العربية وخصوصياتها حيث تشير أحدث الدراسات التي قامت بها اليونسكو إلى أن التجارة العالمية في السلع والمحتويات الثقافية (الموسيقي والفنون التشكيلية ، وأفلام السينما وأجهزة الفيديو والتلفان) تضاعفت من ٦٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (٢٠٠) مليار دولار عام ١٩٩٧.

الإسلام والعولمة

خلق الله الناس شعوباً وقبائل ليتعارفوا، ويتعاونوا، قال تعالى :
(يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) (الحجرات١٣)

فليس في الإسلام اختلاف في المعاملة بسبب اختلاف اللون، والقومية والإقليمية، وقد أكد الإسلام أن الناس أمة واحدة، تجمعها الإنسانية ، وإن فرّقتها الأهواء والمصالح

قال تعالى :
(إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربُكم فاعبدون) (الأنبياء ٩٢)

وقد حث النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) على مساعدة الأخ لأخيه في

أي موطن أو موقـع (والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه)
وأقر الإسلام للإنسان أن يعمر الأرض ويستثمرها ويسير في طريق إصلاحها، قال تعالى(هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) (هود ٦١)

فتأمل عبارة استعمركم، أي طلب منكم عمارتها ، فالشمولية الإنسانية العالمية تعين الناس علي التواصل والتعاون في اقتسام الطيبات حتى يكون العالم كله سوقاً للعمل، وسوقاً للإنتاج، ومجالاً للتبادل، فرسالة الإسلام إلى الإنسان تعميرية، طالبة منه التنقل في أرجاء الأرض للاستثمار والتعاون مع الآخرين مع استخدام أسلوب الحوار في تشكيل القناعة لقوله تعالى:

(ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجَدِلهم بالتي هي أحسن) (النحل ١٢٥)

فالإسلام له رؤيته الخاصة للعالمية، وبذلك ينفصل عن إشكالية العولمة- فهو بعكس النظام الغربي- وبذا يتعزز المستقبل في العالم الحديث لصالح الإسلام ومبادئه.

ومن هنا لا يكون غريباً أن نجد المؤرخ الكبير (توينبي) يقرر بأن المسار الإنساني نحو العالمية يحتاج إلى عطاء الإسلام في القضاء على العرقية بجميع أنواعها، وفي التخلص من مظاهر الانحطاط .

أما علاقة المسلمين بالعولمة، فترجع إلى الصراع والاحتكاك والتفاعل المستمر تاريخياً والذي أخذ أشكالاً متعددة تتراوح بين التبادل الثقافي إلى الحروب الصليبية وحتى الاستعمار الغربي والهيمنة الرأسمالية الغربية .

(١)**النشر الإلكتروني** : عبارة إنتاج المعلومات و نقلها بوساطة أجهزة الحاسب الآلي و الاتصالات عن بعد من المؤلف إلى المستهلك من خلال شبكات الاتصالات

وبالتالي فإن النظرة للعولمة هي امتداد للبحث عن كيفية التعامل مع الغرب من خلال تأكيد الهوية الإسلامية، إلا أن ذلك يجب أن لا

يحول دون النظر للعولمة من خلال معايير موضوعية وصحيحة، وحاول الفكر الإسلامي الحديث إثبات قضيتين:

شمولية الإسلام، وإنسانيته المنفردة، مقابل التأكيد على أزمة الحضارة الغربية بسبب الإفراط في المادية والبعد عن الأخلاق والقيم، وفي ضوء ذلك يقدم المسلمون مشروعهم الحضاري الذي يُعد صالحاً لكل زمان ومكان.

فالقرآن الكريم رسالة للبشرية كافة، وهو رسالة عالمية لكل الأجناس والأمم التي تعيش على الأرض، وفي هذا يقول الحق تبارك وتعالى للنبي (صلى الله عليه وسلم)(وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)(الأنبياء ١٠٧)

والسؤال الذي يطرح نفسه حول مدى ما تشكله العولمة من تهديد لهويتنا الثقافية

وللإجابة على هذا السؤال لابد من التسليم ابتداءً، باستحالة العزلة، وإنما بكيفية التعامل من خلال القيم الإسلامية، واعتبار ذلك فرصة إيجابية فالمسافات التي كانت تفصل بين حضارة وأخرى انتهت، نتيجة لتدفق المعلومات عبر وسائط الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، وإن كانت العادات والتقاليد والقيم التي يلتزم بها المجتمع من أصعب ما يمكن التأثير فيه عوضاً عن تغييره، ومع ذلك فإن تلك العادات والتقاليد أصبحت عرضة للتأثير والتبدل اليومي، حتى بدأ البعض يتحدث عن غياب الفوارق بين الشعوب..........

وإن كان من العجلة التسليم بهذا الرأي فإنه لا يمكننا التقليل من الأثر المباشر لتكنولوجيا الاتصال على القيم الحاكمة في المجتمعات، فاحترام الخصوصية الثقافية لكل أمة يجب أن يكون أساس الحضارة المعاصرة، والسبيل الوحيد للحفاظ على هويتنا الثقافية، هو التجديد المستمر لكل جانب من جوانب الحياة اجتماعيا وتربوياً واقتصادياً وسياسياً وسيكون ذلك عندما تتغير نظرتنا إلى ذاتنا، ونعيد صياغة علاقتنا بالآخرين بصورة فاعلة أو بشكل فاعل أو

فعال.

فالعلاقة مع العولمة تحتاج لإعادة نظر، فالمسلمون لا يحتاجون إلى مناعة أخلاقية ضد العولمة، بل إلى مناعة فكرية وعقلية وعلمية .

الموقف من العولمة :

ما الموقف من العولمة ؟ وهل هي أمر حتمي ؟ وما إيجابياتها ؟ وما سلبياتها ؟

يرى المحللون

في العولمة جوانب حتمية لا سبيل إلى الفرار منها لأن تقنياتها تقتحم الأسوار العالية وتتسرب من بين الشقوق ، والقيم عندما تتسرب لا تدفع إلا بقيم أقوى وأرسخ و يقول أحد المفكرين .

إن كل جهد الغرب في القرنين الآخرين كان مبذولاً لخلق الإيمان بالغرب ، وعدم الإيمان بالذات ، حتى تغدو الحضارة الغربية حالة طبيعية تقريبا ، من يتصف بها فهو إنسان طبيعي ومن ينحرف عنها فهو إنسان غير طبيعي وشاذ.

- إيجابيات العولمة :

إن أبرز إيجابيات العولمة التركيز على قيم العدل وحقوق الإنسان والقانون والشرعية الدولية في سياق التوجهات العالمية الجديدة وهذه المبادئ والقيم من صميم رسالة الإسلام الخالدة والأمة الإسلامية أولى الأمم التزاما بهذه القيم والتي تعمل بمقتضاها وتعمم إشاعتها ومن إيجابياتها أيضا أن هناك مشا كل إنسانية لا يمكن حلها من منظور

السيادة الوطنية المطلقة للدولة التي يقوم عليها النظام الدولي القائم حتى اليوم منها: انتشار أسلحة الدمار الشامل والتهديدات النووية والبيئية ، وتطور الأوبئة والأمراض المعدية وانتشار الجريمة والمخدرات.

يري Evan Luanda أن العولمة تسهم في توزيع الثروة والقوة وتضمن الأمن الدولي وتشجع الرفاهية الاجتماعية ، وتحمي البيئة

وحقوق الإنسان ، وتعزز الديمقراطية والتعددية ، وتسهم في توزيع القوى الاقتصادية وتعزز المؤسسات الوظيفية و السياسية للمجتمع الدولي. ، وتؤدي أيضاً إلى تحرير أسواق التجارة ورأس المال وتزيد من حجم التجارة والإنتاج المحلي والعلمي وفتح أبواب التنافس الحر ولا سيما في مجال التجارة وكذلك إلى نشر الثقافة الحديثة وسهولة الحصول على المعلومات.......

- سلبيات العولمة :

من أهم عيوب العولمة الواضحة ازدواجية معاييرها ، فحقوق الإنسان والشرعية الدولية كثيرا ما تزدوج فيها المعايير ، وتتدخل الفلسفة البراجماتية في رسم هذه التوجهات وفي ضبط هذه القيم .

وخطر العولمة يهدد كيان الحضارات الإنسانية ، ويدفع لنشوء حضارة جديدة تعتمد على طغيان رأس المال وجبروته ، وهذا الخطر سيهدد العالم العربي والعالم الإسلامي باعتبارهما منطقة استهلاكية ضعيفة متخلفة .

ومن السلبيات الاجتماعية الناتجة عن العولمة ذوبان الطبقة الوسطي هذه الطبقة التي تقود مختلف التغيرات في العالم ، لأن الطبقة الغنية تحافظ على امتيازاتها فهي تريد الإبقاء على ما كان كما كانت حريصة على استمرار منافعها من الوضع القائم .

إن الطبقة الوسطى في نظام العولمة ، وفي ظل خصخصة المؤسسات الصناعية والتجارية ستنزل إلى الطبقات الفقيرة ، وسيزداد الفقر وستكون الدولة عرضة لإملاءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وتتدخل هذه المؤسسات العالمية في السياسة الاقتصادية وحتى الاجتماعية .

ويرى بعض الباحثين أن دبلوماسية هذه المؤسسات الدولية أصبحت بديلا لدبلوماسية البوارج التي عرفتها مطالع القرن التاسع عشر.

فالمعارضون للعولمة وغير المتحمسين لها يرون أنها تهدف إلى مايلي:-

- الهيمنة على اقتصاديات العالم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال السعي لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاديات العالم.
- التحكم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم.
- إلغاء النسيج الحضاري والاجتماعي للشعوب.
- تدمير الهويات القومية والثقافة القومية للشعوب.
- زيادة الدول القوية غنى، بينما تزداد الدول الفقيرة فقراً.
- القضاء على الهوية الثقافية وعلى تراث الأمم والشعوب الفكرية والحضارية.
- فرض السيطرة بأنواعها على الشعوب بقصد نهب ثرواتها واستغلالها...

الإمارات العربية المتحدة و نظام العولمة :

مواكبةً لهذه التطورات الدولية ، و تمشياً مع سياسة الانفتاح الاقتصادي و نظام الاقتصاد الحر الذي تتبناه دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها فقد انضمت الدولة لمنظمة التجارة العالمية منذ بداية عام(١٩٩٦) م لتكون عضواً فاعلاً في النظام العالمي الجديد و لتجني الفوائد الاقتصادية الإيجابية للعولمة و لتتفادى السلبية في حال تخلفها عن الانضمام .

فما الأهداف التي تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيقها من جراء انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية[1]؟

- المشاركة في صناعة القرارات و السياسات التجارية التي ستضعها المنظمة .

---

[1] وزارة التربية والتعليم والشباب– دولة الإمارات العربية المتحدة – كتاب الاقتصاد للصف الثالث الثانوي

- توفير الفرص للصناعات و الصادرات الوطنية بالوصول إلى الأسواق العالمية و إلغاء القيود التي تواجه صادرات الدولة في الأسواق العالمية .
- الاستفادة من التخفيضات و التسهيلات الجمركية التي تقدمها مجموعة الدول الأعضاء فيها .
- حماية مصالح الدولة في محافل الأنظمة كافة.
- جعل دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً تجارياً إقليمياً و عالمياً وفي هذا السياق يثار تساؤل مهم هو كيف يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة الاستفادة من الآثار الإيجابية لنعولة و كيف يمكنها التقليل من آثارها السلبية ؟ و بشكل عام

يمكن لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الاستفادة من العولمة من خلال تزايد وتيرة التبادل التجاري مع مختلف دول العالم ، الأمر الذي يؤدي لرفع معدلات النمو الاقتصادي عن طريق نمو الصادرات الوطنية إلى الأسواق الإقليمية و الدولية وزيادة الاستثمار الوطني و الأجنبي في الدولة .

- تنويع مصادر الدخل الذي انتهجته الدولة مما يدل على نجاح السياسة الاقتصادية للدولة للتعامل مع المستجدات المستقبلية بما فيها العولمة

<u>ولكن للاستفادة من الآثار التنموية للعولمة على الوجه الأكمل لا بد من:</u>

- دعم أوجه التعاون الاقتصادي و بخاصة في مجال العمالة و السياحة و التعليم .
- تعميق الاعتزاز و الولاء للثقافة الإسلامية و العربية و التعريف بها و الإسهام في نشر رسالتها .

- تبني استراتيجية تركز على ثلاثة محاور :

المحور الأول : البعد السياسي رفع القيود عن حرية التعبير و تحرير الثقافة من السياسة

المحور الثاني : البعد الاقتصادي و الاجتماعي من خلال تقليل الفجوة بين حياة الريف و الحضر ،الانفتاح المنظم و المتوازن على الثقافة العالمية .

المحور الثالث : البعد الثقافي (التعليم ، العمل الثقافي المشترك).

لابد من تحديد قدرتنا و مشاكلنا في أمر واحد .

لا بد من محاولة معالجة هذه المشاكل معالجة موضوعية علمية .

ولمواجهة هذه الظاهرة لا بد من :

تحقيق التكامل الاقتصادي العربي و العمل على إنجاح السوق العربية المشتركة فعيل السوق العربية المشتركة ، و الاتفاقيات الجماعية .

□ الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، و تحرير التجارة العربية البينية

□ تحسين الإنتاج الزراعي و الصناعي العربي و تحسين الخدمات بما يكفل له المنافسة والتسويق في الأسواق العالمية.

□ فتح المجال أمام القطاع الخاص و مبادراته في الاستثمار و الإنتاج و التصدير و إزالة العوائق التي تحول دون تفعيل دور القطاع الخاص.

□ تحسين أداء و إنتاج المؤسسات الخاصة و العامة و التركيز على الصناعة و التقنية

□ اعتماد البحث العلمي و الابتكار لتطوير الإنتاج و تبني معايير الجودة وبخاصة معايير الجودة الشاملة والمتميزة لتطوير المنتجات .

□ إقامة المزيد من اتفاقيات التعاون الثقافي بين الدول العربية

□ ضرورة الاهتمام بالبعد الاقتصادي عند وضع برامج التنمية الثقافية ، إذ إن ارتفاع دخل الفرد سيزيد من حجم إنفاقه على التعليم و الصحة .

□ تكثيف جهود المؤسسات الثقافية العربية لزيادة الوعي الثقافي و بخاصة في مناطق الريف العربي

□ حماية اللغة العربية من خلال العديد من الوسائط من أهمها التركيز على التبادل التجاري العربي باللغة العربية ، و تدعيم وجودها في وسائل الإعلام السمعية والمرئية و المقروءة .

□ تعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ، من ناحيتي السعر و الجودة ، لتتمكن من استغلال إمكانات التصدير إلى الأسواق الإقليمية و العالمية التي يتيحها الانفتاح الاقتصادي العالمي ولا شك في أن مواجهة هذا التحدي الكبير لا تأتي إلا من خلال تضافر الجهود على المستويين العام و الخاص.

✪ فعلى سبيل المثال يستطيع القطاع العام المساعدة في تنمية المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من خلال ما يلي:

١- الاستمرار في تنظيم و ترشيد عملية الانفتاح الاقتصادي تمشياً مع متطلبات العضوية في منظمة التجارة العالمية ووفقاً للظروف الاقتصادية و الاجتماعية السائدة بحيث لا تتأثر بعض القطاعات بصورة سلبية نتيجة لذلك

٢- الاستمرار في تقديم الدعم للقطاع الخاص ليكون قطاعاً رائداً في الاقتصاد الوطني عن طريق المزايا والحوافز الممنوحة لتنمية القطاع الصناعي مثل إنشاء المناطق الصناعية الحرة وتوسيع برنامج الأوفست ليشمل مختلف الإمارات وزيادة رأس مال المصرف الصناعي والإسراع في عملية الخصخصة وتقليل مشاركة القطاع العام في الأنشطة الاقتصادية ، وقيام سوق منظم للأوراق المالية .

العمل على عدم الإفراط في المنافسة بين الصناعات الوطنية في

الأسواق المحلية والخارجية وبحيث تكون منافسة شريفة وتخدم أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة .

□ العمل على نشر المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة الضرورية لزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وتقليل كلفته بما في ذلك استخدام التجارة الإلكترونية.

وبالمقابل يستطيع القطاع الخاص تعزيز قدرته التنافسية عن طريق مايلي :

§ زيادة وتنويع الاستثمارات الخاصة في المشاريع الإنمائية ،الإنتاجية والخدمية

§ تحسين جودة الإنتاج وتنويعه ،وتقليل كلفته بتبني وسائل الإنتاج كثيفة رأس المال والمعتمدة على التكنولوجيا الحديثة بدلاً من وسائل الإنتاج كثيفة العمالة .

§ تحسين الإنتاجية للقوى العاملة عن طريق التدريب وإعادة التدريب واستخدام التكنولوجيا المتطورة .

§ دمج المؤسسات الخاصة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير حيث يمكن ذلك من خلال قيام مؤسسات المنافسة والأوفر في تكاليف الإنتاج.

منذ بروز مصطلح العولمة أو الكونية في السنوات الماضية والجدلية مستمرة حول تعريفها، بل وحول حقيقتها ، فالبعض يراها دعوة زائفة ، وآخرون يرونها حقيقة تقوم على سند . وأياً كان الوضع فإن العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور كثيرة منها: الاقتصاد والثقافة والاجتماع ولا شك أن للعولمة إيجابيات، كما لها سلبيات ينبغي علينا حصرها بشكل مستمر وعلى مختلف الأصعدة الثقافية ، والاقتصادية ، أو السياسية فنحن في الوطن العربي مازلنا في غمار المنافسات الإيدلوجية الرافضة للعولمة من دون دراسة كافية لقوانينها، أو التيارات التي يقبلها من دون أي شرط أو تحفظ، ويمكن القول إنه

في الفترة الأخيرة فقط بدأت بشائر الدراسات الجادة الرصينة للعولمة وانعكاساتها على الوطن العربي لأنه يمكن في ضوء فهم قوانين العولمة وتياراتها صياغة استراتيجية عربية، لا للمواجهة الرافضة رفضاً قاطعاً، ولكن للتفاعل الحي الخلاق معها ......فنحن نأخذ من الآخرين ما لا يخالف ديننا و ميراثنا الذي جعل من طلب العلم فريضة إنسانية ، فالمولى عز وجل سخر لنا ما في السماوات و ما في الأرض و أسبغ علينا نعمه الظاهرة والباطنة لذلك فنحن على المدى البعيد لا غنى أن يكون لنا مشروع عربي نهضوي متكامل ننتقي له أفضل ما في العولمة من مزايا المنهجية والتجارة والتطبيقات، ولكن لن نبدع في ظل العدوى والتقليد العشوائيين اللذين كان لهما آثار مؤلمة، ولن يتأتى إلا إذا قمنا بفرز مزايا العولمة من سلبياتها فنحن عولميون في إيجابيات العولمة وخريجو مدرسة العولمة الإيجابية......... ولكن قدرنا أننا أصبحنا في حالة دفاع بعد هجمة الصهاينة الذين أظهروا الحقد والكراهية عبر مشروعهم العدواني الذي يستهدف الأمة العربية والإسلامية .

الخليج العربي و العولمة(((نقلا عن www.alsomow.com)))

في مؤتمر لاهاي عام ١٩٤٨م اقترح "ونستون تشرتشل" إنشاء ما أسماه آنذاك بالولايات المتحدة الأوروبية، وأثارت الفكرة آنذاك الكثير من الاهتمام والدراسة الأمر الذي جعلها تختمر بعد ذلك بعام واحد حين طرحت في مؤتمر "ويستنستر" فكرة التعاون الاقتصادي الأوروبي في سنة ١٩٥٢ تكوّنت رابطة أوروبا الغربية للفحم والفولاذ والتي تحوّلت فيما بعد إلى جامعة اقتصادية (CEE)، بدأت المشاورات حولها سنة ١٩٥٥م في ماسينا وانتهت بتوقيع معاهدة روما الشهيرة سنة ١٩٥٧م، واستطاعت تجربة الاقتصاد آنذاك لكونه مصلحة لا يمكن اللعب بها أو تجاوزها في ردم آثار الحروب التي كانت مشتعلة بين دول المنطقة في سنوات ١٨٧٠ - ١٩١٤ - ١٩٣٩م، واستطاعت الدّول الأوروبية

الستّ المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية وهي (هولندا - اللوكسمبورغ، بلجيكا، إيطاليا، فرنسا وألمانيا الغربية) أنّ تحقق معدلات نمو اقتصادي جعلها مركز استقطاب اقتصادي قوي في القارة حيث بدأ هذا الاتحاد يتّسع بداية من العام ١٩٧٣م بطلب بريطانيا، وإيرلندا والدانمارك الانضمام، وقد ظهرت السُوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٥م تتويجاً لسياسة اقتصادية قائمة على الدقة والالتزام والوعي الكبيرٍ بمتطلبات المرحلة، وقد كان هذا التكينن الاقتصادي الأوروبي سابقاً لمشروعِ العولمة أحادية القطب والذي بدأ طرحه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في الثمانينيات..

وفي عام ١٩٥٠م وقعت الدول العربية معاهدة الدفاع ا لمشترك والتعاون الاقتصادي والتي تبلورت عبر السّنين وانتهت في ١٩٩٧/٢/١٩م بإقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي برنامج وزمن تنفيذ إقامة منطقة التجارة العربية الحرة بدءً من ١٩٩٨/١/١ وانتهاء بعام ٢٠٠٧م.

والملاحظ أن التجربة العربية كانت بعيدة دائماً عنِ النظرة الاقتصادية العميقة والدقيقة البعيدة عن الشعار السياسي فمثلاً نلاحظ أنّ معاهدة التعاون الاقتصادي كانت سنة ١٩٥٠ وهو عام كانت فيه العديد من الدول العربية تحت نير الاستعمار لذلك كان الدافع عند الكثير منها إلى التعاون العربي هو الدافع الثوري لا غيره، كما أنّ توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية كان سنة ١٩٥٧م مع ما يعنيه ذلك من الارتباط بدافع سياسي أو قوي ثوري هو مقاومة حلف بغداد ودحر العدوان الثلاثي على مصر وهكذا.. ولعل هذه الشعاراتية هي التي جعلت هذه الاتفاقيات والمعاهدات تتعثّر في حين استطاعت الدول الأوروبية تحقيق وحدتها، وقد ألقت العولمة بظلالها على الواقع الاقتصادي العالمي فظهر كما قلنا "الاتحاد الأوروبي" ومجموعة آسيان، ومجموعة "المركوسور" عام ١٩٩١م والتي تمّ التوقيع عليها

بين البرازيل والأرجنتين والأوروغواي والبرغواي وهي المعاهدة التي تحوّلت عام ١٩٩٥م إلى اتحاد حركي، وقد انضمت بعد ذلك بوليفيا عام ١٩٩٧ وقبلها التشيلي بعام واحد إلى المنطقة الحرة للمركوسور مع الامتناع عن الانضمام إلى الاتحاد، كما ظهرت "اتفاقية التبادل الحرّ لأمريكا الشمالية" النافتا "Nafta" والتي تمّ التوقيع عليها في ١٧ كانون الأول ١٩٩٢م بين الولايات المتحدة الأمريكية، والمكسيك وكندا.. وفي أمريكا اللاتينية ظهر النظام الاقتصادي الأمريكي اللاتيني سيلا SELA، وقد وقعت الاتفاقية (٢٥) دولة ومع نهاية ١٩٩٥ قفز العدد إلى ٢٧ دولة. كما ظهرت الرابطة الأمريكية اللاتينية للتجارة "آلادي" ALADI وفي أمريكا الجنوبية ظهرت مجموعة دول الأنديز أيضاً (ANDIN)، وفي أمريكا الوسطى ظهرت السوق المشتركة لأمريكا الوسطى MCCA عام ١٩٦٠ بين غواتيمالا ـ السلفادور، نيكاراغوا، الهندوراس وانضمت كوستاريكا عام ١٩٦٢م، وظهرت الكثير من المشاريع أيضاً كان من أبرزها "مشروع السوق الشرق- أوسطية التي طرحته إسرائيل، ومشروع أوراسيا (أوروبا + روسيا) وإعادة ترتيب البيت الأوروبي الذي قدّمه غورباتشيف وهكذا.. وقد أدّى الانتشار الأفقي والترسّخ والتعمق العمودي لفكرة التقطّب والتكينن الإقليمي وشبه الإقليمي إلى بروز مجلس التعاون الخليجي الذي تمّ التوقيع على اتفاقية إنشائه في شهر مايو ١٩٨١م، انطلاقاً من الوعي بما للاقتصاد والمصالح المشتركة من أهمية في ترسيخ وتقوية الرّوابط وتوحيد آليات الدفاع عنها.. وهو ما جعل الملك فهد بن عبد العزيز يقول: «إنّ سياستنا الإقليمية مبنيّة على أنّ تكونٍ الرّابطة الاقتصادية ـ بعد الرابطة الإسلامية الأساسية ـ محكاً كبيراً بين دول المنطقة الخليجية، لأنّها (الرابطة الاقتصادية) من أفضل الرّوابط التكافليّة التي تؤدّي إلى أن تلتزم الإدارات السياسية بمصالح شعوبها». وقد كان ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربية قفزة رائدة من النّموذج العربي التوحدي

الشعاراتي إلى النموذج الواقعي المستجيب لمتطلبات المرحلة. الأمر الذي جعل الكثير من الدّارسين يرون فيه النّواة الحقيقية لوحدة عربية ناضجة ولعلّ وحدة الحيّز الجغرافي الذي ظهرت فيه تجربة المجلس مع وحدة الثقافة الشعبيّة والأصول القبليّة ووحدة الدّين، ومع تقارب الخيارات السياسية والأوضاع الاقتصادية سيكون دعْماً قوياً لهذه التجربة الرّائدة.

وقد كانت القمة العشرون المنعقدة في الرياض تفعيلاً حقيقياً للمجلس عبر ظهورٍ مصطلح القوة الدفاعية المشتركة، وكذا ظاهرة النقد البناء للسلبيات مما يظهر نية صادقة لإنضاج وإنجاح هذه التجربة. إنّ أهمّ ما يجب أن ينتبه إليه المجلس هو إيجاد استراتيجيّة مدروسة للاستقطاب وبالتالي رزنامة لإدماج دول المحيط في هذه التجربة، ذلك لأني أرى كما أشرت في بحث لي حول "مسألة الجزر الثلاث" أنّ قبول عضوية بعض دول المنطقة في هذا الوقت المبكر من عمر المجلس معناه إعطاء هذه الدّول بما تملكه من طموح في المنطقة ومن قوّة عسكرية المبرّر لتشكيل المجلس وفق الكثير من رؤاها كطرف مؤسّس، أمّا تأجيل قبول عضوية هذه الدّول إلى أن يأخذ المجلس شكله النهائي الذي يجعله نواة غير قابلة للتغيّر من ناحية الفلسفة والمنظور العام "البرنامج" و"القانون الداخلي" فسيجعل المجلس أداة امتصاص وإذابة لدول المنطقة في بوتقته دولة بعد أخرى مهما كانت قوتها، لكون القوة المعوّل عليها هي القوة الاقتصادية مع ما تعنيه من "استقطاب واكتساب للتكنولوجيا"، وأمريكا التي يبلغ عدد سكانها ٢٥٠ مليوناً تمارس الهيمنة في عالم فيه مثل الصين (مليار و٢٠٠ مليون) والهند (٩٢٠ مليون) غير أنّ ما حققه مجلس التعاون في إطار التقطب الإقليمي لمواجهة العولمة يبقى ناقصاً في غياب مؤسّسات تفعّل التجارة البينية وترسّمها، خاصة وأن التجارة البينية العربية قد بلغت عام ١٩٩٧م نسبة ٩٪ من مجموع التجارة الخارجية الكلية إذ لم

تتجاوز ٣٠ مليار دولار. كما يجب المسارعة إلى رسم سياسة إنتاجية قائمة على التناسق، كما يستوجب الأمر تحقيق اتحاد جمركي وإيجاد منطقة حرّة للتجارة، هذا إذا كانت السوق المشتركة مازالت تمثّل حلماً بعيد المنال.

إنّ إنجاح تجربة مجلس التعاون لن يكون فقط مطلباً عادياً للمنطقة بقدر ما هو مطلب مصيري في الزمن الذي أصبحت فيه آليات التجارة العالمية تتحرّك تصديراً واستيراداً انطلاقاً من كيانات موحّدة التّعرفة الجمركية وشركات عملاقة تمثّل خطراً كبيراً على الدولة المنفردة خاصّة إذا كانت منطقة مصالح اقتصادية.

إنّ بعض المحلّلين يرون أن منطقة الخليج ستبقى منطقة توازن بين صراعات الكيانات الكبرى في العالم، وستحرص كل منطقة محافظة على اقتصادياتها ومراعاة لمصلحتها أن تحافظ على أمن الخليج، وهذا القول فيه الكثير من الصّحة، لكن هناك متغيرات جديدة حدثت وهي دخول عناصر جديدة في اللعبة منها الدور "الإيراني" الرّافض للتواجد الأمريكي في المنطقة والمستند إلى الخنفية الرّوسيّة الدّاعمة.. وهو ما يجعل المنطقة تشهد تقاطعات دوائر مصالح متصارعة مع بداية ظهور الموقف العسكري والسياسي الأمريكي بظهور التوجّه الأوروبي نحو إنشاء قوة دفاعية أوروبية مشتركة بعيداً عن الحلف الأطلسي (الناتو) وبالتالي العجز المستقبلي لأمريكا عن التدخّل لإطفاء كلّ الحرائق الحادثة في العالم لصالحها.

كما أنّ سياسة تقاسم الأدوار والتسليم للقوي الموازي باستعمال القوة في إقليمه كشرطي له كما يحدث اليوم من صمت أمريكي تجاه ما تقوم به روسيا في الشيشان من شأنه أن يجعل بعض الدول في منطقة الخليج تطبق هذه الفلسفة لتفرض هيمنتها على المنطقة كشرطي رافضة كلّ تدخل أمريكي أو أوروبي. إنّ التغيرات الحادثة في العالم باسم العولمة، ثم بفعل الاختراقات الحادثة في العولمة ذاتها بما يفتح

الأبواب للكلام عن "ما بعد العولمة" تجعل من الحزم وضع قائمة من الأولويات قد تكون قريبة من الآتي:

١ـ تحقيق التقطب الاقتصادي والأمني.

٢ـ مواجهة التململ الداخلي الاقتصادي مثل الحادث في "سياتل" و"دافس".

٣ـ التّبنّي الرّسمي لدعم الثقافة في وجه العولمة لاحتواء ردة فعل الإصلاح الديني والتأصيل الثقافي الذي قد يجنّد الطبقات المتضررة بالليبرالية التجارية لمشروعه.

٤ـ إيجاد استراتيجية مدروسة للإحتواء التدريجي لدول المنطقة في إطار المجلس بما يتوافق ونظرة التوازن في القوى وهو الأمر الذي تفرضه التناقضات القديمة بين بعض هذه الدول مثل إيران والعراق.

٥ ـ تجسيد القوة الدفاعية المشتركة.

٦ ـ التأسيس لمرحلة ما بعد النفط.

من كتاب (مستقبل الخليج العربي و صراع الهوية) لسعيد الغامدي.

ثانيا: دولة الاردن.

الحديدي: الاردن تبنى سياسة الانفتاح ومواكبة تطورات الاقتصاد العالمي والعولمة

زاد الاردن –

قال وزير الصناعة والتجارة المهندس عامر الحديدي ان الاردن تبنى في سياسته التجارية الخارجية نهج الانفتاح الاقتصادي ومواكبة تطورات الاقتصاد العالمي والتوسع السريع للعولمة مع التأكيد على أهمية مشاركة القطاع الخاص في صنع القرار ووضع السياسات بما يخدم المصلحة العامة.

واضاف خلال مشاركته في ملتقى السفراء الاردنيين الرابع يتمتع الأردن بعضوية منظمة التجارة العالمية منذ عام ٢٠٠٠ فضلاً عن توقيع

خمس اتفاقيات تجارة حرة مع أهم الأقطاب والتكتلات الاقتصادية في العالم مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول الجامعة العربية ودول رابطة الافتا وسنغافورة اضافة الى عضوية الاردن في اتفاقية التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية «أغادير» إلى جانب توقيع اتفاقية تجارة حرة مع كندا بالأحرف الأولى.

واشار الحديدي ان الأردن بصدد توقيع اتفاقية تجارة حرة مع تركيا والباكستان وبدء المفاوضات لإبرام اتفاقية تجارة حرة مع الميركوسور اضافة الى التباحث أيضاً مع سكرتارية الكوميسا لغرض بدء مفاوضات لإبرام اتفاقية تجارة حرة مع دول الكوميسا موضحا ان الحكومة تبحث إمكانية توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وعن دور وزارة الصناعة والتجارة قال المهندس الحديدي: ان الوزارة تعمل على اعداد استراتيجية للتجارة الخارجية تعتمد على محاور رئيسية أهمها أسس التبادل التجاري وتجارة الخدمات والتجارة الالكترونية وقانون المنافسة ودعم تواجد الصناعات الأردنية في الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة وتوقيع اتفاقيات تجارة حرة وتطوير الاطار التنظيمي للنشاط الصناعي والخدمي في المملكة.

واضاف تعكف الوزارة حاليا على اعداد سياسة صناعية تهدف الى زيادة تنافسية قطاع الصناعة في الأردن ومساعدته على مواجهة التحديات الناتجة عن العولمة والانفتاح الاقتصادي, اضافة الى تعظيم العوائد المتحققة من الفرص المتاحة في القطاع الصناعي كما تعمل مؤسسة تشجيع الاستثمار على اعداد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار التي من شأنها أن تعزز برامج ترويج وجذب الاستثمارات الاجنبية.

وبشأن التجارة الخارجية اشار الحديدي ان حجم التجارة الخارجية ارتفع خلال عام ٢٠٠٧ بنسبة ١١٧ بالمئة عن عام ٢٠٠٣ وبلغ حجم الصادرات الكلية العام الجاري ٤,٠٦٣ مليار دينار بنسبة

نمو تصل الى ١٠,١ بالمئة عن العام السابق ٢٠٠٦ فيما بلغ حجم المستوردات ٩,٧٥٣ مليار دينار بارتفاع نسبته ١٩,١ بالمئة عن العام السابق في حين بلغ عجز الميزان التجاري خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ٥,٦٨٩ مليار دينار.

وبين الحديدي ان صادرات المملكة من الصناعات المتنوعة وعلى رأسها الملابس شكلت النسبة الأكبر من مجموع الصادرات الوطنية العام الماضي بحصة تصل الى ٣٢,٢ بالمئة من المجموع الكلي, تليها المواد الكيماوية بنسبة ٢٤ بالمئة, ثم المواد الخام عدا المحروقات ١٣,٦ بالمئة, فالمواد الغذائية بنسبة ١٢,٧ بالمئة, بينما توزعت النسبة المتبقية على باقي السلع المختلفة حيث استحوذت الدول العربية على حوالي ٤٤ بالمئة من صادرات المملكة لعام ٢٠٠٧, تليها سوق أمريكا الشمالية بنسبة ٢٧,٥ بالمئة, ثم الدول الآسيوية بنسبة ١٠ بالمئة وتعد أهم ثلاث أسواق للصادرات الأردنية هي الولايات المتحدة, ثم الهند فالعراق.

اما مستوردات المملكة من آلات ومعدات النقل حسب الحديدي فشكلت ما نسبته ٢٥,٤ بالمئة من اجمالي مستوردات المملكة عام ٢٠٠٧, يليها الوقود المعدني والمحروقات بنسبة ٢١,٧ بالمئة, ثم سلع مصنوعة متنوعة ١٨,١ بالمئة, المواد الغذائية ١٣ بالمئة, مواد كيميائية ٩ بالمئة حيث احتلت المستوردات من الدول العربية العربية المرتبة الأولى من اجمالي حجم المستوردات لعام ٢٠٠٧ بحصة بلغت ٣٣,٧ بالمئة, تليها المستوردات من الدول الآسيوية بنسبة ٢٧,٨ بالمئة, ثم دول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٤,٦ بالمئة وتعد أهم ثلاث اسواق لمستوردات المملكة هي المملكة العربية السعودية, ثم الصين والمانيا في عام ٢٠٠٧.

وعن الاداء الاستثماري للاردن قال الحديدي: ان الاردن تمكن خلال السنوات الماضية من توفير بيئة استثمارية حاضنة ساهمت في

جذب المزيد من هذه الاستثمارات في مختلف القطاعات المختلفة, مما جعل الاستثمارات الخارجية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تزيد على ٤ مليارات دولار خلال الثلاث سنوات المنصرمة, تميزت بأنها استثمارات ذات قيمة مضافة عالية هذا عدا عن الاستثمارات التي تقدر بالمليارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى, خاصة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.

واكد ان هذه الاستثمارات عملت على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن والدول المصدرة لهذه الاستثمارات, كما ساهمت في التنمية الاقتصادية الأردنية من خلال توفيرها للعديد من فرص العمل, إضافة الى إدخال بعضها للتكنولوجيا حديثة ساهمت في تطوير القطاعات التي عملت بها.

ولمواجهة التحديات المستقبلية اشار ان الاقتصاد الوطني بحاجة ماسة إلى ضخ المزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة ذات القيمة المضافة العالية خلال السنوات المقبلة في القطاعات ذات الأولوية, كي يتسنى للاقتصاد الوطني القيام بأعباء تحقيق المستويات المبتغاة من النمو الاقتصادي المستدام وتوليد العمالة والسيطرة على أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

وفيما يخص مجالات التعاون ما بين وزارتي الصناعة والتجارة والخارجية فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار قال الحديدي يجب تحديد نقاط اتصال في السفارات والبعثات الدبلوماسية الاردنية في الخارج وتزويد وزارة الصناعة والتجارة بقائمة الموظفين المعنيين بالشؤون التجارية في السفارات الاردنية في الخارج وعنوانينهم, لتسهيل عملية الاتصال ومتابعة القضايا المتعلقة بالتجارة.

واضاف اقتربت الوزارة من الانتهاء من اعداد قاعدة بيانات شاملة تضم العلاقات التجارية الخارجية كافة للمملكة من حيث حجم التبادل التجاري, وحجم الاستثمار, والاتفاقيات الموقعة وغيرها

من تفاصيل العلاقات التجارية الثنائية التي تربط الاردن بشركائه التجاريين مشيرا انه سيتم تحديث هذه البيانات بشكل مستمر كما أنها ستكون متاحة لاستخدام وزارة الخارجية والسفارات الاردنية عبر الموقع الالكتروني للوزارة للاطلاع على التقارير والاستفادة من المعلومات الواردة فيها.

وعن الانجازات في هذا الشأن قال: ان الوزارة أعدت كتيبا »بروشور« خاصا يضم الاتفاقيات التجارية كافة التي وقعها الاردن, حيث تم تزويد وزارة الخارجية وغيرها من الجهات الرسمية بنسخ من هذا البروشور, الى جانب قرص الكتروني مدمج يحتوي على نصوص اتفاقيات التجارة الحرة وغيرها من الاتفاقيات التجارية التي وقعها الاردن.

ولفت ان الوزارة انتهت مؤخرا من المراجعة الاولى للسياسة التجارية الخارجية للاردن في اطار منظمة التجارة العالمية وان الوزارة ستعمل من خلال وزارة الخارجية تعميم تقرير سكرتاريا المنظمة والتقرير الحكومي الرسمي الى السفارات والبعثات الدبلوماسية الاردنية في الخارج اضافة الى نشرها على الموقع الالكتروني الخاص بوزارة الصناعة والتجارة موضحا انه تم تحديد مديرية السياسات والعلاقات التجارية الخارجية في وزارة الصناعة والتجارة كنقطة ارتباط مع السفارات الاردنية في الخارج وذلك لمتابعة القضايا المرتبطة بالتبادل التجاري ومعالجة اية مشاكل تواجه القطاع الخاص فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد.

واكد الوزير الحديدي ان للسفارات الاردنية دورا مهما في مساعدة الجهات الأردنية ذات العلاقة بالعملية الاستثمارية من خلال تزويدها بالمعلومات حول السوق الاستثماري في الدولة المعنية داعيا السفارات الى ايلاء عملية ترويج الاستثمار أهمية خاصة.

وبين المهندس الحديدي ان مؤسسة تشجيع الاستثمار انتهت من

إعداد مشروع الخارطة الترويجية والذي أطلقته هذا العام وان المؤسسة حاليا تقوم بالتنسيق مع السفارات الأردنية في الدول التي تضمنتها الخارطة الترويجية لإنجاح الحملات الترويجية التي تقرر تنفيذها في الدول.

اما فيما يتعلق باولويات المرحلة المقبلة قال: نتطلع للوصول الى انشاء اتحاد جمركي بين الدول العربية والاسراع من الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات نظرا لاهمية هذا القطاع ومساهمته المرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي للعديد من الدول العربية وتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادي وتبادل تجاري حر مع دول مجلس التعاون الخليجي ودعم انضمام سورية ولبنان والسلطة الوطنية الفلسطينية الى اتفاقية اغادير.

واشار انه رغم توقيع الاردن اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الا أن القطاع الخاص الاردني ما يزال يواجه عدة صعوبات في التصدير الى السوق الاوروبي حيث بلغت قيمة الصادرات الوطنية الى الاتحاد الاوربي خلال عام ٢٠٠٧ حوالي ١١١ مليون دينار (٣,٥ بالمئة من اجمالي الصادرات), بينما بلغت قيمة المستوردات من الاتحاد الاوروبي في المقابل ٢,٣ مليار دينار كما أن حجم الاستثمارات الاوروبية في المملكة ما يزال دون التوقعات.

واوضح ان المرحلة المقبلة تتطلب جهدا اضافيا يرتكز على محاور رئيسية هي العمل على تغيير قواعد المنشأ المطبقة حاليا الذي من شأنه تسهيل نفاذ الصادرات الاردنية الى السوق الاوروبي وزيادة برامج الترويج لجذب الاستثمارات الاوروبية وزيادة برامج الدعم الفني للقطاع الصناعي والزراعي لتمكينه من التصدير الى الاسواق الاوروبية وتعظيم الاستفادة من اتفاقية الشراكة والبدء بالتفاوض الثنائي مع الاتحاد الاوروبي لتحرير التجارة بالخدمات, حال الانتهاء من اعداد الدراسة التي يتم العمل عليها حاليا لتحديد القطاعات الخدمية

الاردنية التي لها فرصة في الاستفادة من النفاذ الى الاسواق الاوروبية.

وبين ان الصادرات الاردنية الى السوق الامريكية ارتفعت لتصل الى مستويات قياسية خلال السنوات الماضية (٨٨٠ مليون دينار في عام ٢٠٠٧) مضيفا ان الجهود تركز على تنويع الصادرات الاردنية الى السوق الامريكي وجذب الاستثمارات الامريكية الى المملكة وزيادة برامج الدعم الفني للقطاع الصناعي والزراعي لتمكينه من التصدير الى السوق الامريكية.

وقال ان الاردن ومن خلال جهوده المستمرة يسعى الى فتح أسواق جديدة أمام القطاع الخاص الاردني اضافة الى جذب الاستثمارات من خلال تطوير علاقاته الاقتصادية مع كندا ودول أمريكا الجنوبية ومختلف دول العالم

ثالثا: دولة العراق

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي

إن من اهم سمات التجربة التنموية في الاقتصاد العراقي عبر الخطط التنموية منذ عام ١٩٥١ ولغاية الخطتين التنمويتين الخمسية ١٩٧٠-١٩٧٤ والخطة الانفجارية للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ ولحد الآن تم ارتكازها علىٍ ما يسمى في الفكر التنموي ((بالتنمية المستدامة)) التي تهدف اساساً إلى الاستخدام الكفء للموارد بما يحافظ على حقوق الاجيال القادمة في هذه الموارد.

كما اتسمت هذه التجربة بوجود دور بارز للدولة في عملية التنمية ، امكن من خلال استخدام الموارد النفطية في خلق طاقات انتاجية فاعلة متمثلة في الزراعة والصناعة وإقامة بنية أساسية على أحدث المستويات بما سهل عمل القطاعات الاخرى منها على سبيل المثال لا للحصر القطاعات التوزيعية والقطاعات الخدمية وغيرها، وهكذا كان لتدخل الدولة ابلغ الأثر في إنجاز عملية التنمية الاقتصادية في وقت قياسي مقارنة بالتجارب التنموية المعاصرة لذلك يتضح لنا ما

يلي :-

اولاً : ان وزن الدولة في الاقتصاد العراقي سيظل هاماً جداً وذلك رغم ما تحدثه العولمة من تغيير هيكلي في توزيع الادوار بين السوق والدولة ، وليس من المزايدة القول ان دور الدولة اصبح اكثر اهمية واكثر تعقيدا وان جودة الادارة الحكومية تعد محددا هاماً بالنسبة للتنمية الاقتصادية، لذلك لابد من تطوير وتحديث مفهوم واساليب التخطيط التنموي حتى يستجيب لمتطلبات العولمة ولضرورة التنسيق الفعال بين القطاع الخاص والخدمات الحكومية.

ثانياً : ان العولمة لم تشمل كل المناطق بنفس المحتوى، فهناك العديد من الدول التي لاتزال بعيدة كل البعد عن الاندماج الكامل في الاسواق الدولية ، ومن الانخراط في ظاهرة العولمة، وابرز مثال على ذلك الدول ذات الدخل المتوسط ومنها معظم الدول العربية بما فيها العراق.

ثالثاً: ان اهم الميادين التي يجب ادراجها في عملية التخطيط التنموي في مفهومه الجديد تتمثل في تامين كل الخدمات والمرافق العامة الضرورية للتنمية الاقتصادية ومن اهم هذه الخدمات والمرافق العامة ما يلي

أ- البنية الأساسية في مجالات النقل والاتصالات والماء والكهرباء والصرف الصحي ... الخ

ب- التعليم والتدريب والبحث العلمي الهادف لبناء المهارات القادرة على استيعاب وتطوير التكنولوجيا الحديثة لأنها تعد السبيل الوحيد لإنجاز التقدم الاقتصادي المنشود لكافة القطاعات الاقتصادية.

ج- مؤسسات الضمان الاجتماعي التي تحارب الفقر، وتسهر على الامن الاجتماعي وعلى تامين حقوق الناس واملاكهم لتنفيذ العقود واحترام الوعود، والتي تمكن من محاربة الفساد الاداري والمالي والاقتصادي.

رابعاً: ان الاقتصاد العراقي بما يمتلكه من موارد ضخمة متمثلة بالموارد النفطية مدعو لصياغة خطط تنموية متطورة لضمان تنمية مستدامة مع اعتماد اكبر على القطاع الخاص بتعزيز مقدرته وعلى حرية المبادرة والاستثمار .فالاقتصاد العراقي لديه الفرصة الكبيرة للتطوير والإصلاح، سواء في سياسات الاقتصاد الكلي او في القطاعات المالية او في ميدان التعليم وتطوير الخبرات البشرية الراقية او في مجال تنويع نشاطاتها الاقتصادية والصناعية والخدماتية من اجل تخفيف الاعتماد على الموارد النفطية ولكي يستطيع التوفيق بين التشابكات القطاعية للأنشطة الاقتصادية في تنويع مصادر الدخل والنمو وضرورة امتصاص البطالة بشقيها البطالة التامة والناقصة على حد سواء

خامسا: ان العولمة قد ادت الى تزايد موجات التحرير الاقتصادي والمالي، والى اعادة توزيع الانتاج على المستوى الدولي من طرف الشركات المتعددة الجنسية، حيث تم ترحيل اجزاء من العمليات الإنتاجية الى الاماكن ذات التكلفة المتدنية. ولقد انعكست هذه الظاهرة في تزايد معدلات التجارة الدولية وتزايد الاستثمار المالي والاستثمار الاجنبي المباشر، وتدفق المعلومات بشدة نتيجة التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والحاسوب

سادساً: ان هناك محاولة لتبني مقياس يوضح وضعية الدول العربية تجاه العولمة باستعمال جملة من المؤشرات التي تعكس مدى الانخراط في الاسواق الدولية وهذا المقياس يحاول تلافي الانتقادات الموجهة الى المؤشرات التقليدية المستخدمة في هذا المجال كمؤشر الاندماج التجاري، او ما يعرف بمؤشر الانفتاح على التجارة الخارجية ، او مؤشر الاندماج الذي يقيس نسبة الاستثمار الاجنبي للناتج المحلي. والمقياس المقترح مبني على مؤشر مركب، يمكن استخدامه لتصنيف الدول العربية حسب درجة عولمتها مقارنة مع مجموعة من الدول غير العربية، والتي يعتقد انها فائقة العولمة، وان

هذا التصنيف سوف يساهم في البحث في أسباب عدم عولمة الاقتصادات العربية ويحدد اهم السياسات التي تسهل انخراط الدول العربية في الأسواق الدولية للاستفادة من العولمة مع تقليل مخاطرها.

مما تقدم يتضح:-

اولاً: ان دور الدولة سيظل محورياً في عملية التنمية، حيث يلاحظ ان محاولات برامج الاصلاح الاقتصادي، التي طبقت في بعض الدول النامية وتبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد حاولت تهميش دور الدولة، وتهميش دور التخطيط الاقتصادي لذلك فقد فشلت تنموياً.

ففحوى برامج الاصلاح الاقتصادي هو ترك النشاط حراً دون تدخل من الدولة، حيث يسعى المنتجون الى تحقيق اقصى اشباع، وتحقق التوازن الاقتصادي بعيداً عن تدخل الدولة الذي يحدث التشوهات السعرية، سواء في اسعار الصرف او اسعار السلع والخدمات او تقديم الدعم . وعليه فان فشل نظام السوق في تحقيق التنمية الاقتصادية لايعني ان التخطيط الاقتصادي وتدخل الدولة يعد ضماناً لتجنب هذا الفشل، فالتخطيط الاقتصادي الناجح يجب ان يشتمل على عدة نقاط منها ما يلي :-

أ. مشاركة جميع الفعاليات الاقتصادية وتصوراتها الاساسية، ففرض خطة معينة من قبل الدولة دون مراعاة لوجهات نظر ورؤية باقي الفعاليات قد يعرض هذه الخطة للفشل في التطبيق.

ب. يجب ان يصاحب تطبيق التخطيط الاقتصادي شيوع الديمقراطية التي تعني المشاركة الشعبية والرقابة على الحكومة، فهذا هو اهم ضمان لنجاح الخطة

ثانيا: ان هناك فرقاً جوهرياً بين الاندماج في العولمة وعملية الانكشاف الاقتصادي التي تتعرض لها بعض الدول نتيجة انفتاحها الشديد على الخارج ، وعليه فان الاندماج في العولمة يعني التأثير

المتبادل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي في عدة مجالات أهمها :التجارة والاستثمار والتكنولوجيا والعمالة. ولكي يكون الاندماج ايجابيا، فانه يجب تنويع الصادرات وان تتضمن تلك الصادرات السلع ذات المكون التكنولوجي العالي ، وان يكون الاستثمار في الاتجاهين أي لايقتصر الامر على جذب الاستثمارات الأجنبية فقط وإنما يكون هناك استثمار خارجي يسعى لاقتناص الفرص المتاحة ، وأيضا فانه لابد من الأخذ بأحدث التكنولوجيات في عملية الإنتاج

ولاشك ان هذا الاندماج يسعى الى تلافي عيوب الانكشاف الاقتصادي الذي ينشأ اساساً من التركيز على تصدير عدد محدود من السلع تتمثل في واحد او أكثر من المواد الخام الأولية التي تتعرض أسعارها للتذبذب الشديد كما في حالة الاقتصاد العراقي وهو ما يؤثر على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدرجة كبيرة

رابعا : دولة السودان

للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية في بلدان منطقة الاسكوا (لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا). وقال الدكتور جابر بن مرهون فليفل مدير دائرة المنظمات بوزارة التجارة والصناعة ان الاجتماع يهدف الى عرض ما تم تنفيذه في مجال تحرير التجارة الخارجية منذ انعقاد الدورة الثانية للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية، مشيرا الى ان اللجنة المعنية بالاسكوا تجتمع كل سنتين وتناقش قضايا التجارة والعولمة بشكل خاص والمواضيع التي تطرح على المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية بشكل عام.

واضاف في تصريح لوكالة الانباء العمانية ان اجتماع الدورة الثالثة سيشهد مناقشة عامة للمواضيع ذات الاولوية في مجال تحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وعلى رأسها الوضع الحالي للمفاوضات على برنامج عمل الدوحة للتنمية الذي انبثق عن الاجتماع

الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والذي عقد في قطر عام ٢٠٠١. كما سيشهد الاجتماع حلقة حوار حول الاعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي من المنتظر عقده في مدينة كان كون المكسيكية خلال الفترة من ١٠ الى ١٤ سبتمبر (ايلول) المقبل.

واشار الدكتور جابر بن مرهون فليفل الى انه سيتم خلال الاجتماع ايضا استعراض الانجازات التي تم تنفيذها في برنامج العمل خلال الفترة الماضية، كما سيتطرق الاجتماع ايضا الى مناقشة اولويات برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ في مجال تحرير التجارة والعولمة الاقتصادية. وأوضح انه تجري في الوقت الحاضر مفاوضات مكثفة في قطاعي الزراعة والخدمات وموضوع الملكية الفكرية والمتعلق بالدرجة الاساسية بموضوع الادوية والصحة العامة بالاضافة الى مواضيع اخرى اقرها مؤتمر الدوحة لمناقشتها في المؤتمر الخامس كالاستثمار والمنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية والسياسات التجارية والتجارة والبيئة وغيرها من المواضيع.

ويشارك في اجتماع مسقط ممثلون عن الوزارات المعنية في الدول الاعضاء في (الاسكوا) من سلطنة عمان والاردن والامارات العربية المتحدة والبحرين والسعودية وسورية والعراق وفلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر واليمن بالاضافة الى ممثلين عن منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وأضاف فليفل ان الاجتماع سيخرج بتوصيات حول ما تم اعداده للمؤتمر الوزاري الخامس، مشيرا الى ان اللجنة تعمل بشكل جاد لتنسيق مواقف الدول العربية وتقديم الدعم اللازم لهذه البلدان من خلال تقديم الدراسات والمشورات للدول العربية الاعضاء بلجنة الاسكوا.

يذكر ان الدورة الثانية للجنة قد عقدت في المنامة بالبحرين في شهر ابريل (نيسان) عام ٢٠٠١ والدورة الاولى في ابوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٩٩

أعلن وزير الاقتصاد والتجارة أن الوزارة استكملت «تحرير التجارة الخارجية» بعد أن أصدرت (جريدة الوطن الصادرة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١) القائمة السلبية التي تضم المواد الممنوع استيرادها لأسباب صحية وبيئية ودينية وأمنية. وأوضح وزير الاقتصاد في تصريح للصحفيين «إن هذه الخطوة تأتي في إطار خطوات الإصلاح الاقتصادي التي بدأتها سورية منذ عام ٢٠٠١، والتي شملت القطاعات المالية والمصرفية والسياحية والاستثمارية الهادفة إلى بناء اقتصاد متين منفتح ومندمج في الاقتصاد العالمي...».

ملاحظات أولية

قبل الحديث عن مقولة «تحرير التجارة الخارجية» ومخاطرها، وفيما إذا كانت تحمل أية مكتسبات، نورد الملاحظات التالية:

١ – إن التصريح عن استكمال تحرير التجارة الخارجية أعلن في ٢٠٠٨/٥/١، وهو عيد العمال العالمي، ولذا فهو يتضمن إيحاءات كثيرة، لعل أهمها عدم الاكتراث بالطبقة العمالية التي تعتبر أول المتضررين من تحرير التجارة الخارجية.

٢ – حسناً فعل وزير الاقتصاد عندما ربط تحرير التجارة الخارجية بالإصلاح الاقتصادي «الذي بدأته سورية منذ عام ٢٠٠١» كما قال، ولم يربطه بنظام «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي أقرته القيادة السياسية في منتصف عام ٢٠٠٥. إن الإصلاح الاقتصادي طرح كشعار عام ٢٠٠١، ولكننا لم نقرأ أو نعلم بوجود برنامج مقرر رسميا. وإن كنا نعتقد أن هذا البرنامج موجود في أجندة (توافق واشنطن) ونصائح الاتحاد الأوروبي، وعقل وفكر «الفريق الاقتصادي». إلا أن اقتصاد السوق الاجتماعي، لا يشتمل بالضرورة (تحرير التجارة الخارجية).

٣ – حدد وزير الاقتصاد والتجارة الهدف بأنه «بناء اقتصادي متين منفتح ومندمج في الاقتصاد العالمي».

٤ – الملفت، أنه في هذا الوقت الذي تتصاعد فيه الأزمة الاقتصادية العالمية، وتبرز فيه أزمة الغذاء ويهدد الأمن الغذائي السلام العالمي، في هذا الوقت الذي تتصاعد فيه الحاجة إلى تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، يستكمل الفريق الاقتصادي تحرير التجارة الخارجية، مما يعني المزيد من الانسحاب الحكومي من الشأن الاقتصادي، وترك الأسواق للفوضى والاحتكار.

والسؤال: هل تحرير التجارة الخارجية يقود إلى بناء اقتصاد متين؟ وهل الاندماج في الاقتصاد العالمي من الأهداف النبيلة التي تقود إلى بناء اقتصاد متين؟ وهل تحرير التجارة «يُسهم في تطوير الصناعة السورية وزيادة قدرتها على المنافسة...» كما يقول معاون الوزير؟ الذي استكمل الصورة التي أعلنها الوزير بأن «تحرير المواد خطوة من الخطوات التي اتخذتها الحكومة بشكل عام ووزارة الاقتصاد والتجارة خاصة، تحضيراً للانضمام لمنظمة التجارة العالمية...» وهذه (بشرى) يستحق عليها الفريق الاقتصادي كل تقدير وثناء من جموع الفقراء والطبقة الوسطى ومن العمال والفلاحين، ومن الصناعيين والحرفيين والكسبة الذين انتظروا طويلاً سماع هذا الخبر المثير حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية!!

إزالة قيود.. أم خنق للتنمية

إن التقدم بطلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لا يعني أن على البلد المعني أن يقوم باتخاذ إجراءات الانفتاح والتحرير دون الأخذ بنظر الاعتبار المعطيات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.. وللبلدان النامية وضعاً خاصاً أخذته بالاعتبار اتفاقية (الغات) التي بقيت سارية المفعول بعد قيام منظمة التجارة العالمية، التي راعت ظروف البلدان النامية، فوضعت بعض البنود والاستثناءات التي تساعد البلدان النامية على مواجهة التحديات التي تفرزها عملية الانفتاح الاقتصادي.

بداية لا بد لنا من الإشارة إلى أن «تحرير التجارة لا يعني حرية التجارة» الأمر الذي أوضحته منظمة التجارة العالمية نفسها.. ففي كراس يحمل الرقم /٨/ صادر عن المنظمة عام ٢٠٠١، أوردت المنظمة الحقوق الأساسية للبلدان النامية في ظل الغات ومنظمة التجارة العالمية. وتؤكد هذه الحقوق على أن «عضوية المنظمة» لا تعني الالتزام بإلغاء القيود المفروضة على التجارة الخارجية، مما يعني تجريد البلدان النامية من أهم سلاح في يدها لضمان التصنيع والتنمية.

إن إزالة القيود على الواردات تعني فتح الباب على مصراعيه أمام المنافسة مع صناعة البلدان المتقدمة التي تتمتع بآخر ما وصلت إليه التكنولوجيا، كما تتمتع بقوة مالية وتسويقية كاسحة بالمقارنة مع صناعات البلدان النامية، أي أن عضوية المنظمة وفق هذا المفهوم، تدفع البلدان النامية إلى معركة خاسرة، نتيجتها المعروفة الإضرار بالصناعة الوطنية وزيادة البطالة والتضخم، والضغط على أصحاب الدخل المحدود.

وتؤكد المنظمة في الكراس المشار إليه، أن فتح الباب على مصراعيه أمام المنافسة وتحرير التجارة على هذا النحو، غير صحيح، وأن السبب في هذا الفهم هو «ببساطة يعود إلى جهل بأحكام الغات واتفاق منظمة التجارة العالمية».

فالغات (كما تقول المنظمة) يفرق بصراحة بين نوعين من القيود التي تفرض على التجارة الدولية: الضرائب الجمركية من ناحية، والقيود الكمية وغير التعريفية من ناحية أخرى. أما القيود الكمية وغير التعريفية فهي محظورة بحكم المادة (١١) من الغات. وأما الضرائب الجمركية فليس هناك التزام على الدول الأعضاء (النامية وغير النامية) لإلغائها أو تخفيضها، وبعبارة أخرى، فإن الغات لا يتضمن حكماً بالنسبة إلى الضرائب الجمركية شبيهاً بحكم المادة (١١) بالنسبة للقيود الكمية وغير التعريفية. ومعنى هذا أن البلدان النامية

حرة في أن تفرض ضريبة جمركية على الواردات التي لا تخضع لضريبة، ولها أن ترفع الضريبة الجمركية إلى أي مستوى تشاء، ولأي غرض تشاء، سواء أكان لحماية صناعتها الوطنية (وليدة أو غير وليدة) أو لتوفير إيرادات للخزينة العامة، أو لعلاج عجز في ميزان المدفوعات. هذه قاعدة أساسية من قواعد الغات، وهي ما زالت سارية بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية. إذ أن الغات ما زالت نافذة المفعول، ويبدو أنها غائبة عن ذهن الذين (يزعمون) أن الغات يعني إرغام الدول الأعضاء على فتح حدودها أمام المنافسة دون قيد أو شرط.

ونشير هنا إلى أن القيد الوحيد الذي يرد على حرية البلدان النامية (أو غيرها) في استخدام سلاح الضريبة الجمركية، لأي غرض تشاء، هو ما يسمى (الربط) ومعنى الربط هو «أن تلتزم الدولة المعنية بألا ترفع الضريبة الجمركية على سلعة معينة عن حد معين، تضعه الدولة ذاتها من خلال جدول يسمى الجدول الوطني للتنازلات، تسجل فيه الضرائب الجمركية المربوطة وحدود الربط».

المزيد من الإفقار

نخلص من هذا إلى أن تحرير التجارة الخارجية، في مفهوم الغات والمنظمة، لا يعني تخفيض أو إلغاء الضرائب الجمركية. والمطلوب هو إلغاء القيود الكمية وغير التعرينية. لكن ما جرى هو أن الفريق الاقتصادي إلى جانب إلغاء القيود الكمية وغير التعريفية، عمد إلى تخفيض الضرائب الجمركية، علماً أن هذا التخفيض لا علاقة له بشروط الانضمام إلى المنظمة، كما أنه فضلاً عن ذلك يؤدي إلى تخفيض إيرادات الجمارك (وينعكس ذلك على الإيرادات العامة في موازنة الدولة) كما أنه يؤدي إلى الإضرار بالصناعة الوطنية، ويضعها في موقف غير مساوٍ مع المنتجات الأجنبية.

والواقع فإن تحرير التجارة الخارجية، على هذا النحو، يسير جنباً إلى جنب حزمة من الإجراءات والقرارات التي اتخذها الفريق

الاقتصادي والتي تقع ضمن برنامج الإصلاح المفروض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت عنوان التحول نحو اقتصاد السوق الحر. وقد ضرب الفريق الاقتصادي عرض الحائط مقتضيات قرار القيادة السياسية بالتحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وليس السوق الحر. مما يعني عدم التخلي عن الأهداف الاجتماعية بتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان مستوى مقبول للمعيشة لجماهير السكان مع السعي إلى تحسينه وخفض معدلات البطالة والتضخم والجهل، في حين أن الانسياق خلف أوهام الانفتاح والتحرير الاقتصادي سوف يؤدي إلى المزيد من الإفقار والتهميش للفئات الأوسع من أبناء الشعب.

وفيما يتعلق بتحرير التجارة، فإنه ليس من المنطق، تحرير التجارة وفتح حدودنا للمنافسة غير المتكافئة قبل أن نصل إلى تطوير هياكلنا الاقتصادية وننجز بناء مؤسساتنا، مما يجعل منتجاتنا الوطنية تمتلك القدرة التنافسية، فلا مجال لمنافسة شريفة ومتكافئة مع صناعات الدول الأجنبية التي اكتسبت قدراً كبيراً من التنافسية من خلال تطورها التكنولوجي وقدراتها المالية والتسويقية الهائلة مما سيؤدي إلى إغلاق المصانع وإشاعة البطالة.

إن التحرير المتسرع للتجارة، يُدخل الصناعة الوطنية في سباق غير متكافئ يقضي عليها بالخراب والدمار، مما يتناقض مع حق أساسي من حقوق الشعب، وهو الحق في فرصة متكافئة مع ما نالته الدول المتقدمة من فرص لصنع التقدم وبناء قدراتها التنافسية.

ومن هذا المنطلق فإننا نعتقد أن إطلاق حرية التجارة (عدا ما يسببه من أضرار مباشرة على المنتجات الوطنية) يتعارض مع مبدأ «الحق في التنمية» الذي أقرته الشرائع الدولية، والذي يقوم أساساً على مبدأ تكافؤ الفرص.

اقتصادنا الوطني أولى

ومن هذه الزاوية، فإننا نعارض الاندماج بالاقتصاد العالمي، قبل

تمكين اقتصادنا الوطني وتثبيت قدرته، فالمخاطر كبيرة لهذا الاندماج قبل أن نستطيع بناء قدراتنا الذاتية، والارتقاء بالقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

ما يؤكد ذلك، ما توصل إليه التقرير الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالاشتراك مع عدد من الهيئات الأخرى بعنوان «جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الناس» فقد فند هذا التقرير بوضوح كامل ادعاءات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وتوصل إلى النتائج التالية:

١ - العلاقة المتيقن منها، هي أن الدول تقوم بإلغاء الحواجز وتحرير تجارتها كلما ازدادت ثراءً وتقدماً، وليس قبل ذلك، أي أن النمو هو ما يؤدي إلى تحرير التجارة وليس العكس.

٢ - يعتبر الاندماج في الاقتصاد العالمي، نتيجة للنمو والتنمية الناجحين، وليس شرطاً مسبقاً لهما، أي أن الاندماج قبل إحراز مستوى معقول من النمو والتنمية مسلك خاطئ.

٣ - ليس من المنطقي تطبيق قواعد تجارية موحدة على مختلف الدول وبغض النظر عن مستوى التطور الذي أحرزته كلا منها، وثمة حاجة إلى النظر إلى القواعد التي تحابي الأطراف الأضعف في الاقتصاد العالمي (المعاملة التفضيلية أو المعاملة الخاصة والمتميزة بإصلاحات منظمة التجارة العالمية) على أنها قواعد مكملة للقواعد العامة للنظام التجاري العالمي، وليست مجرد استثناءات منها.

٤ - ثمة حاجة للتحول من تركيز النظام التجاري الحالي على الترويج لتحرير التجارة والنفاذ إلى الأسواق، إلى تزويد الدول بحيز أوسع لرسم السياسات الوطنية. وهو ما يعني ضرورة تخفيف القواعد والمعايير والالتزامات الدولية المفروضة من الخارج، والتي عادة ما تفرض لصالح الأطراف الأقوى في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي. وإفساح المجال بالتالي أمام الدول النامية لتغليب المصلحة الوطنية

عند وضع سياسات النمو والتنمية.

الاقتداء بالنموذج الأسوأ

إن إلحاح الفريق الاقتصادي، والمؤسسات الدولية والدول الصناعية المتقدمة، للاندماج بالاقتصاد العالمي، يتعارض مع توجهات الشعب وقيادته السياسية، وكذلك مع توجهات المجتمع الدولي على الارتقاء بالتنمية البشرية والاهتمام بتخفيض الفقر واللامساواة.

ومن هذا المنطلق حذر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، من التسرع في الاندماج بالاقتصاد العالمي، ونبه إلى ضرورة توجيه اهتمام أكبر إلى الشروط التي يتم بموجبها اندماج الدول في الأسواق العالمية.

ويعيد تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥، أسباب النجاح الذي حققته فيتنام، جراء التحاقها بالعولمة. على عكس غيرها من البلدان النامية، إلى خمسة عوامل:

١ – اتساع قاعدة النمو الاقتصادي والحرص على إفادة الملايين من صغار المنتجين منه.

٢ – الالتزام بتحقيق الإنصاف من خلال الضرائب وسياسات الإنفاق الاجتماعي وتحسين البنية الاقتصادية والاجتماعية، بما يؤمن إعادة توزيع منافع النمو والتجارة على أوسع نطاق.

٣ – التحرير المتدرج، فقد كان النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات سابقا (قبل) تحرير الواردات. وأرجو الانتباه إلى هذه الفقرة: «لقد بدأت فيتنام في تخفيض القيود الكمية على الواردات من أوائل التسعينات، ولكن متوسط التعرفة الجمركية بقي عند ١٥ ٪، كما ظلت أسواق رأس المال مغلقة، وهو ما عزل فيتنام عن آثار الأزمة المالية الآسيوية في آخر التسعينات».

٤ – تنويع الصادرات وتنويع الأسواق.

٥ – الاستثمارات السابقة في التنمية البشرية. قبل الانطلاق الاقتصادي لفيتنام، كانت لديها معدلات مرتفعة لفقر الدخل، لكن

المؤشرات الأخرى للتنمية البشرية مثل: نسب الالتحاق بالتعليم ومحو الأمية، وتوقع العمر عند الميلاد الخ... كانت أعلى بكثير من المتوسط للدول التي تشترك مع فيتنام في مستوى المعدل نفسه.

ويقارن تقرير التنمية البشري بين ما تحقق في فيتنام ومع ما تحقق في المكسيك، وكلا البلدين سارا على طريق الانفتاح بالفترة التاريخية ذاتها، ويعيد التقرير أسباب الأداء المتواضع للمكسيك بالمقارنة مع ما تحقق في فيتنام إلى العوامل التالية:

١ - غياب الالتزام بتحقيق الإنصاف واحتفاظ المكسيك بدرجة عالية من اللامساواة في بداية التحرير.

٢ - التحرير المتسرع للتجارة.

٣ - ضعف السياسات الصناعية وتركز النمو.

٤ - الاختلالات في سوق العمل.

الاندماج وتفاقم اللامساواة

أخيراً تختم هذه المداخلة، ببيان نتائج دراسة حديثة لأثر الانفتاح والعولمة على المساواة وتوزيع الدخول في البلاد العربية (أوردها د. علي عبد القادر) في «العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية - المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٥».

تقول نتائج الدراسة «إن اندماج الاقتصادات العربية في النظام الاقتصادي العالمي، قد أدى إلى تفاقم اللامساواة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي، ولاسيما فيما يتعلق بالتوزيع بين الطبقات الغنية وبقية السكان، وذلك خلال العقد الأخير من القرن العشرين، فقد ظهر أن للعولمة تأثيراً سلبياً ومعنوياً على نصيب الـ ٦٠ ٪ الوسطى من السكان (أي تلك المحصورة بين أفقر ٢٠ ٪ وأغنى ٢٠ ٪ من السكان) كما أن لها تأثيراً سلبياً، وإن كان غير معنوي إحصائياً على نصيب شريحة أفقر ٢٠ ٪ من السكان. أما الأثر على شريحة أغنى ٢٠ ٪ من السكان فقد كان إيجابياً ومعنوياً في تلك الفترة

الفصل الثالث
التجارة الخارجية والعولمة

للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات العالم أجمع فبواسطتها يتم تبادل السلع والخدمات وحتى الأفكار بين أفراد المجتمعات مهما كانت المسافة بينهم, ورقي التجارة وازدهارها يتطلب توظيف جهاز ضخم من الهيئات والمؤسسات وذلك لتوفير أكثر الشروط أهمية لإنتاج سلع وخدمات قابلة للتسويق, ومن بين الهياكل والأجهزة الأكثر أهمية والتي تسعى الدول بوسطتها الحفاظ على استمرار أواصل التبادل التجاري في المؤسسات المصرفية وبالأخص البنوك التجارية والتي تعمل على تمويل المشاريع التجارية والاستثمارات وكل أنواع عمليات الإنتاج والاستغلال للموارد الطبيعية, فالبنوك التجارية في الفترة الآونة أصبح بمقدورها توفير كل أنواع القروض والإئتمان لعملائها مهما كانت مدتها أو شكلها أو موضوعها, ومن هذا تظهر العلاقة التي تربط التجارة الخارجية والبنوك التجارية.

إن الأفراد لا يمكنهم مجال من الأحوال في الوقت الحاضر أن يعيشوا بمعزل في الأفراد الآخرين لأن الدول إذا اختارت العزلة أو عدم الاتصال بالدول الأخرى فإنها ستعاني من مستوى مشيتها البدائي, والتقسيم الجغرافي للدول جعلتها' تختلف من حيث الموارد والإمكانيات الطبيعية, هذا الاختلاف النسبي في عوامل الإنتاج أدى إلى تخصصها في إنتاج سلع معينة وتوفير حاجياتها المتبقية عن طريق التجارة الخارجية, إذن يمكن الخلاص إلى التجارة الخارجية.

وموضوع تحديد أسباب قيام التجارة الدولية أثار تفكير مجمزعة مختلفة من المفكرين الاقتصاديين وقد كان عمل كل واحد منهم تكملة لعمل الآخر للوصول في الأخير إلى الأسباب الحقيقية لقيام التبادل التجاري وتحديد أساليب سياسية لترقية التجارة الخارجبة .

١- نظرية التجاريين. كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية

نتيجة منطقية لوجهة نظرهم في ثروة الأمة, فثروة الأمة عندهم تعتمد على ما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من إضافة فيهما .

فإذا لم يكن للدولة مناجم تحوي الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليها هو التجارة الدولية, وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري ,أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس, ويلزم تحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة.

ولقد ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية:

الفترة الأولى: وهي -الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية ويستدعي إحتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات إنتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة.

الفترة الثانية: اكتفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاملاتها مع كل -دولة على إنفراد ومن ثمة لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات إنتقال المعدن النفيس إلى الخارج, وعلى أن تكتفي الدولة بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.

الفترة الثالثة: إتضح للدولة أن -مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العالم, وعلى ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها.

ولقد إقتضى منطق التجاريين الذي وضعوا ضرورة تدخل الدولة في التجارة الخارجية لذلك طلبوا بوجوب إخضاع التبادل الدولي لبعض القيود والتي تتمثل في الضرائب على الواردات وإعانة الصادرات ومنع استيراد بعض السلع وغيرها بقصد تحقيق فائض في الميزان التجاري.

٢- الطبيعيون والتجارة الخارجية : كان من الوسائل التي اتبعها

التجاريون فرض قيود على تصدير المواد الغذائية كي ينخفض ثمنها وبالتالي تنخفض مستويات الأجور وهذا من شأنه خفض نفقة الانتاج في الصناعة وتشجيع الصادرات الصناعية, وعلى ذلك فإن الطبيعيون توصلوا إلى أن قيود التقدير كانت مسؤولة على انخفاض أثمان الحاصلات الزراعية, لو ما كان نظامهم يهدف إلى تحقيق زيادة في الطلب على الحاصلات الزراعية حتى لا يسود ما سموه بالثمن المجزي وتحقيق أقصى قدر ممكن من الناتج الصافي.

٣- الكلاسيك ونظريات التجارة الخارجية: نادى الكلاسيك ودافعوا بشدة عن الحرية الاقتصادية وكانت حرية التجارة امتدادا طبيعيا لمبدأ الحرية الاقتصادية وحسب رأيهم فإن الانسجام بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أمر واضح ,ويستند مبدأ حرية التجرة في الفكر الكلاسيكي إلى ثلاث نظريات:

(١) نظرية الميزة المطلقة: "آدم سميث"

يمكن القول أن آدم سميث لم يضع نظرية خاصة للتبادل الدولي متعلقة بحرية التجارة الدولية, تعتبر جزء من النظرية الكلاسيكية.و أفكار آدم سميث في نظرية التجارة الدولية موجودة في كتاب أصدره عام ١٧٧٦م
باسم " ثروة الأمة."

ومضمون النظرية هو أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل دولة نفسها تتحقق نتيجة لتقسيم العمل في المجال الدولي. فالدولة هي تتخصص في انتاج السلع التي تتوقع أن يزداد انتاجها فيبدوا أنه لديها وفرة في استخدام المواد الأولية والعمالة والآلات,...الخ.

والأساس الذي إعتمد عليه آدم سميث في توسيع نطاق تطبيق آرائه لتحسين العمل لتشمل المجال الدولي (اتساع نطاق السوق). فالسوق يتسع بدرجة أكبر إذا ما تمكنت السلع من إيجاد أسواق لهل في خارج نطاق البلد, فسوف يؤدي هذا إلى توجيه النشاط الاقتصادي

نحو السلع التي تنتج بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في الخارج واستيراد سلع أجنبية يمكن إستيرادها بتكاليف أقل من تكلفة إنتاجها في الخارج والإعتماد على استيراد السلع الأجنبية التي يمكن استيرادها بتكاليف أقل من تكلفة انتاجها محليا, فتقسيم العمل في المجال الدولي طبقا لما جاء في كتاب آدم سميث يجب على الدولة أن تتخصص في انتاج السلع التي تكون في انتاجها ميزة مطلقة

وقد وجهت انتقادات في أفكار آدم سميث وأخذ على مبادئه أنها تنادي بأن تتخصص كل دولة في انتاج السلع التي تتوفق فيها وهي لا تبالي بذلك فالدولة التي لا تتوفق في أي فرع من فروع الانتاج, فهناك عدد من الدول لا تستفيد بأي تفوق وهذا يكون عرضة لمشكلات اقتصادية لأن سلع الدولة المتوفقة ستغزو أسواقها في وقت لن تستطيع فيه تقدير أية سلعة لكي تمول الاستيراد.

وعلى الرغم من أن هذه الملاحظة قد أثرت فيما بعد بحيث لم يستطع سميث نفسه أن يرد عليها.

وعلى كل فإن هذه الانتقادات لا تنقص كثيرا من قدر نظرية سميث لأن الحكم على أية نظرية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي كانت سائدة وقت المناداة بها, فحرة التجارة كانت في صالح بريطانيا في ذلك الوقت وكانت صناعة بريطانيا قوية ولك يكن يخشى عليها مناقشة الدول الأخرى.

(٢) نظرية التكاليف النسبية: "لدافيد ريكاردو"

أورد ريكاردو نظريته في التجرة الدولية من خلال كتابه" مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب", ويعالج هذا الكتاب أساسا موضوع القيمة والتوزيع, ويتناول موضوع التجارة الدولية في الباب السابع من الكتاب, وقد استعرض ريكاردو ما ذهب عليه آدم سميث من أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما وأن التحصص الدولي لا يتوقف على نظرية الميزة المطلقة لمختلف الدول وإنما هلى

مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في انتاج السلعتين معا, إحداهما بالنسبة الأخرى, وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات من بينها:

التجارة الدولية تتم بين دولتين مختلفتين منعزلتين عن بقية العالم.

عوامل الانتاج تنتقل بحرية كاملة بين فروع الانتاج المختلفة والمناطق المختلفة داخل الدولة.

التبادل يتم بالنسبة لسلعتين فقط

هاتين الدولتين على قدر واحد من الأهمية الاقتصادية.

النقل والتأمين وغيرها من النفقات التي تتشبع انتقال السلع من دولة لآخرى لا تكلف شيئا.

دالة الانتاج متجانسة وهي من درجة واحدة.

المنافسة الكاملة داخل الدولة وفيما بين صناعاتها.

توجد تقنية واحدة لصنع السلعة تختلف من دولة لآخرى.

نلاحظ من هذه الافتراضات عرض نظرية ريكاردو التي هدفت للوصول إلى نتيجتين:

"فائدة التخصص الدولي أي كيف يكون التبادل الدولي مفيد لكل من الدولتين.

"كيف يتم تقسيم الفوائد الناتجة عن التبادل بين الدولتين.

عرض نظرية ريكاردو:

إن الشرط الذي يعتبر في نفس الوقت ضروريا وكافيا لا مكان قيام التبادل الدولي هو وجود إختلاف بين سعر التبادل الداخلي للسلع في الدول المتخلفة, فإذا وجد هذا الشرط فإن مصلحة الدولة أن تتخصص في انتاج السلع التي تتفوق فيها تفوقا نسبيا, وهذا الشرط ضروري لأنه إذا كان معدل التبادل الداخلي متساويا فإنه لن يكون للدولة مصلحة في قيام التجارة الدولية, وهذا الشرط كافي لأنه ما دام هناك اختلاف في

معدل التبادل الداخلي فإن التجارة الدولية تتم دائما وتكون في مصالح كلتا الدولتين.

(٣) نظرية التوازن التلقائي: "دافيد هيوم"

وتتلخص نظرية هيوم في أن المعدن النفيس يتوزع على البلاد الداخلية في علاقات تجارية دون الحاجة إلى تدخل من قبل الدولة فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس على القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي, فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى مما يؤدي إلى انسياب مع حجم نشاطها الاقتصادي فإن أسعار السلع في هذا البلد تنخفض بالنسبة لأسعار السلع في الدول الأخرى مما يؤدي إلى زيادة صادراتها ونقص وارداتها وفي النهاية يتحقق الفائض في الميزان التجاري مما يؤدي إلى تدفق الذهب إلى الدولة من العالم الخارجي.

وهكذا استطاع هيوم عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه, والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي إلى عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية.

(٤) نظرية القيم الدولية (الحديثة): "هيكشر وأولين"

لقد توارت النظرية الحديثة على يد " هيكشر وأولين" حيث يرجع لهما الفضل في صياغتها, فقد عاضا الفرضيات التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية التي تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها خاصة باعتبار العمل أساس لقيمة السلعة, حيث قاما بوضع نظرية كاملة لتفسير التبادل خاصة التجرة الدولية, لقد عملا على التوحيد بين نظرية القيمة للسلع الداخلية ونظرية القيمة للسلع المتبادلة دوليا وتوصلا في الأخير إلى استنتاج توازن الأثمان الدولية على ضوء الارتباط القائم بين الأثمان في الداخل والخارج.

ويرجع "هيشر وأولين" أن التجارة الدولية تعود إلى اختلاف

الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الانتاج, فعلى غرار التقليديين الذين يرون أن النفقة تحسب بالنقود, لهذا يجب أن تدور المنافسة على الأثمان, فهناك أثمان عوامل الانتاج وأثمان المنتجات, وأن ما يؤثر على نفقة الانتاج أي على ثمن عناصر الانتاج يؤثر على ثمن السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل أو في الخارج.

لذلك يتخصص البلد بحسب أثمان عوامل الانتاج فيها, فالتخصص عند "أولين" ناتج عن تفاوت في أثمان عوامل الانتاج بين الدول وليس نتيجة للتفاوت في النفقات المقارنة, فالتجارة مبنية على على التفاوت بين الدول وهذا التفاوت يكون على الأثمان حيث هذه الأخيرة تتفاوت لإختلاف أثمان عوامل الانتاج.

لقد إعتمد "هيكشر وأولين" على الفرضيات التالية في نظريتهما:

أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.

دوال الانتاج لأي سلعة واحدة في البلد الواحد وقد تكون كذلك بين البلاد المختلفة وقد لا تكون.

أذواق المستهلكين معطاة, بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغيير في هذه الأدوات وأن هذه الأخيرة لا تختلف كثيرا من بلد لآخر.

لا توجد نفقات نقل أو رسوم جمركية.

هناك منافسة تامة في

•أسواق السلع وعوامل الانتاج داخل كل دولة.

•تجربة نظرية "هيكشر وأولين" وتناقض" ليونتياف"

•لقد جرت عدة محاولات تطبيقية لإختيار مدى صحة هذه النظرية في التجارة الدولية, فكان أشهرها المحاولات التي قام بها الاقتصادي الأمريكي" ليونتياف" سنة ١٩٥٣م, الذي قام بإختيار العرض القائل أن الدولة تتمتع بوفرة نسبية في عنصر المال, ولكن بندرة

نسبية في عنصر العمل, فمن المتوقع أن تكون صادراتها كثيفة رأس المال, بينما تكون وارداتها كثيفة العمل, ولقد إستعان في ذلك بجدول قام من خلاله بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٤٧م. والذي توصل إليه من خلال هذا الجدول وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من رأس المال أقل مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات هذا معناه أو الولايات المتحدة الأمريكية تصدر سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال, ويستنتج "ليونتياف" من ذلك أن إشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في التقسيم الدولي للعمل, إنما يقوم على أساس تخصصها في فروع إنتاج كثيفة العمل ورأس المال في ضوء الإعتقاد الشائع أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة مع بقية بلدان العالم يتميز بفائض نسبي في رأس المال " تثبت أنه خاطئ والعكس هو الصحيح."

(٥) التحسينات في النظريات الأساسية والتوجهات الحديثة

١- تكلفة النقل في التجارة العالمية: إن إضافة تكلفة النقل يمكنه أن يعيق التجارة الخارجية للسلع التي من الممكن أن يتاجر بها عالمياً لو كان النقل بدون تكلفة (يمكن دراسة تأثير تكلفة النقل على التجارة الخارجية باستخدام نموذج العرض والطلب). وتكلفة النقل تكون في بعض الأحيان السبب المباشر في حدوث التجارة بين الدول، خاصة في حالة الدول ذات الحدود المشتركة .

٢- السلع غير المتاجر بها عالميا: وجود بعض السلع التي لا تدخل في عملية التجارة في الاقتصاد المحلي له تأثير مباشر على حجم ونوعية التجارة الخارجية بالنسبة للدولة (السياحة مثلا).

٣- السلع الوسيطة: وجود بعض السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية لسلع أخرى له تأثير على حجم ونوعية التجارة بين الدول (النفط ومشتقاته).

٤-الموارد الطبيعية: يجب إضافتها ضمن المدخلات الأساسية للإنتاج مثل العمالة ورأس المال.

٥-العوامل المحددة: يتم إنتاج بعض السلع أحياناً باستخدام عوامل محددة وهذا ما سيغير من نوعية وحجم التجارة بين الدول عند أخذها في الاعتبار (مثال: إنتاج السلعة X يحتاج إلى L و K وإنتاج Y يحتاج إلى L و N).

٦- تنقل عوامل الإنتاج: تم بناء النظريات الأساسية على افتراض أن عوامل الإنتاج لا تنقل بين الدول. وهذا الافتراض لا ينطبق في وقتنا الحالي ولذا يجب تعديل وتحسين النظريات وفقاً لذلك (انتقال العمالة مثلا).

٧- اللايقين (Uncertainty): تفترض النظريات الأساسية كمال وتوافر نفس المعلومات لكل الأطراف في عملية التبادل التجارية وهذا بالطبع افتراض غير مناسب ويجب تعديله حتى تكون النظريات أكثر واقعية.

٨-التجارة الخارجية غير المنظمة مثل التجارة غير المشروعة أو التهريب: نظراً لوجود هذه الظواهر في التجارة بين الدول لابد من أخذها بعين الاعتبار

٩- بعض التوجهات والنظريات الجديدة.

١٠- الفجوات التكنولوجية: هناك فجوات تكنولوجية بين الدول (أي أن بعض الدول تقود والبعض الآخر يتبع) والتي إن أخذت في الاعتبار تؤدي إلى خلق أساس نظري مختلف للتجارة الخارجية.

٢-دورة حياة السلعة: تمر عملية إنتاج السلع منذ اكتشافها بعدة مراحل يعتمد فيها إنتاجها على نوعيات مختلفة من العوامل مما قد يقتضي استيراد دولة لسلعة كانت هي المصدر لها في فترات سابقة، وعادة ما يحدث هذا في سلع المواد الأولية) الخام) الناضبة.

٣-تأثير الدخل: تعطي النظريات هنا اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً

لجانب الطلب. وهي عموماً (وخاصة نظرية Linder والتي تعتبر أهمها وأشهرها (تستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد .

٤-الشركات متعددة الجنسيات: تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزء كبير ومتزايد من الحجم الكلي للتجارة ونظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فإن عملية إنتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحدة وإنما تتم من خلال إنتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجية المطلوب لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة "سلعة عالمية."

٥-اختلاف السلع: نظراً لاختلاف الأذواق والآراء حول السلع نجد أنه في معظم الأحيان توجد نوعيات كثيرة من نفس السلعة (نوعيات متعددة من نفس حجم السيارات وأحياناً من نفس الموديل، نوعيات مختلفة من المشروبات الغازية وأحياناً نوعيات من نفس المشروب .(... وفي كثير من الأحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في نفس الوقت نوعيات أخرى مما يؤدي إلى ظاهرة التجارة البينية في نفس السلعة .

٦-وفورات الحجم: تستند النظريات هنا على ظاهرة أنه بالنسبة لبعض السلع كما زاد حجم الإنتاج منها كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها. وترتبط مثل هذه الظواهر وبدرجة عالية مباشرة بالمعرفة الناتجة عن البحث و تنمية وظروف المنافسة غير التامة. وتؤدي مثل هذه الظاهرة إلى خلق أسباب للتجارة بين الدول تخرج تماماً عن نطاق المزايا النسبية.

تقدير نظريات التجارة الخارجية:

رأينا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة

والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في انتاج وتصدير السلع التي تتفوق في انتاجها وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الول الأخرى في انتاجها نسبيا ورأينا كذلك أن نفقات النقل وقانون تناقص الغلة يعملان على تحديد التبادل الخارجي.

كما رأينا أن إختلاف نسب عوامل الانتاج كثيرا ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في انتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى ويمكن أن توجه إلى هذه النظرية عدة انتقادات نشرح أهمها فيما يلـــي:

يفترض في نظرية التجارة الخارجية سريان مبادئ المنافسة الحرة إلا أننا نعلم إستحالة ذلك في الحياة الاقتصادية, فظروف الانتاج تسودها مبادئ الإحتكار, ومبادئ المنافسة بل تخضع أغلب فروع الانتاجية للمنافسة الإحتكارية والمنافسة النقيدة, وفي ظل هذه الأنظمة تتغير ظروف التصدير والاستيراد.

المفروض أن التجارة الخارجية في ظل النظرية السابقة تعود بالربح على جميع الدول إلا أنه تبين لنعالم أنه في حالات عديدة يتعين إتباع سياسات اقتصادية تحول دون قيام التجارة الخا,جية أو تؤيدي إلى انتاج بعض السلع بدلا من استيرادها.

فالسياسة التجارية السليمة كثيرا ما يتطلب فرض رسوم جمركية وتحديد المستورد في بعض السلع ومنح بعض المنتجين إعانات للتوسع في الانتاج , كذلك فإعتبارات ضمان توفر السلع في بعض الفترات وأمور التنمية الاقتصادية وسياسة التوجيه الاقتصادي وحماية مستوى التشغيل في الداخل أمور كثيرا ما تتعارض مع مبادئ نظرية التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي وإطارها الحديث

ولكن هناك سؤال يطرح نفسه علينا هل سيتراجع الانفتاح الاقتصادى العالمى وهل ستنخفض حركة التبادل التجارى بين الدول بعد انتشار معدل الثورة بين الدول العربية.

المراجع

١- د.لويس حبيقة "التجارة الالكترونية الميزات والتحديات" الأهرام الاقتصادي العدد الصادر فى ١٥/٥/٢٠٠٠.

٢- د.السيد احمد عبد الخالق "التجارة الالكترونية – أنواعها وتطورها وخصائصها" الأهرام الاقتصادي فى ٢٢/٥/٢٠٠٠.

٣- عبد الإله الدموهجى التجارة الالكترونية – أوراق موجزة – الاسكوا ٢٠٠١.

٤- بنك الإسكندرية المجلد رقم ٣١ عام ١٩٩٩

٥- بنك مصر العدد الأول عام ٢٠٠٠.

٦- البنك الأهلي المصري العدد الثاني – المجلد الخامس والخمسون ٢٠٠٣

٧-سعيد النجار، "النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين"، رسائل النداء الجديد، فبراير ١٩٩٦.

٦. عاطف السيد، "الجات والعالم الثالث"، بدون ناشر، يونيه ١٩٩٩.

٧. عبدالفتاح مراد، شرح النصوص العربية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية"، بدون ناشر، ١٩٩٧.

٨٩. فيصل علي مثني، "الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية"، رسالة ماجستير، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٠.

١١. سلسلة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، "الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية WTO"، من ٣ إلى ١٤ نوفمبر ٢٠٠١.

١٢. المجلس المصري للشؤون الخارجية، حلقة نقاشية.

١٣. وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، "المفاوضات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية"، دورة سياتل، ديسمبر ١٩٩٩.

١٤. وزارة التجارة الخارجية، سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "اتفاق التجارة في السلع الزراعية وأثره على مصر بين النظرية والتطبيق"، ديسمبر ٢٠٠١.

١٥. وزارة التجارة الخارجية، سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "اتفاق الصحة والصحة النباتية وأثره على مصر بين النظرية والتطبيق"، ديسمبر ٢٠٠١.
١٦. وزارة التجارة الخارجية، سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "اتفاق التجارة في الخدمات وأثره على مصر بين النظرية والتطبيق"، ديسمبر ٢٠٠١.
١٧. وزارة التجارة الخارجية، سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "اتفاق تجارة المنسوجات والملابس وأثره على مصر بين النظرية والتطبيق"، ديسمبر ٢٠٠١.
١٨. وزارة التجارة الخارجية، سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "اتفاق جوانب التجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وأثره على مصر بين النظرية والتطبيق"، دي سمبر ٢٠٠١.
١٩. وزارة التجارة الخارجية، سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار وأثره على مصر بين النظرية والتطبيق"، ديسمبر ٢٠٠١.
٢٠. وزارة التجارة الخارجية، سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "اتفاق مكافحة الإغراق وأثره على مصر بين النظرية والتطبيق"، ديسمبر ٢٠٠١.
٢١. وزارة التجارة الخارجية، سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "اتفاق العوائق الفنية على التجارة وأثره على مصر بين النظرية والتطبيق"، ديسمبر ٢٠٠١.
٢٢. وزارة التجارة الخارجية، سلسلة اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، "اتفاق قواعد المنشأ وأثره على مصر بين النظرية والتطبيق"، ديسمبر ٢٠٠١.
٢٣. وزارة التجارة الخارجية، قطاع التجارة الخارجية، "المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، النتائج والآثار"، مايو ٢٠٠٢

المراجع الأجنبية

Amir, Samin. ١٩٧٣. Le Developpement Inegal. Paris, Les Editions de Minuit.

Baghwati, Jagdish. ١٩٨٨. Protectionism. Cambridge, MA, MIT Press.

Corden, W.M. ١٩٧٤. Trade Policy and Economic Welfare. Oxford, Clarendon Press.

Edwards, Sebastian. ١٩٩٥ Crisis and Reform in Latin America: from Despair to Hope. Oxford, Oxford University Press.

Ellsworth, P.T. ١٩٦٤. The International Economy. Third Edition. New York, The Macmillan Company.

Emmanuel, Arghiri. ١٩٧٢ Unequal Exchange: a Study of the Imperialism of Trade. London, Monthly Review Press.

Johna, Richard A. ١٩٨٥. International Trade Theories and the Evolving International Economy. London, Frances Printer Publishers.

Jrugman, P.R and M. Obstfeld. ١٩٩٧. International Economics: Theory and Policy. Reading, Massachusetts: Addison-Wesley.

Lipsey, Richard. ١٩٦٠. The Theory of Customs Unions· a General Survey. Economic Journal Vol ٧٠.

Mazoyer, M. and L. Roudar. ١٩٩٧. Histoire des Agricultures du Monde Editions du Seuil. Paris.

Prebish, Raul. ١٩٥٠. The Economic Development of Latin America and Its Prinicipal Problems. New York, United Nations.

Prebish, Raul. ١٩٥٩. Commercial Policy in the Underdeveloped Countries. American Economic Review. Papers and Proceedings, ٤٩ No. ٢.

Streeten, Paul. ١٩٨٧. What Pri e Food? Agricultural Price

Policies in Developing Coun ries. Ithaca, New York: Cornell University Press.

Tobey, J. ١٩٩١. Th effects of environmental policy towards agriculture on trade: some considerations. Food Policy.

دار الكتب والوثائق القومية
عنوان المصنف :الانفتاح الاقتصادي العالمي .
اسم المؤلف :نسرين عبد الحميد .
اسم الناشر : المكتب الجامعي الحديث .
رقم الايداع : 20861 /2011.
الترقيم الدولي : 5-249-438-977-978.



المكتب الجامعى الحديث

مساكن سوتير- أمام سيراميكا كليوباترا
عمارة (5) مدخل 2 الأزاريطة - الإسكندرية
تليفاكس : 00203/4865277 - تليفون : 00203/4818707
E-Mail : modernoffice25@yahoo.com